المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم: اللغة العربية وآدابها

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في كتابه معاني القرآن دراسة وتحليل

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية تخصص النحو والصرف

إعداد

نعيمة بنت محمد بن إبراهيم الغسلان

إشراف

أ. د. البندري بنت عبد العزيز العجلان
أستاذ النحو والصرف في قسم اللغة العربية وآدابها

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Ministry of Higher Education

Princess Nora Bent Abdul Rahman University

Deanship of Higher Studies and Scientific Researe

Faculty of Arts

Department: Arabic Language and Literature

Signs of Basrian Inctination In Al-Fara As Style in His Book 'The Meanings of the Quran' A study and Analysis

A Dissertation Presented to Obtain A Doctorate Degree in Arabic Language Specialization and Exchange as

PREPARED BY

Naima Mohamed Al-Ghaslan

SUPERVISOR

Dr. Albandari Abdul Aziz Al- Ajlan

2010 - 1431

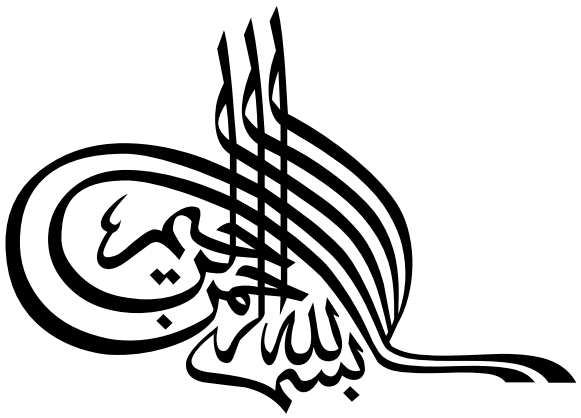
بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيـد

١- الفراء.

٢- كتاب معاني القرآن.

الفصل الأول

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في السـماع

الفصل الثاني

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في القيــاس

الفصل الثالث

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التـأويـل

الفصل الرابع

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء
في موافقة شيوخ المدرسة البصرية ومخالفة الكسائي

الفصل الخامس

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التأثر بمنهج المتكلمين والفلاسفة

- التقعيــد.
- التمثيــل.
- التعليــل.
- عرض الأوجه المختلفة للمسألة.

الكشافات والفهارس

١. كشاف الآيات القرآنية وقراءاتها.
٢. كشاف الحديث والأثر.
٣. كشاف الأشعار والأرجاز.
٤. فهرس المصادر والمراجع.
٥. فهرس الموضوعات التفصيلي.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين الذاكرين، حمد عبدٍ معترف بتقصيره، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، والصلاة والسلام على من أُرسل رحمة للعالمين بلسان عربي مبين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ... فإن كتاب (معاني القرآن) أكبر أثر للفراء، فهو يمثل نحوه، وقد ضمّ هذا الكتاب بين دفتيه آراء كثيرة للفراء تفرد في بعضها عن سابقيه، ونالت إعجاب لاحقيه وشغلتهم بالرد عليها أو الانتصار لها.

ولذا جاء هذا البحث ليتخذ من هذا الكتاب مجال لدراسة قضية شغلت كثيراً ممن درس نحو الفراء، ألا وهي تأثره بالبصريين، وقد أشار إلى ذلك د. أحمد مكي الأنصاري في كتابه[1].

فالهدف من البحث تتبع مظاهر النزعة البصرية في كتاب (معاني القرآن) للفراء ووصفها ثم تحليلها للوصول الى أسبابها.

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- أنّه سيسهم في خدمة النحو العربي من خلال إبراز مظاهر النزعة البصرية عند الفراء.
- أنّ مجال الدراسة كتاب (معاني القرآن) للفراء متصل بكتاب الله عزّ وجلّ، إضافة إلى قيمته العلمية فهو المصدر الأساس للنحو الكوفي.
- أنّ هذا الموضوع – وهو النزعة البصرية عند الفراء – لم تسبق دراسته.

وقد اقتضت طبيعة البحث المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، فكل مظهر من مظاهر النزعة البصرية عند الفراء يحتاج إلى الوصف ثم التحليل.

وأدت طبيعة البحث أن ينتظم في تمهيد وخمسة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة.

التمهيـد: وتحدثت فيه باختصار عن (الفراء)، وعن كتاب (معاني القرآن).

الفصل الأول: اشتمل على دراسة مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في السماع.

الفصل الثاني: اشتمل على دراسة مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في القياس.

الفصل الثالث: اشتمل على دراسة مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التأويل.

الفصل الرابع: اشتمل على دراسة مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في موافقة شيوخ المدرسة البصرية ومخالفة شيخه (الكسائي).

الفصل الخامس: اشتمل على دراسة مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التأثر بمنهج المتكلمين والفلاسفة؛ كالتقعيد، والتمثيل، والتعليل، وعرض الأوجه المختلفة للمسألة.

الخاتمـة: اشتملت على تلخيص لأبرز ما جاء في البحث، وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث.

وقد اتّبعْتُ في دراستي لمظاهر النزعة البصرية عند الفراء ما يأتي:

- رتبت كل فصل حسب ما تقتضيه طبيعته، وكان الأغلب أن أبدأ الفصل بتعريف له ثم توضيح للنزعة البصرية مع بعض الأمثلة والنزعة الكوفية مع بعض الأمثلة، ثم النزعة البصرية عند الفراء، ثم خلاصة في نهاية كل فصل.
- عندما أعرض النزعة البصرية عند الفراء أقوم بنقل كلام الفراء حرفياً ثم تحليل رأيه.
- عندما تتكرر المسائل أشير إلى ذلك في الحاشية.
- راعيت في ترتيب المسائل النحوية والصرفية ترتيب كتاب (هَمع الهوامع).
- راعيت ما يتطلبه البحث العلمي من توثيق وتخريج، مستعينة بأمهات كتب النحو والصرف، وكتب التراجم والطبقات والدواوين، مع الحرص على الرجوع إلى الكتب والدراسات الحديثة للاستفادة منها.
- أَتبَعتُ ذلك بفهارس فنية متنوعة مما يتطلبه البحث العلمي.

ولم يكن البحث خالياً من الصعوبات، من أبرزها:

- صعوبة أسلوب الفراء، وتداخل المسائل في كتابه، وتكرار بعضها مع تغيير طريقة العرض.
- لم ينل كتاب معاني القرآن خاصة، والنحو الكوفي عامة نصيبه من الدرس، إلا بعض الدراسات الحديثة التي تناولته من جوانب متفرقة.
- عدم وجود دراسات وصفية تبين أساليب النحويين في وضع القواعد أو التمثيل، وتدرس الفروق بينهم في ذلك.

وختاماً ... الشكر لله عز وجل على فضله وإتمام نعمته عليّ بإنجاز هذا البحث، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله ويجعله ذخيرة لي عنده، يجزيني بها في الدار الآخرة، وأن يتجاوز عني بسعة مغفرته إنه سميع قريب، وعليه أتوكل وإليه أنيب.

ولكي أقضي ديناً في عنقي يتوجب عليّ أن أقدم الشكر الخالص العميق لأستاذتي د. البندري بنت عبدالعزيز العجلان على ما منحتني من غزارة علمٍ وسماحة نفس ورحابة صدر، فكم من توجيهات قيمة وآراء سديدة قدمتها لي، فجزاها الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

والشكر لوالدتي الكريمة برّاً بها وعرفاناً بفضلها. وأسأل الله أن يُسكن والدي الفردوس الأعلى، فكم ساندني وأخذ بيدي ... غفر الله له وتغمده بواسع رحمته. والشكر موصول لزوجي وأبنائي الذين قصرت في حقهم لإنجاز هذا البحث.

وأسأل الله القدير أن يتولى مكافأة كل من أعانني في بحثي وأن يجزيهم عني خيراً ويجزل لهم المثوبة.

اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، أسألك أن ترزقني سداد القول وإتقان العمل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفـراء

اسمه ولقبه[١]:

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور بن مروان الأسلمي، الديلمي، مولى بني أسد، وقيل: مولى بني منقر وقيل: اسمه؛ يحيى بن زياد بن فرا يُحُبّ[٢] بن داود بن كوذيار[٣].

ولعل وجود الاسم الفارسي (كوذيار) – في هذه الرواية – يُعدّ من الأدلة على أن الفراء فارسيّ الأصل[٤].

لقب بالفراء [بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة] ولم يعمل في صناعة الفِرَاء ولا بيعها، قيل: لأنه كان يفري الكلام[٥]، قال أبو بكر الأنباري[٦]: "وبعض أصحابنا يقول: إنما سمي الفراءُ فَرّاء؛ لأنه كان يحسن نظم المسائل، فشُبّه بالخارز الذي يخرز الأديم، وما عُرف ببيع الفِراء ولا شرائها قط. وقال بعضهم: سمي فرّاء لقطعه الخصوم بالمسائل التي يعنت بها، من قولهم: قد فرى، إذا قطع."[٧]

---

(١) انظر ترجمته: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ١٣٩، تهذيب اللغة للأزهري ١٧/١، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣١، الفهرست لابن النديم ٩١، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين للتنوخي ١٨٧، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤٩/١٤، الأنساب للسمعاني ٢٤٧/٩، نزهة الألباء لابن الأنباري ١٢٦، إنباه الرواة للقفطي ٧/٤، معجم الأدباء لياقوت الحموي ٩/٢٠، وفيات الأعيان لابن خلكان ١٧٦/٦، إشارة التعيين لليماني ٣٧٩، سير أعلام النبلاء للذهبي ١١٨/١٠، تذكرة الحفاظ للذهبي ٣٧٢/١، مرآة الجنان لليافعي ٣٨/٢، البداية والنهاية لابن كثير ٢٦١/١٠، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ١٩٥، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٧١/٢، تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢١٢/١١، بغية الوعاة للسيوطي ٣٣٣/٢، المزهر للسيوطي ٤١٠/٢، طبقات المفسرين للداودي ٣٦٦/٢، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي ٩٨/٢، الأعلام للزركلي ١٤٥/٨، معجم المؤلفين لعمر كحالة ١٩٨/١٣.

(٢) انظر: الفهرست ٩١.

(٣) انظر: إنباه الرواة ١٢/٤.

(٤) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد الأنصاري ٣٨.

(٥) انظر: الأنساب ٢٤٧/٩، وفيات الأعيان ١٨١/٦، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، الأعلام ١٤٦/٨.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، إمام في نحو الكوفيين، من مؤلفاته: (الزاهر، الأضداد، شرح السبع الطوال الجاهليات) توفي (٣٢٨هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٥٣، تاريخ بغداد ١٨١/٣، نزهة الألباء ٣٣٠).

(٧) الأضداد ١٥٩.

وهذا يدل على أن لقب (الفراء) لحقه وهو كبير بعد أن تفتحت مواهبه واستطاع أن يتغلب على الخصوم.

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّ هذا التعليل للقب (الفراء) لا يعتمد على دليل، ويرجح أن يكون هذا اللقب هو لقب جده الأول (عبدالله) حيث ذكرت بعض الروايات أن اسم الفراء: يحيى بن زياد بن فرّايُحبّ، فكان (عبدالله) هو الملقب بـ(فرايُحبّ) ومنه انحدر اللقب إلى أبي زكريا، وبذلك يكون اللقب وُلد معه ولم يلحقه كبيراً.(١)

نشأته وسيرته ووفاته:

ولد الفراء في الكوفة سنة ١٤٤هـ - ٧٦١م. وعاش في العصر الأول للدولة العباسية، حيث كانت ولادته في خلافة أبي جعفر المنصور، وعاصر الرشيد ثم المأمون ومات في خلافته. وهذا هو العصر الذهبي للدولة العباسية حيث ارتقت الحياة العقلية في هذا العصر، وارتقى التأليف واتسعت الثقافات وخاصة في عصر المأمون الذي هو عصر الفراء(٢).

وكانت نشأته الأولى في الكوفة حيث وُلد، ثم خرج إلى بغداد، وكان أكثر مقامه فيها(٣)، فإذا كان آخر السنة أتى الكوفة فأقام فيها أربعين يوماً يفرق في أهله ما جمعه(٤).

وقد أملى أكثر كتبه في بغداد. وكانت له رحلات إلى البصرة، ومكة، والمدينة، ولم يفصل المؤرخون هذه الرحلات.

وكانت صلته بالخليفة المأمون صلة وثيقة، وهي صلة إعزاز وإكبار حيث أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو(٥)، وأسند إليه تأديب ولديه(٦). وكانت وفاته في طريق مكة سنة (٢٠٧هـ - ٨٢٢م)(٧)، وعمره ثلاث وستون سنة(٨).

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد الأنصاري ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: تفصيل هذا العصر في: ضحى الإسلام، د. أحمد أمين ١١/٢ وما بعدها.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، إنباه الرواه ١٣/٤، وفيات الأعيان ١٨٠/٦.

(٤) انظر: الفهرست ٩١، الأنساب ٢٤٧/٩، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، معجم الأدباء ١٢/٢٠، وفيات الأعيان ١٧٧/٦.

(٦) انظر: تاريخ بغداد ١٥٠/١٤، إنباه الرواة ١٧/٤، الأعلام ١٤٥/٨، معجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٧) انظر: إشارة التعين ٣٧٩، النجوم الزاهرة ٢٣١/٢، الأعلام ١٤٥/٨.

(٨) انظر: مراتب النحويين ١٤١، طبقات النحويين واللغويين ١٣٣، تاريخ العلماء النحويين ١٨٩، البلغة ١٩٥.

مذهبه:

قيل: كان الفراء يميل إلى الاعتزال[١]. وقيل: كان من أهل السنة ومذاهبه في التفسير حسنة[٢].

وقد فصل د. أحمد الأنصارى ذلك تفصيلاً ثم استخلص مذهبه فقال: "إن أقرب الأقوال إلى الصحة هو القول الوسط، إذ أنه يتفق مع الخط الرئيسي لشخصية الفراء، وهو التحرر الذي يرتكز على أساس من السلفية الصالحة، فقد عرفناه "نسيج وحده"[٣] يؤمن ولا يتقيد بمذهب دون الآخر، .... لهذا كله أرجح أنه كان سنيّاً يميل إلى الاعتزال."[٤].

صفاته وثناء العلماء عليه:

كان الفراء متورعاً متديناً[٥]، ثقة مأموناً[٦]، حافظاً[٧]، إماماً[٨]، أبرع الكوفيين وأعلمهم[٩]، فقيهاً، متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها وأشعارها[١٠].

قيل: النحو الفراء[١١]، والفراء أمير المؤمنين في النحو[١٢]، وقيل: إنه شيخ النحاة[١٣].

---

(١) انظر: إنباه الرواة ١٣/٤، معجم الأدباء ١١/٢٠، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢، الأعلام ١٤٦/٨.

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧/١.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٥١/١٤، إنباه الرواة ١٩/٤.

(٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٧٣.

(٥) انظر: مراتب النحويين ١٣٩، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، المزهر ٤١٠/٢، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢.

(٦) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٧/١.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ١١٩/١٠، تذكرة الحفاظ ٣٧٢/١.

(٨) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، إنباه الرواة ١٥/٤.

(٩) انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٧، طبقات النحويين واللغويين ١٣١، إنباه الرواة ٧/٤، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، مرآة الجنان ٣٨/٢، البلغة ١٩٥.

(١٠) انظر: معجم الأدباء ١١/٢٠، الأعلام ١٤٥/٨، معجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(١١) انظر: تاريخ بغداد ١٥٢/١٤.

(١٢) انظر: الأنساب ٢٤٧/٩، معجم الأدباء ١٣/٢٠، سير أعلام النبلاء ١٢٠/١٠.

(١٣) انظر: غاية النهاية٣٧١/٢.

قيل للكسائي[1]: الفراء أعلم أم الأحمر؟ [2] فقال: الأحمر أكثر حفظاً، والفراء أحسن عقلاً وأبعد فكراً، وأعلم بما يخرج من رأسه[3].

وقال أبو بكر الأنباري: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذْ انتهت العلوم إليهما"[4]

وقال ثعلب [5] "لولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تُتَنازع ويدّعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم ..."[6]، وقال: "لولا الفراء ما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها"[7].

وقال سلمة بن عاصم[8]: "طال تعجبي كيف كان يحيى يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه"[9]

---

(١) أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، من مؤلفاته: (معاني القرآن، مختصر النحو، ما تلحن به العامة) توفي (١٨٩هـ) انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٢٧، تاريخ بغداد ٤٠٣/١١، نزهة الألباء ٨١، وفيات الأعيان ٢٩٥/٣، معرفة القراء الكبار ٧٢، غاية النهاية ٥٣٥/١).

(٢) علي بن المبارك الأحمر الكوفي، صاحب الكسائي من مؤلفاته: (التصريف)، توفي (١٩٤هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٣٣، تاريخ بغداد ١٠٤/١٢، إنباه الرواة ٣١٣/٢، بغية الوعاة ١٥٨/٢).

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٥٣/١٤، إنباه الرواة ٢١/٤.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ١٥٢/١٤، معجم الأدباء ١٣/٢٠.

(٥) أحمد بن يحيى بن يزيد بن يسار الشيباني، درس كتب الكسائي والفراء، كان حافظاً صدوقاً، توفي (٢٩٣هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٤١، نزهة الألباء ٢٩٣، إنباه الرواة ١٧٣/١، غاية النهاية ١٤٨/١).

(٦) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، إنباه الرواة ٨/٤، مرآة الجنان ٣٨/٢.

(٧) انظر: معجم الأدباء ١١/٢٠، وفيات الأعيان ١٧٦/٦.

(٨) أبو محمد البغدادي، النحوي الكوفي أخذ عن الفراء وروى عنه كتبه. من مؤلفاته (المسلوك في النحو، الحلول في النحو) توفي (٢٧٠هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٣٧، معجم الأدباء ٢٤٢/١١، غاية النهاية ٣١١/١، طبقات المفسرين للداودي ١٩٥/١).

(٩) انظر: إنباه الرواة ١٤/٤، وفيات الأعيان ١٨٠/٦، سير أعلام النبلاء ١٢١/١٠.

شيوخه ومن أخذ عنهم:

أخذ الفراء عن كثير من الشيوخ وخرج بعقل فذّ مميز. وكان أشهر أصحابه وأخصهم الكسائي، فقد كان عمدته، ومن جلة أصحابه[١]، أخذ عنه النحو والغريب والنوادر والقراءات ومعاني القرآن[٢].

وأخذ كذلك عن أبي جعفر الرؤاسي ت (١٨٧هـ)[٣]، وكان يحفظ كتاب (الفيصل) للرؤاسي[٤].

وأخذ كذلك عن يونس[٥]، واستكثر منه، وله روايات كثيرة عنه[٦]، وأهل البصرة ينكرون ذلك[٧].

وممن أخذ عنهم الفراء[٨]: قيس بن الربيع الأسدي الكوفي ت (١٦٥هـ)[٩]، ومندل بن

---

(١) انظر: مراتب النحويين ١٣٩، الأنساب ٢٤٧/٩، وفيات الأعيان ١٨٠/٦، إشارة التعيين ٣٧٩، سير أعلام النبلاء ١١٩/١٠، مرآة الجنان ٣٩/٢، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١، بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٧/١.

(٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة ابن أخي معاذ الهراء، أستاذ الكسائي والفراء، من مؤلفاته (الفيصل، ومعاني القرآن) انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، تاريخ العلماء النحويين واللغويين ١٩٤، غاية النهاية ١١٦/٢، بغية الوعاة ٨٢/١).

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٠٥.

(٥) أبو عبدالرحمن: يونس بن حبيب الضبي، البصريّ، النحوي، له قياس في النحو ومذاهب تفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، توفي (١٨٢هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٥١، نزهة الألباء ٤٩، وفيات الأعيان ٢٤٤/٧، البداية والنهاية ١٨٤/١٠، بغية الوعاة ٣٦٥/٢).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، ٣٧/٢، ٣١٧، المذكر والمؤنث للفراء ١٧، ٢٢.

(٧) انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٣-٨٤، مراتب النحويين ١٣٩، معجم الأدباء ١٠/٢٠، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢.

(٨) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، الأنساب ٢٤٧/٩، إنباه الرواة ١٥/٤، معجم الأدباء ١٠/٢٠، سير أعلام النبلاء ١١٩/١٠، البداية والنهاية ٢٦١/١٠، غاية النهاية ٣٧١/٢، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١، بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٩) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٥٦/١٢.

علي العنزي الكوفي ت (١٦٧هـ)[١]، وأبو الأحوص سلام بن سليم ت(١٧٩هـ)[٢]، القاسم بن معن ت (١٨٨هـ)[٣]، وأبو بكر شعبة بن عياش بن سالم ت (١٩٣هـ) وقد روى الفراء عنه القراءة[٤]، وسفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الأعور الكوفي ت (١٩٨هـ)[٥]، وخازم بن الحسين البصري[٦]، ومحمد بن حفص الحنفي وقد روى الحرف عنه[٧].

وقد أخذ الفراء عن أعراب وثق بهم مثل: [٨] أبي الجراح العقيلي[٩]، وأبي ثروان العكلي[١٠]، وأبي زياد الكلابي[١١].

تلاميذه:

لازم الفراء كثيرٌ من طلبة العلم أشهرهم: سلمة بن عاصم ت (٢٧٠هـ)، وأبو عبدالله محمد بن الجهم ت (٢٧٧هـ)[١٢]، وقد روى هذان كتاب معاني القرآن عن الفراء[١٣].

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٤٧/١٣، شذرات الذهب ٤٣٢/١.

(٢) ترجمته في: شذرات الذهب ٤٦٨/١.

(٣) القاسم بن محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الصحابي، -رضي الله عنه-، ترجمته في: (بغية الوعاة ٢٦٣/٢) وقد ورد ذكره في معاني القرآن، انظر: ٧٥/٢.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٧١/١٤، معرفة القراء الكبار ٨٠، غاية النهاية ٣٢٥/١.

(٥) ترجمته في: غاية النهاية ٣٠٨/١.

(٦) ترجمته في: تهذيب التهذيب ٧٩/٣.

(٧) ترجمته في: غاية النهاية ١٣٥/٢.

(٨) انظر: مراتب النحويين ١٣٩، المزهر ٤١٠/٢.

(٩) من فصحاء العرب المشهورين، انظر ترجمته: (الفهرست ٦٩، إنباه الرواة ١٢٠/٤).

(١٠) من بني عكل أعرابي فصيح تعلم في البادية، له كتاب خلق الإنسان وكتاب معاني الشعر، انظر ترجمته: (الفهرست ٦٩، إنباه الرواة ١٢٠/٤).

(١١) يزيد بن عبدالله الحر، أعرابي قدم بغداد أيام الخليفة المهدي، وأخذ الناس عنه شيئاً كثيراً من اللغة وعلم العربية، انظر ترجمته: (الفهرست ٦٧، إنباه الرواة ١٢٧/٤).

(١٢) محمد بن الجهم بن هارون السمري، روى كتاب معاني القرآن للفراء، انظر ترجمته في: (إنباه الرواة ٨٨/٣).

(١٣) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، إنباه الرواة ١٥/٤، معجم الأدباء ١٠/٢٠، سير أعلام النبلاء ١١٩/١٠، غاية النهاية ٣٧١/٢، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١، بغية الوعاة ٣٣٣/٢.

وأخذ عنه كثير من العلماء منهم[١]: أبو عبيد القاسم بن سلام ت (٢٢٤هـ)[٢]، وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ت (٢٤٤هـ)[٣].

وكان من أصحاب الفراء[٤]: أبو عبدالله الطوال ت (٢٤٣هـ)[٥]، وأبو جعفر محمد بن قادم النحوي ت (٢٥١هـ)[٦].

وممن روى القراءة عن الفراء[٧]: محمد بن عبدالله بن مالك[٨]، وهارون بن عبدالله ابن مروان البغدادي[٩].

آثاره:

صنف الفراء كتباً أملاها ببغداد عن ظهر قلب[١٠]، فقد كان يحفظ ما يسمع ولا يدون، وهذا ما جعله يملي كتبه إملاء[١١].

وله في العربية كتب كثيرة[١٢]، بلغ مقدارها ثلاثة آلاف ورقة[١٣]. قيل: كتب الفراء لا

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢، تهذيب التهذيب ٢٣/١، بغية الوعاة ٢٥٣/٢، ٣٤٩ المزهر ٤١٠/٢، ٤١٢.

(٢) اللغوي، النحوي، الفقيه، أخذ عن الكسائي والفراء وغيرهم، من مؤلفاته: (الغريب المصنف، غريب الحديث). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٢٠٠، نزهة الألباء ١٨٨، البداية والنهاية ٢٩١/١٠، غاية النهاية ١٦/٢).

(٣) عالم بنحو الكوفيين، راوية ثقة. من مؤلفاته: (الأضداد، القلب والإبدال) انظر ترجمته: (إنباه الرواة ٦٣/٤، وفيات الأعيان ٣٩٥/٦، إشارة التعيين ٣٨٦، بغية الوعاة ٣٤٩/٢).

(٤) انظر: الفهرست ٩١، إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ١٤٠/١.

(٥) محمد بن أحمد بن عبدالله الطوال، ترجمته في: (الفهرست ٩٣، إنباه الرواة ٩٢/٢، بغية الوعاة ٥٠/١).

(٦) محمد بن عبدالله بن قادم النحوي الكوفي، وقيل: اسمه أحمد من مؤلفاته: (كتاب الملوك، وغريب الحديث)، ترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين ١٣٨، إنباه الرواة ١٩٦/٤، وإشارة التعيين ٣١٦، بغية الوعاة ١٤٠/١).

(٧) انظر: غاية النهاية ٣٧١/٢.

(٨) أبو عبدالله النخعي الكوفي، ترجمته في: (غاية النهاية ١٨٣/٢).

(٩) ترجمته في: تهذيب التهذيب ٨/١١.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٧/١، تاريخ بغداد ١٥٣/١٤.

(١١) انظر: إنباه الرواة ١٢/٤، ٢٠، سير أعلام النبلاء ١٢٠/١٠.

(١٢) انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٨.

(١٣) انظر: تاريخ بغداد ١٥٣/١٤، إنباه الرواة ٢٠/٤.

يوازى بها كتاب[1]. ومن كتبه[2]:

١. آلة الكتاب.
٢. اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.
٣. الأيام والليالي والشهور (مطبوع).
٤. البَهِيُّ، ووردت تسميته البهي فيما تلحن فيه العامة، والبهاء فيما تلحن فيه العامة.
٥. التحويل[3].
٦. التصريف[4].
٧. الجمع والتثنية في القرآن.
٨. الحدود.
٩. غريب الحديث.
١٠. الفاخر في الأمثال.
١١. فعل وأفعل.
١٢. الكافي في النحو.
١٣. الكتاب الكبير في النحو.
١٤. اللغات.
١٥. المذكر والمؤنث (مطبوع).
١٦. مشكل اللغة الكبير، ومشكل اللغة الصغير.
١٧. مصادر القرآن.
١٨. الممدود والمقصور (مطبوع).

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣٣، إنباه الرواة ٨/٤.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٧/١، الفهرست ٩٢، تاريخ العلماء النحويين ١٨٩، تاريخ بغداد ١٥٣/١٤، إنباه الرواة ٢٠/٤، معجم الأدباء ١٤/٢٠، وفيات الأعيان ١٨١/٦، سير أعلام النبلاء ١٢٠/١٠، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، طبقات المفسرين ٣٦٧/٢، الأعلام ١٤٥/٨، معجم المؤلفين ١٩٨/١٣.

(٣) ذكره محمد بن الجهم في قصيدته التي يرثي بها الفراء يقول:

وصنف المقصور والمدود والتحويل في الخاطين أو شلوه.

(٤) ذكره الفارسي في: الحجة ٢٩/٥، والبغدادي في: الخزانة ٣٩٨/٤.

١٩. الندبة[١].

٢٠. النوادر.

٢١. الواو.

٢٢. الوقف والابتداء.

٢٣. يافع ويفعة.

(١) ذكره الزجاجي في مجالس العلماء ٨٠.

كتاب معاني القرآن

سبب تأليفه:

"كان السبب في إملاء الفراء كتابه في القرآن ... أن عمر بن بكير[1]- وكان من أصحابه – وكان مع الحسن بن سهل[2]، فكتب إليه أن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني جواب عنها، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذلك كتاباً نرجع إليه فعلت.

فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: اقرأ فبدأ بفاتحة الكتاب ففسرها، ثم مرّ في الكتاب كله على ذلك، يقرأ الرجل، ويفسر الفراء. وكتابه في القرآن نحو من ألف ورقة."[3]

وهو كتاب في تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانية[4].

وقت تأليفه:

في صدر كتاب معاني القرآن يقول محمد بن الجهم السِّمَّري، راوي الكتاب: "هذا كتاب في معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء – يرحمه الله – عن حفظه من غير نسخة في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات، والجُمع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهورٍ سنة أربع ومئتين."[5]

أهميتـه:

بدأ اهتمام الناس بهذا الكتاب منذ عصر الفراء؛ حيث توافدوا على مجلسه حين

---

(١) عمر بن بكير صاحب الحسن بن سهل، كان نحويا إخبارياً راوية ناسبا، انظر ترجمته في: (بغية الوعاة ٢/٢١٧).

(٢) الحسن بن سهل بن عبد الله، أبو محمد، وزير المأمون العباسي بعد أخيه الفضل وأحد كبار القاده والولاة في عصره، ت(٢٣٦هـ) انظر ترجمته في: (الأعلام ٢/١٩٢).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٣٢ – ١٣٣، وانظر: إنباه الرواة ٤/٩، وفيات الأعيان ٦/١٧٨.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/١.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/١.

الإملاء، قيل:" وأردنا أن نعد الناس الذين اجتمعوا لإملاء كتاب المعاني فلم نضبطهم، فعددنا القضاة فكانوا ثمانين قاضياً ..."[١]

قال ثعلب "وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعاً أن يزيد عليه شيئاً".[٢]

وترجع أهميته من الناحية التاريخية في أنه أول تفسير درس القرآن الكريم من حيث التراكيب والإعراب إلى جانب الشرح والتفصيل.[٣]

وكتاب معاني القرآن أشبه ما يكون بدائرة معارف قرآنية، وعدم خصوصية هذا الكتاب بالنحو لا تنقص من قيمته كونه المصدر الأوفى والمرجع الموثق لنحو الكوفيين.[٤]

(١) تاريخ بغداد ١٤/١٥٠، وانظر: إنباه الرواة ٤/١٦، معجم الأدباء ٢٠/١٢، وفيات الأعيان ٦/١٧٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٣٢، الفهرست ٩١.

(٣) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد الأنصاري ٢٧٧.

(٤) انظر: دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد ديره ١٠٩.

السمـاع

هو – كما يقول السيوطي[1] –: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثة النبي ﷺ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"[2] وبذلك يكون للسماع أنواع ثلاثة:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته.

ثانيا: الحديث النبوي الشريف.

ثالثاً: كلام العرب (نثراً ونظماً).

أولا: القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، فهو كتاب الله المنزل على نبيه ﷺ بأسلوب عربي، وهو في القمة من الرقي والكمال.

يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه."[3]

وقد خَلُص د. عبدالهادي الفضلي[4] عند تعريفه للقراءات إلى أن القراءة هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ، أو كما نطقت أمامه فأقرها، سواء أكان النطق باللفظ المنقول عن النبي ﷺ فعلاً أم تقريراً واحداً أم متعدداً.

ويعني ذلك أن القراءة قد تأتي سماعاً لقراءة النبي ﷺ بفعله، أو نقلاً لقراءةٍ قرئت أمامه فأقرّها، وأنّ القراءة قد تُروى لفظاً واحداً وقد تروى أكثر من لفظ.

---

(١) هو: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد، إمام، حافظ، أغزر العلماء المصريين في عصره تأليفاً في جميع الميادين، من مؤلفاته: (المزهر، همع الهوامع، الأشباه والنظائر، الاقتراح، بغية الوعاة) توفى: (٩١١هـ)، انظر ترجمته: (البدر الطالع ٣٢٨/١، الأعلام ٣٠١/٣).

(٢) الاقتراح ٣٦.

(٣) الاقتراح ٣٦.

(٤) انظر: كتابه القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ٦٤ – ٦٥.

ومهما اختلفت القراءات فيلزم قبولها والاحتجاج بها، فالقرآن بقراءاته سيد الحجج.

رد البصريين للقراءات القرآنية:

اعتمد البصريون على القرآن الكريم أصلاً من أصول السماع عندهم[١]، لكنهم ضيقوا في قبول القراءات أشد الضيق ونظروا إليها نظرة حيطة وحذر، واستبعدوا كثيراً منها، إلا إن كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها[٢]. فنجدهم يحتجون بالقراءات فقط إن كانت توافق قواعدهم المقررة وتتناسق مع مقاييسهم[٣]، ومن ذلك استدلالهم على أنّ (إنْ) المخففة تعمل النصب في الاسم مثل الثقيلة[٤] بالقراءة القرآنية في قوله تعالى: ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم أعمالهم﴾[٥] [هود:١١١].

وقد ردوا بعض القراءات، وخطؤوا أخرى، ووصفوا بعضها بالشذوذ أو الضعف[٦].

وقد استبعدوا قراءات عدة ولم يأخذوا بها ولها أساس في لغات العرب[٧].

وعدّ بعض النحويين إبعاد البصريين القراءات عن مجال الدراسة النحوية من الأخطاء؛ لأنهم بذلك حرموا النحو من مصدر كبير كان من الممكن أن تُبنى على ضوئه القواعد وتحرر

---

(١) انظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف ٤٦، ٨٠.

(٢) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٩٧.

(٣) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٣٧، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية د. عبدالعال مكرم ٥٧.

(٤) المسألة خلافية، حيث ذهب البصريون إلى أن (إنْ) المخففة يجوز إعمالها وإهمالها، وذهب الكوفيون الى أنّها لا تعمل. أنظر تفصيل المسألة: إعراب القراءات السبع ٢٩٤/١، الإنصاف ١٨٢/١، التبيين ٣٤٧، الجنى الداني ٢٠٨، تفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥، المغني ٣٢/١.

(٥) وقد قرأ ابن كثير ونافع (وإنْ) مخففة (لما) مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (وإنْ) مخففة (لمّا) مشددة، وقرأ أبو عمرو والكسائي (وإنّ) مشددة (لما) مخففة، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (وإنّ) مشددة (لما) مشددة. انظر: (تفسير الطبري ١٤٧/١٢، السبعة ٣٣٩، إعراب القراءات السبع ٢٩٤/١، الحجة للفارسي ٣٨٠/٤، حجة القراءات لأبي زرعة ٣٥٠، الكشف ٥٣٦/١، مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/١، المحرر الوجيز ٤٠٧/٧، تفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥، الدر المصون ٣٩٧/٦، النشر ٢٩١/٢، الإتحاف ٣٢٦).

(٦) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٣٩ – ٣٤٠.

(٧) انظر: المدارس النحوية للسامرائي ٢٢.

الأصول[1].

وقد انتقدهم السيوطي قائلاً: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم[2] وحمزة[3] وابن عامر[4] قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية[5]".

وقد بدأ رد القراءات من النحويين المتقدمين أمثال نصر بن عاصم ت (٨٩هـ)[6] وغيره. فقد ردّ نصر بن عاصم قراءة التنوين[7] في قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص ١-٢] فقد سُئل كيف تقرؤها؟ قال: ﴿قل هو الله أحدُ، الله الصمد﴾ ولم ينون، فقيل له: إن عروة[8] ينوّن، قال: بئسما قال، وهو للبئس أهل.

---

(١) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال مكرم ١٠٠.

(٢) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، أبو بكر الأسدي، أحد القراء السبعة، توفي (١٢٧ هـ). انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٥١، غاية النهاية ٣٤٦/١)..

(٣) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، أحد القراء السبعة، توفي (١٥٦هـ). انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٦٦، غاية النهاية ٢٦١/١).

(٤) عبد الله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام، وأحد القراء السبعة، توفي (١١٨هـ). انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٤٦، غاية النهاية ٤٢٣/١).

(٥) الاقتراح ٣٧.

(٦) هو نصر بن عاصم الليثي النحوي، من قدماء التابعين، أحد القراء الفصحاء، انظر ترجمته: (أخبار النحويين البصريين ٧١، معرفة القراء الكبار ٣٩، غاية النهاية ٣٣٦/٢، بغية الوعاة ٣١٣/٢).

(٧) التنوين قراءة الجمهور وعامة القراء، وقرأ من غير تنوين نصر بن عاصم وعبدالله بن أبي إسحاق ورويت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبان بن عثمان وزيد بن علي وقرأ بها ابن سيرين والحسن وأبو السمَّال، انظر: (تفسير الطبري ٤١٩/٣٠، إعراب القرآن ٧٨٩/٦، مختصر الشواذ ١٨٢، تفسير البحر المحيط ٥٢٩/٨، الدر المصون ١٥٠/١١، فتح القدير ٦٣٣/٥).

وروي حذف التنوين عن أبي عمرو بن العلاء، انظر: (السبعة ٧٠١، إعراب القراءات السبع ٥٤٥/٢، الحجة للفارسي ٤٥٤/٦، الكشف ٣٩١/٢، مشكل إعراب القرآن ٨٥٢/٢، تفسير البحر المحيط ٥٢٩/٨).

(٨) عروة بن الزبير بن العوام، روى حرف القرآن عن أبويه وعن عائشة رضي الله عنهم، توفى (٩٣هـ) انظر: ترجمته: (غاية النهاية ٥١١/١).

فأُخبر عبدالله بن أبي إسحاق[1] بقول نصر بن عاصم، فمازال يقرأ بها حتى مات[2]. وقد ردّ نصر؛ قراءة التنوين وهي قراءة الجمهور، كما أنها لغة فصيحة جيدة، وقد اختارها الفراء[3] وغيره[4].

أما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فجائز موجود في كلام العرب[5]، قال الفراء: "وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرؤون: ﴿قل هو الله أحدُ، الله الصمد﴾ فيحذفون النون من (أحد)."[6]

وكذلك ردّ الأعرج ت (١١٧هـ)[7] قراءة يحيى بن يعمر[8]:﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾ [المائدة:٥٠]، برفع (حكم)[9]؛ قال الأعرج: "لا أعرف في العربية (أفحكمُ)، وقرأ

---

(١) ابن أبي إسحاق: عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرمي، النحوي، البصري، أحد القراء العشرة، توفي (١١٧هـ)، انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٣١، إنباه الرواة ١٠٤/٢، غاية النهاية ٤١٠/١).

(٢) انظر الخبر في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧١، طبقات النحويين واللغويين ٢٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٣٢/١.

(٤) منهم: المبرد في: (المقتضب ٣١٤/٢)، الطبري في: (تفسيره ٤٢٠/٣٠)، النحاس في: (إعراب القرآن ٧٨٩/٦)، الزمخشري في: (الكشاف ٤٦١/٦).

(٥) انظر: مجاز القرآن ٣١٥/٢، معاني القرآن للأخفش ٥٨٩/٢، المقتضب ٣١٤/٢، معاني القرآن للزجاج ٣٧٧/٥، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٧، الحجة للفارسي ٤٥٥/٦، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٥٨/٢، تفسير القرطبي ٢٢٥/٢٠، تفسير البحر المحيط ٥٣٠/٨، الدر المصون ١٥٠/١١.

(٦) معاني القرآن ٤٣٢/١، وانظر: ٣٠٠/٣.

(٧) هو عبدالرحمن بن هرمز، أبو داود المدني، تابعي جليل، قيل: كان أول من وضع العربية، وكان عالماً بالنحو، وأنساب قريش، انظر ترجمته: (أخبار النحويين البصريين ٧٢، طبقات النحويين واللغويين ٢٦، معرفة القراء الكبار ٤٣، غاية النهاية ٣٨١/١).

(٨) يحيى بن يعمر العدواني، أبو سليمان البصري تابعي جليل، من قراء البصرة، أول من نقط المصاحف، كان فصيحاً عالماً بالغريب، توفي (١٢٩هـ)، انظر ترجمته: (أخبار النحويين البصريين ٧٣، طبقات النحويين واللغويين ٢٧، معرفة القراء الكبار ٣٧، غاية النهاية ٣٨١/٢).

(٩) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ بالرفع: يحيى بن يعمر، وأبو عبدالرحمن السلمي، وأبو رجاء، ويحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي. انظر: (مختصر الشواذ ٣٢، الكشاف ٢٤٩/٢، المحرر الوجيز ٤٧٤/٤، تفسير القرطبي ٢٠٣/٦، تفسير البحر المحيط ٥١٦/٣، الدر المصون ٢٩٥/٤، روح المعاني ٣٢٤/٣).

﴿أَفَحُكْم﴾ نصباً"[1]

فمن قرأ بالرفع فقد رفعه على الابتداء، وأضمر في الفعل يبغون مفعولاً به[2]، والتقدير: أفحكمُ الجاهلية يبغونه[3]، فجعل الجملة خبراً للمبتدأ. وجعل بعضهم الرفع على أن الفعل يبغون صفة لموصوف محذوف وذلك المحذوف هو الخبر، والتقدير: أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغون[4].

ومن نصب جعله مفعولاً به مقدماً للفعل يبغون[5]. وقيل: على إعمال فعل يلي ألف الاستفهام يبينه الفعل الظاهر بعد المفعول به[6].

وروي عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)[7] أنه ردّ قراءة: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[8] [طه:٦٣]، وقال: إنّ هذا مما لحن فيه الكاتب وأقيم

---

(١) المحتسب ٣١٨/١.

(٢) وفي حذف هذا الضمير العائد من الخبر خلاف بين النحويين؛ فبعضهم يجيز الحذف في سعة الكلام، وبعضهم يخصه بالشعر، وبعضهم يُفصل في ذلك. انظر: (تفسير البحر المحيط ٥١٦/٣، شرح التصريح ٢٠٢/١، الهمع ٣١٧/١).

(٣) انظر: مختصر الشواذ ٣٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز٤٧٥/٤، الدر المصون ٢٩٧/٤.

(٥) انظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٤٢/١، تفسير القرطبي ٢٠٣/٦، الدر المصون ٢٩٥/٤.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٧٤/٤.

(٧) أبو عمرو بن العلاء: زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، عالم بالعربية وأيام العرب والشعر، انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٣٥، نزهة الألباء ٣١، وفيات الأعيان ٤٦٦/٣، إشارة التعيين ١٢١، غاية النهاية ٢٨٨/١).

(٨) هذه القراءة بتشديد النون من (إنّ)، وتخفيف نون (هذان) هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. وقرأ ابن كثير بتخفيف النون من (إنْ) وتشديد نون (هذانّ). وروى حفص عن عاصم تخفيف نون (إنْ) و(هذان). وقرأ أبو عمرو (إنّ) بالتشديد، و(هذين) بالياء، ورويت هذه القراءة عن عثمان وعائشة – ﷺ – والحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي، وبها قرأ عاصم الجحدري وعيسى بن عمر، انظر: (تفسير الطبري ٢١١/١٦، السبعة ٤١٩، إعراب القراءات السبع ٣٦/٢، الحجة للفارسي ٢٢٩/٥، المبسوط ٢٩٦، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٥٤، الكشف ٩٩/٢، المحرر الوجيز ٤٧/١٠، النشر ٣٢١/٢، الإتحاف ٣٨٤).

بالصواب[1]، وقد روي –كما زعم – أن في الكتاب غلطاً ستقيمه العرب بألسنتها[2]. وروي عنه أنه يقول: إني لأستحي من الله أن أقرأ: ﴿إنّ هذان﴾[3]، وكان يقرأ: ﴿إنّ هذين لساحران﴾[4]. وقد تابعه الأخفش[5] في ردّه لهذه القراءة[6]. وللقراءة تخريجات تجدها في مظانها.[7]

أما سيبويه ت (١٨٠هـ)[8] فيرى أن القراءات "لا تخالف لأنها سنة"[9]، ويأخذ بها حين يرى أنها توافق كلام العرب أو توافق القواعد المقررة ويستشهد بها، وقد كثر الاستشهاد بالقراءات القرآنية في كتاب سيبويه في عدة أبواب[10]. فيخرج بعض القراءات اعتماداً على

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٣٨/٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢، معاني القرآن للزجاج ٣٦٢/٣، الدر المصون ٦٥/٨، وقد رد السيوطي على من قال إن في الكتاب غلطاً، انظر: (الاقتراح ٣٩، روح المعاني ٥٣٣/٨).

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٩٦/١١.

(٤) سيأتي رد الفراء على هذه القراءة ص ٣٤ من هذا البحث.

(٥) الأخفش: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، وهو (الأخفش الأوسط)، قرأ النحو على سيبويه، من مؤلفاته (معاني القرآن، المقاييس في النحو) توفى (٢١٠هـ) وقيل (٢١٥هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٧٢، نزهة الألباء ١٨٤، وفيات الأعيان ٣٨٠/٢، البلغة ١٠٤).

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١.

(٧) انظر تفصيلها: تفسيرالطبري ٢١٠/١٦، معاني القرآن للزجاج ٣٦٢/٣، إعراب القرآن ٣٤٣/٣، الحجة للفارسي ٢٢٩/٥، مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢، غرائب التفسير للكرماني ٧١٩/١، الكشاف ٩٢/٤، الإملاء ١٢٣/٢، تفسير القرطبي ١٩٥/١١، تفسير البيضاوي ٦٤٧/٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١٥/١٥، تفسير البحر المحيط ٢٣٨/٦، الدر المصون ٦٧/٨.

(٨) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في النحو، كتابه (الكتاب) هو العمدة في العربية. توفي (١٨٠هـ) انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٦٦، تاريخ بغداد ١٩٥/١٢ نزهة الألباء ٧١، البداية والنهاية ١٧٦/١٠، غاية النهاية ٦٠٢/١، بغية الوعاة ٢٢٩/٢).

(٩) الكتاب ١٤٨/١.

(١٠) انظر مثلا: الكتاب ٨٢/١، ١٤٤/١، ١٨٧/٢، وانظر كتاب: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبدالعال مكرم ١٠١ – ١٠٥.

تخريج بيت من الشعر[1]، ويلجأ إلى القراءة لتقوّي أصلاً من أصول كتابه[2].

أما إذا وجد القراءة تخالف القواعد المقررة، وتخالف القياس فله عدة أساليب:

١. إما أن يهمل ذكرها ولا يعرض لها أصلاً[3].
٢. أو يعارض القراءة بصراحة، وهذا نادر في كتاب سيبويه[4].
٣. أو يعارضها معارضة خفية دون أن يذكر القراءة، ولكن يذكر القاعدة التي تصطدم بالقراءة فيعارضها أشد المعارضة.[5]
٤. أو يُضعّف اللغة التي جاءت عليها القراءة، ويصف تلك اللغة بالرداءة والقلة دون أن يذكر القراءة التي جاءت على تلك اللغة[6].

ومن أمثلة معارضته بذكر القاعدة التي تصطدم بالقراءة ما يأتي[7]:

عارض سيبويه الإسكان واختار الاختلاس ورأى أن الإسكان لا يجوز في الكلام إلا إن جاء في ضرورة شعرية، وهو بذلك يعارض قراءة أبي عمرو بن العلاء[8]. يقول سيبويه: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، ... يسرعون اللفظ، ومن ثمّ قال أبو عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]...، وقد يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر .... وقد

(١) انظر: الكتاب ٢٨٨/١ – ٢٩٠.
(٢) انظر: الكتاب ٦٩/٢.
(٣) انظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف ٨٠.
(٤) الكتاب ٣٩٦/٢ – ٣٩٧، وانظر: إعراب القرآن ١٠٤/٣، المحتسب ٤٤٨/١، الكشاف ٢١٩/٣.
(٥) انظر: سيبويه والقراءات، د. أحمد الأنصاري ١٠٣، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، د. حسن هنداوي ١٠٩.
(٦) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٠٩.
(٧) ومن أمثلة ذلك أيضاً ينظر مسائل ردّ الفراء للقراءات، فقد رد سيبويه بعضها عن طريق وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة. انظر ص ٣٨ وص ٤٤ وص ٤٨ وص ٦٤ من هذا البحث.
(٨) قرأ أبو عمرو بإسكان (بارئْكم)، (يأمْركم)، (تأمْرهم)، (يأمْرهم)، (ينصْركم)، (يشعْركم)، حيث وقع في القرآن مما تتوالي فيه الحركات. انظر: (السبعة ١٥٥، الحجة للفارسي ٧٦/٢ – ٧٨ ، المبسوط ١٢٩، حجة القراءات لأبي زرعة ٩٧، الكشف ٢٤٠/١، النشر ٢١٢/٢ – ٢١٤، الإتحاف ١٧٨).

يُسكنّ بعضهم في الشعر ويُشِمّ."[1]

والذي دعا سيبويه إلى إنكار الإسكان حرصه على ظاهرة الإعراب، وأنه يرى أنها مطردة؛ لذلك فالإسكان يهدم أصلاً من الأصول الإعرابية، ومن ثم نجد سيبويه أنكر الرواية واتهم الراوي بعدم الضبط، فقد نُقل عنه قوله: "إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظنّ أنه سكّن."[2]

ومن أمثلة معارضته للقراءة بتضعيف اللغة التي جاءت عليها القراءة أنه ذهب إلى أن همز (نبيء وبريئة) قليل رديء، وهذه الظاهرة التي وصفها بالقلة والرداءة هي قراءة قرآنية[3]. يقول سيبويه: "وقالوا (نبيّ) و(بريّة) فألزمها أهل التحقيق البدل. وليس كل شيء نحوها يفعل به ذا وإنما يؤخذ بالسمع، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز ومن أهل التحقيق يحققون (نبيء) و(بريئة) وذلك قليل رديء ..."[4]

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٤ – ٢٠٤، وتابعه الأخفش في معاني القرآن ٩٩/١، والزجاج في معاني القرآن ١٣٦/١، وغيرهم. انظر: (المبسوط ١٢٩، الكشف ٢٤١/١، النشر ٢١٣/٢).

(٢) النشر ٢١٣/٢. ويُردّ على سيبويه بأن الرواية لا تُردّ بالقياس، وأن الإسكان واردٌ في قراءة متواترة، كما أنه لغة ثابتة في أفصح لغات القبائل العربية مثل: تميم وأسد، وقد نقل شواهد شعرية كثيرة على ذلك.
انظر تفصيل ذلك: (المنتخب لكراع النمل ٧١٥ – ٧٢٢، الحجة للفارسي ٨١/٢، النشر ٢١٣/٢، الإتحاف ١٧٨).

(٣) قرأ نافع وحده بهمز (النبيين، والنبوة والنبي) في القرآن كله إلا في موضعين وهما آية: ٥٠ و٥٣ من سورة: الأحزاب، وقرأ الباقون من غير همز. انظر: (السبعة ١٥٧، الحجة للفارسي ٨٧/٢، حجة القراءات ٩٨، الكشف ٢٤٣/١، المحرر ٣٢٠/١، تفسير القرطبي ٤٦٩/١، تفسير البحر المحيط ٣٩٩/١، الدر المصون ٤٠٠/١، النشر ٤٠٦/١، الإتحاف ٨٢).
وقرأ نافع وابن عامر في رواية ابن ذكوان (شر البريئة) و(خير البريئة) [البينة: ٦-٧] مهموزتين، وقرأ الباقون بلا همز. انظر: (معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣، معاني القرآن للزجاج ٣٥٠/٥، السبعة ٦٩٣، المبسوط ٤٧٥، حجة القراءات ٧٦٩، الكشف ٣٨٥/٢، الإتحاف ٥٩٣).

(٤) الكتاب ٥٥٥/٣.

وبذلك يكون سيبويه قد ردّ القراءة؛ لأنه جعل هذه اللغة رديئة وقليلة[1].

أما الأخفش (ت ٢١٥هـ)، فقد اتخذ القراءات القرآنية مصدراً للقواعد النحوية، ويرى د. شوقي ضيف أنه ممن فتح للكوفيين باب الاستشهاد بالقراءات القرآنية واتخاذها مصدراً مهماً للقواعد النحوية؛ فقد جوز الأخفش كثيراً من القواعد النحوية مستشهداً بالقراءات[2]. ولكنه يتوقف ليرفض القراءة ويردها حين يجدها غير مطابقة للمسموع كثيراً عن العرب، أو رسم المصحف، أو غير مستقيمة المعنى في التفسير، فنجد في كتابه مواضع كثيرة ردّ فيها القرءات القرآنية[3].

من ذلك أنه ردّ قراءة الإسكان ورأى ذلك غلطاً، حيث يقول: "وقوله: ﴿بَارِئِكُمْ﴾[4] [البقرة: ٥٤] مهموز، ... وقد زعم قومٌ أنها تُجزم. ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم، والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدةٍ ولا يُعرف في الكتاب ... والإسكان في (بارئكم) على البدل على لغة الذين قالوا: (أخطيْت) وهذا لا يُعرف."[5]

وذهب كذلك إلى ردّ قراءة قرآنية في النص التالي: يقول: "وقال: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ

(١) ويظهر لي أن الأصل الهمز سواء أظهرت في النطق أم لم تظهر؛ فإن أبدلت فهو بدل غير لازم لوروده في القراءات السبع. انظر تفصيل هذه المسألة في: الغريب المصنف ٤١٩/٢، المقتضب ١٦١/١، تفسير الطبري ٣١٥/١، معاني القرآن للزجاج ١٤٥/١، الزاهر ١١٢/٢، الحجة للفارسي ٩١/٢، الخصائص ٨٦/٣، سر الصناعة ٧٣٨/٢، دقائق التصريف ٥٣١، المخصص ٢٠٠/٤، الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/٢، الممتع ٣٥٨، شرح الشافية للرضي ٣٥/٣.

(٢) انظر: المدارس النحوية شوقي ضيف ١٠٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٢٠/١، ٣٨٦، ٥٦٣/٢، وانظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، تأليف عبد الأمير الورد ١٨٣ – ١٨٧ وما بعدها.

(٤) سبق تخريج القراءة ص٢١.

(٥) معاني القرآن ٩٩/١.

يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وقد قرئت[١]:﴿فديةُ طعامِ مسكين﴾، وهذا ليس بالجيد؛ إنما الطعام تفسير للفدية، وليست الفدية بمضافةٍ إلى (الطعام)."[٢] فردّ الأخفش قراءة (فدية) من غير تنوين وإضافتها إلى طعام، وقال: هذا ليس بالجيد. وهو يرى أن القراءة الصحيحة (فديةٌ) بالتنوين[٣]؛ لأن الطعام تفسير للفدية[٤].

موقف الكوفيين من القراءات القرآنية:

الكوفيون استدلوا بآيات القرآن واحتجوا بأساليبه أكثر من البصريين؛ لأنهم يؤمنون أن القرآن جاء بلغات مختلفة فصيحة فهو أحق بالقبول، وأجدر بالأخذ، كما أن القراءات كانت مصدراً مهماً من مصادر النحو الكوفي، فهم يقبلون جميع القراءات لأنها تقوم على الرواية والنقل ولذلك بنوا عليها كثيراً من القواعد النحوية[٥]، وكانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، لذلك نجدهم بنوا عليها قواعدهم وأقيستهم وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم[٦]. فهي بغض النظر عن موافقتها للمقايس المأخوذة أو عدم موافقتها يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد منها الأصول[٧].

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (فديةٌ) منوّن (طعامُ مسكين) مفرد، وقرأ نافع وابن عامر (فديةُ طعامِ) مضاف ومضاف إليه (مساكين) جمع. ولم أجد فيما بين يديّ من مصادر ما ذكره الأخفش من إفراد (مسكين) مع الإضافة انظر: (السبعة ١٧٦، إعراب القرآن ٢٣٦/١، الحجة للفارسي ٢٧٢/٢، المبسوط ١٤٢، الكشف ٢٨٢/١، المحرر الوجيز ١٠٦/٢، تفسير البحر المحيط ٤٤/٢، الإتحاف ١٩٩).

(٢) معاني القرآن ١٧٠/١.

(٣) واختارها أيضاً أبو عبيد، ومكي انظر: (إعراب القرآن ٢٣٧/١، الكشف ٢٨٢/١، تفسير القرطبي ٢٨٣/٢).

(٤) انظر: الإملاء ٨١/١، تفسير البحر المحيط ٤٤/٢، الإتحاف ١٩٩. ويردّ على الأخفش بأن القراءة بينة واضحة المعنى فهي من إضافة البعض إلى ما هو بعض له. انظر تفصيل ذلك في: إعراب القرآن ٢٣٧/١، الحجة للفارسي ٢٧٣/٢، روح المعاني ٤٥٦/١.

(٥) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ١٢٣.

(٦) انظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ٣٤١، المدارس النحوية للأطاولي ٥٨.

(٧) انظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٥٧.

ومن أسباب اهتمام الكوفيين بالقراءات ما يأتي:

١. أنه استقر في الكوفة الكثير من صحابة الرسول ﷺ والكثير من فصحاء العرب، وكان القرآن الكريم موضع دراسة هؤلاء، وبذلك أصبحت الكوفة موطن للقراءات وظهر فيها أئمة القراء[١].

٢. أن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة وهو الكسائي، وثقافته عربية إسلامية محضة، وهو ممن يعتمد على النقل ويعتد بالرواية[٢]

ويبدو لي أن منهج الكوفيين في قبول القراءات القرآنية أصح وأسلم من غيرهم[٣] وذلك أن اعتدادهم بالقراءات واتخاذها مصدراً للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام. والقراءات هي المصدر الصحيح والسجل الوافي للغات التي نزل بها القرآن الكريم، ومادام سندها الرواية ودعامتها السماع فهي من أجل ذلك أقوى من المصادر الأخرى.

موقف الفراء من القراءات القرآنية:

القرآن الكريم بكل قراءاته محل احترام وتقدير عند الفراء؛ فهو الذي يقول: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر."[٤]

وقد اعتنى الفراء غاية العناية بالقرآن وخدمة نصوصه تفسيراً ولغةً وقراءاتٍ ومن يتتبع تصانيفه يجد جلها لخدمة القرآن الكريم[٥]. وكتابه معاني القرآن شاهد ينطق بعنايته بالأعمال القرآنية[٦]. فمن يقرأ هذا الكتاب يجده مملوءاً بأوجه القراءات المختلفة، فهو بحق موسوعة في موضوع القراءات. كما نجد فيه قبولاً لغالب القراءات القرآنية، فمرة يصف القراءة

(١) انظر: مدرسة الكوفة ٣٤٥، دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره ١٨١.

(٢) انظر مدرسة الكوفة ٣٤٦.

(٣) وهذا الرأي موافق لرأي د. مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة ٣٤٧، و د. عبد العال مكرم في أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٥٨.

(٤) معاني القرآن ١٤/١.

(٥) انظر: دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره ١٧٣.

(٦) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٤٧.

بالصواب[١]، ومرة يبني اختياراته وترجيحاته معتمداً على القراءات[٢]. وهو يحترم القراءات كل الاحترام ويقويها بكلام العرب وأشعارهم[٣]. كما نجده يقوي القراءات المتواترة بقراءات شاذة[٤]. وإذا وجد أن ظاهر القراءة قد يؤدي إلى الحكم عليها باللحن فإنه يوجهها توجيهاً يخرجها من ذلك اللحن ويجعلها صحيحة[٥]. ونراه يرجح قراءة دون أن يرفض الأخرى فكلها عنده صواب، فيقول: "وكل صواب، والاجتماع من قراءة القراء أحبّ إلي"[٦].

وقد يغفل بعض القراءات ويظهر لي أن إغفاله لها بسبب عدم وصولها إليه[٧]. وقد يصرح بذلك فيقول: "لا أعرفها إلا أن تكون لم تقع إلينا."[٨]

النزعة البصرية في ردّ القراءات عند الفراء:

ومع أن الغالب على الكوفيين قبول القراءات إلا أننا نجد الفراء أحياناً يقف موقفاً مخالفاً لمذهبه فيرفض القراءات ويردها موافقا في ذلك المذهب البصري.

وللفراء طريقتان في رد القراءات القرآنية:

الأولى: الرد الصريح.

الثانية: التردد بين تضعيف القراءة وردّها أو التماس وجه نحوي مقبول لها.

أولاً: الردّ الصريح:

كان الفراء أكثر صراحة من سيبويه في رده للقراءات ومن ذلك: يقول الفراء: "ومما

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٤٣١/١ – ٤٣٢، ٢٧/٢، ٢٣٢، ١٩٣، ٢٩/٣، ٣٥، ٣٧، ٤٧، ٥٤، ٩٦.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٤٣/١.

(٣) انظر: معاني القرآن: ١٤/١، ١٣٣/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٣/ ١٣٤ – ١٣٥.

(٥) مثال ذلك في معاني القرآن ٤٦/٣ حيث يقول في قراءة (ليُجزي قوماً) [الجاثية:١٤]: "في الظاهر هي لحن" ثم يعلل: "فإن كان أضمر في يُجزي فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوباً ليجزي ذلك الجزاء قوماً فهو وجه".

(٦) معاني القرآن ١٤٣/٣ وانظر: ١٢٤/١، ٢٤٥/١، ١٤/٣.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣٨٠/١، ٢/ ٢١٤، ٣٥٧/٢.

(٨) معاني القرآن ٣٨٩/٢.

أوهموا فيه قوله: ﴿وما تنزلت به الشياطون﴾[1] [الشعراء: ٢١٠][2] وقال: "وقوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ ترفع النون، قال الفراء: وجاء عن الحسن[3]: (الشياطون) وكأنه من غلط الشيخ ظنَّ أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون."[4]

ردّ الفراء قراءة الحسن ووصفها بالوهم والغلط، وقال: إن الشيخ غلط لأنه ظنها بمنزلة جمع المذكر السالم.

وقد ردّ هذه القراءة جماعة من النحويين بعد الفراء[5]، وقيل: إنه غَلِطَ[6]، واشتبه عليه الأمر[7].

---

(١) قرأ الجمهور (الشياطين)، وقرأ الحسن، (الشياطون) بالواو ورويت عن ابن السميقع والأعمش. انظر: (تفسير الطبري ١٣٦/١٩، معاني القرآن للزجاج ١٠٣/٤، مختصر الشواذ ١٠٨، المحتسب ١٧٧/٢، الكشاف ٤١٨/٤، المحرر الوجيز ١٥٥/١١، الإملاء ٥٥/١، تفسير القرطبي ١٢٨/٣. تفسير البحر المحيط ٤٣/٧، الدر المصون ٥٦٢/٨، الإتحاف ٤٢٤، فتح القدير ١٣٨/٤، روح المعاني ١٣٠/١٠) وقرئت كذلك في البقرة آية [١٠٢]، انظر: (مختصر الشواذ ٨، الكشاف ٣٠٦/١، تفسير البحر المحيط ٤٩٤/١، الدر المصون ٢٨/٢، الإتحاف ١٨٨).

(٢) معاني القرآن ٧٦/٢.

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، تابعيّ، أحد العلماء الفقهاء لا يخاف من الحق لومة لائم، توفى (١١٠هـ). انظر ترجمته: (وفيات الأعيان ٦٩/٢، البداية والنهاية ٢٦٨/٩، غاية النهاية ٢٣٥/١).

(٤) معاني القرآن ٢٨٤/٢.

(٥) منهم: السجستاني انظر رأيه في: (المحرر الوجيز ١٥٥/١١، تفسير البحر المحيط ٤٣/٧، الدر المصون ٥٦٢/٨، روح المعاني ١٣٠/١٠)، ابن قتيبة في: (تأويل مشكل القرآن٤٣)، المبرد انظر رأيه في: (إعراب القرآن ٥٠٣/٤، تفسير القرطبي ١٢٨/٣، فتح القدير ١٣٨/٤)، ثعلب انظر رأيه في: (اللسان (شطن))، الطبري في: (تفسيره ١٣٦/١٩)، الزجاج في: (معاني القرآن ١٠٣/٤)، النحاس في: (إعراب القرآن ٥٠٣/٤)، ابن جني في: (المحتسب ١٧٧/٢)، ابن عطية في: (المحرر الوجيز ١٥٥/١١)، العكبري في: (الإملاء ٥٥/١).

(٦) انظر: إعراب القرآن ٥٠٣/٤، المحتسب ١٧٧/٢.

(٧) انظر: تفسير القرطبي ١٢٨/٣، فتح القدير ١٣٨/٤.

وقيل: إنها مخالفة لخط المصحف[١]، وشكك بعضهم في الرواية عنه[٢]، وردها البعض بأنه لو كان كذلك لما قرأ مع الناس: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] ولوجب حذف النون للإضافة[٣].

ونحن نعلم يقيناً أن الحسن لم يقرأ بحسب ظنه، وإنما قرأ بما سمع[٤]، كما أنه من العلم ونقل القرآن بمكان لا يمكن معه أن نقول إنه غَلِط أو توهم[٥].

ولذلك لزم توجيه هذه القراءة بما يأتي:

أولا: السماع: فهي لغة قد سمعها يونس بن حبيب، ونُقل عنه أنه قال: "سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن"[٦]. وكذلك روى الأصمعي[٧] عن العرب قولهم: "بستان فلان حوله بساتون".[٨]

ثانيا: القياس: إذ تشبّه الياء في شياطين بياء الإعراب التي في جمع المذكر السالم فقد سُبقت بكسرة وجاء بعدها نون[٩]. فلما صار لفظه كلفظ الجمع جاز فيه وجهان: إمّا أن يُجرى الأعراب على النون أو أن يعامل معاملة الجمع السالم[١٠].

ونرد على من قال: إن الحسن قرأ مع الناس: ﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾، بأنه قد يكون ممن

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٠٣/٤.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٣٦/١٩.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٥٠٤/٤، تفسير القرطبي ١٢٩/٣.

(٤) انظر: قول النضر بن شميل في: الكشاف ٤١٩/٤، تفسير القرطبي ١٢٩/٣، فتح القدير ٤/ ١٣٨.

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٣/٧، الدر المصون ٥٦٢/٨، روح المعاني ١٣٠/١٠.

(٦) انظر: المحرر الوجيز١١/١٥٥، تفسير القرطبي ١٢٩/١٣.

(٧) الأصمعي: أبو سعيد، عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو، توفى (٢١٦هـ). انظر ترجمته في: (إنباه الرواة ١٩٧/٢، بغية الوعاة ١١٢/٢).

(٨) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٩٤/١، الدر المصون ٢٨/٢.

(٩) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤/١، الإملاء ٥٥/١.

(١٠) الأسماء التي لفظها كلفظ الجمع مثل: (فلسطين، يبرين، قنسرين) يجوز فيها الوجهان، انظر: (الكتاب ٣٧٢/٣، الكشاف ٤١٩/٤، اللباب ١١٥/١، شرح المفصل ١٢/٥، التهذيب الوسيط ٣١١، شرح الكافية الرضي ٢٦٦/٣، شرح ألفية ابن معطي ٢٩٠/١، الارتشاف ٥٧٦/٢، التذييل والتكميل ٢٧٩/١، أوضح المسالك ٤٩/١، المساعد ٥١/١، تعليق الفرائد ٢٣٩/١، الهمع ١٦٥/١، حاشية الصبان ١٤٠/١).

أجاز الوجهين. ويظهر لي أن هذا التوجيه هو المناسب لوجود نظائره.

ثالثا: قيل: إن كلمة (شياطون) جمع (شّياط) صيغة مبالغة من (شاط يشيط) ثم جمعت جمع التصحيح وخففت الياء[1]، والحجة لمن وجه هذا التوجيه أنه قد رويت قراءة (شّياطون) بالتشديد[2].

وقال الفراء: "وقد قرأ بعض القراء[3]: ﴿قال هل أنتم مُطْلِعُونِ فأُطْلِعَ﴾ [الصافات:٥٤] فكسر النون وهو شاذ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنّى عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباني، وللجميع أنتم ضاربيّ، ولا يقولون للاثنين: أنتما ضاربانني ولا للجميع: ضاربونني. وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل، مثل: (ضربوني ويضربني وضربني). وربما غلط الشاعر: فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربُني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة. قال الشاعر:

هل الله من سَرْو العَلاَة مُرِيحُنِي وَلَمّا تَقَسَّمْنِي النِّبارُ الكوانسُ[4]

النبر: دابة تشبه القُراد، وقال آخر:

---

(١) انظر: تفسير القرطبي ٢٦/١٣، تفسير البحر المحيط ٤٣/٧، الدر المصون ٥٦٢/٨.

(٢) رويت عن الحسن وابن السميقع وغيرهما (تفسير البحر المحيط ٤٣/٧، الدر المصون ٥٦٣/٨، روح المعاني ١٣٠/١٠).

(٣) قرأ الجمهور ﴿مُطَّلِعُون﴾ بتشديد الطاء وفتح النون، وقرأ أبو البرهسم وعمار بن أبي عمار (مطْلِعُونِ) بسكون الطاء وكسر النون، انظر: (المحرر الوجيز ٣٦٠/١٢، تفسير البحر المحيط ٣٤٦/٧، الدر المصون ٣٠٩/٩، فتح القدير ٤٥٥/٤، روح المعاني ١٢/ ٨٩) وذُكرت القراءة من غير نسبة في: (معاني القرآن للزجاج ٣٠٤/٤، إعراب القرآن ٧٥٠/٤، المحتسب ٢٦٦/٢، الكشاف ٢١١/٥، الإملاء ٢٠٦/٢ إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٧٩/٢، تفسير القرطبي ٧٥/١٥).

(٤) الشاهد غير منسوب في: شرح أبيات المغني ٥٦/٦.

وما أدري وظنّي كلُّ ظنٍّ أمسلمُنِي إلى قومٍ شراحِ[1]

يريد: شراحيل ولم يقل: أمسلميّ. وهو وجه الكلام. وقال آخر:

هم القائِلون الخيرَ والفاعلونَه إذا ما خَشَوا من محدث الأمر مُعْظماً[2]

ولم يقل: الفاعلوه. وهو وجه الكلام"[3]

رد الفراء القراءة القرآنية؛ لأنها شاذة وشذوذها من جهة كسر النون في (مطلعونِ)، فالفراء يرفض هذا الكسر لأنه دلالة على أن النون نون الوقاية وبعدها ياء المتكلم، ونون الوقاية لا تأتي مع اسم الفاعل وإنما تكون في الأفعال فقط، ويقول: إن من ذهب إلى أن النون تلحق اسم الفاعل لأنه يشبه الفعل فقد غلط وتوهم. وجعل ما ورد من الشواهد الشعرية غلطا من

(١) الشاهد منسوب إلى يزيد بن مُخَرِّم الحارثي في: المقاصد النحوية ٢١٥/١، وإلى يزيد بن محمد الحارثي في الدرر اللوامع ٢١٣/١، ومن غير نسبة في: تفسير الطبري ٧٣/٢٣، معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، إعراب القرآن ٧٥١/٤، المحتسب ٢٦٦/٢، المحرر والوجيز ٣٦١/١٢، شرح الجمل لابن عصفور ١١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١، التذييل والتكميل ١٨٧/٢، تفسير البحر المحيط ٣٤٦/٧، الدر المصون ٩٩/٢، ٣١٠/٩، المغني ٣٩٨/٢، تعليق الفرائد ٦٤/٢، الهمع ٢١٧/١، شرح أبيات المغني ٥٦/٦ – ٥٧، روح المعاني ٨٩/١٢.

(٢) ويروي: (القائلون الخير والآمرونه) وهي رواية الكتاب، ويروي: (الآمرون الخير والفاعلونه)، و(الفاعلون الخير والآمرونه).
وهو غير منسوب في: الكتاب ٨٨/١، الكامل ٤٦٨، مجالس ثعلب ١٥٠/١، معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٤، إعراب القرآن ٧٥٠/٤، الكشاف ٢١٢/٥، شرح المفصل ١٢٥/٢، تفسير القرطبي ٧٥/١٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢. شرح التسهيل لابن مالك ٨٤/٣، تفسير البيضاوي ٨٨٢/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٢/٢، اللسان (حين) (طلع)، تفسير البحر المحيط ٣٤٦/٧، التذييل والتكميل ١٨٩/٢، الارتشاف ٢٢٧٧/٥، الدر المصون ٩٩/٢، ٣١٠/٩، الهمع ٢٤٤/٣، الخزانة ٢٤٨/٤، ٢٥١، فتح القدير ٤٥٥/٤، روح المعاني ٨٩/١٢.

(٣) معاني القرآن ٣٨٦/٢.

الشعراء ووهما[1].

أما سيبويه فلم يذكر القراءة؛ لكنه جعلَ ما ورد من الشعر مصنوعاً[2]. وردّ المبرد[3]، الشواهد الواردة في ذلك حتى في الضرورة[4]، وأنشد: أيسلمني قومي، وأأسلمني قومي ... كما نُقل عنه.[5] وجعل المتأخرون ما ورد من الشواهد ضرورة شعرية.[6]

أما القراءة فقد ردها جماعة من النحويين[7]. ويرد على ذلك بأن القراءات لها توجيهات منها:

١. أن المعنى (مطلعون إياي) فوضع المتصل موضع المنفصل[8].
٢. أنَّ النون تنوين وكُسر لالتقاء الساكنين[9].

وهو مردود لأنه سُمع إلحاق النون مع (أل)، ومع أفعل التفضيل، وهذا دليل على أنها

---

(١) وهذا يرد به على ما نقله العيني عن أبي محمد الحسن بن أحمد الغندجاني ت (٤٢٨هـ) أنه قال: "إن الفراء ذكر هذا البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو، والصواب:

فما أدري وظنّي كل ظنٍّ أيسلمني بنو البدء اللقاح" [المقاصد النحوية ١/٢١٥]

وقال البغدادي في الرد على ذلك: "لا أقبل هذه الحكاية فإن الفراء أجل من أن يذكر بمثل هذه النقيصة، ومن هو أبو محمد حتى يفتري على الفراء وينقل كلامه ويقبل". [انظر: شرح أبيات المغني ٦/٥٧].

(٢) انظر: الكتاب ١/١٨٨.

(٣) المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، نحويّ بصريّ، من مؤلفاته: (المقتضب، الكامل) توفي (٢٨٥هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٠١، نزهة الألباء ١٧٩، إنباه الرواة ٣/٢٤١، وفيات الأعيان ٣/٣١٣).

(٤) انظر: الكامل ٤٦٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٣٠٥، إعراب القرآن ٤/٧٥١.

(٦) انظر: تفسير القرطبي ١٥/٧٥، الارتشاف ٥/٢٢٧٧، الهمع ٣/٢٤٤.

(٧) منهم: أبو حاتم السجستاني انظر رأيه في: (المحتسب ٢/٢٦٦، المحرر الوجيز ١٢/٣٦٠، تفسير البحر المحيط ٧/٣٤٦) والطبري في: (تفسيره ٢٣/٧٣)، والزجاج في: (معاني القرآن ٤/٣٠٥)، والنحاس في: (إعراب القرآن ٤/٧٥٠) الأزهري في: (تهذيب اللغة (طلع)، ابن جني في: (المحتسب ٢/٢٦٦) والعكبري في: (الإملاء ٢/٢٠٦).

(٨) انظر: الكشاف ٥/٢١١، تفسير البيضاوي ٢/٨٨٢.

(٩) انظر: مجالس ثعلب ١/١٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١، شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، التذييل والتكميل ٢/١٩٠، الدر المصون ٢/٩٩، تعليق الفرائد ٢/٦٣، الهمع ١/٢١٧.

ليست تنويناً[1].

٣. أن النون للوقاية[2]؛ فاسم الفاعل يشبهه بالفعل المضارع وقربه منه أجاز ظهور نون الوقاية فيه[3]، والمعنى (مطلعوني) ثم حذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي. ويظهر لي أن هذا التوجيه أرجحها لوروده في كلام بعض العرب.

ويقول الفراء: "وقوله: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال:٥٧] .... وربما قرئت: ﴿مِنْ خَلفِهم﴾[4] بكسر (مِن)، وليس لها معنى استحبه مع التفسير."[5]

ردّ الفراء القراءة القرآنية وقال: إنه لا يستحب معناها؛ لأن التفسير لا يستقيم مع هذا المعنى عنده.

وتخريج هذه القراءة بأن يكون المعنى على أحد وجهين:

الأول: فافعل التشريد من ورائهم[6].

الثاني: أن يكون مفعول (شّرد) محذوفاً، أي: ناساً من خلفهم[7].

---

(١) انظر: المغني ٣٩٨/٣، تعليق الفرائد ٦٥/٢، روح المعاني ٨٩/١٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١، الدر المصون ٩٩/٢، الهمع ٢١٨/١.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٧٥/١٥، شواهد التوضيح والتصحيح ١١٨، تفسير البيضاوي ٨٨٢/٢، تفسير البحر المحيط ٣٤٦/٧.

(٤) قرأ الجمهور ﴿مِنْ خَلفِهم﴾، وقرأ أبو حيوة والأعمش بخلاف عنه (مِنْ خلفهم) جار ومجرور، انظر: (مختصر الشواذ ٥٠، الكشاف ٥٩٢/٢، المحرر الوجيز ٣٤٨/٦، تفسير القرطبي ٣٢/٨، تفسير البحر المحيط ٥٠٤/٤، الدر المصون ٦٢٢/٥، فتح القدير ٣٦٥/٢، روح المعاني ٢١٨/٥).

(٥) معاني القرآن ٤١٤/١.

(٦) انظر: الكشاف ٥٩٢/٢، روح المعاني ٢١٨/٥.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ٥٠٤/٤، الدر المصون ٦٢٢/٥.

يقول الفراء: "ثم قال جلّ وجهه: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾[1] [الأنعام:١٤٥] وإن شئت (تكون)، وفي (الميتة) وجهان: الرفع والنصب. ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالردّ على الميتة وفيه ألف تمنع من جواز الرفع"[2]

ردّ الفراء قراءة قرآنية متواترة وهي قراءة الرفع، فقال: "لا يصلح الرفع بالقراءة" منكراً بذلك قراءة ابن عامر، والسبب في ذلك الرد أن (دماً) منصوب بالرد على الميتة وأن فيه ألفاً تمنع من جواز الرفع كما يقول.

أما الرفع بعد (كان) بجعلها تامة فهو جائز عنده حيث يقول: "ومن (رفع) الميتة جعل (يكون) فعلاً لها، واكتفى بيكون بلا فعل"[3].

يقصد أنه اكتفى بيكون بلا خبر فجعلها تامة. وهذا الجواز في غير الآية[4] كما يُفهم من نصه.

---

(١) قرأ ابن كثير وحمزة (إلا أن تكون) بالتاء، (ميتة) نصباً، وقرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: (إلا أن يكون) بالياء، (ميتة) نصباً، وقرأ ابن عامر: (إلا أن تكون) بالتاء (ميتة) رفعاً. انظر: (السبعة ٢٧٢، إعراب القراءات السبع ١٧٢/١، الحجة للفارسي ٤٢٣/٣، حجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٦، الكشف ٤٥٦/١، المحرر الوجيز ٣٧٩/٥، تفسير البيضاوي ٣٢٦/١، تفسير البحر المحيط ٢٤٢/٤، الدر المصون ١٩٧/٥)، وقراءة الرفع منسوبة إلى أبي جعفر يزيد بن القعقاع في: (إعراب القرآن ٥٨٨/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٧٦/١) وإلى جعفر وابن عامر في: (المبسوط ٢٠٤، معالم التنزيل للبغوي ١٩٨/٣، النشر ٢٦٦/٢، الإتحاف ٢٧٧، روح المعاني ٢٨٧/٤).

(٢) معاني القرآن ٣٦٠/١.

(٣) معاني القرآن ٣٦١/١.

(٤) كان في الآية بمعنى (حدث أو وقع) تامة لا تحتاج إلى خبر، وميتة مرفوعة بها.
انظر: (الحجة للفارسي ٤٢٣/٣، حجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٦، الكشف ٤٥٧/١، إعراب القراءات الشواذ ٥١٦/١، تفسير القرطبي ١١١/٧، تفسير البيضاوي ٣٢٦/١، الإتحاف ٢٧٧، فتح القدير ١٩٦/٢، روح المعاني ٢٨٧/٤).

وقد نُقل عن الأخفش جواز كونها ناقصة والخبر محذوف تقديره: (إلاّ أن يكون هناك ميتة)[1].

وقد تابع جماعة الفراء في رد هذه القراءة[2]، وجعلوها ضعيفة رديئة.

ويرد على الفراء ومن تابعه بما يأتي:

١. أن القراءة قراءة متواترة صحت عن إمام[3].

٢. أن (دماً) جاء منصوباً بعد (ميتة) المرفوعة على محل (أنْ تكون) فهي في محل عطف على الاستثناء[4].

يقول الفراء: "وقرأ أبو عمرو[5]:﴿إنّ هذين لساحران﴾ [طه:٦٣] واحتج أنه بَلَغَهُ عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب. قال الفراء: ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"[6].

وقال: "وقد كان أبو عمرو يقرأ: ﴿إنّ هذين لساحران﴾ ولست اجترئ على ذلك"[7].

رد الفراء قراءة أبي عمرو بن العلاء وذلك لأنها مخالفة للكتاب. وقال: ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب، وقال مرة أخرى: ولست أجترئ على ذلك.

ومراعاة رسم المصحف من الأسس التي استند إليها الفراء في اختياره للقراءات فنجده إما يرد القراءة المخالفة للمصحف، أو يفضل عليها غيرها وستأتي أمثلة على ذلك.

ويرى د. حسن هنداوي أن الفراء أول من جعل الضابط في تفضيل القراءة هو عدم

---

(١) انظر: الدر المصون ١٩٧/٥.

(٢) منهم: الطبري في: (تفسيره ٨٧/١٨)، ابن خالويه في: (إعراب القراءات السبع ١٧٢/١)، العكبري في: (الإملاء ٢٦٤/١).

(٣) انظر: إعراب القرآن ٥٨٨/٢، الدر المصون ١٩٧/٥.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٧٦/١، المحرر الوجيز ٣٧٩/٥، تفسير البيضاوي ٣٢٦/١، تفسير البحر المحيط ٢٤٢/٤، روح المعاني ٢٨٧/٤.

(٥) سبق تخريج القراءة ص١٩.

(٦) معاني القرآن ١٨٣/٢.

(٧) معاني القرآن ٢٩٣/٢.

مخالفة رسم المصحف وإن كان يرجح أنه شائع في عصر الفراء، ولكن انفرد به الفراء لأن مؤلفات تلك الفترة لم تصلنا، ووصلنا معاني القرآن للفراء[١].

وقد ذكر الأخفش أنها خلاف الكتاب[٢]، وضعّفها جماعة لمخالفتها خط المصحف[٣].

ويرد على ذلك بما يأتي:

- أنها قراءة متواترة رواها الجماعة من الأئمة، وأبو عمرو لم يقرأ إلا بما رُوي لا بما يراه، وإذا ثبت تواتر القراءة فلا يُلتفت لطعن الطاعن فيها[٤].
- أن القراءة واضحة الإعراب؛ واضحة المعنى، فقد أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه[٥].
- أن مخالفتها للكتاب شيء لا ينبغي أن يرد به على أبي عمرو؛ فقد جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس مع صحة القراءة بها وتواترها[٦].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [الكهف: ٢٨]، قرأ أبو عبدالرحمن السلمي[٧]:﴿بالغدوة والعشيّ﴾[٨]، ولا أعلم أحداً قرأ غيره، والعرب لا تدخل الألف واللام في

---

(١) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٠٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢١/١.

(٣) انظر: تفسيرالطبري ٢١٢/١٦، معاني القرآن للزجاج ٣٦٤/٣، الكشف ١٠٠/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣٤٣/٣، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٤٩، الإتحاف ٣٨٥.

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع ٣٦/٢، حجة القراءات ٤٥٤، تفسير البيضاوي ٦٤٧/٢، الكشاف ٩١/٤، المحرر الوجيز ٥١/١٠، الإملاء ١٢٣/٢، الدر المصون ٦٤/٨، الإتحاف ٣٨٤.

(٦) انظر: الدر المصون ٦٤/٨.

(٧) أبو عبدالرحمن السلمي، عبدالله بن حبيب بن ربيعة، وُلد في حياة الرسول ﷺ، وهو مقرئ الكوفة، توفي (٧٣ أو ٧٤هـ) انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٢٧، غاية النهاية ٤١٥/١).

(٨) قرأ ابن عامر (بالغُدوة) بضم الغين وإسكان الدال وبالواو، وقرأ الباقون بالألف وفتح الغين في الأنعام والكهف، انظر: (السبعة ٣٩٠، إعراب القراءات السبع ٣٩٠/١، الحجة للفارسي ١٤٠/٥، المبسوط ١٩٤، حجة القراءات لأبي زرعة ٤١٥، الكشف ٤٣٢/١، تفسير البيضاوي ٣٠٣/١، ٦٠٤/٢، النشر ٢٥٨/١، الإتحاف ٣٦٥، روح المعاني ٢٥٠/٨) وهي قراءة أبي عبدالرحمن السلمي، والحسن البصري، ومالك بن دينار، وأبي رجاء =

(الغدوة)، لأنها معرفة بغير ألف ولام، وسمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قطّ، يعني غداة يومه، وذاك أنها كانت باردة، ألا ترى أن العرب لا تضيفها وكذلك لا تدخلها الألف واللام.

إنما يقولون: أتيتك غداة الخميس، ولا يقولون: غدوة الخميس. فهذا دليل على أنها معرفة".[1]

ردّ الفراء القراءة القرآنية، ونسبها إلى أبي عبدالرحمن السلمي، وقال: لا أعلم أحداً قرأ غيره. ثم أتى بأدلة تؤكد أن (غدوة) معرفة؛ فلا يجوز إدخال الألف واللام عليها ولا إضافتها. ثم حكى قول أبي الجراح ليثبت أنها معرفة. فالقراءة غير مقبولة عنده لهذه الأسباب فهي مخالفة للقاعدة التي بناها من سماعه للعرب.

وفي نص آخر له ذكر أن العرب قد تُجري (غدوة) على قلةٍ، فتجعلها نكرة، ولكن بشرط اقترانها بعشية، وبذلك يرى أنه أسلوب مسموع لا يقاس عليه، يقول: "والعرب تجري (غدوة) و(بكرة) ولا تجريهما، وأكثر الكلام في (غدوة) ترك الإجراء، وأكثره في بكرة أن تُجرى ... وأكثر ما تُجري العرب (غدوة) إذا قُرنت بعشية فيقولون: إني لآتيك غدوةَ وعشيةً، وبعضهم غدوةً وعشيةً، ومنهم من لا يُجري (عشية) لكثرة ما صحبت غدوة."[2] فهو يرى أن إجراءها بسبب المزاوجة في الكلام، وإلاّ فلا تُجرى.

ويظهر لي أن الفراء ردّ هذه القراءة ليثبت رأيه في (غدوة) وأنها معرفة لا تنصرف. وهو رأي مخالف للبصريين. حيث يرى الخليل[3] وسيبويه[1] أنها معرفة لا تنصرف، ولكنهما أجازا

=

العطاردي، ونصر بن عاصم. انظر: (تفسير الطبري ٢٧٠/١٥، إعراب القرآن ٥٤٨/٢، ٢٧٢/٣، المحرر الوجيز ٢٩١/٩، تفسير القرطبي ٣٣٩/١٠، تفسير البحر المحيط ١٣٩/٤، الدر المصون ٦٣٩/٤، فتح القدير ٣٣٣/٣).

(١) معاني القرآن ١٣٩/٢.

(٢) معاني القرآن ١٠٩/٣.

(٣) انظر: العين ٤٣٧/٤.

تنكيرها وحكيا فيها الصرف عن العرب[٢].

وتابع بعض النحويين[٣] الفراء في رد القراءة، وقيل: "وهي شاذة لا يقاس عليها ولا تُجعل أصلاً."[٤]

أما بقية النحويين فقد تابعوا الخليل وسيبويه في كلمة (غدوة) إذ أجازوا تعريفها وتنكيرها[٥]. لذا لم نجد منهم رداً لهذه القراءة بل أجازوها ووجهوها[٦]. ويرد على الفراء ومن تابعه بما يأتي:

- أن القراءة متواترة من القراءات السبع، والقراءة سنة متبعة وقد قرأ بها من لا يُظَنّ بهم أنهم يلحنون[٧].
- أن تنكير (غدوة) لغة ثابتة عن العرب، وهذا في رأيي هو التوجيه الأرجح لها[٨]. أو توجه بأنه أدخل الألف واللام عليها لأنه نكرها كما ينكر العلم[٩]، وقد وجهت

والخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي، من أئمة النحو واللغة والأدب وواضع علم العروض، وأول من وضع معجم لغوي في العربية وهو معجم (العين) توفى (١٧٠ أو ١٧٥هـ) انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٤٧، نزهة الألباء ٥٤، إشارة التعيين ١١٤، غاية النهاية ٢٧٥/١).

(١) انظر: الكتاب ٢٩٣/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٠/١، ٢٩٣/٣، أمالي ابن الشجري ٥٨٠/٢، تفسير البحر المحيط ١٣٩/٤، الدر المصون ٦٤٠/٤، روح المعاني ٢٥٠/٨.

(٣) منهم: أبو عبيد بن سلام، انظر (تفسير البحر المحيط ١٣٩/٤، الدر المصون ٦٤٠/٤)، الطبري في: (تفسيره ٢٧٠/١٥)، أبو بكر الأنباري في: (شرح القصائد ١٣٦).

(٤) شرح القصائد ١٣٦.

(٥) (غدوة): ظرف متصرف غير منصرف للتأنيث والعلمية، فإذا نكّر صُرف. انظر: أمالي ابن الشجري ٥٧٩/٢، شرح التسهيل ٢٠٢/٢، شرح ألفية ابن معطي ٥٤٢/١، اللسان (غدا)، الهمع ١٠٣/٢.

(٦) انظر: المقتضب ٣٥٤/٤، معاني القرآن للزجاج ٢٨٠/٣، إعراب القرآن ٥٤٩/٢، إعراب القراءات السبع ٣٩١/١، الحجة للفارسي ١٤٠/٥، الكشف ٤٣٢/١، الكشاف ٥٨٠/٣، أمالي ابن الشجري ٢٢١/١، المحرر الوجيز ٢٩١/٩.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ١٣٩/٤، الدر المصون ٦٤٠/٤.

(٨) انظر: الكشف ٤٣٢/١، الدر المصون ٦٤٠/٤.

(٩) انظر: المقتضب ٤٩/٤، معاني القرآن للزجاج ٢٨٠/٣، إعراب القرآن ٥٤٩/٢، أمالي ابن الشجري ٥٧٩/٢، شرح المفصل ١٠٢/٤، الارتشاف ١٣٩٤/٣.

توجيهات أخرى[1].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، رفعٌ ولا يكون نصباً، إنما هي مردودة على "يقول"، (فإنما يقول فيكون)، وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣] رفعٌ لا غير. وأما التي في النحل: ﴿إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقولَ له كن فيكونَ﴾ [النحل:٤٠] فإنها نصب، وكذلك في (يسّ) [2] نصبٌ؛ لأنها مردودة على فِعْلٍ قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله. وإنه لأحب الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق."[3]

فالفراء يرد النصب في الآية مع أنه واردٌ في قراءة متواترة[4]، وقد سبقه في ذلك سيبويه حيث قرر ضعف النصب في الأساليب المشابهة وقال بأنه لا يأتي إلا في ضرورة الشعر وهو بذلك رد القراءة بأسلوب غير صريح، يقول: "وأعلم أن الفاء لا تُضمر فيها (أنْ) في الواجب، فلا يكون في هذا الباب إلا الرفع وسنبّين لِمَ ذلك؟ وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع..."[5] ثم قال: "ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ كأنه

(١) ومن التوجيهات أنها جاءت بالألف واللام للمجاورة، حيث جاورت ما فيه ألف ولام وذلك ليزدوج الكلام، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٤١٥ – ٤١٦.

(٢) آية ٨٢ من سورة (يسّ).

(٣) معاني القرآن ٧٤/١ – ٧٥.

(٤) قرأ ابن عامر بنصب (فيكون) في ستة مواضع: [البقرة: ١١٧]، [آل عمران: ٥٩ – ٦٠]، [النحل: ٤٠]، [مريم:٣٥]، [يسّ:٨٢]، [غافر:٦٨]. وقرأ الكسائي بالنصب في النحل ويسّ، والباقون بالرفع في كل القرآن. انظر: (السبعة ١٦٩، الحجة للفارسي ٢٠٣/٢، المبسوط ١٣٥، حجة القراءات ١١١، الكشف٢٦٠/١، النشر ٢٢٠/٢، الإتحاف ١٩٠).

(٥) الكتاب ٣٨/٣.

قال: إنما أمرنا ذاك فيكونُ. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ... وهو ضعيف في الكلام"[١] فسيبويه والفراء يرفضان القراءة لأنها تتعارض مع القاعدة النحوية عندهما دون محاولة لتخريج (النصب) أو وضع وجه مقبول له. وقد تابعهما جماعة من النحويين[٢].

أمّا الرفع فجعله الفراء على العطف على (يقول)[٣]، وهو أحد قولي سيبويه، وقيل: هذا الوجه فيه خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود[٤]. وقيل: بل صحيح لأن الأمر ليس حقيقة وإنما هو على سبيل المثال[٥].

وقد وجهه سيبويه توجيهاً آخر –كما في نصه – وهو أن تجعله منقطعاً فيكون الرفع على الاستئناف أي فهو يكون[٦].

ويرد على سيبويه والفراء ومن تابعهما، في ردهم للنصب، بما يأتي:

- أن هذه القراءة متواترة، وهي قراءة ابن عامر، وردّها طعنٌ على ما عُلم نقله بالتواتر من كتاب الله[٧].
- أنه يمكن توجيه القراءة بأن النصب على جعله جواباً بالفاء للفظ (كنْ) لأن لفظه لفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي[٨].

وقد ذكر الفراء في آخر نصه أن الكسائي لا يجيز قراءة الرفع في سورتي النحل ويسّ، ووجه قراءة الرفع التي رفضها الكسائي في موضع آخر عند تفسيره لسورة النحل[٩]، يقول: "...وأما قوله (فيكون) فهي منصوبة بالرد على (نقول). ومثلها التي في (يسّ) منصوبة وقد

---

(١) الكتاب ٣٩/٣.

(٢) منهم: أبو عبيدة في: (مجاز القرآن ٥٢/١)، ابن مجاهد في: (السبعة ١٦٩)، الفارسي في: (الحجة ٢٠٧/٢)، مكي في: (الكشف ٢٦١/١)، العكبري في: (الإملاء ٦٠/١).

(٣) وقال بهذا التوجيه: الطبري في: (تفسيره ٥٨٦/١)، الزجاج في: (معاني القرآن ١٩٩/١).

(٤) هذا ردّ ابن عطية في: (المحرر الوجيز ٤٦٢/١).

(٥) هذا قول السمين في: (الدر المصون ٨٧/٢).

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ١٩٩/١، مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ٥٣٦/١.

(٨) انظر: الكشف ٢٦١/١، مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١، تفسير البحر المحيط ٥٣٦/١.

(٩) آيه ٤٠.

رفعها أكثر القراء. وكان الكسائي يرد الرفع في (النحل) وفي (يس). وهو جائز على أن تجعل (أن نقولَ له) كلاماً تاماً ثم تخبر بأنه سيكون، كما تقول للرجل إنما يكفيه أن آمره ثم تقول فيفعل بعد ذلك ما يؤمر"[١]

ويردّ الفراء قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧]، حيث قرأها ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّن﴾ برفع الزاي (قتلُ) برفع اللام، (أولادَ) بنصب الدال، (شركائهم) بالجر[٢].

ففي الموضع الأول بدأ الفراء بردّ القراءة حيث يقول: "وفي بعض مصاحف أهل الشام: ﴿شركايهم﴾ بالياء؛ فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يُقرأ ﴿زُيِّن﴾ وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث"[٣]. فهو يرفض أن يكون جرُّ (الشركاء) مثبتاً، وحتى لو كان مثبتاً فهو يوافق عنده قراءة أخرى بجر (الأولاد) فيكون جر (الشركاء) تابعاً له، وهذه القراءة منقولة عن فرقة من أهل الشام[٤].

ثم يقول: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها مُتمكّنا زجّ القلوصَ أبي مزاده [٥]

---

(١) معاني القرآن ١٠٠/٢.

(٢) هذه قراءة ابن عامر، وقرأ باقي السبعة (زَيَّن) بنصب الزاي، (قتلَ) بنصب اللام، (أولادِهم) خفضاً، (شركاؤهم) رفعاً. انظر: (السبعة ٢٧٠، إعراب القراءات السبع ١٧١/١، الحجة للفارسي ٤٠٩/٣، المبسوط ٢٠٣، حجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣، الكشف ٤٥٣/١، المحرر الوجيز ٣٦٠/٥، النشر ٢٦٣/٢، الإتحاف ٢٧٤).

(٣) معاني القرآن ٣٥٧/١.

(٤) انظر القراءة في: مشكل إعراب القرآن ٢٧٢/١، المحرر الوجيز ٣٦٢/٥، تفسير القرطبي ٨١/٧، تفسير البحر المحيط ٢٣١/٤، الدر المصون ١٧٨/٥، فتح القدير ١٨٨/٢.

(٥) الشاهد غير منسوب، وهو برواية الفراء في: مجالس ثعلب ١٥٣/١، إعراب القراءات السبع ١٧١/١، معاني القراءات للأزهري ١٧١، حجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣.

ويُروى: فزججتها بمزجة زجّ القلوص أبي مزاده

انظر: تفسير الطبري ٥٤/٨، معاني القرآن للزجاج ١٦٩/٣، الحجة للفارسي ٤١٣/٣، الخصائص ٤٠٦/٢، الكشاف ٤٠١/٢، المحرر الوجيز ٣٦١/٥، الإنصاف ٣٨٢/١، معالم التنزيل للبغوي ١٩٣/٣، شرح المفصل

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية."[1] وهو يقصد بذلك رد أن يكون (الأولاد) منصوباً و(الشركاء) مجروراً، وهي قراءة ابن عامر، ولم يقف الفراء عند هذا الرد غير الصريح لكنّه صرح برد القراءة في موضع آخر إذ يقول: "وليس قول من قال﴿مُخلفَ وعدَه رُسِلِهِ﴾ [إبراهيم:٤٧]، ولا: ﴿زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ بشيء، وقد فُسّر ذلك، ونحويو أهل المدينة يُنشدون قوله:

فزججتها مُتمكّنا زجّ القلوصَ أبي مزاده

قال الفراء: باطلٌ، والصواب: (زجّ القلوصِ أبو مزاده)."[2]

فالفراء في النص يرد قراءة متواترة، وقراءة من القراءات الشاذة، وشاهداً شعرياً. وقد ظهر لي من خلال البحث أن الفراء أول من ردّ قراءة ابن عامر وأنكرها صراحةً، يقول البغدادي[3] في ذلك: "فكان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح ابتداء باب القدح على قراءة ابن عامر"[4]

وكان رفضه للقراءتين تمسكاً منه بالقاعدة النحوية التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، ويتضح رأي الفراء في قوله: "وقوله: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أضفت (مخلف) إلى (الوعد) ونصبت (الرسل) على التأويل. وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل: كسوتك الثوب، وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل، فتقول: هو كاسي عبدالله ثوباً ومدخله الدار

١٩/٣، تفسير القرطبي ٨٢/٧، شرح التسهيل ٢٧٨/٣، تفسير البيضاوي ٣٢٤/١، البسيط ٨٩٢/٢، اللسان (زجج)، تفسير البحر المحيط ٢٣٢/٤، الدر المصون ١٦٥/٥، المساعد ٣٧٢/٢، ائتلاف النصرة ٥٢، المقاصد النحوية ٥٧٤/٢، شرح الأشموني ١٨٠/٢، الخزانة ٣٨١/٤، الإتحاف ٢٧٥، فتح القدير ١٨٩/٢.

(١) معاني القرآن ٣٥٨/١.

(٢) معاني القرآن ٨١/٢ – ٨٢.

(٣) البغدادي: عبدالقادر بن عمر بن يزيد بن الحجاج البغدادي، من أحسن المتأخرين معرفة باللغة، من مؤلفاته: (خزانة الأدب، شرح شواهد الشافية) توفي (١٠٩٣هـ) انظر ترجمته: (الأعلام ٤١/٤).

(٤) الخزانة ٣٨٨/٤.

فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل، فتقول: هو كاسي عبدالله ثوباً، ومُدْخلهُ الدارَ، ويجوز: هو كاسي الثوبِ عبدَالله ومدخلَ الدارِ زيداً[1]، جاز ذلك لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبدالله فتقول: أدخلت الدار وكسوت الثوب، ومثله قول الشاعر:

ترى الثور فيها مُدخلَ الظلِّ رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ[2]

فأضاف (مدخل) إلى (الظلّ) وكان الوجه أن يضيف (مدخل) إلى (الرأس). ومثله:

رُبَّ ابن عمّ لُسليمى مشمعلْ طباخ ساعاتِ الكرى زادَ الكسلْ[3]

ومثله:

فَرِشْني بخير لا أكونَنْ مدحتي كناحت يومٍ صخرةً بعسيلِ[4]

وقال آخر:

---

(١) القاعدة في ذلك: إذا كان اسم الفاعل يتعدى إلى اثنين جازت إضافته إلى كلّ واحدٍ منهما فينتصب ما تأخر منها.

(٢) غير منسوب في: الكتاب ١٨١/١، تفسير الطبري ١٣/ ٢٩٣، الأصول ٤٦٤/٣ الحجة للفارسي ٣٢٢/٤، أمالي المرتضى ٢١٦/١، تفسير القرطبي ٣٢٦/٩، تفسير البحر المحيط ٤٢٧/٥، الخزانة ٢٢٠/٤.

(٣) الشاهد لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ في: ديوان الشماخ ١٠٩، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٢/١ – ١٣، الخزانة ٢١٨/٤، ٢٢١.

ومنسوب إلى الشماخ في: الكتاب ١٧٧/١، أمالي الشجري ١٩٠/١، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢٢٩/١، ومنسوب بالخطأ إلى طرفة في: كشف المشكل ٢٧٢، ٦٩٠.

وغير منسوب في: مجالس ثعلب ١٥٣/١، تفسير الطبري ٢٩٤/١٣، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١، أمالي ابن الشجري ٥٧٦/٢، شرح المفصل ٤٦/٢، ٢٠/٣.

ويروى بنصب (زاد) مفعولاً لطباخ – كرواية الفراء – وجر (زاد) بإضافة (طباخ) إليه و(ساعات الكرى) فصل بين المضاف المضاف إليه.

(٤) غير منسوب في: تفسير الطبري ٢٩٣/١٣ – برواية الفراء – وهو بالرواية الأخرى (كناحت يوماً صخرةٍ) في: إيضاح شواهد الإيضاح ٢٣٢/١، شرح التسهيل ٢٧٣/٣، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧، الارتشاف ١٨٤٢/٤، الدر المصون ١٦٨/٥، أوضح المسالك ١٦٤/٣، المقاصد النحوية ٥٨٢/٢، شرح الأشموني ١٨٢/٢، الهمع ٤٣٢/٢.

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[1]

فأضاف (سارقاً) إلى (الليلة) ونصب (آهل الدار). وكان بعض النحويين ينصب (الليلة) ويخفض (أهل) فيقول:

* يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار *

و*كناحت يوماً صخرةٍ *

وليس ذلك حسناً في الفعل ولو كان اسما لكان الذي قالوا أجوز. كقولك: أنت صاحبُ اليومَ ألفِ دينارٍ؛ لأن الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشيئين، والفعل قد ينصب الشيئين، ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته؛ مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، مثل قوله:

تروح في عمِّيَّةٍ وإغاثة على الماء قوم بالهراوات هوّجُ

مؤخِّر عن أنيابه جلدِ رأسه لهن كأشباه الزِّجاج خروجُ[2]

وقال الآخر:

وكرَّار دونَ المحْجَرِين جوادِه إذا لم يحامِ دون أنثى حليلُها[3]."[4]

ورأيه هذا الذي ظهر في نصه موافق للرأي البصري[5]، وعلى رأس البصريين سيبويه[1]،

---

(١) الرجز غير منسوب في: الكتاب ١/١٧٥ – ١٧٦، والأصول ٣/٤٦٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٢، المحتسب ١/٢٨٣، أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧، تفسير البحر المحيط ٥/٤٢٧، الخزانة ٤/٢١٩.

(٢) غير منسوب في: مجالس ثعلب ١/١٥٢، الخزانة ٨/٢١٣.

(٣) الشاهد للأخطل في: (شعر الأخطل) ٢/٦٢٠، ومنسوب إليه في: الكتاب ١/١٧٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١١٢، الخزانة ٨/٢١٣. ورواية الديوان:

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظاً إذا لم يحم أنثى حليلها =

= وفي الكتاب: (وكرارُ خلفِ المحجرين) بالإضافة إلى (خلف) ونصب (جواده).

وفي الخزانة: بجر (جواده) مثل رواية الفراء.

وغير منسوب في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١، أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٩ – ٨١.

(٥) الرأي منسوب إليهم في: الإنصاف ١/٣٨٢، تفسير البحر المحيط ٤/٢٣١، ائتلاف النصرة ٥٢، شرح التصريح ١/٧٣٢، شرح الأشموني ٢/١٧٩، حاشية الخضري ٢/٤٢.

وتابعه جمهور النحويين[٢] إلا أن سيبويه لم يصرح برفض القراءتين، ولكنه رفض الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام على عادته بوضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة دون إيراد القراءة.

وجاء النحويون بعده فأنكروا قراءة ابن عامر وطعنوا فيها مثل ما فعل الفراء[٣].

وكذلك أنكروا القراءة الشاذة في سورة إبراهيم[٤]، وذلك لأن هاتين القراءتين خالفتا إجماع النحويين.

أما رأي الكوفيين فهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً[٥]. نُقل عن الكسائي أنه لما سمع قراءة ابن عامر أعجبته[٦]، وأنه حكى قول العرب: "إن الشاة لتجتر

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٧٥ – ١٨١، ٢/٣٨٠.

(٢) منهم: الأخفش في: (معاني القرآن ٢/٤١٠)، المبرد في: (المقتضب ٣/٦٢)، الطبري في: (تفسيره ٨/٥٣)، الزجاج في: (معاني القرآن ٣/١٦٨)، النحاس في: (إعراب القرآن ٢/٥٨٢)، ابن جني في: (الخصائص ٢/٤٠٤)، الزمخشري في: (الكشاف ٢/٤٠١) ابن الشجري في: (الأمالي ٢/٥٧٧)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ١/٣٨٨)، صدر الأفاضل في: (ترشيح العلل ٢٤٠)، ابن يعيش في: (شرح المفصل ٢/٤٦، ٣/١٩) الأسفراييني في: (لباب الإعراب ٣٧٥)، ابن أبي الربيع في: (البسيط ٥/٨٨٩)، الشوكاني في: (فتح القدير ٢/١٨٩).

(٣) ممن أنكر قراءة ابن عامر: الطبري في: (تفسيره ٨/٥٣)، النحاس في: (إعراب القرآن ٢/٥٨٢) الأزهري في: (معاني القراءات ١٧١)، أبو علي الفارسي في: (الحجة ٣/٤١١)، مكي في: (الكشف ١/٤٥٤، مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٢)، الزمخشري في: (الكشاف ٢/٤٠١) ابن عطية في: (المحرر الوجيز ٥/٣٦٠)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ١/٣٨٨)، العكبري في: (الإملاء ١/٢٦٢)، صدر الأفاصل في: (ترشيح العلل ٢٤٠)، الأسفراييني في: (لباب الإعراب ٣٧٧)، البيضاوي في: (تفسيره ١/٣٢٣) الشوكاني في: (فتح القدير ٢/١٨٩).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤١٠، معاني القرآن للزجاج ٣/١٦٨، الكشاف ٣/٣٩٣، فتح القدير ٣/١٤٢.

(٥) انظر الرأي الكوفي في: حجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣، الإنصاف ١/٣٨٢، الارتشاف ٤/١٨٤٦، ائتلاف النصرة ٥١، شرح التصريح ١/٧٣٥، الهمع ٢/٤٣٣، حاشية الخضري ٢/٤٢، الموفي في النحو الكوفي ٥٢ – ٥٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/١٦٨.

فتسمع صوتَ والله ربِّها"[1]، وأنه حكى قولهم: "هذا غلامُ والله زيدٍ"[2].

وأجاز ثعلب الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور والظرف وبغيرهما في الشعر[3]. ونُقل عن أبي بكر الأنباري أنه قال: "هذه قراءة صحيحة وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم: "هو غلام إن شاء الله أخيك" يريدون هو غلام أخيك، فأن يُفصل بالمفرد أسهل"[4].

ولم يكن الفراء داخلاً تحت راية الكوفيين في هذا الرأي.

أما المتأخرون من النحويين[5] فقد فصّلوا في المسألة فجعلوا الفصل بين المتضايفين على ضربين:

- ضربٌ يجوز في سعة الكلام وهو الفصل بغير الأجنبي كالظرف والجار والمجرور والمفعول المتعلق بالمضاف.
- وضربٌ لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر وهو الفصل بالأجنبي.

وقد دافعوا عن قراءة ابن عامر بما يأتي[6]:

١. أنها صحيحة من حيث النقل؛ فهي متواترة، وقارئها من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، ومع ذلك فهو عربي من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل.

٢. أن هذه القراءة صحيحة من حيث اللغة؛ فقد ورد في لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد

---

(١) انظر: الدر المصون ١٦٧/٥، وهذه الحكاية نُقلت عن أبي عبيدة في: الإنصاف ٣٨٥/١، الارتشاف ١٨٤٥/٤، شرح الأشموني ١٨٢/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٣٨٥/١، الارتشاف ١٨٤٥/٤، ائتلاف النصرة ٥٢، شرح الأشموني ١٩٠/٢.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١٢٥ – ١٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ١٦٦/٦ – ١٦٧، ونقلها عن ابن الأنباري: شرح الأشموني ١٩٠/٢، وهي منقولة من غير نسبة في: تفسير البحر المحيط ٢٣٢/٤، النشر ٢٦٥/٢، الإتحاف ٢٧٤.

(٥) كان إمامهم ابن مالك في: (شرح التسهيل ٢٧٢/٣ – ٢٧٣)، وتابعه: أبو حيان في: (الارتشاف ١٨٤٦/٤، تفسير البحر المحيط ٢٣٢/٤)، ابن عقيل في: (المساعد ٣٦٩/٢)، خالد الأزهري في: (شرح التصريح ٧٣٥/١)، السيوطي في: (الهمع ٤٣١/٢)، الأشموني في: (شرحه ١٧٩/٢)، الخضري في: (حاشيته ٤٢/٢).

(٦) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٣٨٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/٣، الارتشاف ١٨٤٢/٤، تفسير البحر المحيط ٢٣١/٤، الدر المصون ١٦٢/٥ – ١٦٨، المساعد ٣٧٣/٢، النشر ٢٦٣/٢ – ٢٦٥، شرح التصريح ٧٣٥/١، شرح الأشموني ١٧٩/٢، الإتحاف ٢٧٤ – ٢٧٥، روح المعاني ٢٧٦/٤.

لصحتها، وجُعلت القراءة الشاذة في سورة إبراهيم شاهداً على صحة قراءة ابن عامر[١].

٣. أن الذي حسّن الفصل في القراءتين كون الفاصل فضلة، غير أجنبي لتعلقه بالمضاف[٢].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾ [النساء:١] فنصب الأرحام؛ يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها[٣]... عن الأعمش[٤] عن إبراهيم[٥] أنه خفض الأرحام[٦]، قال: هو كقولهم: بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانف[٧]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه.[٨]"

ذكر الفراء قراءة خفض (الأرحام)، ثم قال: إن الخفض فيه قبح. وسبب رده لهذه القراءة أن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُنّي عنه وأن ذلك يوجد فقط في ضرورة

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٢٧/٥، الدر المصون ١٢٩/٧، روح المعاني ٢٣٨/٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٧٢/٣، الهمع ٤٣٣/٢.

(٣) وقيل: يجوز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور. انظر: (الحجة للفارسي ١٢١/٣، الكشف ٣٧٦/١)

(٤) الأعمش: أبو محمد، سليمان بن مهران الأسدي، تابعي مشهور، نشأ وتوفي في الكوفة، توفى (١٤٨هـ) انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٥٤، غاية النهاية ٣١٥/١).

(٥) إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، تابعي، توفى (٩٦هـ) انظر ترجمته: (غاية النهاية ٣٠/١).

(٦) قرأ حمزة بجر (الأرحام)، وقرأ باقي السبعة بالنصب، انظر: (السبعة ٢٢٦، الحجة للفارسي ١٢١/٣، المبسوط ١٧٥، حجة القراءات لأبي زرعة ١٨٨، الكشف ٣٧٦/١، تفسير البحر المحيط ١٦٥/٣، الدر المصون ٥٥٤/٣، النشر ٢٤٧/٢، الإتحاف ٢٣٦).

والجر قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش. انظر: (إعراب القرآن ٣٩٠/٢، تفسير القرطبي ٦/٥، تفسير البحر المحيط ١٦٥/٣، فتح القدير ٤٨٠/١).

(٧) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ٥٣، ومنسوب إليه في: المقاصد النحوية ١٨٧/٣، التاج (غوط).

وغير منسوب: تفسير الطبري ٢٨١/٤، إعراب القرآن ٣٩٠/٢، غرائب التفسير للكرماني ٢٧٩/١، المحرر الوجيز ٤٨٤/٣، الإنصاف ٥/٢، شرح المفصل ٧٩/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/١، تفسير القرطبي ٤٨٠/١، شرح التسهيل ٣٧٧/٣، اللسان (غوط)، تفسير البحر المحيط ١٥٦/٢، ١٦٦/٣، الدر المصون ٣٩٥/٢، شرح الأشموني ٣٩٥/٢، الخزانة ١٢٣/٥، حاشية الصبان ١٧٠/٣، فتح القدير ٤٨٠/١.

(٨) معاني القرآن ٢٥٢/١ – ٢٥٣.

الشعر.

وفي نص آخر يقول: " وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الحجر:٢٠] أراد: الأرض ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ فمن في موضع نصب[١]، يقول: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء ...

وقد يقال: إن (مَنْ) في موضع خفض يراد: جعلنا لكم فيها معايش ولمن[٢]. وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُنّي عنه وقد قال الشاعر:

نُعَلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانف.

فرد (الكعب) على (بينها) وقال آخر:

هّلا سألْتَ بِذِي الجماجمِ عنهم وأبي نُعَيم ذي اللواء المحرق[٣].

فرد (أبي نعيم) على الهاء في (عنهم)"[٤].

فيؤكد على أن رد المخفوض على مخفوض قد كني عنه قليل عند العرب، موجود في بعض أشعارهم.

وفي النصين يتضح لنا رأي الفراء، وهو رأي موافق للرأي البصري[٥]؛ فهم لا يجيزون

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٤/١٤، الكشاف ٤٠١/٣، تفسير القرطبي ١٥/١٠، تفسير البيضاوي ٥٣٠/١، الدر المصون ١٥٢/٧، روح المعاني ٢٧٥/٧.

(٢) وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، انظر: (تفسير البحر المحيط ٤٣٨/٥، الدر المصون ١٥٢/٧، روح المعاني ٢٧٥/٧).

(٣) غير منسوب في: تفسير الطبري ٢٥/١٤، الإنصاف ٦/٢، شرح التسهيل ٣٧٧/٣، تفسير البحر المحيط ١٥٦/٢، الدر المصون ٣٩٥/٢، الخزانة ١٢٣/٥.

(٤) معاني القرآن ٨٦/٢-٨٧.

(٥) انظر رأيهم في: الكشف ٣٧٥/١، الإنصاف ٣/٢، الإملاء ١٦٥/١، اللباب ٤٣٢/١، تفسير القرطبي ٦/٥، شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣، شرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢، البسيط ٣٤٥/١، شرح ألفية ابن معطي ٧٩٦/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤، المساعد ٤٧٠/٢، شرح شذور الذهب ٣٩٢، الدر المصون ٣٩٤/٢، ائتلاف النصرة ٦٣، الهمع ١٨٩/٣، شرح الأشموني ٣٩٤/٢، حاشية الصبان ١٦٩/٣.

عطف الظاهر على المضمر دون إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر، وهذا الرأي لسيبويه وإن لم يذكر القراءة لكنه ذكر القاعدة التي تصطدم بالقراءة دون ذكرها[1]. وعلى هذا الرأي جمهور النحويين[2]. وحجتهم في ذلك:

١-أن المضمر المجرور بحرف الجر غير منفصل، وهو معتمد على ما قبله، فهو بدل من اللفظ بالتنوين، فصار بمنزلة التنوين، فلما ضعف المضمر كرهوا أن يتبعوه الاسم.

٢-أن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويصح في أحدهما ما يصح في الآخر وكما لا يجوز: (واتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام)، فكذلك لا يحسن (تساءلون به والأرحامِ).

٣-أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، فكما لا تقول: (مررت بزيد وك)، فكذلك لا تقول: (مررت بك وزيد).

وأما الرأي المنسوب إلى الكوفيين[3]، فهو جواز عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة ونسب إلى يونس[4]، والكسائي[1]، وقطرب[2].

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٨١-٣٨٣.

(٢) منهم: الأخفش في: (معاني القرآن ١/٢٤٣)، المبرد في: (المقتضب ٤/١٥٢)، الطبري في: (تفسيره ٤/٢٨١، ١٤/٢٥)، الزجاج في: (معاني القرآن ٢/٦)، الزجاجي في: (شرح الجمل ١/٢٠٢، البسيط ١/٣٤٤) ابن السيرافي في: (شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧)، أبو زرعة في: (حجة القراءات ١٨٨ – ١٨٩)، مكي في: (الكشف ١/٣٧٥ – ٣٧٦) الزمخشري في: (الكشاف ٢/٦، ٣/٤٠٢، ابن الشجري في: (الأمالي ٢/١٠٣)، الباقولي في: (كشف المشكلات ١/٢٨٠) ابن عطية في: (المحرر الوجيز ٣/٤٨٤)، أبو البركات في: (الإنصاف ٢/٣-١٢)، حيدرة اليمني في: (كشف المشكل ٣٩٧) صدر الأفاضل في: (ترشيح العلل ٣٠٣)، ابن يعيش في: (شرح المفصل ٣/٧٧) ابن الحاجب في: (الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٦)، ابن عصفور في: (شرح الجمل ١/٢٠٢)، الصنعاني في: (التهذيب الوسيط ١٦٥) الأسفراييني في: (لباب الإعراب ٤٠٨)، الرضي في: (شرح الكافية ٢/٣٣٤ – ٣٣٦).

(٣) انظر رأيهم في: غرائب التفسير ١/٢٧٩، الإنصاف ٢/٣، إعراب القراءات الشواذ ١/٣٦٣، اللباب ١/٤٣٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣، شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٦، البسيط ١/٣٤٥، شرح ألفية ابن معطي ٢/٧٩٦، الارتشاف ٤/٢٠١٣، الدر المصون ٢/٣٩٤، أوضح المسالك ٣/٣٤٨، المساعد ٢/٤٧٠، ائتلاف النصرة ٦٢، الهمع ٣/١٨٩، شرح الأشموني ٢/٣٩٤.

(٤) نسب إليه في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣، شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣، الارتشاف ٤/٢٠١٣، تفسير

ونسبه البعض إلى الفراء[٣]، وما وجدته في كتابه يخالف ذلك، وحتى في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٧] فقد نسب إليه أنه يرى أن (المسجد) معطوف على الضمير في قوله: ﴿وكفر به﴾ أي: وبالمسجد الحرام[٤]. وهذا التخريج على قول الكوفيين[٥]. أما الفراء فقد قال: " و(المسجد الحرام) مخفوض بقوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد."[٦].

فيكون عطفاً بنية تكرار حرف الجر (عن الشهر الحرام عن قتال فيه وعن المسجد الحرام)[٧].

ونسب هذا الرأي أيضاً إلى الأخفش[٨]، وما في كتابه غير ذلك حيث يقول: "وقال بعضهم: (والأرحامِ) جرٌّ، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور."[٩]

البحر المحيط ١٥٦/٢، ٤٣٨/٥، أوضح المسالك ٣٤٨/٣، المساعد ٤٧٠/٢، ائتلاف النصرة ٦٢، شرح التصريح ١٨٣/٢، الهمع ١٨٩/٣.

(١) نُسب إليه في: أمالي ابن الشجري ١٠٣/٢.

(٢) نُسب إليه في: شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣، ائتلاف النصرة ٦٢، الخزانة ١٢٢/٥. وقطرب هو: أبو علي، محمد بن المستنير بن أحمد، نحويٌّ، عالمٌ باللغة والأدب، من أهل البصرة، لازم سيبويه، توفي (٢٠٦هـ)، انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٩٩، إنباه الرواة ٢١٩/٣، وفيات الأعيان ٣١٢/٤، إشارة التعيين ٣٣٨).

(٣) نُسب إليه في: كشف المشكلات للباقولي ٢٨٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣.

(٤) انظر: كشف المشكلات للباقولي ٢٨٠/١، تفسير القرطبي ٤٥/٣، تفسير البحر المحيط ١٥٦/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٩٤/٢.

(٦) معاني القرآن ١٤١/١.

(٧) وقال الفارسي بعد نقله لكلام الفراء: "وهذا أيضاً ممتنع لأنه لم يكن السؤال عن المسجد الحرام وإنما السؤال عن القتال" الحجة ١٢٨/٣.

(٨) نسب إليه في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣، الارتشاف ٢٠١٣/٤، تفسير البحر المحيط ٤٣٨/٥، الدر المصون ٣٩٤/٢، أوضح المسالك ٣٤٨/٣، المساعد ٤٧٠/٢، ائتلاف النصرة ٦٢، شرح التصريح ١٨٣/٢، الهمع ١٨٩/٣.

(٩) معاني القرآن ٢٤٣/١.

وعلى الرأي الكوفي جماعة من النحويين[1]. ونسب إلى الفراء[2] رأي آخر وهو جواز عطف الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر إذا أكد الضمير[3]. ورد القراءة وخطأها – كما فعل الفراء جماعة من النحويين[4].

ويظهر أن الأرجح توجيه القراءة وحملها على الرأي الكوفي الذي يؤيده السماع، والقياس؛ فأما السماع فقد ورد ذلك في لسان العرب نثراً ونظماً[5]، وأما القياس فالأول: لأنه كان فضلة كالمضمر المنصوب فجاز العطف عليه من غير إعادة العامل كما يُعطف على المضمر المنصوب[6].

والثاني: أنه تابع من التوابع الخمسة فكما يجوز أن يبدل من الضمير ويؤكد من غير إعادة جار كذلك يجوز أن يعطف من غير إعادة جار[7].

---

(١) منهم: ابن قتيبة في: (تفسير غريب القرآن ١٠٥)، ثعلب في: (مجالسه ٣٢٤)، أبو بكر الأنباري في: (الوقف والابتداء ٥٩٢/٢)، ابن معطي في: (شرح ألفية ابن معطي ٧٩٦/٢)، القرطبي في: (تفسيره ٦/٥)، ابن مالك في: (شرح التسهيل ٣٧٣/٣، شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣)، أبو حيان في: (تفسير البحر المحيط ١٥٦/٢، ١٦٧/٣، الارتشاف ٢٠١٤/٤) السمين في: (الدر المصون ٣٩٤/٢، ٥٥٥/٣)، ابن هشام في: (شرح شذور الذهب ٣٩٢، أوضح المسالك ٣٤٨/٣)، ابن عقيل في: (شرحه ٤٧٠/٢)، عبد اللطيف الزبيدي في: (ائتلاف النصرة ٦٣)، السيوطي في: (الهمع ١٨٩/٣)، الأشموني في: (شرحه ٣٩٦/٢)، الخضري في: (حاشيته ١٥٥/٢).

(٢) انظر: الارتشاف ٢٠١٣/٤، شرح الأشموني ٣٩٦/٢.

(٣) وهو رأي الجرمي والزيادي، انظر: (شرح الرضي على الكافية ٣٣٦/٢، الارتشاف ٢٠١٣/٤ الدر المصون ٣٩٤/٢، المساعد ٤٧٠/٢، الهمع ١٩٠/٣).

(٤) منهم: المبرد انظر رأيه في: (شرح المفصل ٧٨/٣، تفسير القرطبي ٧/٥، فتح القدير ٤٨٠/١)، والطبري في: (تفسيره ٢٨١/٤)، والزجاج في: (معاني القرآن ٦/٢)، ومكي في: (الكشف ٣٧٥/١)، وابن عطية في: (المحرر الوجيز ٤٨٤/٣)، البيضاوي في: (تفسيره ٢٠٣/١)، الرضي في: (شرح الكافية ٣٣٦/٢).

(٥) انظر الشواهد على ذلك في: الإنصاف ٣/٢-٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣-٣٧٧، شواهد التوضيح والتصحيح ٥٤-٥٦، تفسير البحر المحيط ١٦٧/٣، الدر المصون ٣٩٦/٢، شرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، ائتلاف النصرة ٦٢، شرح الأشموني ٣٩٤/٢-٣٩٦، فتح القدير ٤٨٠/١، روح المعاني ٣٩٥/٢.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٧٩٧/٢.

(٧) انظر: تفسير البحر المحيط ١٥٧/٢، الدر المصون ٣٩٦/٢.

ويقول الفراء: " قال أبو بكر بن عياش: قرأها عاصم[1]: ﴿دُرِّيء﴾ [النور:٣٥] بضم الدال والهمز. وذُكر عن الأعمش أنه قرأ: ﴿دُرِّيء﴾ و﴿دُرِّى﴾ بهمز وغير همز رويا عنه جميعاً.

ولا تعرف جهة ضم أوله وهمزه؛ لا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمياً"[2].

ذكر الفراء، قراءة (دُرِّيء) بضم الدال والهمز، وردّها فقال: لا تعرف جهة ذلك، وحجته أنه ليس في كلام العرب (فُعِّيل).

وما لا تعرف جهته فهو مردود بالتأكيد، وقد نقل عنه أنه جعل هذه القراءة خطأ[3].

وقد رد القراءة وجعلها لحناً جماعة من النحويين بعده[4]. ومنهم من أنكر وجود (فُعّيل) في كلام العرب، ولكنه حاول الاحتجاج للقراءة[5].

أما سيبويه فقد جعل هذا البناء من أبنية العرب إلا أنه قليل[6]، حيث يقول: "ويكون على (فُعِّيل)، وهو قليل في الكلام، قالوا: (المِرِّيق)[7]، حدثنا أبو الخطاب[8] عن العرب، وقالوا:

---

(١) قرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر (بالضم مع الهمز)، وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع وحفص عن عاصم (بضم الدال وترك الهمز). انظر: (السبعة ٤٥٥ – ٤٥٦، إعراب القراءات السبع ١٠٨/٢، الحجة للفارسي ٣٢٣/٥، المبسوط ٣١٩، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٩٩، الكشف ١٣٧/٢، المحرر الوجيز ٥١٠/١٠، تفسير البحر المحيط ٤١٩/٦، الدر المصون ٤٠٥/٨، النشر ٣٣٢/٢، الإتحاف ٤١١).

(٢) معاني القرآن ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: الزاهر ١٩٦/١، إعراب القراءات السبع ١٠٨/٢، روح المعاني ٣٥٩/٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٤/٤، إعراب القرآن ٤٤٢/٤، ليس في كلام العرب ٢٥٢، غرائب التفسير للكرماني ٧٩٧/٢.

(٥) منهم: أبو عبيد (رأيه في: إعراب القرآن ٤٤٢/٤، تفسير القرطبي ٢٣٨/١٢، اللسان (درأ))، والطبري في: (تفسيره ١٦٨/١٨).

(٦) انظر: الممتع ٧٤.

(٧) المِرِّيق: حب العصفر (اللسان م ر ق).

(٨) أبو الخطاب: عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، إمام في العربية، أخذ عن الأعراب وعن عمرو بن العلاء، توفي (١٧٧هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٤٠، إنباه الرواة ١٥٧/٢، البلغة ١٣٠، بغية الوعاة ٧٤/٢).

(كوكب دريء)، وهو صفة[1]"

ويرد على الفراء بما يأتي:

- أنه يكفي لإثبات هذا البناء في اللغة العربية مجيئه في قراءة قرآنية، والقراءة سنة؛ فإذا صح سندها لم يردها قياس اللغة العربية.
- أن هذا المثال حكاه سيبويه عن أبي الخطاب – وهو ثقة – عن العرب.
- أنه يمكن توجيه (فُعِّيل) بأنه من (درأ) الكوكب إذا جرى في أفق السماء[2] أو أنه من (الدرء) وهو الدفع، أي: يرفع بعضها بعضاً، أو يدفع ضوؤها خفاءها [3].
- أن القول بأن هذا البناء ليس في كلام العرب قول مرفوض؛ لأنه مبني على ادعاء الإحاطة باللغة العربية، والرواة الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب لم يستغرقوا لغات القبائل كافة، فلا ننكر أن تأتي أحد القراءات على لغة لم تطرق أسماع الرواة والنحويين [4].

يقول الفراء: " وقوله ﷻ: ﴿كَأْلْقَصْرِ﴾ [المرسلات:٣٢] يريد: القصر من قصور مياه العرب ... قال الله تبارك وتعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، معناها: الأدبار، وكأن القرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع، ألا ترى أنه قال: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] فثقّل في (اقتربت)؛ لأن آياتها مثقلة، قال: ﴿فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: ٨] فاجتمع القراء على تثقيل الأول[5].

---

(١) الكتاب ٢٦٨/٤.

(٢) انظر: الزاهر ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: الحجة للفارسي ٣٢٣/٥، المحرر الوجيز ٥١٠/١٠، تفسير القرطبي ٢٣٧/١٢، وتفسير البيضاوي ٧٢١/٢، الإتحاف ٤١١.

(٤) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١١٠.

(٥) في [سورة القمر آية ٦] قرأ عبدالله بن كثير (نُكْر) بالتخفيف، وقرأ الباقون مثقلاً. انظر: (السبعة ٦١٧، الحجة

وتخفيف هذا، ... وهو أكثر من أن يضبطه الكتاب، ولكنك تكتفي بهذا منه إن شاء الله.

ويقال: ﴿كالقَصَر﴾[1]: كأصول النخل[2]، ولست أشتهي ذلك؛ لأنها مع آيات مخففة، ومع أن الجَمَل إنما شبه بالقصر ... "[3]

يرد الفراء قراءة: (كالقَصَر) بفتحتين ولا يشتهي القراءة بها وذلك لسببين:

الأول: أنه يرى أن رؤوس آيات السورة مخففة، والقرآن نزل على ما يستحب العرب من موافقة المقاطع، واحتج لذلك بكلمة (نكر) فهي مثقلة في سورة القمر لأن آيات السورة مثقلة، ومخففة في سورة الطلاق لأن رؤوس آياتها مخففة. ويرى أن ذلك كثير في القرآن.

الثاني: أن المعنى يساعد على ذلك فيرى أن الجمل إنما شبه (بالقصر).

ولم أجد – فيما بين يدي من مصادر – من رد هذه القراءة غيره [4]. ويرد عليه[5]: بأن ما جاء به من اتفاق الآيات لا يقاس، ولا ترد من أجله قراءة قرآنية. وقد قرىء: ﴿نُكْر﴾ في سورة القمر بالتخفيف خلاف الآيات وهي قراءة متواترة.

يقول الفراء: "وقوله: ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ [الحجرات: ١٤]، لا ينقصكم، ولا يظلمكم من

للفارسي ٢٤١/٦، المبسوط ٤٢١، حجة القراءات ٦٨٨، الكشف ٢٩٧/٢).

(١) قرأ الجمهور (كالقَصْر)، وقرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد والحسن وحميد السلمي وابن مقسم (كالقَصَر) بفتحتين. انظر: (إعراب القرآن ٥٩٦/٦، المحتسب ٤٠٨/٢، المحرر الوجيز ٢٦٨/١٥، تفسير القرطبي ١٤٤/١٩، تفسير البحر المحيط ٣٩٨/٨، الدر المصون ٦٣٩/١٠، فتح القدير ٤٣٦/٥، روح المعاني ١٩٥/١٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري ٢٨٤/٢٩، المحتسب ٤٠٨/٢، الكشاف ٢٨٩/٦، الإملاء ٢٧٨/٢. وقيل (كأعناق الإبل) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٦٣/٢، معاني القرآن للزجاج ٢٦٨/٥، وقيل: (أعناق الإبل والنخل والناس) انظر: (المحرر الوجيز ٢٦٨/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٩٥/٨، الدر المصون ٦٣٩/١٠).

(٣) معاني القرآن ٢٢٤/٣-٢٢٥.

(٤) إلا الطبري فقد اختار قراءة السكون ولم يرد قراءة النصب. انظر (تفسيره ٢٨٤/٢٩).

(٥) انظر: رد النحاس عليه في إعراب القرآن ٥٩٧/٦.

أعمالكم شيئاً، وهي من لات يليت، والقراء مجمعون عليها، وقد قرأ بعضهم: ﴿لا يألتكم﴾[1]، ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كتبت في المصاحف، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز؛ ألا ترى قوله: ﴿يَأْتُون﴾[2]، و﴿وَيَأْمُرُون﴾[3]، و﴿يَأْكُلُونَ﴾[4] لم

تلقِ الألف في شيء منه لأنها ساكنة، وإنما تلقي الهمزة إذا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هي تعني الهمزة ثبتت فلم تسقط، وإنما اجترأ على قراءتها: (يألتكم) أنه وجد ﴿وَمَآ أَلَتْنَـٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الطور: ٢١] في موضع، فأخذ ذا من ذلك؛ فالقرآن يأتي باللغتين المختلفين ... ولم تُحمل إحداهما على الأخرى فتتفقا، ولات يليت، وألت يألت لغتان"[5] .

ذكر الفراء قراءة: (يلتكم) وقال: القراء مجمعون عليها، ثم ردّ قراءة: (يألتكم)، وقال: لست أشتهيها، وعلل ذلك بأنها خلاف المصحف فقد كتبت بغير ألف في المصاحف. وليس الموضع – كما يقول – موضع سقوط الهمزة فيقال: الأصل بهمزة فسقطت؛ لأن الهمزة إذا سكنت ثبتت[6]، ويقول: إن الذي جعله يجترئ على قراءتها بالهمز أن في القرآن: ﴿وَمَا أَلَتْنَـٰهُم﴾ فأخذ ذا من ذلك. وردّ الفراء هذه الحجة بقوله: إن القرآن يأتي باللغتين المختلفتين

---

(١) قرأ أبو عمرو من السبعة (يألتكم) وهي قراءة الحسن والأعرج ويعقوب، وقرأ الباقون بغير همز (يلتكم). انظر: (تفسير الطبري ١٦٤/٢٦، السبعة ٦٠٦، الحجة للفارسي ٢١٠/٦، المبسوط ٤١٣، حجة القراءات لأبي زرعة ٦٧٦، كشف المشكلات للباقولي ٣٢٤/٢، المحرر الوجيز ١٣/ ٥١٩، تفسير القرطبي ٢٩٩/١٦، تفسير البحر المحيط ١١٦/٨، الدر المصون ١٠/ ١٣، النشر ٣٧٦/٢، والإتحاف ٥١٣، فتح القدير٥/٨٠، روح المعاني ١٣/ ٣١٨).

(٢) [التوبة: ٥٤]، [الإسراء: ٨٨]، [الكهف: ١٥].

(٣) [آل عمران: ٢١، ١٠٤، ١١٤]، [النساء: ٣٧]، [الحديد : ٢٤].

(٤) [البقرة: ١٧٤، ٢٧٥]، [النساء: ١٠].

(٥) معاني القرآن ٧٤/٣.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٦٤/٢٦، حجة القراءات ٦٧٦.

في موضعين من القرآن ولا تحمل إحدهما على الأخرى[1]، لذلك لا تحمل لغة لات يليت على لغة ألت يألت.

وتابعه في اختيار قراءة: (لا يلتكم): جماعة من النحويين[2]. وقد ساوى بين القراءتين جماعة أخرى[3]. ويظهر أن هذا هو الرأي الصحيح، للأسباب التالية:

١-أن القراءتين متواترتان، صحيحتا السند.

٢-أنهما لغتان مشهورتان[4]، فـ(لات) لغة الحجاز، و(ألت) لغة غطفان وأسد[5]. وقد جاء القرآن باللغتين.

٣-أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف جمعوا بين الأوجه المتواترة عن طريق إطلاق الرسم حتى يحتمل ما صح نقله وثبتت روايته[6].

قال الفراء: "وقوله: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾ [الرحمن: ٧٦]...

زهير الفرقبي[7] يقرأ: ﴿متكئين على رفارف خضر وعباقريّ حسان﴾ [1]. قال: الرفارف قد يكون صواباً، وأمّا العباقريّ فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح"[2].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ١٦٤/٢٦.

(٢) منهم: أبو عبيد انظر رأيه في: (تفسير القرطبي ٣٠٠/١٦، فتح القدير ٨٠/٥)، الطبري في: (تفسيره ١٦٤/٢٦)، النحاس في: (إعراب القرآن ٢٠٩/٥).

(٣) منهم أبوعبيدة في: (مجاز القرآن ٢٢١/٢)، والزجاج في: (معاني القرآن ٣٩/٥)، ومكي في: (الكشف ٢٨٤/٢)، وابن عطية في: (المحرر الوجيز ٥١٩/١٣).

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٦٤/٢٦، الكشف ٢٨٤/٢، الإملاء ٢٤٠/٢، الدر المصون ١٣/١٠.

(٥) انظر: الكشاف ٨٨/٥، تفسير البيضاوي ١٠٠٢/٢، تفسير البحر المحيط ١١٦/٨، الدر المصون ١٣/١٠، الإتحاف ٥١٣، روح المعاني ٣١٨/١٣.

(٦) انظر: النشر ١/ ٧-٨.

(٧) زهير الفرقبي النحوي، له اختيار في القراءة، كان في زمن (عاصم). انظر ترجمته في: (غاية النهاية ٢٩٥/١).

يرد الفراء قراءة (عباقريّ)، ويرى أنها ليست صواباً، والسبب أنه رأى أن الكلمة من أوزان الجموع، وليس من أوزان الجموع ألف جمع بعدها أربعة أحرف أو ثلاثة صحيحة[٣].

ورد بعضهم القراءة ولكن وجهها توجيهاً مختلفاً فقيل: إن الخطأ فيها أنها منسوبة إلى الجمع، وأنت إذا أردت أن تنسب إلى الجمع وجب أن ترده إلى واحده، وواحد (عباقر) (عبقر)، والنسبة إليه عبقري[٤].

ويُرد على من خطّأ القراءة بتوجيهها بما يأتي:

١- يجوز أن يكون (عبقريّ)، والجمع (عباقريّ) اسم غير منسوب وإنما يراد به الجنس مثل: (كرسيّ) و(كراسيّ)، و(بختيّ) و(بخاتي)[٥].

٢-أن يكون (عباقريّ) نسبة إلى (عباقر)، وهو اسم على بناء الجمع لكنه أطلق على شيء معين فصار كالعلم[٦] نحو: (مدائن) و(مدائني)، و(أنصار) و(أنصاريّ)[٧]. ونُقل هذا التوجيه عن الخليل وسيبويه والكسائي[٨].

---

(١) جمهور القراء بغير ألف (رفرف) و(عبقري)، وقرأ عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم، والجحدري، وأبي الجلد، ومالك بن دينار، وأبي طعمة، وابن محيصن وزهير الفرقبي: (رفارف) و(عباقريّ)، وقد روي (عباقريّ) بالتنوين مصروف ومن غير تنوين ممنوع من الصرف. انظر: (تفسير الطبري ١٩٢/٢٧، إعراب القراءات السبع ٣٤١/٢، المحتسب ٣٥٦/٢، المحرر الوجيز ٢٢٢/١٤، إعراب القراءات الشواذ ٥٤٧/٢، الإتحاف ٥٢٨).

(٢) معاني القرآن ١٢٠/٣.

(٣) تابعه في ردّه وتوجيهه للقراءة: أبو عبيد انظر رأيه في: (إعراب القرآن ٣١٧/٥، إعراب القراءات السبع ٣٤١/٢)، والطبري في (تفسيره ١٩٢/٢٧).

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٠٤/٥، إعراب القرآن ٣١٦/٥-٣١٧، تهذيب اللغة (عبقر).

(٥) انظر: تفسير القرطبي ١٦٦/١٧، فتح القدير ١٧٢/٥، روح المعاني ١٢٣/١٤.

(٦) قيل: عباقر: ماء لبني فزارة، انظر: تهذيب اللغة (عبقر).

(٧) انظر: الأصول ٧١/٣، المحتسب ٣٥٦/٢، الكشاف ١٩/٦، شرح الشافية للرضي ٧٩/٢.

(٨) انظر: تهذيب اللغة (عبقر)، اللسان (عبقر)، التاج (عبقر).

أمّا صرف هذا الاسم وترك صرفه، فالواضح من نص الفراء أنه ممنوع من الصرف وهذا ما جعله يظن أنه جمع وليس اسماً منسوباً. وقد روي بالصرف وترك الصرف –كما مر – في تخريج القراءة.

أمّا الصرف فعلى الأصل إذ أن ما نُسب بياء النسب فلا يُمنع من الصرف. وأمّا ترك صرفه فإمّا لمجاورته (رفارف) الممنوع من الصرف، فُترك صرفه للمشاكله[1]. أو تُرك صرفه شذوذاً، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال[2].

قال الفراء: "وقوله عزوجل: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، ضحاها: نهارها، وكذلك قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] هو النهار كله، بكسر الضحى: من ضحاها، وكل الآيات التي تشاكلها، وإن كان أصل بعضها بالواو. من ذلك: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس:٦] و﴿دَحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٠] لما ابتُدئت السورة بحروف الياء والكسر اتبعها ما هو من الواو، ولو كان الابتداء للواو لجاز فتح ذلك كله. وكان حمزة يفتح ما كان من الواو ويكسر ما كان من الياء[3]، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب، فإذا انفرد جنس الواو فتحته، وإذا انفرد جنس الياء، فأنت فيه بالخيار إن فتحت وإن كسرت فصواب.

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ١٩٨/٨، الدر المصون ١٨٧/١٠، الإتحاف ٥٢٨.

(٢) انظر: المحتسب ٣٥٧/٢.

(٣) قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم بفتح أواخر الآيات من سورة الشمس، والليل، والضحى. وقرأ الكسائي بإمالة ذلك كله. وقرأ نافع كل ذلك بين الفتح والإمالة. وقرأ الأعمش وحمزة بالإمالة سوى (تلاها، وطحاها، وسجى، ودحاها) فإنهما يفتحان. واختُلف عن أبي عمرو فروي عنه الفتح وروي عنه الإمالة في الشمس والضحى ولم يرو عنه في الليل. انظر: (تفسير الطبري ٢٦٢/٣، معاني القرآن للزجاج ٣٣١/٥، السبعة ٦٨٨، ٦٨٩، إعراب القرآن ٧٢٤/٦، الحجة للفارسي ٤١٨/٦، الكشف ٣٧٨/٢-٣٨٢، المحرر الوجيز ٤٧٥/١، النشر ٣٥/١، الإتحاف ٥٨٦).

وقوله عز وجل: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] قال الفراء: أنا أكسر كلاًّ"[١].

يقرأ الفراء بالكسر وهو (الإمالة)[٢]، وانتقد حمزة على قراءته إذ كان يفتح ما كان أصله من الواو، ويكسر ما كان أصله من الياء، وقال: إنّ ذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب، لأن الفراء يرى أنّ السورة إن كانت مبتدئه بحروف الياء والكسر نتبعها ما هو من الواو، وإن كان الابتداء للواو جاز فتح ذلك كله، وإن انفرد جنس الواو فتحته، وإن انفرد جنس الياء فأنت مخير بين فتحه وكسره، وقيل: هذا النظام وهذه القاعدة أفصح الكلام وأحسنه[٣].

والفراء إنما ردّ القراءة وانتقد حمزة؛ لأنه ينظر إلى تناسق الأصوات وتناسبها في رؤوس الآي.

وقد تابع الفراء شيخه الكسائي الذي تفرد بإمالة هذه الأفعال في القراءة[٤]، فجعل ما أصله الواو ممالاً للمجاورة، يتبعها في الإمالة ما قبلها وما بعدها من الألفات الممالات اللواتي أصلهن الياء، وللمناسبة حيث تتفق ألفاظ أواخر الآي في الإمالة[٥].

ويرى سيبويه وغيره أن سبب إمالة ذوات الواو مثل: "دحاها، وطحاها، وتلاها، وسجى" لأن الواو قد ترجع في بعض تصاريف الفعل إلى الياء، فنقول فيما لم يُسمَّ فاعله: "دُحي، طُحي، وتُلي، وسُجي"، فترجع الواو إلى الياء، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء

---

(١) معاني القرآن ٢٦٦/٣.

(٢) الإمالة هي: تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، وهي لغة عامة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس. انظر التفصيل في: (الكشف ١٦٨/١ وما بعدها، شرح المفصل ٥٤/٩، النشر ٣٠/١ وما بعدها، الإتحاف ١٠٢ وما بعدها).

والإمالة مصطلح بصري، والكسر مصطلح كوفي، يتضح ذلك من تسمية الفراء لها، ومن قول الزجاج: "وهذا الذي يسميه الناس الكسر ليس بكسر صحيح، يسميه الخليل وأبو عمرو الإمالة" انظر معاني القرآن ٣٣١/٥. ويقال لها: الاضجاع، والبطح، انظر: النشر ٣٠/١.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٦٢/٣٠.

(٤) انظر: الكشف ١٩٠/١، ٣٨١/٢.

(٥) انظر: الوقف والابتداء لابن الأنباري ٤٣٧، الكشف ١٩٠/١، ٣٨١/٢، النشر ٣٤/١، ٥١. والتناسب هو: الإمالة للإمالة والإمالة للمجاورة، وقد عّده ابن مالك من أسباب الإمالة انظر: شرح ابن عقيل ١٨٨/٤، شرح الأشموني ٣٤/٤.

فأميلت[1]، يقول سيبويه: "لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى، ألا ترى أنك تقول: غزا، ثم تقول: غُزي فتدخله الياء وتغلب عليه"[2].

وقيل: إن الإمالة لغة لبعض العرب يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة[3].

ونقول: إن كل واحد من هذه المذاهب قراءة متواترة صحيحة السند ولا يصح أن يقال لها لحناً أو خطأً[4].

فمن أمال الجميع حتى ذوات الواو فلأحد الأسباب السابقة. ومن فتح الجميع؛ لأن الأصل في الكلام كله الفتح، وهو لغة أهل الحجاز[5].

ومن فتح (تلاها، وطحاها، ودحاها، وسجى) وأمال الباقي فلأنها من ذوات الواو، والأصل فيها الفتح، يقول الأخفش: "إن كثيراً من العرب يفخمه ولا يميله؛ لأنها ليست بـ(ياء) فتميل إليها؛ لأنها من (طحوت) و(تلوت)"[6].

قول الفراء: "وقوله: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] لا تهمز في شيء من القرآن[7]؛ لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألف. وإنما تُرك همزها في الأمر خاصةً، لأنها كثيرة

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢/١، معاني القرآن للزجاج ٣٣١/٥، الوقف والابتداء ٤٣٨، أوضح المسالك ٣١٧/٤، شرح التصريح ٦٤١/٢.

(٢) الكتاب ١١٩/٤.

(٣) انظر: الكشف ١٩٠/١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٦٢/٣٠، إعراب القرآن ٧٢٤/٦.

(٥) انظر: الكتاب ١١٨/٤، الكشف ١٦٨/١، شرح المفصل ٥٤/٩، النشر ٣٠/١، ٣٥، الإتحاف ١٠٢.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٤١/١.

(٧) أجمع القراء على طرح الهمزة في هذه الآية، وفي ﴿سَلۡهُمۡ أَيُّهُم﴾ [القلم: ٤٠]، انظر: (الكشف ٣٨٨/١ تفسير القرطبي ٢٩/٣، الدر المصون ٣٦٦/٢).

وقرأ ابن كثير والكسائي وخلف ورواها الكسائي عن أبي جعفر وشيبه بغير همز (اسأل) وما جاء على لفظه إذا

الدور في الكلام؛ فلذلك ترك همزه كما قالوا: كلْ وخذْ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه. وقد تهمز العرب. فأمّا في القرآن فقد جاء بترك الهمز. وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو؛ مثل قوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، ومثل قوله: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَبَ﴾ [يونس:٩٤]، ولست أشتهي ذلك، لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ [طه: ٧٧]، و﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [يس: ١٣] بالألف"[(١)].

أقرَّ الفراء القراءة بغير همز وهي قراءة شيخه الكسائي، وقال: إنّ تركها في الأمر خاصة بسبب كثرة دورانها في الكلام[(٢)]، وقيل: إنّ حذفها بسبب ثقل الهمز واجتماع همزتين[(٣)].

وردّ قراءة الهمز التي قرأ بها حمزة، وقال: إنّ العرب قد تهمز فهو لم يردّ لغة العرب؛ لكنه ردّ القراءة بها، ويرى أنّ القراءة جاءت بترك الهمز في الأمر من كلمة (سأل)، والدليل عنده أنها مكتوبة بغير ألف ولو كانت مهموزة لكتبت بألف، لذلك فهو لا يشتهي هذه القراءة.

أمّا الرأي البصري[(٤)] فيتّضح من قول الخليل: "العرب قاطبة تحذف همزة (سل) فإذا وُصلت بفاء أو واو همزت كقولك فاسأل واسأل"[(١)].

سُبق بواو أو فاء نحو: ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤] وفي جميع القرآن. وقرأ الباقون بالهمز. انظر: (السبعة ٢٣٢، الحجة للفارسي ١٥٥/٣، المبسوط ١٧٩، حجة القراءات ٢٠٠، الكشف ٣٨٨/١، المحرر الوجيز ٣٦/٤، تفسير البيضاوي ٢١٦/١، تفسير البحر المحيط ٢٤٦/٣، الدر المصون ٦٦٦/٣، النشر ٤١٤/١، الإتحاف ٨٥، ٢٤٠، ٣١٨).

(١) معاني القرآن ١٢٤/١-١٢٥.

(٢) وانظر: حجة القراءات ٢٠٠، الكشف ٣٨٨/١، تفسير القرطبي ١٥٨/٥، شرح الشافية للرضي ٤٢/٣، الدر المصون ٦٦٦/٣.

(٣) يسمى ترك همزها بالنقل، وهو من الحذف على غير القياس، حيث ألقيت حركة الهمزة على السين الساكنة قبلها فحُركت السين ثم حُذفت همزة الوصل لعدم الحاجة لها. انظر: (الكشف ٣٨٨/١، الممتع ٣٩٤، شرح الشافية للرضي ٣٣/٣، النشر ٤١٤/١، الإتحاف ٨٥).

(٤) ويتضح كذلك من رأي مكي حيث يتابع البصريين في اختياراته دائماً وقد قال: (والهمز أحبّ إليّ) الكشف ٣٨٨/١.

ويرد على الفراء بما يأتي:

- أن قراءة الهمز ليست قراءة حمزة وحده، بل عليها أكثر القراء[٢] وهي قراءة متواترة.
- أن الهمز هو الأصل[٣].

- أن حذف الهمزة وإثباتها لغتان، فالحذف لغة الحجاز، والإثبات لغة تميم[٤].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿كَانَ يَئُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣] إذا تركت الهمزة من قوله (يؤوسا) فإن العرب تقول: (يَوْساً)[٥] و(يَوْوْساً) تجمعون بين ساكنين وكذلك: ﴿وَلَا يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥] وكذلك: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف:١٦٥] يقول: (بَيْس)[٦] و(بَيْيْس) و(يوْوْده) يجمعون بين ساكنين[٧]. فهذا كلام العرب. والقراء يقولون: (يَوُوسا)[٨]. و(يَوُوده)[٩] فيحركون الواو إلى الرفع، و(بَيِيسٍ)[١٠] يحركون الياء الأولى إلى الخفض. ولم نجد

---

(١) العين ٣٠١/٧.

(٢) وهم: ابن عامر، وعاصم، وأبو عمرو، ونافع.

(٣) انظر: الكشف ٣٨٨/١، تفسير القرطبي ١٥٨/٥.

(٤) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٤٦/٣، الدر المصون ٦٦٦/٣.

(٥) حكى الكسائي الحذف (يؤسا)، انظر: إعراب القرآن ٢٥٦/٣.

(٦) هذه قراءة قرآنية انظر: (الحجة للفارسي ١٠٠/٤، الكشاف ٥٢٦/٢، تفسير القرطبي ٢٧١/٧، تفسير البحر المحيط ٤١٠/٤، الدر المصون ٤٩٦/٥).

(٧) تحذف الهمزة ويوضع بدلاً منها واواً ساكنة أو ياء ساكنة وتجمع مع نظيرتها. وفيه جمع بين ساكنين، ولم أجد ذلك فيما بين يدي من مصادر.

(٨) لم أجد هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر. وفي إعراب القرآن: (إن خففت الهمزة جعلتها بين بين) [٢٥٦/٣].

(٩) قراءة الجمهور بالهمز، وقرئ شاذاً بحذف الهمز (يؤده).
وقرئ بإبدال الهمزة واواً مضمومة. انظر: (الإملاء ١٠٧/١، تفسير البحر المحيط ٢٩٠/٢، الدر المصون ٥٤٥/٢)، وقرئ بجعل الهمزة بين بين لا تخلص واواً مضمومة ولا همزة محققة انظر: (المحرر الوجيز ٣٨٧/٢).

(١٠) ورد في هذه الكلمة عدة قراءات وصلت في بعض الكتب إلى اثنتين وعشرين قراءة، ولم أجد هذه القراءة فيما بينها. انظر مثلاً: [المحتسب ٣٧٧/١-٣٨٠].

ذلك في كلامهم؛ لأن تحريك الياء والواو أثقل من ترك الهمزة، فلم يكونوا ليخرجوا من ثقل إلى ما هو أثقل منه"[1].

ذكر الفراء قراءات قرآنية وهي (يؤُوده) و(يؤُوسا) بتحريك الواو الأولى إلى الرفع، و(بِيِيس) بتحريك الياء الأولى إلى الخفض.

ثم رفض تلك القراءات، لأنها – كما يقول – مخالفة لكلام العرب فلم يجد ذلك في كلامهم؛ فالعرب لا تبدل الهمزة المضمومة واواً مضمومة ولا الهمزة المكسورة ياءً مكسورة، لأن تحريك الواو والياء أثقل من الهمز عندهم، والعرب لا تخرج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه. فهو يرد القراءة لأنه يجدها ثقيلة في النطق. ويظهر لي أن هذه لغة من لغات العرب فلم تأت قراءة من القراءات إلا وهي على إحدى لغات العرب.

والفراء مرجع من المراجع للقراءات وهذه إحدى القراءات التي لا نجدها إلا في كتابه، وهو كذلك مرجع من مراجع لغات العرب. ولكنه رفض القراءة لأسباب صوتية.

ثانياً: التردد بين تضعيف القراءة وردها، أو التماس وجه نحوي مقبول لها:

الفراء في بعض نصوصه تردد بين قبول القراءة وردّها ومن ذلك:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] كان الأعمش، وعاصم يجزمان الهاء في: (يؤدّهْ)[2] و﴿نولّهْ ما تولّى﴾[3] [النساء: ١١٥]، و﴿أرجهْ وأخاه﴾[4] [الأعراف: ١١١)، و﴿خيرا يرهْ﴾ و﴿شراً يرهْ﴾[5]

(١) معاني القرآن ١٣٠/٢.

(٢) قراءة جزم الهاء قراءة أبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم والأعمش وقرأ يعقوب وقالون بكسر الهاء فيهن من غير صلة بياء، والباقون بكسر الهاء ووصلها بياء في اللفظ. انظر: (السبعة ٢١٠، حجة القراءات ١٦٦، الكشف ٣٤٩/١، التبصرة ٢٠٥، النشر ٣٠٥/١، الإتحاف ٥٠).

(٣) انظر القراءة في: (المبسوط ١٦٥، حجة القراءات ٢١٢، الكشف ٣٤٩/١، فتح القدير ٥٩٤/١).

(٤) انظر القراءة في: (السبعة ٢٨٨، الحجة للفارسي ٦٠/٤).

(٥) انظر القراءة في: (السبعة ٦٩٤، المبسوط ٤٧٦، النشر ٣١١/١).

[الزلزله: ٧-٨]. وفيه مذهبان؛ أمّا أحدهما: فإن القوم ظنّوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء. فهذا وإن كان توهُّما، خطأٌ.

وأما الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها؛ فيقول: ضربتهْ ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذا سكّنها وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم؛ ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع"[(١)].

تردد الفراء في قبول قراءة إسكان الهاء، فجعل لها مذهبين:

الأول: وفيه ردّ للقراءة وتخطئه للقراء، إذ يرى أنهم ربما ظنّوا أن الجزم في الهاء وتوهموا ذلك. قال في نص آخر مؤيداً ردّه لهذه القراءة: "ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله: ﴿نولهْ ما تولى ونصلهْ جهنم﴾ [النساء:١١٥] ظنوا – والله أعلم – أن الجزم في الهاء؛ والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه"[(٢)].

فهو يؤكد شكّه فيهم ويرى أنهم توهموا هذا الخطأ.

وهذا رأي البصريين، فقد ردّ سيبويه لغة (إسكان الهاء) والسبب خفاء الهاء، فلا يجوز إسكانها[(٣)]، لكنه لم يذكر القراءة واكتفى بذكر القاعدة التي تصطدم بها. وقد غلّط البصريون بعده القراءة، وجعلوا السكون ضرورة شعرية، والقراءة بسكون الهاء لحن لا وجه له[(٤)].

الثاني: توجيه هذه القراءة وجعلها على لغة من لغات العرب، إذ أن منهم من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها؛ فيقول: ضربتهْ ضرباً شديداً. ونراه في نص آخر يؤكد كون هذه القراءة على هذه اللغة حيث يقول: "وقوله: ﴿أرجهْ وأخاه﴾ [الأعراف: ١١١]... وقد جزم الهاء حمزة والأعمش. وهي لغة للعرب: يقفون على الهاء المكنّى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها؛ أنشدني بعضهم:

أنحى عليّ الدهر رجلا ويدا يُقسم لا يُصلح إلاّ أفسدا

---

(١) معاني القرآن ٢٢٣/١.

(٢) معاني القرآن ٧٥/٢-٧٦.

(٣) انظر الكتاب ١٩٣/٤.

(٤) انظر: رأي أبي حاتم السجستاني في: (تفسير البحر المحيط ٤٠١/٧، الدر المصون ٤١٢/٩)، المبرد في: (المقتضب ٣٩/١، ٢١٧)، الزجاج في: (معاني القرآن ٤٣٢/١، ١٠٧/٢، ٣٦٥)، النحاس في: (إعراب القرآن٦٣٠/٢)، مكي في: (الكشف٣٤٩/١)، العكبري في: (الإملاء ١٤٠/١).

فيصلح اليوم ويفسدهْ غدا[1].."[2]

فهو يؤكد هذه اللغة، فقد حفظها ونقلها عن العرب. وكذلك حكاها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب[3]، وحكاها الأخفش عن أسد السراة[4]. وقيل: إنّ الإسكان بسبب حلولها محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً[5].

ويرد على من ردّ القراءة بأن القراءة متواترة فلا يجوز إنكارها، ويؤيدها السماع فهي مسموعة عن العرب، كما يؤيدها القياس حيث تجري الهاء في الوصل مجرى الوقف[6].

قال الفراء: "وقوله: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤] القراءة بالرفع. ومعناها: حافظات لغيب أزواجهن بما حفظن الله حين أوصى بهن الأزواج. وبعضهم يقرأ[7]:﴿بما حفظ اللهَ﴾ فنصبه على أن يجعل الفعل واقعاً؛ كأنك قلت: حافظات للغيب بالذي يحفظ الله؛ كما تقول: بما أرضى الله، فتجعل الفعل لـ(ما)، فيكون في مذهب مصدر. ولست أشتهيه؛ لأنه ليس بفعل لفاعل معروف، وإنما هو كالمصدر"[8].

---

(١) الرجز لـ(دويد بن زيد بن نَهْد) وهو أحد المعمرين في: المعمرين من العرب للسجستاني ٣٤، أمالي المرتضى ٢٣٧/١، والرواية في المعمرين وأمالي المرتضى: (يفسد ما أصلحه اليوم غداً) ولا شاهد فيها على ذلك.
وهو غير منسوب في: حجة القراءات ١٦٦، شرح شواهد الشافية ٢٧٤.

(٢) معاني القرآن ٣٨٨/١.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط ٥٢٤/٢، ٧٧/٣، الدر المصون ٢٦٣/٣، ٤٢٠.

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٨/١، الخصائص ١٢٨/١، ٣٧٠/١.

(٥) انظر: الهمع ١٩٧/١.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٦٦/٤، الإملاء ١٤٠/١، شرح المفصل ٨٢/٩، الدر المصون ٢٦٥/٣.

(٧) قراءة الجمهور برفع لفظ الجلالة، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني بنصب لفظ الجلالة، انظر: (تفسير الطبري ٧٤/٥، إعراب القرآن ٤١٣/٢، مختصر الشواذ ٢٦، المبسوط ١٧٩، المحتسب ٢٩٠/١، المحرر الوجيز ٤٣/٤، تفسير القرطبي ١٦٣/٥، تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٣، الدر المصون ٦٧١/٣، النشر ٢٤٩/٢، فتح القدير ٥٣١/١، الإتحاف ٢٤١).

(٨) معاني القرآن ٢٦٥/١.

ذكر الفراء قراءة النصب، وقال: ولست أشتهيه والسبب في ذلك أنه وجهها بجعل (ما) مصدرية، فيكون المعنى: (بما حفظن الله)[١]، وهذا الوجه مردود لا يجوز عند غيره أيضا لأن الفعل خلا من ضمير الفاعل[٢]، وجعله بعضهم لا يجوز إلا في الشعر[٣]، وقال أبو حيان[٤]: "وهذا كله توجيه شذوذ أدى إليه قول من قال في هذه القراءة أن (ما) مصدرية، ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه"[٥].

وحاول بعضهم تصويب هذا الرأي بحيث جعل من المقبول عود الضمير المفرد على جمع الإناث لأنهن في معنى الجنس[٦].

ويظهر أن توجيه الفراء لهذه القراءة هو الذي تسبب في رفضه لها[٧]، لأنه توجيه شاذ غير مقبول عنده وعند غيره.

وإن أبعدنا عن هذا التوجيه فالقراءة بالنصب مقبولة حيث وجهت بما يأتي:

١- أن (ما) نكرة موصوفة، وفي (حفظ) ضمير يعود على (ما) أي: بما حفظ من البر والطاعة[٨].

٢- أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، أي: بما حفظ دين الله أو أمر الله فيكون على حذف المضاف، حيث حُذف فوقع الفعل على لفظ الجلالة[٩].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٧/٢، إعراب القرآن ٤١٣/٢، تفسير القرطبي ١٦٣/٥، فتح القدير ٥٣١/١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٢١/٢، الإملاء ١٧٨/١، تفسير البيضاوي ٢١٧/١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٣/٤.

(٤) أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم، توفي (٧٤٥هـ). انظر ترجمته: (إشارة التعيين ٢٩٠، بغية الوعاة ٢٨٠/١، الأعلام ١٥٢/٧).

(٥) تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٣.

(٦) انظر: الإملاء ١٧٨/١، تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٣، الدر المصون ٦٧١/٣.

(٧) وتابعه الطبري في: (تفسيره ٧٤/٥).

(٨) انظر: الإملاء ١٧٨/١، الدر المصون ٦٧١/٣.

(٩) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٧/٢، إعراب القرآن ٤١٣/٢، المحتسب ٢٩٠/١، الكشاف ٧٠/٢، أمالي ابن الشجري ٥٢١/٢، المحرر الوجيز ٤٣/٤، الإملاء ١٧٨/١، تفسير البيضاوي ٢١٧/١، تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٣، الدر المصون ٦٧١/٣، فتح القدير ٥٣١/١.

وقيل: أي: بالأمر الذي يحفظ حق الله وأمانة الله[1].

وقيل: في حفظ ضمير يعود على (ما) مرفوع أي: بالطاعة والبر الذي حفظ الله[2].

. — . — . — . — . —

قال الفراء: "وقوله: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون﴾[3] [الأنفال:٥٩]. بالتاء لا اختلاف فيها[4]. وقد قرأها حمزة بالياء. ونُرَى أنه اعتبرها بقراءة عبد الله[5]، وهي في قراءة عبدالله: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون﴾[6].

فإذا لم تكن فيها (أنهم) لم يستقم للظن ألاّ يقع على شيء. ولو أراد: ولا يحسب الذين كفروا (أنهم لا يعجزون)[7] لاستقام، ويجعل (لا) صلة كقوله: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] يريد: أنهم يرجعون. ولو كان مع (سبقوا) (أن) استقام ذلك، فتقول: (ولا يحسب الذين كفروا أن سبقوا).

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٧٠.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/٤٣

(٣) قرأ حمزة وابن عامر في [الأنفال: ٥٩] و[النور: ٥٧] (يحسبن) بالياء ووافقهما حفص عن عاصم في الأنفال فقط. وقرأ الباقون بالتاء في السورتين، وهي قراءة علي وعثمان – رضي الله عنهما –، وأبي جعفر وأبي عبدالرحمن السلمي وابن محيصن وعيسى والأعمش والحسن البصري وأبي رجاء وطلحة. انظر: (السبعة ٣٠٧، إعراب القراءات السبع ١/٢٣٠، الحجة للفارسي ٤/١٥٤، المبسوط ٢٢١، حجة القراءات ٣١٢، الكشف ١/٤٩٣، النشر ٢/٢٧٧، الإتحاف ٢٩٩).

(٤) قراءة الخطاب واضحة أي: لا تحسبن يا محمد أو يا سامع. و(الذين كفروا) مفعول أول و(سبقوا) مفعول ثانٍ. انظر: الدر المصون ٥/٦٢٤.

(٥) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي – رضي الله عنه –، صحابي جليل، راوٍ للحديث توفي (٣٢هـ) انظر: (البداية والنهاية ٧/١٦٢، غاية النهاية ١/٤٥٨).

(٦) انظر: قراءة عبدالله بن مسعود (تفسير الطبري ١٠/٣٥، معاني القرآن للزجاج ٢/٤٢١، إعراب القراءات السبع ١/٢٣٠، حجة القراءات ٣١٢، تفسير البحر المحيط ٤/٥٠٥، الدر المصون ٥/٦٢٣).

(٧) وهي قراءة ابن عامر من السبعة إذ قرأ بفتح الهمزة وقرأ الباقون بكسرها انظر: (السبعة ٣٠٨، إعراب القراءات السبع ١/٢٣٠، الحجة للفارسي ٤/١٥٧، حجة القراءات ٣١٢، الكشف ١/٤٩٤، الإتحاف ٢٩٩).

... فهذا مذهب لقراءة حمزة؛ يجعل (سبقوا) في موضع نصب: لا يحسبن الذين كفروا سابقين. وما أحبها لشذوذها"[1].

ويقول: "وقوله: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [النور: ٥٧] قرأها حمزة: ﴿لا يحسبنَّ﴾ بالياء هاهنا[2]. وموضع الذين رفع. وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على (أن) أو على اثنين سوى مرفوعها. كأنه جعل (معجزين) اسما، وجعل (في الأرض) خبراً لهم؛ كما تقول: لا تحسبنّ الذين كفروا رجالاً في بيتك، وهم يريدون أنفسهم. وهو ضعيف في العربية. والوجه أن تُقرأ بالتاء لكون الفعل واقعاً على (الذين) وعلى (معجزين) وكذلك قرأ حمزة في الأنفال: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾[3]".

في النصين السابقين يضعّف الفراء قراءة (يحسبنّ) بالياء في سورتي الأنفال، والنور؛ والسبب في ذلك أنه وجهها في كلا الموضعين توجيهاً شاذاً ضعيفاً في العربية.

ففي سورة الأنفال:

يرى أن حمزة قرأ بالياء، مقويّاً قراءته بقراءة عبدالله بن مسعود فيكون الوجه عنده: أنه أضمر (أنْ) قبل سبقوا وبذلك يكون الفعل وقع عليها فسدت مسد مفعولي (حسب)[4]. فجعل هذا مذهباً وتوجيها لقراءة حمزة ثم قال: وما أحبها لشذوذها.

ويرى الفراء أنه لو لم تقدر فيها (أن) لم يستقم ذلك.

---

(١) معاني القرآن ١/٤١٤-٤١٦.

(٢) وفي سورة الأنفال: ٥٩.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٩.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٠/٣٥، معاني القرآن للزجاج ٢/٤٢١، الحجة للفارسي ٤/١٥٥، حجة القراءات ٣١٢، الكشف ١/٤٩٣، المحرر الوجيز ٦/٣٥٣، تفسير البيضاوي ١/٣٩٠، تفسير البحر المحيط ٤/٥٠٥.

وقد ردّ بعضهم هذا الوجه[1]، وقيل: لا يجوز إضمار (أن) إلاّ بعوض، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم[2].

ثم حاول الفراء وضع وجه آخر للقراءة بأن يكون أراد فتح همزة (أنهم) في قوله: (إنهم لا يعجزون)، وذلك عنده مستقيم لأن الفعل (حسب) يقع على (أنهم لا يعجزون) وتكون (لا) صلة، و(سبقوا) حال بمعنى سابقين[3].

ويُرد عليه بأن هذا التوجيه لا يصلح لقراءة حمزة وإنما الفتح هو قراءة ابن عامر وهذا التوجيه لها[4]، وقيل: لا وجه لهذه القراءة لأنه لا توجيه لها إلا أن يجعل (لا) حشواً، ولا وجه لتوجيه حذف في كتاب الله[5].

وقد ردّ جماعة القراءة بالياء فقيل: إنها لحن[6]، وقيل: قراءة غير حميدة لشذوذها عن قراءة القراء، ولبعدها عن فصيح كلام العرب[7]. وجعل بعضهم لها وجها ضعيفاً[8] كما فعل الفراء. وقيل: كل ما فيها من الأقاويل متمحلة[9].

ونقول في الرد على الفراء ومن تابعه:

---

(١) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٤٤٣/١، الاملاء ٩/٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٦٨٤/٢.

(٣) انظر: الكشاف ٥٩٣/٢، تفسير البيضاوي ٣٩٠/١، الدر المصون ٦٢٤/٥.

(٤) وقيل في توجيه قراءة ابن عامر ما يأتي:

١- أن يجعل (أنهم لا يعجزون) بدلاً من سبقوا.

٢- أنه على إسقاط لام العلة والمعنى: (لأنهم لا يعجزون)، وقد قيل: القراءة جيدة على هذا المعنى. انظر: إعراب القرآن ٦٨٤/٢، المحرر الوجيز ٣٥٤/٦، تفسير القرطبي ٣٥/٢، فتح القدير ٣٦٦/٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٣٦/١٠، إعراب القرآن ٦٨٣/٢.

(٦) نُقل عن أبي حاتم (إعراب القرآن ٦٨٢/٢، فتح القدير ٣٦٦/٢).

(٧) انظر: تفسير الطبري ٣٥/١٠.

(٨) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٢١/٢.

(٩) انظر: الكشاف ٥٩٣/٢.

أن هذه القراءة لا يمكن وصفها بالشذوذ لا من جهة النقل ولا من جهة العربية؛ أما من جهة النقل فهي قراءة متواترة[١]، وأما من جهة العربية فلها أكثر من وجه قياسي[٢]:

- أن يكون الفاعل ضميراً يعود على النبي ﷺ والتقدير: (ولا يحسبنّ محمد الذين كفروا سبقوا)، أو يعود على ما يفسره السياق أي: (قبيلُ المؤمنين)، أو يعود على (من خلفهم). وبذلك تستوي القراءتان بالياء والتاء ويكون مفعولا (يحسبن): (الذين كفروا وسبقوا) [٣].
- أن يكون المفعول الأول لـ(يحسبن) مضمراً، و(سبقوا) المفعول الثاني، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا[٤].

أما في سورة النور:

فيرى الفراء أن قراءة حمزة بالياء قراءة ليس لها إلا وجه ضعيف في العربية، وذلك بأن يكون (الذين) في موضع رفع الفاعل، ولأن (ظن) وأخواتها يجب أن تقع على (أن) لتسد مسد المفعولين، أو على اثنين سوى مرفوعها؛ جعل الفراء (معجزين في الأرض) تسد مسد المفعولين.

وهذا التوجيه منسوب إلى الكوفيين[٥]. وقد قوّاه بعضهم وجعله توجيهاً جيداً[٦]. ورفضه آخرون لأنه لا معنى له، فـ(في الأرض) متعلق بمعجزين وليس مفعولاً ثانياً[٧]. وقيل: هو من عجائب التوجيه[٨].

---

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٥٠٦/٤، الدر المصون ٦٢٤/٥.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ١٥٥/٤، الكشف ٤٩٣/١، المحرر الوجيز ٣٥٣/٦، الإملاء ٩/٢، تفسير القرطبي ٣٥/٨، تفسير البيضاوي ٣٩٠/١، تفسير البحر المحيط ٥٠٥/٤، الدر المصون ٦٢٣/٥، الإتحاف ٢٩٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٢١/٢، إعراب القرآن ٦٨٣/٢، حجة القراءات ٣١٢، الكشاف ٥٩٣/٢.

(٤) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٤٤٣/١، فتح القدير ٣٦٥/٢، روح المعاني ٢١٩/٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٧/٨، روح المعاني ٣٩٨/٩.

(٦) منهم: الزمخشري في: الكشاف ٣١٩/٤.

(٧) انظر: تفسير الطبري ١٩٢/١٨، الدر المصون ٤٣٧/٨.

(٨) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٨٠٤/٢.

ويظهر أن السبب في رفض هذه القراءة هو التوجيه الشاذ، لذلك جُعلت هذه القراءة لحناً[1]، ولهذه القراءة توجيهان قياسيان في اللغة[2]:

١-أن يكون الفاعل ضميراً يعود على النبي محمد ﷺ، أو ضميراً يعود على الكافر. فتكون مثل القراءة بالتاء[3].
٢-أن يكون على حذف المفعول الأول، والمعنى: لا يحسبن الذين كفروا إياهم معجزين[4].

قال الفراء: "وقد روي ﴿وما أمرنا إلا واحدةً﴾ [القمر: ٥٠] بالنصب[5]، وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة، كما تقول للرجل: ما أنت إلا ثيابك مرة، ودابتك مرة، ورأسك مرة، أي: تتعاهد ذاك.

وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: إنما العامري عِمَّته، أي: ليس يتعاهد من لباسه إلا العمة، قال الفراء: ولا أشتهي نصبها في القراءة".[6].

ذكر الفراء قراءة النصب في قوله تعالى (واحدة)، وردها بأنه لا يشتهي نصبها في القراءة.

ولم أجد قراءة النصب هذه - فيما بين يدي من مصادر - إلا ما نُقل عن الفراء. وقد وجه الفراء قراءة النصب بأنها على إضمار فعل ينصب كلمة (واحدة) وهو جائز عند الكسائي حيث أجاز في نحو "ماقام إلا زيد" الرفع والنصب في كلمة زيد[1].

(١) نقل عن أبي حاتم في: (إعراب القرآن ٤٥٢/٤، تفسير القرطبي ٣٥/٨، الدر المصون ٤٣٥/٨).
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٥٤١/١٠، تفسير القرطبي ٢٧٦/١٢، الدر المصون ٤٣٦/٨.
(٣) انظر: إعراب القرآن ٤٥٢/٤، تفسير البيضاوي ٧٢٧/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥٢/٤، غرائب التفسير للكرماني ٨٠٤/٢، الكشاف ٣١١/٤.
(٥) لم أجد قراءة النصب - فيما بين يدي من مصادر - إلا في (إعراب القرآن ٢٩٩/٥) نقلاً عن الفراء.
(٦) معاني القرآن ١١١/٣.

فأسلوب النصب مسموع عن العرب، لكنه مردود في القراءة عند الفراء. ولعل من أسباب ردّه لهذه القراءة مخالفتها لإجماع القراء.

قال الفراء: "وقوله: ﴿مَّآ أَنَاْ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢]؛ أي الياء منصوبة؛ لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها وتُنصب إرادة الهاء[٢]، ... فإذا سكن ما قبلها رُدّت إلى الفتح الذي كان لها[٣]. والياء من (مصرخيّ) ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحُرِّكت إلى حركة قد كانت لها، فهذا مطرد في الكلام... وقد خفض الياء من قوله: (بمصرخيِّ)[٤] الأعمش، ويحيى بن وثاب[٥] جميعاً. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء. قال الفراء: ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم. ولعله ظن أن الباء في (مصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك... وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها هل لك يا تا فيِّ

---

(١) انظر: الارتشاف ١٥٠٥، الهمع ١٨٧/٢.

(٢) يقصد هاء السكت.

(٣) وياء المتكلم يجوز فيها الفتح والسكون إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما قبلها فتحت. انظر: (معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، إعراب القرآن ١٨٢/٣، شرح المفصل ٣١/٣-٣٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، شرح الكافية للرضي ٢٦٣/٢، أوضح المسالك ١٧٥/٣، شرح الأشموني ١٩٣/٢، شرح التصريح ٧٣٩/١، الهمع ٤٣٦/٢).

(٤) قرأ حمزة بكسر الياء وقرأ باقي السبعة بفتح الياء، والكسر قراءة يحيى بن وثّاب، وسليمان بن مهران والأعمش وحمران بن أعين وجماعة من التابعين. انظر: (معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، السبعة ٣٦٢، إعراب القرآن ١٨٢/٣، إعراب القراءات السبع ٣٣٥/١، الحجة للفارسي ٢٨/٥، المبسوط ٢٥٦، المحتسب ٩٣/٢، حجة القراءات ٣٧٧، الكشف ٢٦/٢، تفسير البحر المحيط ٤٠٨/٥، الدر المصون ٨٨/٧، النشر ٢٩٩/٢، الإتحاف ٣٤٢).

(٥) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي مولى بني أسد، تابعيّ جليل، قارئ، ثقة، توفي (١٠٣هـ) انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ٣١، غاية النهاية ٣٨٠/٢).

قالت له ما أنت بالمرضِيِّ[1]

فخفض الياء من (فيّ) فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح: ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة مُذْ والخفض جائز، فكذلك الياء من (مصرخي) خُفضت ولها أصل في النصب"[2].

ذكر الفراء قراءة (بمصرخيِّ)، وردها ظناً منه أن القراء بها توهموا أن الباء في (بمصرخي) خافضة للحرف كله، ولم يعرفوا أن الياء من المتكلم خارجة من ذلك. ثم ذكر بعد ذلك أنه سمع بعض العرب ينشد أبياتا من الشعر فيها خفض لياء المتكلم ويقول: "فإن يك ذلك صحيحا" وهو بذلك كما يقول البغدادي: "يتوقف في صحة ما أسنده"[3] وذلك من النزعة البصرية الواضحة عنده. ويوجّه ذلك بأنه مما يلتقي فيه الساكنين فيُخفض الثاني منهما، ومثّل لذلك بأنه كقولهم: لم أره مُذُ ومُذِ اليوم فالرفع في الذال هو الوجه لأنه أصل حركة (مُذْ) والخفض جائز، ورُدَّ عليه هذا التشبيه فقيل: "تشبيه الفراء المسألة بـ(مذ اليوم) فيه نظر؛ لأن الحرف الأول صحيح، لم يتوال قبله كسر بخلاف ما نحن فيه"[4].

---

(١) الشاهد من أرجوزة للأغلب العجلي في ديوانه (١٦٩)، ومنسوب إليه في معاني القرءات للأزهري ٢٣٥، تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، الدر المصون ٩٠/٧-٩١، الخزانة ٣٩٥/٤، روح المعاني ١٩٨/٧-١٩٩.
وغير منسوب في: معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، إعراب القرآن ١٨٣/٣، إعراب القراءات السبع ٣٣٦/١، الحجة للفارسي ٤١٥/٤، ٢٩/٥، المحتسب ٩٣/٢، الكشف ٣٧٥/٣، مشكل إعراب القرآن ٤٠٤/١، غرائب التفسير للكرماني ٥٧٧/١، الكشاف ٣٧٥/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣، شرح الكافية للرضي ٢٦٥/٢، فتح القدير ١٢٥/٣.

(٢) معاني القرآن ٧٥/٢-٧٦.

(٣) الخزانة ٣٩٥/٤.

(٤) الدر المصون ٩٤/٧.

وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة فمنهم من نقل عنه التخطئة[١] ومنهم من نقل عنه التصويب لها[٢]. "ولعل الأمر كذلك فإن العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال وهي مختلفة"[٣].

ويظهر التردد في نصه فهو متردد في ردّ القراءة أو قبولها ووضع وجه لها، وظهر قبوله في كتابه (التصريف) حيث نُقل عنه أنه قال: "هو قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب، قال،:وكان ثقة بصيراً"[٤] وقد أنكر هذه القراءة وردها الأخفش[٥] والمبرد[٦]. وجماعة من النحويين[٧].

أما الشاهد الشعري فهو شاذ عندهم؛ لأن قائله مجهول – كما يقولون – فهو مما لا يحتج به في كتاب الله[٨]. ويرد عليهم بأن قائله معروف[٩].

---

(١) انظر: إعراب القرآن ١٨٣/٣، تفسير القرطبي ٣٠٤/٧، تفسير البحر المحيط ٤٠٨/٥، الخزانة ٣٩٥/٤، فتح القدير ١٢٥/٣، روح المعاني ١٩٨/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣، الارتشاف ١٨٤٨/٤، النشر ٢٩٨/٢، شرح الأشموني ١٩٧/٢، شرح التصريح ٧٤٠/١، الإتحاف ٣٤٢.

(٣) الدر المصون ٩٥/٧.

(٤) الحجة للفارسي ٢٩/٥.

(٥) انظر: معاني القرآن ٤٠٧/٢.

(٦) ونقل أنه قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخيّ) لأخذت نعلي ومضيت" انظر: تفسير القرطبي ٧/٥.

(٧) منهم الزجاج في: (معاني القرآن ١٥٩/٣)، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبو حاتم السجستاني في: (مراتب النحويين ٤٣)، وأبو عبيد في: (الدر المصون ٩٢/٧، روح المعاني ١٩٨/٧)، وابن قتيبة في: (تأويل مشكل القرآن ٤٤)، النحاس في: (إعراب القرآن ١٨٣/٣)، والأزهري في: (معاني القراءات ٢٣٥)، والزمخشري في: (الكشاف ٣٧٥/٣).

(٨) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، إعراب القرآن ١٨٣/٣، الكشاف ٣٧٥/٣.

(٩) فالشاهد من أرجوزة للأغلب العجلي، وهو شاعر مخضرم، أسلم وهاجر ثم استشهد في موقعة نهاوند. انظر: (الخزانة ٢٠٩/٢، ٣٩٥/٤).

وبالمقابل نجد من أيّد هذه القراءة، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء وهو إمام لغة ونحو وقراءة أنه أجازها وحسّنها[١]. وقال: لا تبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق[٢]. وهذا الفراء ينقل عن أحد رؤساء الكوفة وهو القاسم بن معن تصويب هذه القراءة[٣].

ويرد على الفراء وغيره ممن ردّ القراءة بما يأتي:

- أنها قراءة تثبت عن النبي ﷺ بالتواتر، فلا يجوز أن يقال فيها خطأ أو قبح أو رديئة، والطاعن فيها غالط[٤].
- أنها لغة نُقلت عن بني يربوع، حيث يزيدون على ياء الإضافة ياء ثم يحذفونها ويكتفون بالكسر[٥]، وهي مطردة في لغتهم[٦]، ووردت شواهد أخرى على هذه اللغة[٧]. وقد ذكر البغدادي أنها لغة باقية في أفواه الناس إلى يومه[٨].
- أن قياسها في النحو صحيح، فالياء الأولى وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة وحُركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين[٩]، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين، والياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب[١].

---

(١) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٣٧٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣، الارتشاف ١٨٤٨/٤، النشر ٢٩٨/٢، شرح الأشموني ١٩٧/٢، شرح التصريح ٧٤٠/١، الإتحاف ٣٤٢، روح المعاني ١٩٩/٧.

(٢) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، الدر المصون ٨٩/٧، الخزانة ٣٩٨/٤.

(٣) انظر : تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، النشر ٢٩٩/٢.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ٤٠٣/٧، الإتحاف ٣٤٢، روح المعاني ١٩٩/٧.

(٥) نقلها عنهم: سيبويه في: (الكتاب ٣٧١/١)، وقطرب في: (الكشف ٢٦/٢، تفسير القرطبي ٤٠٣/٧، الارتشاف ١٨٤٨/٤، الدر المصون ٩١/٧، النشر ٢٩٨/٢، شرح التصريح ٧٤٠/١، الإتحاف ٣٤٢، فتح القدير ١٢٥/٣).

(٦) انظر: معالم التنزيل للبغوي ٣٤٥/٤، شرح الكافية للرضي ٢٦٥/٢، أوضح المسالك ١٧٥/٣، الخزانة ٣٩٥/٤.

(٧) انظر: (المحتسب ٩٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣، اللسان (عقرب)، تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، الدر المصون ٩٢/٧، الهمع ٤٣٦/٢، الخزانة ٤٠٠/٤، روح المعاني ١٩٩/٧).

(٨) انظر الخزانة ٣٩٨/٤، وذكر ذلك قبله: (تفسير البحر المحيط ٤٠٩/٥، الدر المصون ٩١/٧، النشر ٢٩٩/٢).

(٩) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣، النشر ٢٩٩/٢، شرح التصريح ٧٤٠/١، الهمع ٤٣٦/٢، حاشية

قال الفراء: "وقوله: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١] ... وقد قرأها الحسن (وشركاؤكم)[٢] بالرفع، وإنما الشركاء هاهنا آلهتهم؛ كأنه أراد: أَجْمِعوا أمركم أنتم وشركاؤكم. ولست أشتهيه لخلافه للكتاب، ولأن المعنى فيه ضعيف، لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجْمع"[٣].

ذكر الفراء قراءة الرفع في (شركاؤكم) ووجَّهها على أن تكون معطوفة على الضمير الواو والتقدير: أنتم وشركاؤكم، ولكنّه ردها بقوله: ولست أشتهيه وذلك لسببن:

الأول: خلافه الكتاب لأنه مكتوب بالواو؛ والمصاحف لا يوجد فيها واو.

الثاني: ضعف المعنى فالشركاء – وهم الأصنام – لا تعمل ولا تُجْمِع.

وقد ردها بعده جماعة[٤] من النحويين للأسباب نفسها. والقراءة صحيحة الرواية ولا يجوز ردها، وقد وُجِّهت بما يأتي :

الخضري ٤٨/٢.

(١) انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ٣٧٨، معالم التنزيل للبغوي ٣٤٥/٤.

(٢) قرأ الجمهور (شركاءكم) بالنصب، وقرأ يعقوب من العشرة (شركاؤكم) برفع الهمزة، وهي قراءة أبي عبدالرحمن السلمي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي وسلاّم ورُويت عن أبي عمرو بن العلاء. انظر: (إعراب القرآن ٦٧/٣، إعراب القراءات السبع ٢٧١/١، مختصر الشواذ ٥٧، الحجة للفارسي ٢٨٩/٤، المبسوط ٢٣٥، المحتسب ٤٣٤/١، مشكل إعراب القرآن ٣٥٠/١، التبصرة ٢٩٨، المحرر الوجيز ١٨٦/٧، تفسير القرطبي ٣٢٤/٨، تفسير البحر المحيط ١٧٨/٥، الدر المصون ٢٤٣/٦، النشر ٢٨٦/٢، الإتحاف ٣١٦).

(٣) معاني القرآن ٤٧٣/١.

(٤) الطبري في: (تفسيره ١٦٣/١١)، والنحاس في: (إعراب القرآن ٦٧/٣).

- أن يكون الشركاء معطوفاً على الضمير المرفوع في (أجمعوا) وهذا توجيه الفراء، وقيل جاز مع عدم تأكيده بمنفصل لأنه وقع الفصل بالمفعول، فطال الكلام، وقيل ناب الكاف في (أمركم) مناب أنتم المؤكد للضمير[1].
- أن يكون الشركاء ارتفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم[2].
- على تقدير فعل محذوف، أي: ويُجمع شركاؤكم أمرهم[3].

قال الفراء: "وقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [التوبة: ٤٠] فأوقع (جعل) على الكلمة، ثم قال: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ على الاستئناف ولم تُرد بالفعل وكلمة الذين كفروا الشرك بالله، وكلمة الله قول: (لا إله إلا الله).

ويجوز: ﴿وكلمةَ الله هي العليا﴾[4] ولست أستحبّ ذلك لظهور الله تبارك وتعالى؛ لأنه لو نصبها – والفعل فعله – كان أجود في الكلام أن يقال: (وكلمته هي العليا)؛ ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك. وقال الشاعر في إجازة ذلك:

متى تأتِ زيداً قاعداً عند حوضه لِتهدِمَ ظلماً حوضَ زيدٍ تقارعُ[5]

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٦/١، معاني القرآن للزجاج ٢٨/٣، إعراب القراءات السبع ٢٧١/١، المحتسب ٤٣٥/١، مشكل إعراب القرآن ٣٥٠/١، الكشاف ١٦١/٣، الإملاء ٣١/٢، تفسير القرطبي ٣٢٤/٨، تفسير البيضاوي ٤٤٣/١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٨٦/٧، تفسير البحر المحيط ١٧٨/٥، الدر المصون ٢٤٣/٦، النشر ٢٨٦/٨، الإتحاف ٣١٦، فتح القدير ٥٢٥/٢، روح المعاني ١٤٨/٦.

(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٤٩/١.

(٤) قرأ الجمهور برفع (كلمةُ الله)، وقرأ (بالنصب) يعقوب والحسن والأعمش وأبو مجلز. انظر: (الوقف والابتداء ٦٩٣، إعراب القرآن ١٩/٣، مختصر الشواذ ٥٢، المبسوط ٢٢٧، مشكل إعراب القرآن ٣٢٩/١، التبصرة ٢٨٦، المحرر الوجيز ٥٠٠/٦، تفسير القرطبي ١٣٦/٨، تفسير البيضاوي ٤٠٧/١، النشر ٢٧٩/٢، الإتحاف ٣٠٤، فتح القدير ٤١٤/٢، روح المعاني ٢٩٠/٥).

(٥) الشاهد غير منسوب في: الوقف والابتداء ٣٢١.

فذكر زيداً مرتين ولم يُكْنِ عنه في الثانية، والكناية وجه الكلام."[1]

ذكر الفراء جواز النصب في قراءة (كلمة) ثم قال ولست أستحب ذلك[2]، وعلل ذلك أنه بسبب ظهور لفظ الجلالة، وقال: إن الأجود وكلمته هي العليا عند النصب. وجعل إظهار الاسم في مثل هذه الحال قليل، مقصور على ضرورة الشعر[3]، وذكر شاهداً على ذلك.

وقد وافقه أبو بكر الأنباري في ردّ القراءة وقال: "وفي هذه القراءة قبح"[4] ثم جعل هذه القراءة رغم قبحها جائزة لأن ذلك معروف في كلام العرب.

وضعف قراءة النصب جماعة[5]؛ بسبب وضع الظاهر موضع المضمر. وقال بعضهم قراءة الرفع أوجه وأبلغ وأتم في المعنى وأثبت في الإخبار[6].

ويرد على الفراء وغيره ممن ضعف القراءة بما يأتي:

- أن هذه القراءة قرأ بها جماعة كلهم ثقة مأمون.
- أن وضع الظاهر موضع المضمر كثير، وفيه معنى التعظيم والتفخيم[7]. وقد ورد منه أمثلة في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢] فذكر سليمان في المرة الأخرى ظاهراً تفخيماً وتعظيماً[8]. وقوله تعالى: ﴿إِذَا

(١) معاني القرآن ٤٣٨/١.

(٢) ونَقَل عن الفراء أنه ضعّف قراءة النصب: إعراب القرآن ١٩/٣، تفسير القرطبي ١٣٦/٨، فتح القدير ٤١٤/٢.

(٣) أورد سيبويه شواهد على ذلك انظر: الكتاب ٦٢/١-٦٣.

(٤) الوقف والابتداء ٦٩٣.

(٥) منهم: أبو حاتم السجستاني انظر رأيه في: (إعراب القرآن ١٩/٣، تفسير القرطبي ١٣٦/٨، فتح القدير ٤١٤/٢) ومكي في: (مشكل إعراب القرآن ٣٢٩/١)، والعكبري في: (الإملاء ١٥/٢).

(٦) انظر: الكشاف ٤٦/٣، تفسير البيضاوي ٤٠٧/١، تفسير البحر المحيط ٤٦/٥، الإتحاف ٣٠٤، روح المعاني ٢٩٠/٥.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٢٠/٣، تفسير القرطبي ١٣٦/٨، الدر المصون ٥٣/٦.

(٨) انظر: الدر المصون ٢٩/٢.

﴿زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ۝١ وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٢] فكرر الأرض ظاهرة ولم يضمر.

قال الفراء: "وقرأ[١]:﴿فأصدق وأكون﴾ [المنافقون: ١٠] فزاد واواً في الكتاب ولست أستحب ذلك"[٢].

يرد الفراء قراءة أبي عمرو وذلك لأنه زاد (واواً) وخالف الكتاب ولا يستحب الفراء مخالفة الكتاب.

ولكننا نجده في نصوص أخرى يرى أن قراءة النصب جائزة مع عدم وجود الواو استناداً إلى أن العرب قد تحذف حرف الواو والألف من الكتابة وهي تريدها. يقول: "وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب العطوف، وإن جزمتها فصواب. من ذلك قوله في المنافقين: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] رددت (وأكن) على موضع الفاء؛ لأنها في محل جزمٍ؛ إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم. والنصب على أن ترده على ما بعدها، فتقول: (وأكون) وهي في قراءة عبدالله بن مسعود[٣]: ﴿وأكون﴾ بالواو، وقد قرأ بها بعض القراء. قال: وأرى ذلك صواباً؛ لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تراد؛ لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام؛ ألا ترى أنهم يكتبون (الرحمن) و(سليمن) بطرح الألف، والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت، وقد أسقطت الواو من قوله: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾

(١) يقصد أبا عمرو بن العلاء. فقد قرأ (أكون) بالنصب والواو، وقرأ باقي السبعة (أكن) بالجزم وحذف الواو. انظر: (السبعة ٦٣٧، إعراب القراءات السبع ٣٦٩/٢، معاني القراءات للأزهري ٤٩١، الحجة للفارسي ٢٩٣/٦، المبسوط ٤٣٧، حجة القراءات ٧١٠، الكشف ٣٢٢/٢، التبصرة ٥٣٦، النشر ٣٨٨/٢، الإتحاف ٥٤٣). والنصب قراءة: الحسن، وأبي رجاء، وابن أبي إسحاق، ومالك بن دينار، وابن محيصن. والأعمش، وابن جبير، ومجاهد. انظر: (تفسير الطبري ١٣٣/٢٨، إعراب القرآن ٤٣٩/٥، المحرر الوجيز ٤٦٩/١٤، تفسير البحر المحيط ٢٧١/٨، فتح القدير ٢٧٩/٥، روح المعاني ٣١٢/١٤).

(٢) معاني القرآن ٢٩٤/٢.

(٣) وهي كذلك في مصحف أبيّ بن كعب. انظر: (إعراب القرآن ٤٣٩/٥، إعراب القراءات السبع ٣٦٩/٢، الحجة للفارسي ٢٩٣/٦، المحرر الوجيز ٤٧٠/١٤، تفسير البحر المحيط ٢٧١/٨).

[العلق: ١٨]، ومن قوله: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، والقراءة على نية إثبات الواو، ... فهذا شاهد على جواز (وأكون من الصالحين)"[١].

فالفراء يرى أن قراءة النصب جائزة بشرط عدم وجود الواو، والنصب جائز على أن الفعل معطوف على لفظ الفعل (فأصدّق)، أمّا الجزم فالفعل (يكن) معطوف على موضع الفعل (فاصدق).

وجاء الفراء بحجتين تؤيدان قراءة النصب دون وجود الواو في الكتابة لأن وجودها في الكتابة مردود عنده فهو يخالف الكتاب؛ الأولى: أن العرب تُسقط الواو من بعض الحروف كما تسقط الألف كذلك[٢]، والثانية: وجود ذلك في مصحف عبدالله بن مسعود فقد كتب (فقلا) بغير واو والمقصود (فقولا)[٣].

ويرى الأخفش كذلك أن القراءة مخالفة للكتاب[٤]. ويرد المبرد الاحتجاج بأن الواو حذفت من الخط كما تحذف من بعض الكلمات؛ لأن نظير هذه الكلمة كتب في المصحف بالواو نحو: (يكون، وتكون، ونكون) في موضع الرفع والنصب[٥].

وقيل قراءة النصب مردودة فالعطف على اللفظ في هذا الموضع لا حاجة له؛ لأن العطف على الموضع موجود وكثير في كلام العرب[٦].

---

(١) معاني القرآن ٨٧/١-٨٨، وانظر: ١٦٠/٣:.

(٢) وحروف المد تحذف وهي مرادة، وتزاد في مواضع لا حاجة إليها. انظر: (إعراب القراءات السبع ٣٦٩/٢، غرائب التفسير للكرماني ١٢١٦/٢، المحرر الوجيز ٤٧٠/١٤).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٩/١.

(٥) نقله عنه النحاس في: إعراب القرآن ٤٣٩/٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن ٤٣٩/٥.

ويرى بعضهم أن العطف على اللفظ أولى لظهوره وقربه[1]. وساوى الباقون بين قراءتي الجزم والنصب[2]. وقيل: "والصواب من القول في ذلك: أنهما قراءتان معروفتان فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"[3].

قال الفراء "وقوله: ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا﴾ [الصافات: ٨-٩]، بضم الدال، ونَصَبها أبو عبدالرحمن السُلَمّي[4]، فمن ضمها جعلها مصدراً[5]؛ كقولك: دحرته دُحوراً، ومن فتحها جعلها اسماً؛ كأنه قال: يقذفون بداحرٍ وبما يَدْحَرُ. ولست أشتهيها؛ لأنها لو وُجهت على ذلك على صحة لكانت فيها الباء؛ كما تقول: يُقذفون بالحجارة، ولا تقول يُقذفون الحجارةَ، وهو جائز؛ قال الشاعر:

---

(١) انظر: الحجة للفارسي ٢٩٤/٦، غرائب التفسير ١٢١٦/٢.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في: معاني القرآن للزجاج ١٧٨/٥، إعراب القراءات السبع ٣٦٩/٢، مشكل إعراب القرآن ٧٣٧/٢، الكشف ٣٢٣/٢، الكشاف ١٢٩/٦، المحرر الوجيز ٤٦٩/١٤، الإملاء ٢٦٢/٢، تفسير القرطبي ١١٧/١٨، تفسير البيضاوي ١٠١٧/٢، تفسير البحر المحيط ٢٧٠/٨ – ٢٧١، الدر المصون ٣٤٤/١٠، فتح القدير ٢٧٩/٥، روح المعاني ٣١٢/١٤).

(٣) تفسير الطبري ١٣٣/٢٨.

(٤) قرأ الجمهور بضم الدال، وقرأ بفتح الدال أبو عبدالرحمن السُلَمّي، ويعقوب الحضرمي وابن أبي عبلة، ورويت عن علي –رضي الله عنه– انظر: (إعراب القرآن ٧٤٠/٤، مختصر الشواذ ١٢٧، إعراب القراءات السبع ٢٤٥/٢، المحتسب ٢٦٥/٢، الكشاف ٢٠٣/٥، المحرر الوجيز ٣٣٧/١٢، إعراب القراءات الشواذ ٣٧٥/٢، تفسير القرطبي ٦٠/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٣٩/٧، الدر المصون ٢٩٤/٩، فتح القدير ٤٤٤/٤، روح المعاني ٦٩/١٢).

(٥) هذا وجه ولها أوجه أخرى على قراءة الضم:
- أن تكون مفعولاً له أي يقذفون لأجل الدحور وهو الطرد.
- أن تقدر (مدحورين) على الحال، أو أن تكون مصدراً في موضع الحال.
- أن يكون على نزع الباء وتقّويه قراءة الفتح.

انظر: (تفسير الطبري ٤٨/٢٣، الكشاف ٢٠٣/٥، الإملاء ٢٠٥/٢، تفسير القرطبي ٦٠/١٥، تفسير البيضاوي ٨٧٨/٢، تفسير البحر المحيط ٣٣٨/٧، الدر المصون ٢٩٣/٩، روح المعاني ٦٩/١٢).

نُغَالي اللحمَ للأضيافِ نيئاً وتُرخصه إذا نَضِجَ القُدورُ[1]

والكلام: نغالي باللحم."[2]

رد الفراء قراءة (فتح الدال) (دَحُوراً) وقال: ولست أشتهيها، وقد قدّره الفراء اسم فاعل على حذف الباء والمعنى: يُقذفون بداحر وبما يدحر[3]، فيكون اسم فاعل على المبالغة[4]، وفيه حذف حرف الجر وإرادته[5]، فينتصب بنزع الخافض[6].

والصحيح في هذا التوجيه أن تبقى الباء – كما يقول الفراء – فلا يقال: يقذفون داحراً، كما لا يقال: يقذفون الحجارة؛ لأن حذف حرف الجر وانتصاب المجرور من الأساليب المسموعة وليس مطرداً قياسياً[7].

ثم بعد ذلك يحاول الفراء أن يوجه ذلك؛ فيذكر أنه جائز وقد ورد في الشعر، فالفراء قبل هذا الأسلوب في الشعر وهو أسلوب جائز عند الكوفيين[8] في الشعر، لكنه تردد في قبوله في القراءة القرآنية ولعل ذلك بسبب أنه يرى أنه أسلوب غير مطّرد.

---

(١) يروى (القدور) و(القدير) والشاهد منسوب إلى رجل من قيس في: جمهرة اللغة ٧٩٨/٢، ٨٠٠، سمط اللآلي ٤٩٣. وهو غير منسوب في: معاني القرآن للأخفش ٨٥/١، ١٥٧، ٣٥٣، تهذيب اللغة (غلا)، المحتسب ٢٦٥/٢، أساس البلاغة (غلو)، اللسان (غلا)؛ (رخص)، (سفه)، التاج (رخص)، (غلو).

(٢) معاني القرآن ٣٨٣/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٧٤/٤، تفسير القرطبي ٦٠/١٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٧٥/٢.

(٥) انظر: المحتسب ٢٦٥/٢.

(٦) انظر: فتح القدير ٤٤٤/٤، روح المعاني ٦٩/١٢.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١، المساعد ٤٣٠/١، شرح الأشموني ٤٤٠/١.

(٨) نسبه إلى الكوفيين: إعراب القرآن ٧٤٠/٤، تفسير القرطبي ٦٠/١٥.

وقد وُجِّهت القراءة توجيهات أخرى مثل[1]:

١-أن يكون مصدراً على وزن (فَعُول) وهو محصور في ألفاظ قليلة مثل: "قَبول، وَلوع، طَهور، وَقود، وَضوء"، وعلى هذا يعمل فيه معنى (يقذفون) أو يقدر له (يدحرون دحورا).

٢-أن يكون صفة لمصدر مُقدّر أي: (قذفاً دحورا).

يقول الفراء: "وقوله: ﴿إِلَّآ أَن تَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٢٩]، وفي قراءة عبدالله: ﴿إلا أن تخافوا﴾[2]، فقرأها حمزة على هذا المعنى: ﴿إلا أن يُخافا﴾[3] ولا يعجبني ذلك. وقرأها بعض أهل المدينة[4] كما قرأها حمزة. وهي في قراءة أبيّ[5]:﴿إلا أن يظنّا ألا يقيما حدود الله﴾[6]، والخوف والظن متقاربان في كلام العرب. من ذلك أن الرجل يقول: قد خرج عبدالله بغير إذنك، فتقول أنت: قد ظننت ذاك، وخفت ذاك، والمعنى واحد... وأما ما قال حمزة فإنّه إن كان أراد اعتبار قراءة عبدالله فلم يصبه – والله أعلم- لأن الخوف إنما وقع على

---

(١) انظر: إعراب القرآن ٧٤٠/٤، المحتسب ٢٦٥/٢، الكشاف ٢٠٣/٥، إعراب القراءات الشواذ ٣٧٥/٢، تفسير القرطبي ٦٠/١٥، تفسير البيضاوي ٨٧٨/٢، تفسير البحر المحيط ٣٣٩/٧، الدر المصون ٢٩٤/٩، روح المعاني ٦٩/١٢.

(٢) انظر قراءة عبدالله بن مسعود في: (الكشاف ٤٤٦/١، المحرر الوجيز ٢٧٩/٢، تفسير البحر المحيط ٢٠٧/٢، الدر المصون ٤٤٩/٢).

(٣) وهي قراءة أبي جعفر ويعقوب (يُخافا) بضم الياء، والبناء للمفعول، وقرأ الباقون بفتح الياء والبناء للفاعل. انظر: (السبعة ١٨٢، إعراب القرآن ٢٦٥/١، الحجة للفارسي ٣٢٨/٢، حجة القراءات لأبي زرعة ١٣٥، الكشف ٢٦٥/١، المحرر الوجيز ٢٧٨/٢، تفسير البحر المحيط ٢٠٧/٢، الدر المصون ٤٤٨/٢، الإتحاف ٢٠٤، روح المعاني ٥٣٤/١).

(٤) وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة. انظر: (إعراب القرآن ٢٦٥/١، تفسير البحر المحيط ٢٠٧/٢، الإتحاف ٢٠٤).

(٥) أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار – رضي الله عنه –، صحابيّ جليل، من كتّاب الوحي، شارك في جمع القرآن في عهد عثمان – رضي الله عنه –، توفي (٢١هـ)، انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ١٣، غاية النهاية ٣١/١).

(٦) انظر قراءة أبيّ في: (الكشاف ٤٤٦/١، الدر المصون ٤٥١/٢).

(أن) وحدها إذ قال: ألاّ يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن؛ ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يُسمَّ فاعله. فلو أراد: ألاّ يُخافا على هذا، أو يُخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبدالله كان جائزاً؛ كما تقول للرجل: تُخاف لأنك خبيث، وبأنك، وعلى أنك"[١].

انتقد الفراء قراءة حمزة، وقال: لا يعجبني ذلك؛ لأنه يقول: إن حمزة كان يقرأ هذه القراءة مراعيا قراءة عبدالله بن مسعود، وذلك ليس صواباً عند الفراء ومن تابعه[٢]؛ لأن الخوف في قراءة عبدالله وقع على (أن) وحدها، وفي قراءة حمزة وقع على الرجل والمرأة [ضمير الاثنين] وعلى (أن). ثم ذكر الفراء أن قراءة (يُخافا) بضم الياء يكون لها وجه جائز إن أراد (ألا يُخافا على هذا)، أو (يخافا بذا) أو (من ذا). وهو يقصد أن يكون العامل في (أن) غير الخوف وهو حرف الجر المحذوف[٣].

ويُرد على انتقاد الفراء بأنه يجوز أن يكون الخوف في قراءة حمزة واقعاً على (أن) بإحدى ثلاث طرق:

الأولى: أن يكون خاف بمعنى: ظنّ كما ذكر الفراء، أو بمعنى: العلم واليقين[٤] وبذلك يكون متعديا إلى مفعولين أحدهما أُسند إليه والآخر (أنْ) ومعمولها[٥].

الثانية: أن يكون (خاف) على بابه بمعنى الحذر والخشية[٦]، فيكون (خاف) متعدياً إلى المفعول الثاني بحرف الجر المقدر (على)[٧].

الثالثة: أن يكون على بابه في المعنى كما سبق، ويكون (أن يقيما) بدلاً من الضمير في (يُخافا) لأنه يحل محله والتقدير: (إلا أن يُخاف عدم إقامتهما حدود الله) وهذا من بدل الاشتمال، وكان الأصل: (إلا أن يَخاف الولاةُ الزوجين ألا يقيما حدود الله)، فحذف

---

(١) معاني القرآن ١/١٤٥-١٤٧، وانظر ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٢) منهم الطبري في: (تفسيره ٢/٥٥٣)، النحاس في: (إعراب القرآن ١/٢٦٥).

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢/٥٥٣.

(٤) انظر: مجاز القرآن ١/٧٤، معاني القرآن للزجاج ١/٣٠٧، الحجة للفارسي ٢/٣٢٨.

(٥) انظر: الإملاء ١/٩٦، الدر المصون ٢/٤٥١.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/٤٥٠.

(٧) انظر: الحجة للفارسي ٢/٣٣٠، المحرر الوجيز ٢/٢٧٩، الدر المصون ٢/٤٥٠، الإتحاف ٢٠٤.

الفاعل (الولاة) للدلالة عليه وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، و(أن) وما بعدها في محل رفع بدل. وهذا التوجيه يعضده قراءة عبدالله بن مسعود[1].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج: ١٠]. لا يسأل ذو قرابة عن قرابته، ولكنهم يُعَرَّفونهم [بالبناء للمجهول] ساعة، ثم لا تعارف بعد تلك الساعة، وقد قرأ بعضهم: ﴿ولا يُسْأَلُ حميمٌ حميماً﴾[2] لا يقال لحميم: أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك؛ لأنه مخالف للتفسير، ولأن القراء مجتمعون على (يَسْأَل)"[3]

يذكر الفراء قراءة (يُسأل) بالبناء للمفعول ويوجهها، ثم يردّها بقوله: ولست أشتهي ذلك، ويذكر سببين لهذا الرد:

الأول: أنّ معناها مخالف للتفسير؛ فالمعنى: لا يقال لحميم أين حميمك؟ والمعنى على قراءة البناء للفاعل لا يسأل ذو قرابة عن قرابته.

الثاني: اجتماع القراء على (يسأل) بالبناء للفاعل.

وقد تابعه الطبري[4] في رده للقراءة[5].

---

(١) انظر: الكشاف ٤٤٦/١، تفسير البحر المحيط ٢٠٧/٢، الدر المصون ٤٤٨/٢، روح المعاني ٥٣٤/١.

(٢) قرأ الجمهور (يَسْأل) مبنياً للفاعل، وقرأ (يُسأل) مبنياً للمفعول: أبو حيوة، وشيبة وأبو جعفر المدني والبزي عن عاصم، والبرجمي عن أبي بكر، وابن كثير في رواية عنه. انظر: (تفسير الطبري ٨٨/٢٩، مختصر الشواذ ١٦١، حجة القراءات ٧٢٢، المبسوط ٤٤٦، التبصرة ٥٤٧، المحرر الوجيز ٩٢/١٥، تفسير القرطبي ٢٤٨/١٨، تفسير البيضاوي ١٠٩٥/٢، تفسير البحر المحيط ٣٢٨/٨، الدر المصون ٤٥٣/١٠، النشر ٣٩٠/٢، الإتحاف ٥٥٦، فتح القدير ٣٤٦/٥ روح المعاني ٦٧/١٥).

ويرى ابن مجاهد أن الرواية عن ابن كثير وأبي جعفر وشيبه غلط وكلهم قرأ بالفتح (السبعة ٦٥٠).

(٣) معاني القرآن ١٨٤/٣.

(٤) أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، مفسر، فقيه، مقرئ، نحوي، توفي (٣١٠هـ) انظر ترجمته: (إنباه الرواة ٨٩/٣، وفيات الأعيان ١٩١/٤، طبقات المفسرين للداودي ١٠٦/٢).

(٥) تفسير الطبري ٨٨/٢٩.

ولم أجد من ردّ القراءة غيرهما – فيما بين يدي من مصادر – فهي قراءة مقبولة؛ لأنها مروية عن أكثر من قارئ ومعناها واضح: وقيل فيه: إن (حميماً) مفعولٌ ثانٍ والمعنى: لا يُسأل إحضاره أو إبصاره. وقيل: على إسقاط حرف الجر (عن) أي: لا يُسأل حميم عن حميم[1].

قال الفراء: "وقوله: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، ولم يقل (فما آتانيَ الله)[2] لأنها محذوفة الياء من الكتاب، فمن كان ممن يستجيز الزيادة في القرآن من الياء والواو اللاتي يحذفن مثل قوله: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء:١١] فيثبت الواو وليست في المصحف، أو يقول (المنادي) لـ﴿ٱلۡمُنَادِ﴾[3] [ق:٤١] جاز أن يقول في ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦] بإثبات الياء[4]، وجاز له أن يحركها إلى النصب كما قيل: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ [يس: ٢٢] فكذلك يجوز: ﴿فما آتاني الله﴾ ولست أشتهي ذلك ولا آخذ به، اتّباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليّ من خلافه."[5].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٢٠/٥، المحرر الوجيز ٩٢/١٥، الإملاء ٢٦٨/٢، تفسير القرطبي ٢٤٨/١٨، تفسير البحر المحيط ٣٢٨/٨، الدر المصون ٤٥٣/١٠، الإتحاف ٥٥٦، فتح القدير ٣٤٦/٥.

(٢) قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي (فما آتانِ) بكسر النون من غير ياء، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم في رواية حفص ويعقوب (فما آتانيَ) بفتح الياء. انظر: (السبعة ٤٨٢، إعراب القراءات السبع ١٦٧/٢، الحجة للفارسي ٣٨٩/٥، المبسوط ٣٣٧، حجة القراءات لأبي زرعة ٥٢٩، الكشف ١٧١/٢، التبصرة ٣٥٨، المحرر الوجيز ٢٠٥/١١، النشر ١٨٧/٢، ٣٤٠، الإتحاف ٤٢٨).

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بياء في الوصل، ووقف ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب بياء، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء. ووصل الباقون ووقفوا بغير ياء. انظر: (السبعة ٦٠٧، الحجة للفارسي ٢١٤/٦، المبسوط ٤١٤، حجة القراءات لابي زرعة ٦٧٨، الكشف ٢٨٦/٢، النشر ١٨٢/٢، الإتحاف ١٥٢).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (أتمدونن) بنونين وإثبات الياء في الوصل. ورُوي عن نافع بنون واحدة خفيفة وحذف الياء في الوقف، ورُوي عن ابن كثير بياء في الوصل والوقف. وقرأ عاصم وابن عامر والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف. وقرأ حمزة (أتمدونِّ) بنون واحدة مشددة وبياء في الوصل والوقف. انظر: (السبعة ٤٨٢، الحجة للفارسي ٣٨٧/٥، المبسوط ٣٣٢، حجة القراءات ٥٢٨، الكشف ١٦٠/٢، التبصرة ٣٥٧، المحرر الوجيز ٢٠٤/١١، النشر ٣٤٠/٢، الإتحاف ١٥٣، ٤٢٨).

(٥) معاني القرآن ٢٩٣/٢.

يذكر الفراء أن من القراء من يثبت الياء في (آتاني)، يرى أن ذلك جائز ولكنه لا يأخذ بالقراءات التي تخالف المصحف فاتباع المصحف إذا وجد له وجهاً من كلام العرب أحب إليه من خلاف المصحف، وقراءة القراء إذا اجمعوا على قراءة أحب إليه من خلافه.

وتابعه في ذلك الزجاج[١] حيث يرى أن اتباع المصحف أحب؛ لأن اتباعه سنة ومخالفته بدعة كما يقول[٢].

ويرد على ذلك بأن للقراء مذاهب في الياءات[٣] والواوات[٤] اللواتي يجوز حذفهن وإثباتهن في القرآن الكريم، وقد ثبت ذلك في قراءات متواترة صحيحة فلا حجة في ردّها أو عدم الأخذ بها. وكلٌّ له توجيهه:

- فمن حذف في الوصل والوقف أحتج بأن رؤوس الآيات فَصْلٌ بينها وبين ما بعدها[٥]، والحذف يكون من الفواصل والكلام التام[٦]. وقال بعضهم اكتفينا بالكسرة من الياء واجتمع لنا مع هذا موافقة المصحف[٧].
- من أثبت في الوصل والوقف قال أخرجها على الأصل. ويرى سيبويه أن إثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين ، وإن كان الحذف عربيّاً كثيراً[٨].

---

(١) الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، النحوي، اللغوي، المفسر، توفي (٣١١هـ)، انظر ترجمته: (نزهة الألباء ٣٠٨، إنباه الرواة ١٩٤/١، وفيات الأعيان ٤٩/١، طبقات المفسرين للداودي ٧/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٨٩/١.

(٣) انظر: الوقف والابتداء ٢٥٠ وما بعدها، النشر ١٧٩/٢، الإتحاف ١٥٢.

(٤) انظر: الوقف والابتداء ٢٦٧ وما بعدها.

(٥) انظر: الوقف والابتداء ٢٥٨.

(٦) انظر: الحجة للفارسي ٢١٤/٦.

(٧) انظر: الوقف والابتداء ٢٦٣.

(٨) انظر: الكتاب ١٨٥/٤.

- من أثبتَ في الوصل وحذف في الوقف قال: أثبتناها في الوصل لأن إثباتها هو الأصل، وحذفناها في الوقف إتباعاً للمصحف[١]، ولأن الوقف موضع تغيير[٢].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف:١٠] لا تهمز[٣]؛ لأنها – يعني الواحدة – مفعلة، الياء من الفعل، فلذلك لا تهمز، إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة؛ مثل مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل. لما كانت الياء لا يعرف لها أصل ثم قارفتها ألف مجهولة أيضاً همزت ... وربما همزت العرب هذا وشبهه، ويتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف؛ كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة)، شُبِّه بفعيل وهو مفِعل. وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام".[٤]

ردَّ الفراء همز (معائش) دون أن يذكر القراءة، وقال: لا تهمز وهذا تصريح منه برفض قراءة الهمز، ثم أعطى الهمز وجهاً في آخر نصه فيذكر أن العرب تخرج عن المقاييس في كثير من الأحيان، فربما همزوا هذا وشبهه توهماً منهم حيث يشبهون (مفعلة) بـ(فعيلة) لأنها قريبةً منها في اللفظ وعدّة الحروف فيهمزون[٥].

وموقف الفراء كموقف سيبويه في ردّ همز (معايش) مع عدم ذكر القراءة القرآنية، ولكن ذكر القاعدة التي تصطدم بها[٦]. وقيل همز هذه الكلمة ضعيف[٧]. أما الأخفش فقد صرّح

---

(١) انظر: الوقف والابتداء ٢٦٠.

(٢) انظر: الحجة للفارسي ٦/٢١٤.

(٣) قرأ الجمهور (معايش) بغير همز، وقرأ الأعرج، ونافع برواية خارجة بن مصعب (معائش) بالهمز. انظر: (السبعة ٢٧٨، مختصر الشواذ ٤٢، الحجة للفارسي ٤/٧، المبسوط ٢٠٧) ونسب إلى ابن عامر في: (الكشاف ٢/٤٢٥)، وإليه وإلى زيد بن علي والأعمش والأعرج ونافع في: (تفسير البحر المحيط ٤/٢٤١، الدر المصون ٥/٢٥٨).

(٤) معاني القرآن ١/٣٧٣ – ٣٧٤.

(٥) انظر رأي الفراء في: مجموعة الشافية (حاشية ابن جماعة) ١/٢٩٠.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٣٥٥.

(٧) انظر: مجموعة الشافية ١/٢٨٩ – ٢٩٠.

برد القراءة بعد أن ذكرها حيث يقول: "الياء غير مهموزة وقد همز بعض القراء، وهو رديء لأنها ليست بزائدة، وإنما يهمز ما كان على مثال (مفاعل) إذا جاءت الياء زائدة في الواحد"[1]

وقد تعرضت هذه القراءة لهجوم النحويين بعد ذلك فقد جعلوها غلطاً ولحناً[2].

ويرد عليهم بما يأتي:

- أن همز (معائش) وَرَدَ في قراءة قرآنية متواترة، واللغة تثبت بالنقل والسماع.
- يقول أبو حيان: "ليست بالقياس لكنهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله ... ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[3]
- أن العرب قد تهمز هذا وشبهه على وجه التشبيه، فقد شبهوا الياء الأصلية بالزائدة ومن ثم همزوها[4].

قال الفراء: "وقوله: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس:١٦] وقد ذكر عن الحسن أنه قال: ﴿ولا أدرأتكم به﴾[5] فإن يكن فيه لغة سوى دريت وأدريت فلعل الحسن ذهب إليها. وأما أن تصلح من دريت أو أدريت فلا؛ لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحتا ولم تنقلبا إلى ألف؛ مثل قضيت ودعوت. ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها؛ لأنها تضارع درأت الحدّ وشبهه. وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت أمرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات، ويقولون: لبأت بالحج، وحلأت السويق فيغلطون؛ لأن حلأت قد يقال

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٣٢٠/١.

(٢) منهم: المازني في: (المنصف ٣٠٧/١)، المبرد في: (المقتضب ١٢٣/١)، الطبري في: (تفسيره ١٤٩/٨)، الزجاج في: (معاني القرآن ٣٢١/٢)، ابن مجاهد في: (السبعة ٢٧٨)، النحاس في: (إعراب القرآن ٦٠٠/٢) الأزهري في: (معاني القراءات ١٧٦)، ابن جني في: (المنصف ٣٠٨/١)، العكبري في: (الإملاء ٢٦٩/١).

(٣) تفسير البحر المحيط ٢٧١/٤.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٨/٤، الكشاف ٤٢٥/٢، المحرر الوجيز ٤٣٧/٥، الدر المصون ٢٥٩/٥.

(٥) قرأ الجمهور ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾، وقرأ الحسن، وهي قراءة ابن عباس، وابن سيرين وأبي رجاء العطاردي (ادرأتكم) بهمزة وتاء انظر: (إعراب القراءات السبع ٢٦٤/١، معاني القراءات للأزهري ٢٢٠، المحتسب٤٣٠/١، مشكل إعراب القرآن ٣٤٠/١، التبصرة ٢٩٤، المحرر الوجيز ١١٩/٧، الإتحاف ٣١٠).

في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب"[1]

ذكر الفراء في نصه قراءة الحسن (ولا أدرأتكم) وقال: إنها لا تصلح من (دريت وأدريت)، لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحتا ولم تنقلبا إلى ألف.

ثم جعل هذه القراءة صالحة على أحد وجهين:

الأول: أن يكون فيها لغة سوى (دريت وأدريت) فلعل الحسن ذهب إليها.

الثاني: أن يكون الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها، لأنها تشبه (درأت)، والعرب تغلط في الكلمة إذا شابهت غيرها من الكلمات المهموزة فتهمز، فيقولون: رثأت الميت وهم يقصدون (رثيت) ويذهبون إلى رثيئة اللبن، ويقولون: لبأت بالحج يقصدون (لبيت) يذهبون إلى اللبأ، ويقولون: حلأت السويق يقصدون حليت يذهبون إلى حلأت أي: دفعت عطاش الإبل.

ونص الفراء فيه محاولة تخريج القراءة مع رفض غير صريح لها إذ أنه نسبها إلى غلط العرب. ثم نجده في نص آخر يصرح برفض القراءة إذ أنها مما يرفض من القراءة عنده يقول: "وقوله: ﴿وَرَبَت﴾ [الحج:٥] قرأ القراء (وربت) من تربو،... عن أبي جعفر المدني [2] أنه قرأ: ﴿اهتزت وربأت﴾[3] مهموزة. فإن كان ذهب إلى الربيئة الذي يحرس القوم فهذا مذهب، أي ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيئة[4]. فإن لم يكن أراد من هذا هذا فهو من غلط قد

---

(١) معاني القرآن ٤٥٩/١.

(٢) أبو جعفر المدني، يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور توفي (١٣٠هـ). انظر ترجمته: (غاية النهاية ٣٨٣/٢).

(٣) قرأ الجمهور (ربت) بغير همز، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع من العشرة (ربأت) بالهمز. ورويت عن أبي عمرو بن العلاء، وقرأ بها عبد الله بن جعفر وخالد بن إلياس. انظر: (تفسير الطبري ١٤٠/١٧، مختصر الشواذ ٩٤، إعراب القراءات السبع ٢٦٤/١، المبسوط ٣٠٥، المحتسب ١١٦/٢، المحرر الوجيز ٢٣٢/١٠، إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/٢، تفسير القرطبي ١٦/١٢، تفسير البحر المحيط ٣٢٨/٦ الدر المصون ٢٣٤/٨، الإتحاف ٣٩٦)

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤١٣/٣ ، الكشاف ١٧٨/٤، تفسير القرطبي ١٦/١٢، تفسير البحر المحيط ٣٢٨/٦، الدر المصون ٢٣٤/٨، الإتحاف ٣٩٦.

تغلطه العرب فتقول: حلأت السويق، ولبات بالحج، ورثأت الميت. وهو كما قرأ الحسن: ﴿ولا أدرأتكم به﴾ يهمز، وهو مما يرفض من القراءة"[1]

فالفراء يرد قراءة الحسن، وقراءة أبي جعفر: (ربأت). أمَّا قراءة الحسن فقد قيل: هذه القراءة قديمه التناكر لها والتعجب منها[2]. وقد أنكرها أبو عمرو بن العلاء حينما سُئل عنها ألها وجه؟ قال: لا[3].

وتابعة في قوله لا وجه لها جماعة[4]، وقيل: هي غلط مرغوب عنها[5]، ووهم[6]. وجعلها آخرون على وجه الغلط في همز ما ليس أصله الهمز كما فعل الفراء[7]. وقيل العرب يغلطون هذا الغلط لما يستهويهم من الشبه لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم[8].

ويظهر أنه لا وجه لجعل شيء من قراءات القرآن منسوباً للغلط، وأن ما نسبوه لغلط العرب فيه أكثر من وجه[9]:

الأول: أن تكون من (أدريت) ثم أبدلت الياء ألفاً على لغة بعض العرب[10]، ثم همزت الألف على لغة من يهمز ألف المد[11].

---

(١) معاني القرآن ٢١٦/٢.

(٢) انظر: المحتسب ١ /٤٣٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٥٣/٣-٥٤.

(٤) منهم: أبو علي الفارسي في: (الحجة ٢٦٢/٤)، مكي في: (مشكل إعراب القرآن ٣٤٠/١).

(٥) انظر: تفسير الطبري ١١٢/١١-١١٣.

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ٤٣.

(٧) منهم: أبو عبيد انظر رأيه في: (إعراب القرآن ٥٣/٣)، ابن خالويه في: (إعراب القراءات السبع ٢٦٤/١).

(٨) انظر: المنصف ٣١١/١.

(٩) انظر: الزاهر ١٦٩/٢، الكشاف ١٢٢/٣، تفسير القرطبي ٢٩٠/٨، تفسير البيضاوي ٤٣٢/١، تفسير البحر المحيط ١٣٧/٥، الدر المصون ١٦٤/٦، الإتحاف ٣١٠.

(١٠) وهي لغة بني الحارث وقبائل اليمن، وعُقيل،انظر: (إعراب القرآن ٥٣/٣، المحتسب ٤٣٠/١، المحرر الوجيز ١١٩/٧، روح المعاني ٨١/٦).

(١١) انظر: المحتسب ٤٣٠/١، المحرر الوجيز ١١٩/٧، روح المعاني ٨١/٦.

الثاني: أن الأصل (أدريت)فقلبت الياء همزة على لغة من يقلب الياء همزة[1].

الثالث: أن تكون الهمزة أصلية من (درأته) إذا دفعته، وأدرأته إذا جعلته دارئاً والمعنى: ولا جعلتكم بتلاوته خصماً تدرؤنني بالجدال وتكذبونني[2].

ويظهر لي صحة هذا الوجه لبُعد أن تكون القراءة على لغة من أبدل الياء ألفاً ثم همز، إذ أن في الآية نفسها ياء ساكنه قبلها فتحة في قوله(عليكم) ولم يقلبها على هذه اللغة، وهذا دليل على بُعد الوجه القائل بأنها على هذه اللغة، ولكون المعنى جيداً في جعلها من (درأت)، والله أعلم.

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ١٣٧/٥، الدر المصون ١٦٤/٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٥٣/٣، الإملاء ٢٦/٢.

ونستطيع أن نلخص موقف الفراء من القراءات بما يأتي:

أولاً: قراءات ردَّها الكسائي وقبلها الفراء:

١. رد الكسائي قراءة الرفع في سورتي [النحل:٩] [يس:٨٢] في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ وقبلها الفراء وقال: وهو جائز(١).

٢. رد الكسائي قراءة: ﴿فلتفرحوا﴾ [يونس:٥٨] بالتاء وقبلها الفراء(٢).

ثانياً: قراءات ردَّها البصريون وقبلها الفراء:

ردَّ البصريون قراءة ﴿إنّ هذان لساحران﴾ [طه:٦٣] بتشديد النون من (إنَّ) والألف في (هذان) وقبلها الفراء وقرأ بها (٣).

ثالثا: قراءات قبلها البصريون وردَّها الفراء، وذلك:

١. قراءة ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢] و﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[يونس:٩٤] بهمز (اسأل) فقد ردّها الفراء وقبلها البصريون(٤).

٢. قراءة: ﴿ميتةُ﴾ بالرفع في قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الانعام:١٤٥] ردّها الفراء وقبلها الأخفش(٥).

٣. قراءة: ﴿غدوة﴾ في قوله: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ﴾ [الكهف:٢٨] فقد ردّها الفراء وهي مقبولة عند الخليل وسيبويه(٦).

٤. قراءة: ﴿إنّ هذين لساحران﴾ [طه:٦٣] وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وقد ارتضاها ولم يقبل غيرها والفراء ردّها ولم يقبلها(١).

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/١٠٠، وص٤٠ من هذا البحث.

(٢) سيأتي تخريج القراءة والمسألة ص١١٢ من هذا البحث.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/١٨٣، ص١٩ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/١٢٤-١٢٥، وص٦٠ من هذا البحث.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٣٦٠، وص٣٣ من هذا البحث.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/١٣٩، وص٣٦ من هذا البحث.

٥. قراءة: ﴿دُرِّيءٞ﴾ [النور:٣٥] بضم الدال والهمز، فقد ردها الفراء وقبلها سيبويه[٢].

٦. قراءة: ﴿عباقريّ﴾ [الرحمن:٧٦] ردّها الفراء ونُقِل عن البصريين قبولها[٣].

٧. قراءة: ﴿يألتكم﴾ في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم﴾ [الحجرات:١٤] وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء قبلها البصريون، وردّها الفراء[٤].

٨. قراءة: ﴿مصرخيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢] بكسرالياء قبلها أبوعمرو بن العلاء، وردّها الفراء ووافقه الأخفش ومن جاء بعدهم من البصريين[٥].

٩. قراءة: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل:٣٦] بإثبات الياء وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء ولم يردّها سيبويه، وردّها الفراء[٦].

رابعاً: قراءة وافق الفراء البصريين في ردّها، ومن ذلك :

١. قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧] فقد ردّها سيبويه والفراء[٧].

٢. قراءة: ﴿والأرحامِ﴾ بالجر في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[النساء:١] فقد ردّها الفراء والبصريون[٨].

٣. قراءة: ﴿شركائهم﴾ بالجر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾[الأنعام: ١٣٧] فقد ردّها الفراء والبصريون[١].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٨٣/٢، وص٣٤ من هذا البحث.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٥٢/٢، وص٥١ من هذا البحث.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٢٠/٣ ، وص٥٦ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن ٧٤/٣، وص٥٤ من هذا البحث.

(٥) انظر: معاني القرآن ٧٥/٢-٧٦، وص٧٢ من هذا البحث.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢٩٣/٢، وص٨٦ من هذا البحث.

(٧) انظر: الكتاب ٣٩/٣، معاني القرآن ٧٤/١-٧٥، وص٣٨ من هذا البحث.

(٨) انظر: الكتاب ٣٨١/٢-٣٨٣، معاني القرآن ٢٥٢/١ – ٢٥٣، وص٤٦ من هذا البحث.

٤. قراءة: ﴿مُطْلعونِ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ [الصافات:٥٤]، فقد ردّ الفراء هذه القراءة، كما ردّها البصريون[٢].

٥. قراءة إسكان الهاء في قوله تعالى: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران:٧٥]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾[النساء:١١٥]، و﴿أَرۡجِه﴾[الأعراف:١١١]، و﴿يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، فقد ردّها الفراء والبصريون[٣].

٦. قراءة: ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾[الأعراف:١٠] بهمز(معائش) ردّها الفراء والبصريون[٤].

٧. قراءة: ﴿أدرأتكم﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾[يونس:١٦]ردّها الفراء، وأبو عمرو بن العلاء[٥].

خامساً: قراءات ردّها مخالفاً بذلك حمزة، ومن ذلك:

١. الإمالة، حيث ردّ الفراء قراءة حمزة بإمالة بعض الألفاظ وفتح بعضها[٦].

٢. ردّ قراءة حمزة: ﴿إلا أن يُخافا﴾ [البقرة:٢٢٩] بضم الياء[٧].

٣. ردّ قراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾[الانفال:٥٩]، و﴿لا يحسبن﴾ [النور:٥٧] بالياء في السورتين[٨].

سادساً: قراءات ردّها الفراء وتابعه بعض من جاء بعده، ومن ذلك:

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٧٥-١٨١ ، ٢/٣٨٠، معاني القرآن ١/٣٥٧، ٢/٨١-٨٢، وص٤٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٨٨، معاني القرآن ٢/٣٨٦، وص٢٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٩٣، معاني القرآن ١/٢٢٣، وص٦٣ من هذا البحث.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٣٥٥، معاني القرآن ١/٣٧٣، وص٨٨ من هذا البحث.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢/٢١٦، وص٨٩ من هذا البحث.

(٦) انظر: معاني القرآن ٣/٢٦٦، وص٥٨ من هذا البحث.

(٧) انظر: معاني القرآن ١/١٤٥، وص٨٣ من هذا البحث.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/٤١٤-٤١٦، ٢/٢٥٩، وص٦٧ من هذا البحث.

١. قراءة نصب لفظ الجلالة[١]. في قوله تعالى: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾[النساء:٣٤].

٢. قراءة نصب: ﴿كلمة﴾[٢]. في قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾[التوبة:٤٠].

٣. قراءة رفع: ﴿شركاؤكم﴾[٣] في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس:٧١].

٤. قراءة: ﴿يُسأل﴾ بالبناء للمجهول[٤] في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾[المعارج:١٠].

٥. قراءة: ﴿كالقَصَر﴾ [المرسلات:٣٢].

سابعاً: قراءات تفرد بردّها، من ذلك:

قراءة فتح الدال من (دحورا) في قوله تعالى: ﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا﴾ [الصافات: ٨-٩] ردّها الفراء ولم أجد من ردّها غيره[٥].

ثامناً: قراءات تفرد الفراء بذكرها وردّها، ومن ذلك:

١. قراءة: ﴿يؤوسا﴾ [الإسراء:٨٣] بتحريك الواو الأولى إلى الضم، وقراءة: ﴿بِيِيس﴾ [الأعراف:١٦٥] بتحريك الياء الأولى إلى الكسر، فقد تفرد الفراء بذكرها وردّها[٦].

٢. قراءة نصب: ﴿واحدة﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:٥٠] فقد تفرد الفراء بذكرها وردّها[١].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢٦٥/١، وص٦٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤٣٨/١، وص٧٧ من هذا البحث.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٧٣/١، وص٧٦ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٨٤/٣، وص٨٥ من هذا البحث.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢٢٤/٣ - ٢٢٥، وص٨١ هذا البحث.

(٦) انظر: معاني القرآن ١٣٠/٢، وص٦٢ من هذا البحث.

أسباب ردّ القراءات عند الفراء:

لم يكن الفراء يفرق في رده للقراءات بين القراءات الشاذة والمتواترة، فنجده يرد قراءات متواترة في الوقت الذي يقبل فيه قراءات شاذة، ونجده يرد القراءات الشاذة في حين آخر.

ودّ القراءات عند الفراء له أسباب متعددة ظهرت أثناء دراسة المسائل التي ردّ فيها القراءات ومن هذه الأسباب:

- **مخالفة القراءة للقواعد النحوية التي ارتضاها:**

فالفراء يردّ القراءة إذا لم توافق القواعد النحوية التي ارتضاها ومن ذلك:

١. قراءة: ﴿فيكونَ﴾[٢] بالنصب[٣].

٢. قراءة: ﴿والأرحامِ﴾ [النساء:١] بالجر عطفاً على الضمير[٤].

٣. قراءة: ﴿شركائهم﴾ [الأنعام:١٣٧] بالجر بالإضافة إلى (قتل) ويكون أولادهم فاصلاً بين المتضايفين[٥].

٤. قراءة: ﴿الغدوة﴾ [الكهف:٢٨] فقد ردها لأن (غدوة) عنده معرفة فلا يجوز أن تدخل عليها (أل)[٦].

٥. قراءة: ﴿إلا أن يُخافا﴾ [البقرة:٢٢٩] بالبناء للمفعول[٧].

٦. قراءة: ﴿معائش﴾ [الأعراف:١٠] بالهمز[٨].

٧. قراءة: ﴿وكلمةَ الله هي العليا﴾ [التوبة:٤٠] بنصب (كلمة)[٩].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١١١/٣، وص٧١ من هذا البحث.

(٢) [البقرة:١١٧]، و[آل عمران:٥٩-٦٠]، و[مريم:٣٥]، و[غافر:٦٨].

(٣) انظر التفاصيل: ص٣٨ من هذا البحث.

(٤) انظر التفاصيل: ص٤٦ من هذا البحث.

(٥) انظر التفاصيل: ص٤٠ من هذا البحث.

(٦) انظر التفاصيل: ص٣٦ من هذا البحث.

(٧) انظر التفاصيل: ص٨٣ من هذا البحث.

(٨) انظر التفاصيل: ص٨٨ من هذا البحث.

(٩) انظر التفاصيل: ص٧٧ من هذا البحث.

٨. قراءة: ﴿دَحورا﴾ [الصافات:٩] بنصب الدال[١].

- **مخالفة القراءة لرسم المصحف:**

الفراء يرفض أن تخالف القراءة رسم المصحف، وهذا من الأسس في مفاضلته بين القراءات، فغالباً ما نجده يفضّل القراءة التي تكون موافقة لخط المصحف، ولكنه أحياناً يقبل القراءات فيذكر أن الحرف يكتب على جهة واحدة وهو يُقرأ بالوجوه المختلفة[٢]. فيقبل بذلك ما خالف رسم المصحف.

ومن الرد للقراءات بسبب مخالفة رسم المصحف:

١. رد قراءة: ﴿واسأل﴾ [يوسف:٨٢] و﴿فاسأل﴾ [يونس:٤٩]بالهمز؛ لأنها في المصحف مرسومة بغير همزة[٣].
٢. رد قراءة: ﴿إنّ هذين لساحران﴾ [طه:٦٣]؛ لأنها كتبت في المصحف من غير ياء[٤].
٣. ردّ قراءة: ﴿يألتكم﴾ [الحجرات:١٤] بالهمز؛ لأنها كتبت في المصحف من غير ألف وهمزة[٥].
٤. ردّ قراءة: ﴿شركاؤكم﴾ [يونس:٧١] بالهمزة المضمومة؛ لأنها في المصحف من غير واو[٦].
٥. ردّ قراءة: ﴿آتانيَ﴾ [النمل:٣٦] بالياء، لأنها في المصحف من غير ياء[٧].
٦. ردّ قراءة: ﴿فأصدق وأكون﴾ [المنافقون:١٠] بالواو، لأنها في المصحف من غير واو[١].

---

(١) انظر التفاصيل: ص٨١ من هذا البحث.

(٢) انظر: معاني القرآن ١١٤/٣.

(٣) انظر التفاصيل: ص٦٠ من هذا البحث.

(٤) انظر التفاصيل: ص٣٤ من هذا البحث.

(٥) انظر التفاصيل: ص٥٤ من هذا البحث.

(٦) انظر التفاصيل: ص٧٦ من هذا البحث.

(٧) انظر التفاصيل: ص٨٦ من هذا البحث.

- **مخالفة القراءة للتفسير:**

يرد الفراء القراءات أحياناً لأنها مخالفة للتفسير الذي ارتضاه، وأحياناً يرد القراءة المتواترة، ويقبل القراءة الشاذة وذلك لأن تفسيرها عنده أوضح[٢].

ومن القراءات التي ردها من أجل مخالفتها للتفسير:

١. قراءة: ﴿فشرد بهم مِنْ خلفهم﴾ [الأنفال:٥٧] بجعل (من) حرف جر[٣].

٢. قراءة: ﴿شركاؤهم﴾ [يونس:٧١] بهمزة مضمومة، فهي مردودة عنده من أجل مخالفة رسم المصحف ، ومخالفة التفسير[٤].

٣. قراءة: ﴿يُسأل﴾ [المعارج:١٠] بالبناء للمفعول، فهي مردودة من أجل التفسير ومن أجل مخالفة القراء[٥].

٤. قراءة: ﴿كالقَصَر﴾ [المرسلات:٣٢] بفتحتين، فهي مردودة من أجل التفسير ومن أجل التناسب الصوتي بين رؤوس الآيات[٦].

- **مخالفة القراءة للمسموع عن العرب:**

ومن ذلك قراءة: ﴿دُريء﴾ [النور:٣٥]، فهي مردودة لأنها خالفت ما سمع الفراء عن العرب[٧].

- **مخالفة القراءة لإجماع القراء:**

وهذا السبب يكون مجتمعاً مع سبب آخر عند الفراء لكي يردّ القراءة، فلا ينظر الفراء إلى إجماع القراء في الغالب إلا ليقوي ردّه لقراءة معينة من وذلك:

---

(١) انظر التفاصيل: ص٧٩ من هذا البحث.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٥٧/١.

(٣) انظر التفاصيل: ص٣٢ من هذا البحث.

(٤) انظر التفاصيل: ص٧٦ من هذا البحث.

(٥) انظر التفاصيل: ص٨٥ من هذا البحث.

(٦) انظر التفاصيل: ص٥٣ من هذا البحث.

(٧) انظر التفاصيل: ص٥١ من هذا البحث.

١. قراءة: ﴿يألتكم﴾ [الحجرات:١٤] بالهمز، فمخالفة إجماع القراء يقوي السبب الأساسي وهو مخالفة رسم المصحف[١].

٢. قراءة: ﴿آتاني﴾ [النمل:٣٦] بالياء، فمخالفة إجماع القراء يقوي السبب الأساسي في رفض القراءة وهو مخالفة رسم المصحف[٢].

٣. قراءة: ﴿يُسأل﴾ [المعارج:١٠] بالبناء للمفعول، فمخالفة إجماع القراء يقوي السبب الأساسي وهو مخالفة التفسير[٣].

- **شذوذ القراءة عنده:**

يرفض الفراء القراءة أحياناً لأنها شاذه عنده[٤]. ومن ذلك:

١. ردّه لقراءة: ﴿مطْلعونِ﴾ [الصافات:٥٤] بتخفيف الطاء وكسر النون، ويقول: وهو شاذٌ[٥].

٢. ردّه لقراءة: ﴿تَحْسَبَن﴾ [الأنفال:٥٩] بالياء ويقول: وما أحبها لشذوذها[٦].

- **ردّ القراءة لأسباب صوتية:**

يردّ الفراء القراءة أحياناً لأسباب صوتية، فهو دائماً يختار تناسب الأصوات ويرى أن العرب تحب تناسب المقاطع وتوافقها لبعضها ولا تترك الثقيل لتذهب إلى ما هو أثقل منه ، بل تبحث دائماً عن الأخف، ومن ذلك:

١. قراءة: ﴿يؤُوده﴾ [البقرة:٢٥٥] و﴿يؤُوسا) ﴾ [الأسراء:٨٣] و﴿بِيس﴾ [الأعراف:١٦٥][٧].

٢. الإمالة[١].

---

(١) انظر التفاصيل: ص٥٤ من هذا البحث.

(٢) انظر التفاصيل: ص٨٦ من هذا البحث.

(٣) انظر التفاصيل: ص٨٥ من هذا البحث.

(٤) انظر: معاني القرآن ٥٣/٢.

(٥) انظر التفاصيل: ص٢٩ من هذا البحث.

(٦) انظر التفاصيل: ص٦٧ من هذا البحث.

(٧) انظر التفاصيل: ص٦٢ من هذا البحث.

٣. قراءة: ﴿كالقَصَر﴾ [المرسلات:٣٢] بفتحتين[٢].

- **رد القراءة بسبب عدم اهتدائه على وجه نحوي قوي لها:**

فأحياناً نجد الفراء يوجه بعض القراءات توجيهاً ضعيفاً خاطئاً ولذلك فهي عنده مردودة، ومن ذلك:

١. ردّ قراءة: ﴿الشياطون﴾ [الشعراء:٢١٠]؛ لأنه ظن أن القارئ بها غلط وجعلها جمع مذكر سالم[٣].

٢. ردّ قراءة: ﴿عباقرىّ﴾ [الرحمن:٧٦]؛ لأنه جعلها جمعاً [على صيغة منتهى الجموع] فلا يجوز أن يكون بعد ألف الجمع أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح[٤].

٣. ردّ قراءة إسكان الهاء في: ﴿يؤدّهْ﴾ [آل عمران:٧٥]،و﴿نولهْ﴾ [النساء:١١٥] و﴿أرجهْ﴾ [الأعراف:١١١]، و﴿يرهْ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، لأنه وجهها على أن القارئ بها أخطأ وتوهم أن الجزم على الهاء[٥].

٤. ردّ قراءة: ﴿بما حفظ الله﴾ [النساء:٣٤] بنصب لفظ الجلالة؛ لأنه وجهها على جعل (ما) مصدرية[٦].

٥. ردّ قراءة: (يحسبن) بالياء في قوله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض﴾ [النور:٥٧]؛ لأنه وجه القراءة بالياء على جعل (في الأرض) مفعولاً ثانياً وهذا ضعيف في العربية[٧].

٦. ردّ قراءة: ﴿أدرأتكم﴾ [يونس:١٦٤]بالهمز؛ لأنه وجهها على غلط العرب في همز ما لا يهمز[١].

---

(١) انظر التفاصيل: ص٥٨ من هذا البحث.

(٢) انظر التفاصيل: ص٥٣ من هذا البحث.

(٣) انظر التفاصيل: ص٢٧ من هذا البحث.

(٤) انظر التفاصيل: ص٥٦ من هذا البحث.

(٥) انظر التفاصيل: ص٦٣ من هذا البحث.

(٦) انظر التفاصيل: ص٦٥ من هذا البحث.

(٧) انظر التفاصيل: ص٦٧ من هذا البحث.

٧. ردّ قراءة: ﴿بمصرخيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢] بكسر الياء؛ لأنه وجهها على أن القارئ بها ظن أنّ حرف الجر عمل في الكلمة كلها بما في ذلك ياء المتكلم[٢].

(١) انظر التفاصيل: ص٨٩ من هذا البحث.

(٢) انظر التفاصيل: ص٧٢ من هذا البحث.

أساليب الفراء في رد القراءات:

للفراء أساليب كثيرة في ردّه للقراءات، ولا يلتزم أسلوباً واحداً، ومن ذلك:

- **ردّ القاعدة مباشرة:**

١. "رفع ولا يكون نصباً"(١).

٢. "ولا يصلح الرفع في القراءة"(٢).

٣. "وأما العباقريّ، فلا"(٣).

٤. "معايش، لا تهمز"(٤).

- **التقليل من شأن القراءة:**

١. "وليس قول من قال: ﴿مُخلفَ وعدَه رسلِهِ﴾ [إبراهيم:٤٧] ولا: ﴿زُينَّ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾ [الأنعام:١٣٧] بشيء"(٥).

٢. "ولا أعلم أحداً قرأ غيره"(٦).

- **إنكار وجود ذلك في كلام العرب وجعله ضعيفاً:**

١. "ولم نجد ذلك في كلامهم"(٧)

٢. "ولا تُعرف جهته"(٨).

٣. "ولأن المعنى فيه ضعيف"(٩).

٤. "وهو مما يرفض من القراءة"(١٠).

---

(١) انظر المسألة: ص٣٨ من هذا البحث.

(٢) انظر المسألة: ص٣٣ من هذا البحث.

(٣) انظر المسألة: ص٥٦ من هذا البحث.

(٤) انظر المسألة: ص٨٨ من هذا البحث.

(٥) انظر المسألة: ص٤٠ من هذا البحث.

(٦) انظر المسألة: ص٣٥ من هذا البحث.

(٧) انظر المسألة: ص٦٢ من هذا البحث.

(٨) انظر المسألة: ص٥١ من هذا البحث.

(٩) انظر المسألة: ص٧٦ من هذا البحث.

(١٠) انظر المسألة: ص٩١ من هذا البحث.

- **تغليط القارئ:**

١. "ومما أوهموا فيه"[١].

٢. "وكأنه من غلط الشيخ"[٢].

٣. "وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب"[٣].

٤. "ولعلها من وهم القراء من طبقة يحى فإنه قل من سلم منهم من الوهم"[٤].

- **نعت القراءة بالشذوذ أو القبح:**

١. "وفيه قبح"[٥].

٢. "وهو شاذ"[٦].

٣. "وما أحبها لشذوذها"[٧].

- **إبداء رأيه بلفظ يوحي برفضه للقراءة:**

١. "ولست أشتهي ذلك"[٨].

٢. "ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب"[٩].

٣. "ولست أشتهيها"[١٠] "ولست أشتهيه"[١١].

٤. "ولا أشتهي نصبها في القراءة"[١٢].

---

(١) انظر المسألة: ص٦٤ من هذا البحث.

(٢) انظر المسألة: ص٢٧ من هذا البحث.

(٣) انظر المسألة: ص٥٨ من هذا البحث.

(٤) انظر المسألة: ص٧٢ من هذا البحث.

(٥) انظر المسألة: ص٤٦ من هذا البحث.

(٦) انظر المسألة: ص٢٩ من هذا البحث.

(٧) انظر المسألة: ص٦٧ من هذا البحث.

(٨) انظر المسألة: ص٥٣ وص٦١ وص٨٥ وص٨٦ من هذا البحث.

(٩) انظر المسألة: ص٣٤ من هذا البحث.

(١٠) انظر المسألة: ص٥٤ وص٨١ من هذا البحث.

(١١) انظر المسألة: ص٦٥ وص٧٦ من هذا البحث.

(١٢) انظر المسألة: ص٧١ من هذا البحث.

٥. "ليس فيها معنى أستحبه"[١] "ولست أستحب ذلك"[٢].
٦. "ولا يعجبني ذلك"[٣].

وأخيراً ... فقد ظهر لي ما يأتي:

- أنّ ظهور النزعة البصرية عند الفراء في ردّ القراءات القرآنية وموافقته لهم لا غرابة فيه، فقد تتلمذ الكوفيون على بعض البصريين. فها هو أبو جعفر الرؤاسي – أستاذ الفراء – يروي عن أبي عمرو بن العلاء، ويأخذ عن عيسى بن عمر[٤]. والكسائي – شيخ الفراء وعمدته – يأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر علماً كثيراً[٥]، كما يلقى يونس بن حبيب وتجري بينهما مسائل [٦]، ويقرأ كتاب سيبويه على الأخفش[٧]. أما الفراء فقد تتلمذ على يونس[٨]، ووقف على كتاب سيبويه وعرفه حتى قيل: إنه مات وتحت وسادته الكتاب[٩].
- ظهر لي اختلاف الفراء عن سيبويه في أساليب رد القراءات، فقد كان موقف سيبويه موقفا معتدلاً، فلم يخطئ قراءة ولم يلحن قارئاً[١٠]، ولكنه في الغالب يضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة دون ذكرها، أو يضعّف اللغة التي وردت في القراءة.

أمّا الفراء فقد كان أكثر جرأة حيث ردّ بعض القراءات ردّاً صريحاً وخطّأ بعض القراء.

---

(١) انظر المسألة: ص٣٢ من هذا البحث.

(٢) انظر المسألة: ص٧٧ وص٧٩ من هذا البحث.

(٣) انظر المسألة: ص٨٣ من هذا البحث.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، بغية الوعاة ٨٣/١.

وعيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد، إمام في النحو والعربية والقراءة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق توفي (١٤٩هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ٤٠، بغية الوعاة ٢٣٧/٢).

(٥) انظر: أخبار النحويين البصريين ١٠٠، تاريخ العلماء النحويين ١٩١.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١٦٣/٢.

(٧) انظر: نزهة الألباء ٨١.

(٨) انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٣، مراتب النحويين ١٣٩، معجم الأدباء ١٠/٢٠، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢

(٩) انظر: مراتب النحويين ١٣٩، إنباه الرواة ١٤/٤، بغية الوعاة ٣٣٣/٢، الأعلام ١٤٦/٨.

(١٠) انظر: دراسات في كتاب سيبويه د.خديجة الحديثي ٤٧.

- ظهر لي أن ردّ القراءات عند الفراء وغيره لم يكن بقصد الطعن على القراءة أو القارئ، بل الدافع هو الرغبة الشديدة في التحري والتثبت.
- ظهر لي أن الفراء (نسيج وحده) فلم يكن مقلداً، وإنما كان يختط لنفسه منهجاً خاصاً، فكما وافق البصريين في ردّ بعض القراءات نجده يرد قراءات قبلها البصريون أو يقبل قراءات ردّها البصريون.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

الحديث هو جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم(١).

موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي:

لم يختلف النحويون المتقدمون في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، ولم يُعثر على نص لأحد منهم يتكلم فيه عن الاحتجاج بالحديث النبوي وجواز ذلك أو عدم جوازه، والسبب في ذلك أنهم لم يختلفوا أساساً فيما بينهم في إثبات اللغة بالحديث فيدعو ذلك إلى بحث هذه المسألة(٢).

وهذا ينفي ما جاء عن أبي حيّان أنه قال: "إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام عن لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير(٣) من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك"(٤) يقصد لم يستشهدوا بالحديث النبوي.

فهذه القضية أثارها المتأخرون من النحويين فأجاز بعضهم الاستشهاد به، واستكثر من الحديث ومنعه بعضهم(٥). واستدلوا بأن النحويين المتقدمين تركوا الاستشهاد به، وذكروا أسباباً لعدم الاستشهاد بالحديث وأهمها(٦):

١. أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى.

---

(١) انظر: مقدمة النيسابوري في صحيح مسلم ٤٥.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٤٤.

(٣) أبو عبد الله: هشام بن معاوية الضرير النحوي، الكوفي أحد أصحاب الكسائي ، توفي (٢٠٩هـ) انظر ترجمته: (إنباه الرواة ٣٦٤/٣، وفيات الأعيان ٨٥/٦، إشارة التعيين ٣٧١، البلغة ٢٣٦).

(٤) نقل كلامه: السيوطي في: الاقتراح ٤٠، البغدادي في: الخزانة ٣٣/١.

(٥) أجازه: ابن خروف، وابن مالك، والدماميني، ومنعه: ابن الضائع وأبو حيان والسيوطي. انظر: الاقتراح ٤٠-٤٣، الخزانة ٣٢/١-٣٦.

(٦) انظر: الاقتراح ٤١-٤٢ ، الخزانة ٣٣/١-٣٤.

٢. أن اللحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب، فوقع منهم اللحن في ذلك.

والصحيح أن النحويين المتقدمين لم يرفضوا الاستدلال بالحديث النبوي ولكن قلّ استشهادهم به، ولم يعتمدوا على الحديث اعتماداً يوضح أنهم جعلوه أصلاً من أصولهم، فاستدلالهم بأحاديث قليلة لا يضيف جديداً إلى ما توصل إليه البحث[١]. ويرى د.حسن هنداوي أن السبب في إقلالهم من الاستشهاد به أنهم لم يكونوا يرون أنه ضرب قائم بذاته كما هي الحال عند علماء الشريعة، وإنما جعلوه مندرجاً في كلام العرب، لأن الرسول ﷺ عربيّ، بل أفصح العرب قاطبة[٢].

ويظهر لي أن ثَمّة سبباً آخر لقلة الاستشهاد بالحديث وهو أن النحويين المتقدمين كانوا قريبين من عهد الرسول ﷺ، الذي أمر ألاّ يكتب شيئاً سوى القرآن في بداية الأمر، فلعل اهتمامهم كان منصباً على القرآن والقراءات لذلك السبب.

وظهر لبعض الباحثين أن قلة الاستشهاد بالحديث في ذلك العهد؛ لأنه نصوص موثّقة تُبطل أقيستهم، فكان قلة الاستشهاد به لخوفهم على القاعدة أن يصيبها التغيير[٣].

وأقول إن قلة الاحتجاج بالحديث الشريف ليس دليلاً على عدم صحة الاحتجاج به، بل الصواب جواز الاحتجاج به، وذلك للأسباب التالية:

١. أن الأحاديث صدرت من أفصح العرب وهو رسول الله ﷺ.

٢. الدقة في رواية الحديث الشريف، فالذين رووه ثقات توافرت فيهم شروط العدالة، فكانوا يتحرون الدقة حتى لا يقعوا في الكذب على رسول الله ﷺ. يقول البغدادي: "فلا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المحتج به لم يُبدّل؛ لأن الأصل عدم التبديل لاسيما والتشدد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين، ومن يقول

(١) انظر: القياس في النحو العربي د.الزبيدي ١٠٠.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٥٧.

(٣) انظر الدراسات اللغوية عند العرب د.محمد آل ياسين ٣٥٦.

منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيُلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدون ولا كُتب، وأمّا ما دُوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم"[1]

(١) الخزانة ١/٣٧.

استشهاد البصريين بالحديث النبوي:

لقد أخذ أبو عمرو بن العلاء عن كثير من الشيوخ، وروى الحديث وإن كان قليل الرواية له[١]. وقد أسهم في دراسة الحديث الشريف ، وفي بعض الدراسات اللغوية التي تتعلق به[٢].

واستشهد الخليل بن أحمد في كتابه (العين) بالحديث الشريف، وكان ينص على ذلك بقوله: وفي الحديث[٣].

أما سيبويه فقد استشهد في (الكتاب) بسبعة أحاديث[٤]، لكنه لم ينصّ في موضع من المواضع التي احتج فيها بالحديث على أنّ هذا الذي يستشهد به حديث نبويّ، وإنما يُفهم من لفظه أنه من كلام العرب[٥].

استشهاد الكوفيين بالحديث النبوي:

سار الكوفيون على نهج البصريين في قلة الاستشهاد بالحديث، ومنهم الكسائي، الذي لم يُؤْثَر عنه أنه احتج به في إثبات أصل أو تصحيح حكم[٦].

موقف الفراء من الحديث النبوي:

استشهد الفراء بالحديث النبوي، ولم يستبعده، فنجد أمثلة من ذلك في بعض كتبه[٧]، أمّا في كتاب (معاني القرآن) فقد جاء بالحديث النبوي في مواضع عدة، لكن هذه الأحاديث

(١) روى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان وعطاء، وطائفة، انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣١.

(٢) انظر نماذج من ذلك في كتاب: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ٢١٤-٢١٥.

(٣) انظر مثلا: العين ١/٧٠، ٨٠، ١٢١، ١٢٢، ١٥٠، ١٦٤، ١٦٧.

(٤) انظر: (فهرس الحديث) الكتاب ٥/٢٩.

(٥) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٥٢.

(٦) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ١١٧.

(٧) انظر: الأيام والليالي والشهور ٦١، المذكر والمؤنث ٦٦، ٦٩، ٧٧.

كانت شواهد على اللغة[1]، وشواهد على المعنى ساقها في تفسير معنى كلمة أو آية[2]، وشواهد ساقها ليثبت سبب نزول آية من الآيات[3].

أمّا في مجال النحو، فقد استشهد ببعض الأحاديث، منها:

١. ذكر الفراء حذف المبتدأ إذا كان ضمير المتكلم أو المخاطب[4]، واستشهد بحديثين شريفين قال: "وقد جاء في الآثار للراجع من سفر: "تائبون آيبون، لربنا حامدون"[5][6] فالتقدير: نحن تائبون. وقال: "وجاء في الآثار: "من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: يائس من رحمة الله"[7]، وكل هذا بضمير ما أنبأتك به، على أن التقدير: أنا يائس من رحمة الله"[8].

٢. يقول الفراء: "وقد روى عنه ﷺ: "أمرت بالسواك حتى خفت لأدردنّ"[9] كما تقول: ظنّ ليذهبنّ"[10]. فاستشهد به على أن معنى الخوف والظن متقاربان في كلام العرب[11].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٥/١ ،٦٥ ، ٦٤/٣ ، ١٨٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ١١٥/١،٦٢، ١١٦، ٢٨٠، ٣٢١، ٤٠٦، ٤١٦، ٥٩/٢، ٤٠٠، ١٣١/٣، ٢٨٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٤٤/١ ،٤٠٣ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٨٨/٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٣٣٦ ، ٢٥/٣ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٧٦ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ٢٩٨.

(٤) انظر مبحث حذف المبتدأ في الفصل الثالث ص١٩٥.

(٥) في صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا أراد سفراً أو رجع ١١٩٣، وفي صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ٥٧٨، ولفظه فيهما: (آيبون تائبون عابدون لربنا حامدون).

(٦) معاني القرآن ٤٠٢/٢.

(٧) الحديث في ابن ماجه (باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً) من كتاب (الديات) ٨٧٤/٢، وروايته: (لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه: (آيس من رحمة الله)، وفي النهاية في غريب الحديث: ٤٧٣/٢ (من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة).

(٨) معاني القرآن ٤٠٢/٢.

(٩) برواية" "لزمت السواك حتى خشيت أن يدردني" في الفائق ٣٦٥/١، النهاية ١١٢/٢.

(١٠) معاني القرآن ١٤٦/١، وانظر ٢٦٦/١.

(١١) انظر المسألة بالتفصيل: ص٨٣ من هذا البحث.

٣. قال الفراء: "وقوله: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[يونس:٥٨] هذه قراءة العامة. وقد ذكر عن زيد بن ثابت[١] أنه قرأ: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[٢] أي: يا أصحاب محمد بالتاء ... وقوّى قول زيد أنها في قراءة أبيّ: ﴿فبذلك فافرحوا﴾[٣] وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ... وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنه قال في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافكم"[٤] يريد به خذوا مصافكم"[٥]

ذكر الفراء الحديث النبوي ليؤيد القراءة القرآنية، ويؤيد القاعدة التي استقرت في ذهنه وهي أن الأصل في الأمر أنه باللام للمخاطب والغائب، ثم إنه حذف من المخاطب لكثرة الأمر.

---

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي – رضي الله عنه –، كاتب النبي ﷺ وأمينه على الوحي، جمع القرآن على عهد الرسول ﷺ، وجمعه في صحف لأبي بكر – رضي الله عنه –، ثم تولى كتابة مصحف عثمان. توفي (٤٥هـ) انظر ترجمته: (معرفة القراء الكبار ١٧، غاية النهاية١/٢٩٦).

(٢) قرأ بالتاء عثمان بن عفان وأبيّ وأنس – ﷺ – والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري والأعمش، وهي قراءة الكسائي في رواية زكريا بن وردان، وقراءة يعقوب في رواية رويس، ورويت عن ابن عامر وليست هي المشهورة عنه، انظر: (مختصر الشواذ ٥٧، الحجة للفارسي ٢٨٢/٤، المحتسب ٤٣٣/١، حجة القراءات ٣٣٣، الكشف ٥٢٠/١، التبصرة ٢٩٨، المحرر الوجيز ١٦٨/٧، النشر ٢٨٥/٢، الإتحاف ٣١٥، روح المعاني ١٣٣/٦).

(٣) انظر قراءة أبيّ في: (إعراب القرآن ٦٥/٣، الحجة للفارسي ٢٨٢/٤، المحتسب ٤٣٣/١ ، الكشاف ١٥٠/٣، المحرر الوجيز ١٦٩/٧، تفسير البحر المحيط ١٧٠/٥، الدر المصون ٢٢٥/٦).

(٤) الحديث بهذه الرواية ليس في كتب الحديث المعروفة – والله أعلم – وهو بهذه الرواية موجود في كتب التفسير والقراءات والنحو واللغة، انظر: (حجة القراءات لأبي زرعه ٣٣٣، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢، الإنصاف ٦١/٢-٦٢، تفسير البحر المحيط ١٧٠/٥، الدر المصون ٢٢٥/٦، النشر ٢٨٥/٢).

(٥) معاني القرآن ٤٦٩/١ – ٤٧٠.

وهو بذلك مخالف للكسائي الذي كان يعيب هذه القراءة بسبب أنها لغة قليلة[1].
وقد رفض الأخفش أيضاً هذه القراءة وقال: "إنها لغة للعرب رديئة"[2].

وقال الطبري: "لا أعلم أحداً من أهل العربية إلاّ وهو يستردئ أمر المخاطب باللام ويرى أنها لغة مرغوب عنها غير الفراء" ثم يقول: "إنما هو دعوى لا ثبت لها ولا حجة"[3] وهو بذلك يعارض الفراء ويرفض كلامه.

والذي يظهر أن القراءة بالتاء لها توجيهات:

١. أن القارئ بها نظر إلى الخطاب السابق وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[يونس: ٥٧][4].

٢. أنه قُرئ بها على الأصل.[5]

والفراء في المواضع السابقة يستشهد بالحديث النبوي ليقرر قاعدة مستقرة في ذهنه ويثبت أصلاً من الأصول.

وأخيراً ... فقد ظهر أن مسألة الاحتجاج بالحديث مُسلّمٌ بها عند النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين، وإن كان ذلك قليلاً، والدليل على ذلك:

١. استشهادهم بالحديث في مؤلفاتهم.

٢. أنهم حين يستشهدون بالحديث لا يبحثون عن درجة صحته، بل احتجوا بأحاديث لم ترد في كتب الحديث التي دُوّنت في الصدر الأول[6].

---

(١) وقال: إنها لغة قليلة: المحرر الوجيز ١٦٩/٧، الإتحاف ٣١٥-٣١٦، فتح القدير ٥١٦/٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٧٥/١.

(٣) تفسير الطبري ١٤٦/١١.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٢٨٢/٤ ، الإملاء ٣٠/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٦٥/٣، المحتسب ٤٣٣/١، حجة القراءات ٣٣٣ ، الكشاف ١٥٠/٣، أمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢.

(٦) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٥٢.

٣. أنهم أغفلوا بحث قضية الاحتجاج به إغفالاً تاماً، ولم يُفصّلوا كما فصّلوا في القراءات وفي لغات العرب. ولم نجد منهم ردّاً أو رفضاً لحديث نبويّ كما ردّوا القراءات أو لغات العرب.

ثالثاً: كلام العرب (النثر والنظم):

هو كل ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، اعتماداً على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم[١].

فكلام العرب نوعان: نظم ونثر؛ أمّا النظم فكان النحويون يستشهدون بالشعر الجاهلي والمخضرم والإسلاميّ المتقدم[٢]، ثم أجمعوا أنه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين في العربية[٣]، وقد اعتمد النحويون واللغويون على الشعر اعتماداً كبيراً في استنباط قواعدهم والاحتجاج لها.

أمّا النوع الثاني من كلام العرب وهو النثر، فيؤخذ من القبائل العربية التي بها يقتدى وعنها يؤخذ اللسان العربي، ولا يؤخذ عن حضري قط ولا سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم كما يقول السيوطي[٤].

منهج البصريين في قبول كلام العرب ورفضه:

لقد اعتمد البصريون على كلام العرب وجعلوه أصلاً من أصولهم، فأمّا الشعر فاعتمدوا الجاهلي وتجاوزوه إلى الإسلامي[٥]، وأمّا النثر فقد اشتهروا بانتقاء الأساليب الفصيحة، وسمعوا كثيراً عن العرب لكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوه[٦].

وضيقوا دائرة الاحتجاج[٧]، وكان يتجلى في مذهبهم الحيطة والحذر فأصدروا الأحكام على النثر والنظم محترمين قواعدهم وأقيستهم. والبصريون يتحرون في الأخذ؛ فأمّا العربي فيتحرون فيه سلامة لغته وسليقته، وأمّا الراوي: فالصدق والضبط[٨]. ويظهر ذلك جليّا في

(١) انظر: الاقتراح ٤٤-٤٥.

(٢) انظر: الخزانة ٢٩/١.

(٣) انظر: الاقتراح: ٥٥.

(٤) انظر: السابق: ٤٤.

(٥) انظر: المدارس النحوية للسامرائي ٢٠-٢١.

(٦) انظر: المذاهب النحوية للسنجرجي ١٧.

(٧) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٨٤.

(٨) انظر: من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٦٥.

كتاب سيبويه فتكثر العبارات التي تدل على تثبتهم مثل: "سمعناه من بعض العرب الموثوق بهم" وما شابهها[1].

ولشدة حرصهم نجد عندهم نزعة في تخطئة بعض الكلام المخالف لقياسهم وردّ كلام العرب وذلك إن لم يجدوا له تأويلاً.

ومن ذلك أن عنبسة الفيل ت(١٠٠هـ)[2] سمع الفرزدق[3] ينشد:

تُريك نجوم الليلِ والشمسُ حيَّةٌ زِحَامُ بناتِ الحَارِثِ بن عُبَادِ [4]

فقال عنبسة بن معدان: الزحام مذكر: فقال الفرزدق: اغْرُبْ. فعنبسة بن معدان انتقد الفرزدق لأنه أنث كلمة (الزِّحام)، ولم يراع اللغات في ذلك، فالزِّحام له وجهان: أن يكون مصدراً مثل: الطّعان والقِتال من قولهم: زاحمته زِحاماً فهذا مذكر، أو يكون جمعاً للزحمة يراد بها الجماعة المزدحمة فهذا مؤنث لأن الزَّحام هو المزاحمة[5].

(١) انظر: الكتاب ٢٦/١ ، ٣٦ ، ١٥٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٧٩ ، ١١٠/٢ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٤٠ ، ٣٥٤.

(٢) عنبسة بن معدان مولى مهرة، وهو المعروف بالفيل، أخذ عن أبي الأسود الدؤلي. انظر ترجمته في: (أخبار النحويين البصريين ٧٤، طبقات النحويين واللغويين ٢٩، بغية الوعاة ٢٣٣/٢).

(٣) الفرزدق: أبو فراس، همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي له نقائض مع جرير توفي (١١٠هـ) انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٣١٠، وفيات الأعيان ٨٦/٦، الأعلام ٩٣/٨).

(٤) انظر: ديوان الفرزدق ١٣٤/١ والرواية فيه: (أرَاهَا نجومَ الليل)، ومنسوب إليه في: الموشح ١٤٥.

(٥) انظر: الموشح ١٤٥.

أمّا عبد الله بن أبي اسحاق ت(١١٧هـ) فكان يطعن على العرب ويعيب الشعراء[١]، وقد كان يعيب الفرزدق وينسبه إلى اللحن[٢].

فقد رُوي أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال: كيف تُنشد هذا البيت:

وعينانِ قال اللهُ كونا فكانتا فعولانِ بالألبابِ ما تفعل الخمرُ[٣]

فقال الفرزدق: كذا أنشده، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبّ لسببت. ونهض فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله هذا، فقال ابن أبي اسحاق: لو قال: فعولين، لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر[٤]. فكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا[٥].

وتابع عيسى بن عمر ت(١٤٩هـ) أستاذه عبد الله بن أبي إسحاق في كثرة الطعن على العرب، وتخطئة المشاهير منهم[٦].

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٨، طبقات النحويين واللغويين ٣٢، بغية الوعاة ٤٢/٢.

(٢) ومن ذلك أنه سمع قول الفرزدق:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا يُلقى، وأرْحُلُنا على زواحف تُزجي مخّهُا ريرِ

فقال له: أسأت إنما هو "مخها ريرُ" مراعيا بذلك قياس النحو لأنه مبتدأ وخبر، ومازال يُنحي على الفرزدق حتى جعل الشطر: (على زواحف نزجيها محاسيرِ) [ديوان الفرزدق ٢١٣/١].

وكانت ردة الفعل عند الفرزدق عنيفةً إذْ هجا ابن أبي اسحاق بقوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا.

فلم يسكت عبد الله، وقال: قد لحنت وأخطأت إنما هو مولى موالٍ، فخطّأه في اجرائه كلمة (موال) المضافة مجرى الممنوع من الصرف فجّرها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها. انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٢، الموشح ١٣٧-١٣٩، الخزانة ٢٣٦/١.

(٣) لذي الرمة في ديوانه ٢١٤، ومنسوب إليه في: أمالي المرتضى ٢٠/١، وغير منسوب في: المذكر والمؤنث للفراء ٧٣، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٣١٨، مجالس العلماء ٦٦، الخصائص ٣٠٢/٣، الأشباه والنظائر ٢٠١/٥، الاقتراح ٩٦ -٩٧.

(٤) الخبر في: مجالس العلماء ٦٦.

(٥) انظر: الخصائص ٣٠٢/٣.

(٦) انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٨، طبقات النحويين واللغويين ٣٢، ٤١، إنباه الرواة ٣٧٥/٢.

ومن ذلك تخطئته للنابغة الذبياني[1] في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلةٌ من الرَّقشِ في أنيابِها السمُّ ناقعُ[2].

فقال عيسى بن عمر: أساء النابغة في قوله، حيث يقول: في أنيابها السمّ ناقعُ، كان عليه أن يقول: ناقعاً[3].

والنصب على الحال فيكون الجار والمجرور خبراً، وقد خرّج سيبويه وجه الرفع على أن (ناقعاً) خبر للسمّ مع إلغاء الجار والمجرور[4]، وكلا الوجهين جائز[5].

وكان أبو عمرو بن العلاء ت(١٥٤هـ) ممن يسلّم للعرب، ولا يكثر الطعن عليها، وكان يقول: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات[6].

ولكن بالرغم من ذلك فلا يخلو الأمر من مخالفة توضح النزعة البصرية[7]، فقد قال الأصمعي: جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي[8]، وهذا من تشدده في السماع.

---

(١) النابغة الذبياني، أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضُري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى توفي (١٨ق.هـ) انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٨٣، الأعلام ٥٤/٣).

(٢) للنابغة في ديوانه ٣٣، ومنسوب إليه في: الكتاب ٨٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٦/٦، الموشح ٥٢، أساس البلاغة (نقع)، اللسان (نقع)، المغني ٦٥٥/٢، شرح أبيات المغني ١٩٨/٧، وغير منسوب في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢١،الخزانة ٤٠٤/٢.

(٣) انظر الخبر في: طبقات النحويين واللغويين ٤١، الموشح ٥٣، إنباه الرواة ١٠٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٨٩/٢.

(٥) انظر: شرح أبيات المغني ١٩٨/٧.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٥،٣٩.

(٧) انظر: قصته مع أبي حنيفة النعمان في: (إنباه الرواة ١٣٨/٤)، وانتقاده لذي الرمة في: (الموشح ٢٣٨).

(٨) انظر: إنباه الرواة ١٣٣/٤.

وقد استضعف أبو عمر فصاحة أبي خيرة الأعرابي[1]، وردّ كلامه وذلك حينما سأل أبو عمرو أبا خيرة عن قولهم: (استأصل الله عِرقاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جلدك[2].

وأبو عمرو تعجّل في استضعافه النصب، لأن من جعلها بالكسرة فهو يقصد جمع (عِرق)، ومن جعلها بالفتحة قصد أنها واحدةٌ[3] كسعلاة وعَلْقاة[4]. ويقال: إن أبا عمرو رواها فيما بعد بالنصب والجر[5].

أمّا سيبويه ت(١٨٠هـ) فقد كان يخطئ كلام العرب ومن ذلك قوله: "واعلم أن أناساً من العرب يغلطون ..."[6]، كما تكثر عنده العبارات التي تدل على تخطئته للكلام الذي يخالف القياس، مثل: "وهذه لغة رديئة"[7]،"وهي رديئة جداً"[8]، "وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط"[9]

ومن الأمثلة أنه ذهب إلى أن لغة تحقيق الهمزة لغة رديئة يقول: "وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز، ومن أهل التحقيق يحققون (نبيء) و(بريئة) وذلك قليل رديء"[10]

موقف الكوفيين من كلام العرب:

الكوفيون مثل البصريين يعملون جاهدين على لقاء الأعراب والسماع منهم، وعلى جمع الأشعار، وإن كان الكوفيون أوسع رواية من البصريين[11].

---

(١) أبو خيرة: نهشل بن زيد، أعرابي بدويّ من بني عديّ، دخل الحاضرة، وأفاد الناس منه. صنف كتباً في الغريب. انظر ترجمته: (إنباه الرواة ١١٧/٤، بغية الوعاة ٣١٧/٢).

(٢) انظر الخبر: مجالس العلماء ٦، الخصائص ٣٨٢/١، ٣٠٤/٣، إنباه الرواة ٤/ ١١٨.

(٣) انظر: مجالس العلماء ٦، الخصائص ٣٠٤/٣، التذييل والتكميل ٣٣٦/١.

(٤) عَلْقاة: واحدة العِلقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ. اللسان (علق).

(٥) انظر: الخصائص ٣٨٤/١.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢.

(٧) الكتاب ١٩٦/٤.

(٨) الكتاب ١٩٧/٤.

(٩) الكتاب ١٦٠/٤.

(١٠) الكتاب ٥٥٥/٣.

(١١) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٨٥.

وكان منهجهم احترام كل ما جاء عن العرب، فقلّما نرى عندهم تخطئة لعربي، فهم يجيزون استعمال كل ما سُمع عن العرب، والاتساع في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم[١].

فالكوفيون توسعوا في السماع فسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون كما سمعوا من قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها.

كما أنهم قبلوا ماروي من الشعر وما أُثر من كلام العرب[٢]. ولهذا نجد سعة العربية في نظر الكوفيين، ومرونة القاعدة عندهم.

وهذا الاتساع في الرواية جعل البصريين يطعنون في نحاة الكوفة لأنهم أخذوا عن سكان الحواضر[٣].

وخصوا الكسائي فاتهموه بأنه أفسد ما تلقاه من شيوخ البصرة بما أخذه عنه أعراب الحطمة[٤].

موقف الفراء من كلام العرب:

كان الفراء يقبل لغات العرب، ويستشهد بكلامهم، ويتوسع في الرواية عن الأعراب المتحضرين. وإن كان القارئ لكتابه يلاحظ عليه أنه يتتبع الفصحاء منهم. وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى جزيرة العرب[٥]، فيكثر في كتابه: "سمعت العرب تقول"[٦]، و"أنشدنا بعض العرب"[٧]، وغيرها من العبارات التي تدل على سماعه عن العرب[٨].

---

(١) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ١٥٩.

(٢) انظر: المذاهب النحوية للسنجرجي ٤١.

(٣) انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٠.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٦، تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ١٩٢.

(٥) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢١٤.

(٦) معاني القرآن ٢٨٢/٣.

(٧) معاني القرآن ١١١/٢١، ١٥٨، ٢٧٤، ٣٤١، ٣١٠، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٥٦، ٤٠٦.

(٨) انظر: معاني القرآن ٦٧/١، ٣٢٣، ٩٥/٢، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ٤٢٢، ٢٦٧/٣.

وقد أخذ الفراء من مختلف القبائل العربية ومقياسه في ذلك الفصاحة[1].

ومع شدة احترام الفراء للمسموع إلا أننا نجد منه أحياناً رفضاً للغة من لغات العرب، أو رفضاً لبعض الأشعار، ومن ذلك:

أولاً: رد اللغات:

ردّ الفراء إعمال (إنْ) المخففة[2]، وهو بذلك يرفض لغة من لغات العرب فيقول: "وأمّا الذين خففوا (إنْ)[3] فإنهم نصبوا كلاً بـ(ليوفِّينَّهم)، وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفِّينَّهم كلاً وهو وجه لا أشتهيه"[4]

وقد ثبت إعمالها في كلام العرب حيث يقول سيبويه: "حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق"[5].

وثبت كذلك في قراءة متواترة وقراءة شاذة، فأمّا المتواترة فهي قوله تعالى: ﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم﴾ [هود:١١١] بنصب (كلاً)، وأمّا القراءة الشاذة فقد قرئ: ﴿إنْ كلّ نفس لما عليها حافظ﴾ [الطارق:٤][6] بنصب (كلّ) على أنّ (إنْ) تعمل وهي مخففة.

كما ردّ الفراء لغة من اللغات بشكل غير صريح في قوله: "إن الياء والواو إذا انفتح ما قبلها وسكنتا صحتا ولم تنقلبا إلى ألف"[7].

(١) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ١٨٨.

(٢) وهي مسألة خلافية، حيث ذهب البصريون إلى أنّ (إنْ) المخففة يجوز إعمالها وإهمالها، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل. انظر تفصيل ذلك: إعراب القراءات السبع ٢٩٤/١، الإنصاف ١٨٢/١، التبيين للعكبري ٣٤٧، الجنى الداني ٢٠٨-٢٠٩ ، تفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥، الدر المصون ٣٩٨/٦-٣٩٩ ، المغني٣٢/١.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١] وقد سبق تخريج القراءة ص١٦.

(٤) معاني القرآن ٢٩/٢-٣٠.

(٥) الكتاب ١٤٠/٢.

(٦) قرأ الجمهور بالرفع، وقرئ شاذاً بالنصب، انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٦٩٨/٢.

(٧) معاني القرآن ٤٥٩/١.

وهذه اللغة لغة بني الحارث بن كعب[١]، يجعلون الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها فيقولون: (السلام علاكم)، يريدون: (عليكم)[٢]، وقيل هي لغة عقيل[٣].

وجعل بعض اللغات غلطا من العرب[٤]، قال: "وربّما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات. ويقولون: لبأت بالحج، وحلأت السويق فيغلطون؛ لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب الرائب"[٥].

ويظهر لي أن ما جعله الفراء غلطاً لا يمكن نسبته إلى الغلط لأنه يمكن تخريجه على أحد وجهين:

١. أن تقلب الياء همزة وهذه لغة[٦].

٢. أن تبدل الياء ألفاً على لغة من أبدل كل ياء ساكنة قبلها فتحة ألفاً[٧]، ثم تهمز الألف على لغة من همز الألف فقال: خأتم وعألم[٨].

وصف الفراء بعض اللغات بأنها قبيحة قليلة، فقد عاب على بني كنانة لغتهم، مع أنها في رأيه مضت على القياس، يقول: "أجمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع

(١) انظر: إعراب القرآن ٥٣/٣ ، الخصائص ١٤/٢، المحرر الوجيز ١٢٠/٧، تفسير القرطبي ٢٩٠/٨، روح المعاني ٨١/٦.

(٢) انظر: الزاهر ١٦٩/٢.

(٣) انظر: المحتسب ٤٣٠/١ . تفسير البحر المحيط ١٣٧/٥، الدر المصون ١٦٤/٦.

(٤) سبق مناقشة ذلك مع رفضه لقراءة الحسن (ولا أدرأتكم) ص٨٩.

(٥) معاني القرآن ٤٥٩/١، وانظر: ٢١٦/٢.

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط ٥/ ١٣٧، الدر المصون ١٦٤/٦.

(٧) وهي لغة بني الحارث أو عقيل، انظر: إعراب القرآن ٥٣/٣، المحرر الوجيز ١١٩/٧، تفسير البحر المحيط ١٣٧/٥، الدر المصون ١٦٤/٦، روح المعاني٨١/٦.

(٨) انظر: المحتسب ٤٣٠/١ ، الكشاف ١٢٢/٣.

والنصب والخفض وهما اثنان[1]، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كِلَي الرجلين ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس"[2]

كما وصف الفراء بعض الأساليب والاستعمالات بأنها شاذة لا يقاس عليها فمن ذلك حكى قول العرب[3]: " أيش عندك؟" ثم قال: "لا يجوز القياس على هذه في شئ من الكلام"[4].

ثانيا: ردّه للشعر:

يقول الفراء: "إلا أن يغلط بها الشاعر"[5]. ويقول: "وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة.

قال الشاعر:

هل الله من سَرْو العلاة مريحني ولما تَقسّمْني النبارُ الكوانِسُ

النبر: دابة تشبه القراد. وقال آخر:

وما أدري وظنّي كل ظنّ أمسلمنى إلى قومٍ شراحِ

يريد شراحيل. ولم يقل: أمسلميّ وهو وجه الكلام. وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما.

ولم يقل: الفاعلوه، وهو وجه الكلام"[6]

فالفراء جاء بثلاثة شواهد وكلها عنده من باب غلط الشاعر. ويرد عليه بأن هذا الأسلوب من كلام بعض العرب ويعضده وروده في قراءة قرآنية[7].

(١) انظر تفصيل مسألة (كلا وكلتا) وهل هما مثنيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط في: (معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢-١٤٣، الإنصاف ٣٩٢/١، التذييل والتكميل ٢٥٤/١، والارتشاف ٥٥٨/٢، الهمع ١٣٧/١-١٣٨).

(٢) معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٣) نقل حكايته: المنتخب ٧١٥.

(٤) معاني القرآن ٢٨١/١.

(٥) معان القرآن ٩٣/٢.

(٦) معاني القرآن ٣٨٦/٢.

(٧) المسألة مفصلة في ردة لقراءة ﴿هل أنتم مطلعونِ﴾ [الصافات:٥٤] ص٢٩ من هذا البحث مع تخريج الشواهد.

ويأتي الفراء أحياناً بشاهد شعريّ، وبكلام مسموع عن العرب ثم يذكر بأنه ليس بوجه الكلام ومن ذلك قوله: "فإذا كان الفعل ناقصاً، مثل: حسبت وظننت، قالوا: أَظُنُّني خارجاً، وأحسِبني خارجاً، ومتى تراك خارجاً ولم يقولوا: متى ترى نفسك؟ ولا متى تظنّ نفسك؟ وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يُلغى ، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا أظنُّ خارج، فتبطل (أظنّ) ويعمل في الاسم فعله. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[العلق:٦-٧] ولم يقل: رأى نفسه. وربما جاء في الشعر ضربتك أو شبهه من التام. من ذلك قول الشاعر:

خُذَا حذراً يا جاريتيّ فإنني رأيت جران العَوْدِ قد كاد يُصْلحُ
لقد كان لي في ضرتين عدمتُني وما كنت ألقى من رزينة أبرحُ[1].

والعرب يقولون: عدِمتُني، ووجدتُني، وفقدتُني، وليس بوجه الكلام"[2]. فالفراء يفصّل في المسألة[3]، ويذكر المسموع مع شاهد شعريُ، إلا أنه يرى أنه ليس بوجه الكلام.

ومن الأمثلة؛ أنه يذكر شاهداً شعرياً ويقول: "ولست أشتهيها: لأنه يرى أن القاعدة فيه أقل من غيرها كما في النص التالي: "ولا يجوز إضمار (من) في شيء من الصفات إلاّ على المعنى الذي نبأتك به، وقد قالها الشاعر في (في) ولست أشتهيها، قال:

(١) البيتان لجران العَوْد في ديوانه ٤٠، والأول منسوب إليه في الخزانة ٢٠/١٠، والثاني منسوب إليه في أمالي ابن الشجري١/٥٨، شرح المفصل ٨٨/٧، شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٢، تعليق الفرائد ١٩٠/٤.
والرواية: لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعمّا ألاقي منهما متزحزحُ
والشاهد غير منسوب في: الارتشاف ٢١٢٣/٤، تذكرة النحاة ٤٢٢، المساعد ٣٧٣/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٥٣٦/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٣٤/١.

(٣) انظر: تفصيل المسألة في: أمالي ابن الشجري ٥٧/١-٥٨ ، شرح المفصل ٨٨/٨، شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢، الارتشاف ٢١٢٢/٤، تعليق الفرائد١٨٩/٤-١٩٠.

لو قلت ما في قومها لم تأْثمِ يَفْضُلها في حَسَبٍ وميسمِ[1]

... وإنما جاز ذلك في (في) لأنك تجد معنى (من) أنه بعض ما أضيفت إليه ..."[2].

فالفراء بيّن الضابط في حذف الموصوف المجرور بـ(من) و(في)، إلاّ أنه جعل حذفه مع المجرور بـ(في) دون الحذف مع المجرور بـ(من)، وجاء على ذلك بشاهد شعري، لكنه قال: "ولست أشتهيها" يقصد الحذف مع (في)، وقد تساوى الحذف معهما عند غيره[3].

ومن ردّه للشواهد الشعرية ردّه للرواية، ومن ذلك قوله: "ونحويو أهل المدينة[4] ينشدون قوله:

فزججتها متمكّناً زجّ القلوصَ أبي مزاده.

قال الفراء: باطلٌ، والصواب:

زجَّ القلوصِ أبو مزاده"[5]

وذكر الشاهد في موضع آخر ثم قال: "وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[6].

---

(١) الرجز منسوب إلى حكيم بن معيّة الربعي في: الخزانة ٥/٦١-٦٣. ومنسوب إلى أبي الأسود الحمّاني في: شرح المفصل ٣/٦١، شرح التصريح ٢/١٨٢، وغير منسوب في: الكتاب ٢/٣٤٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٠، الخصائص ٢/٣٧٠، المخصص ٤/٢١٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٣، شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٥. أوضح المسالك ٣/٢٨٥. شرح الأشموني ٢/٣٢٨. الهمع ٣/١٢٨.

(٢) معاني القرآن ١/٢٧١.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في: شرح المفصل ٣/٦٠-٦١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٣-٣٢٤، شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٥، أوضح المسالك ٣/٢٨٥، شرح التصريح ٢/١٢٧، شرح الأشموني ٢/٣٢٨.

(٤) المعروف أن عبد الرحمن بن هرمز أول من بث هذا العلم في المدينة، فقد يكون الفراء يقصده والله أعلم انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي ١٢٠.

(٥) معاني القرآن ٢/٨١-٨٢.

(٦) معاني القرآن ١/٣٥٨.

فالفراء يرد الشاهد الشعري ويرد روايته ويرويه بشكل آخر، لأنه يرفض الاحتجاج به لقراءة الفصل بين متضايفين في قوله تعالى: ﴿زَيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ [الأنعام:١٣٧] بجر شركائهم[١].

ويرد روايةً لشاهد شعري ويرتضي آخرى، يقول الفراء: "وقال الفرزدق:

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلّفُ[٢]

قيل للفراء إن بعض الرواة يقول: (مابه من المال إلا مُسْحَتٌ أو مجلّفُ) ، قال: ليس هذا بشيء ... قال: حدثني أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء قال: مرّ الفرزدق بعبدالله بن إسحاق الحضرمي النحوي، فأنشده هذه القصيدة ... فقال عبدالله للفرزدق: علامَ رفعت؟ فقال له الفرزدق: على مايسوءك[٣]"[٤].

والفراء يريد بهذا أن يثبت الرواية الأولى وهي نصب مسحتاً ورفع مجلّف ويرفض رواية رفعهما[٥].

(١) انظر تفصيل المسألة ص٤٠ من هذ البحث.

(٢) للفرزدق في: ديوانه ٢٦/٢ ورواية الديوان بنصب (مسحتا) و(مجرف) بدل (مجلف)، وكتاب الشعر ٥٣٨، الموشح ١٤٠، الخصائص ٩٩/١، اللسان(سحت)، الخزانة ٢٣٥/١، ١٤٢/٥. وغير منسوب في: كتاب الشعر ٣١٣، المحتسب ٢٧٩/١، الإنصاف ١٧٧/١، شرح المفصل ٣١/١، ١٠٣/١٠، شرح الرضي للكافية ٣٥٥/٢.

(٣) انظر الخبر في: طبقات النحويين ٣٢ ، الموشح ١٤٠.

(٤) معاني القرآن ١٨٢/٢-١٨٣.

(٥) روى رفعها عن الفرزدق: كتاب الشعر ٥٣٨، الخصائص ٩٩/١ ، اللسان (سحت)، الخزانة ١٤٦/٥. وانظر: توجيهات الرفع في: (الإنصاف ١٧٧/١، شرح الكافية للرضي ٣٥٥/١ اللسان (سحت)).

أسباب ردّ كلام العرب عند الفراء:

يرد الفراء كلام العرب لأسباب عدة منها:

١. أنه مخالف للقاعدة النحوية التي ارتضاها.

٢. أنه يعدّ اللغة غلطاً، مثل همز الياء من رثأت وحلأت وغيرها.

٣. لقلة هذه اللغة ومن ذلك: لغة بني كنانة في (كلا)، وقولهم: (أيش عندك).

٤. أن الشاهد الشعري يمثل وجهاً نحوياً يستضعفه الفراء[١].

٥. أن يكون للشاهد الشعري رواتيان فيفضّل الرواية التي تتفق مع توجيهه النحوي[٢].

أساليب ردّ كلام العرب عند الفراء:

أمّا النثر واللغات فردّها بأسلوبين:

- عدم التصريح:

وذلك بأن يأتي بقاعدة مخالفة للقاعدة التي عليها لغة العرب مثل:

١) رفضه إعمال (إنْ) المخففة[٣].

٢) رفضه للغة من يقلب الياء ألفاً لا نفتاح ما قبلها وسكونها[٤].

- التصريح ومن ذلك:

١) وربما غلطت العرب[٥].

٢) وهي قبيحة قليلة[٦].

٣) لا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام [٧].

---

(١) انظر ص١٢٣ من هذا البحث.

(٢) انظر ص١٢٦ من هذا البحث.

(٣) انظر ص١٢١ من هذا البحث.

(٤) انظر ص١٢١-١٢٢ من هذا البحث.

(٥) انظر ص١٢٢ من هذا البحث

(٦) انظر ص من١٢٢ هذا البحث

(٧) انظر ص من١٢٣ هذا البحث.

أمّا الشعر فقد صرّح بردّه في المواضع التي ردّه فيها من ذلك:

١. وربما غلط الشاعر[١].

٢. وليس بوجه الكلام[٢].

٣. ولست أشتهيها[٣].

٤. جعل الرواية باطلة، ولا يوجد مثلها في العربية[٤].

٥. رفض الرواية بقوله ليس هذا بشيء[٥].

ومن ذلك كله يظهر لي ما يأتي:

أن النزعة البصرية ظهرت عند الفراء، وذلك أنه تشدد في قبول المسموع فلم يعتد بالقليل، ولا بما خالف المسموع كثيراً عن العرب، ولم يقبل بعض اللغات ووصفها بالقبح والغلط والقلة. وخالف بذلك النزعة الكوفية في قبول كل مسموع عن العرب. ولكنه في بعض المواضع ينزع إلى مذهب مدرسته، فيضع القاعدة على الشاهد الواحد، ويخالف البصريين في شروط المسموع فيسمع من القبائل التي لم يأخذ عنهم البصريون.

ومن هنا فقد ظهر أنّ الفراء كان يؤسس لنفسه مذهباً خاصاً به مستقلاً عن مذهب البصريين ومذهب شيوخه الكوفيين مبنياً على الأسس التي اختارها لنفسه.

---

(١) انظر المسألة ص١٢٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص١٢٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص١٢٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: مسألة ص١٢٥ من هذا البحث.

(٥) انظر: مسألة ص١٢٦ من هذا البحث.

القياس

القياس في اللغة: من قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً، إذا قدّره على مثاله، والمقياس: المقدار[١].

وقيل في تعريف القياس في النحو: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[٢] وقيل: "هوعبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ...، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[٣]. وقيل هو: "ما يمكن أن يذكر ضابطه، عند وجود تلك الضابطة يوجد هو"[٤].

وقيل عن القياس: "وهو معظم أدلة النحو والمعّول في غالب مسائله عليه ... ولهذا يقال في حد النحو: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[٥].

ويتضح من التعريفات السابقة أن القياس في النحو يعني قياس الأمثلة على القاعدة ، وبمعنى أوضح أن المنقول يُعدّ قاعدة ثم يقاس على تلك القاعدة؛ فالمقيس عليه له حكم مستقر ثابت، أمّا المقيس فهو محتاج إلى حكم[٦].

وقد نشأ القياس في النحو العربي بصورة فطرية على يد النحويين القدامى، "ولم يكن قياس منطق وجدل بل قياس فطرة وطبيعة"[٧]. ثم تطّور بمسايرة الزمن حتى وصل إلى ما وصل إليه.

وللقياس أهمية كبيرة فهو وسيلة مكّنت الإنسان من النطق بآلاف الكلمات وتركيب الكثير من الجمل، ولولا القياس لكانت اللغة أضيق على الناطق بها[٨]. والقياس من الأسس

---

(١) انظر: اللسان (قيس)، التاج(قيس).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري ٤٥.

(٣) لمع الأدلة ٩٣.

(٤) التعريفات للجرجاني ٢٣٣.

(٥) الاقتراح ٧٠.

(٦) انظر: دراسة في النحو الكوفي ١٣٧.

(٧) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي د.عبد العال مكرم ١٠٥.

(٨) انظر: دراسة في النحو الكوفي ١٣٩.

المنهجية في دراسة اللغة والنحو، وقد عرف السابقون فضل القياس وأخذوا به جميعاً مع اختلافهم في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه.

وقد قيل: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ،وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره"[١]

ومن المهم أن يُستعمل القياس استعمالاً صحيحاً حتى يُغنى اللغة ويثريها، وبالمقابل يجب احترام السماع؛ لأن اللغة رواية ونقل لا منطق ولا عقل[٢].

وقد قال أبو علي الفارسي[٣]: " إذا تعارض القياس والسماع وجب طرح القياس والأخذ بما جاء به السماع"[٤].

ويقول ابن جني[٥]: "واعلم أنه إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[٦].

وللقياس أركان [٧]:

يقول أبو البركات الأنباري[٨]: "ولابدّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم"[٩].

---

(١) الخصائص ٣٥٧/١.

(٢) انظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية ١٠٦.

(٣) الفارسي: أبو علي، الحسن بن علي بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، صَحِب عضد الدولة، له مؤلفات منها: (الحجة، الإيضاح والتكملة، كتاب الشعر، البصريات ...) توفي (٣٧٧هـ) انظر ترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين ١٢٠، نزهة الألباء ٣٨٧، إشارة التعيين.

(٤) المسائل الحلبيات ٢٦٦.

(٥) ابن جني: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، من أئمة النحو والأدب، توفي(٣٩٢هـ)، انظر ترجمته في: (إنباه الرواة ٣٣٥/٢، معجم الأدباء ٨١/١٢، البلغة ١٤١، بغية الوعاة ١٣٢/٢).

(٦) الخصائص ١٢٦/١.

(٧) انظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره د.سعيد الزبيدي ٢٠.

(٨) أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، توفي(٥٧٧هـ) انظر ترجمته في: (وفيات الأعيان ١٣٩/٣، إشارة التعيين ١٨٥، البلغة ١٣٣، بغية الوعاة ٨٦/٢).

(٩) لمع الأدلة ٩٣.

فالأصل هو: المقيس عليه، والفرع هو: المقيس، ولابدّ من حكم وعلةٍ جامعة[1].
ومثال ذلك: "أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أُجري على الفرع الذي هو لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسه النحو"[2].

(١) انظر: الاقتراح ٧١، وقد فصّل السيوطي فيما بعدها من الصفحات الكلام عن هذه الأركان.
(٢) لمع الأدلة ٩٣.

منهج البصريين في القياس:

القياس عند النحويين البصريين يكون على كلام العرب، و"ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[١]. ولا يجوز القياس على ما لم يرد عن العرب، كما أنهم يشترطون الكثرة الفياضة من المسموع التي تخّول لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به، وإلاّ عدّوه مروّياً يُحفظ ولا يقاس عليه[٢].

ومن أسباب تمسكهم بذلك أنهم أرادوا لقواعدهم الاطّراد، وهذا جعلهم لا يقيسون على ما خالف الشائع الكثير، ويحاولون تأويله حتى لا يتعارض مع قواعدهم[٣]، فالنصوص القليلة التي لا تشملها قواعدهم – وهم واثقون كل الثقة من صحة نقلها عن العرب المحتّج بكلامهم – فقد تأوّلوها حتى تنطبق عليها القاعدة، أو أهملوها وجعلوها تحفظ ولا يقاس عليها[٤].

ونستطيع أن نُلخص مفهوم القياس عند البصريين بما يأتي:

أولاً: أنهم يشترطون الكثرة في السماع من أجل القياس، كما يشترطون الفصاحة، والوثوق براويها وسلامة قائلها.

ثانياً: أنهم لا يلتفتون إلى القليل الشاذ الذي يخالف القاعدة عندهم ويقفون منه أحد المواقف التالية[٥]:

١. يؤولونه تأويلاً يتفق مع القاعدة التي وضعوها.

٢. يحملونه على الضرورة.

٣. ينكرونه.

٤. يعدونه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١) المنصف ١/١٨٠.

(٢) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ٧٧، المدارس النحوية للأطاولي ٣٩.

(٣) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم للهنداوي ٢٦٠.

(٤) انظر: من تاريخ النحو للأفغاني ٧٠.

(٥) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ٧٩ ، المدارس النحوية للأطاولي٤٤-٤٥.

ومما يؤخذ على البصريين أنهم يطبقون أقيستهم وقواعدهم على نصوص القرآن الكريم[١]

ويعدّ عبد الله بن أبي إسحاق أول من أسس القياس في اللغة والنحو، وكان زمنه مرحلة نشأة القياس. والمراد به: القواعد النحوية المستنبطة[٢]، إذ أنه مدّ حكم القاعدة وجعله مطّرداً وقوّم ما شذّ من نصوص اللغة عن هذه القاعدة، لذا قيل عنه: "أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو"[٣]، وقيل: "إنه كان أشد تجريداً للقياس"[٤]، وإنّه: "فرّع النحو وقاسه"[٥].

ومن الأمثلة على تمكّن فكرة القياس عنده ما رواه يونس عنه قال: قلت له: هل يقول أحدٌ (الصويق)؟ يعني (السويق)[٦]، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس[٧]، فهو ينكر على تلميذه أن يسأله عما نطقت به العرب قليلاً، ويحيله إلى القياس.

وكان يحتكم إلى القياس، ولم يرض الخروج عن القاعدة لا من شاعر ولا غيره[٨]. أمّا تلميذه عيسى بن عمر فقد درس النحو وتوسع فيه آخذاً بمنهج أستاذه في التمسك بالقياس، فهو ينسج القواعد النحوية على الأكثر والغالب من كلام العرب، فيراعي الكثرة في اللغة المستقرة وفي ضوء ذلك يبني القاعدة ويستخدم القياس، يدل على ذلك: أنه قال له أحدهم: "أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك، يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا، قال له: فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئاً؟ قال: لا، قال له: فما ينفع كتابك؟"[٩]

---

(١) انظر: المدارس النحوية للأطاولي ١٨٠، وانظر أمثلة في: القرآن الكريم وأثره د. عبد العال مكرم ١٠٣ -١١٢.

(٢) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي محمد حلواني ١٤٥، مراحل تطور الدرس النحوي د.عبد الله الخثران ٩٦.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٣٢.

(٤) أخبار النحويين البصريين ٧٦.

(٥) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٢٢.

(٦) السويق: ما يُتّخذ من الحنطة والشعير ، والصاد فيه لغة انظر: اللسان (سوق)، التاج (سوق).

(٧) انظر الخبر في: طبقات النحويين واللغويين ٣٢، إنباه الرواة ١٠٨/٢.

(٨) انظر: المدارس النحوية د.شوقي ضيف ٢٤، أصول النحو العربي د.محمد عيد ٧٩.

(٩) الخبر في: طبقات النحويين واللغويين ٤٥ ، أخبار النحويين البصريين ٨٣، إنباه الرواة ٣٧٥/٢.

وقد قيل: إنه: "وضع كتابه على الأكثر وبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات."[١]

وكان لعيسى بن عمر قياس في قول الأحوص[٢]:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ [٣].

فكان يقول: "يامطراً" يشبّهه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نون وطال كالنكرة."[٤] فهو يرى أن القياس نصب (مطر) الأولى في الشاهد السابق، ونُقل عنه أن الحجة عنده: أن الأصل في النداء النصب وعندما اضطر الشاعر إلى التنوين رده إلى أصله كما تَرُدُّ الإضافة المنادى إلى النصب[٥]. وهذا الرأي منقول عن أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب[٦]. وينكر سيبويه النصب، ويقول: "ولم نسمع عربياً يقوله"[٧]، والاختيار عنده أن يبقى على ضمه بعد التنوين، لأن الشاعر عندما اضطر إلى تنوينه، نوّنه على لفظه[٨].

---

(١) إنباه الرواة ٣٧٥/٢.

(٢) الأحوص: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، شاعر هجّاء لُقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه. توفي (١٠٥هـ) انظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ٣٤٥، الأعلام ٤/ ١١٦).

(٣) الشاهد للأحوص في: ديوانه ١٨٩، ومنسوب إليه في: الكتاب ٢٠٢/٢، المقتضب ٢١٤/٤، أمالي الزجاجي ٨١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦٠٥/١ ، ٢٥/٢ ، النكت للأعلم ٢٧٩، أمالي ابن الشجري ٩٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٣ ، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٥٣/٧، المقاصد النحوية ٦٣/١، ٢١٩/٣ ، شرح التصريح ٢٢١/٢، الخزانة ١٣٢/٢ ، شرح أبيات المغني ٥٣/٦ ، الدرر اللوامع ٢١/٣.

وغير منسوب في: مجالس ثعلب ٩٢/١، ٥٤٢/٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٤٤، شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/٢، الأزهية ١٦٤، الإنصاف ٢٨٩/١، رصف المباني ٢٥٤، ٤١٨، الارتشاف ٢٣٧٩/٥، الجنى الداني ١٤٩، شرح شذور الذهب ١٢٠، أوضح المسالك ٢٧/٤، شرح ابن عقيل ٢٦٢/٣، شرح الأشموني ٢٧/٣، شرح التصريح ٣١/١، الهمع ٣١/٢.

(٤) الكتاب ٢٠٣/٢ ، وانظر: النكت للأعلم ٢٧٩.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠٣/٢

(٦) انظر: المقتضب ٢١٤/٤، أمالي الزجاجي ٨٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٥، أمالي ابن الشجري ٩٦/٢، الهمع ٣٢/٢، الخزانة ١٣٣/٢

(٧) الكتاب ٢٠٣/٢.

(٨) انظر: المقتضب ٢١٤/٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٥، كتاب الشعر ١٤٦/١، الأزهية ١٦٤، النكت للأعلم ٢٧٩، أمالي ابن الشجري ٩٦/٢، الإنصاف ٢٨٩/١، رصف المباني ٤١٨، الارتشاف ٢٣٧٩/٥، الجنى الداني ١٤٩، شرح شذور الذهب ١٢٠، شرح التصريح ٣١/١، ٢٢١/٢، الخزانة ١٣٢/٢.

وهذا الرأي منقول عن الخليل[١]، وإليه يذهب الفراء[٢] حيث يقول: "كما يضطر الشاعر فينون في النداء المفرد فيقول يا زيدٌ أقبلْ"[٣] فالتنوين للضرورة بالإجماع، والاختلاف هل يبقى على ضمه أو ينصب[٤].

وقد تابع أبو عمرو بن العلاء من سبقه في القياس، فكان يقيس على الكثير الشائع، قال له أحدهم: "أخبرني عمّا وضعته مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا، قال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّى ما خالفني لغات"[٥].

وكان ينكر ما خرج عن القياس، فقد سمع رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقال له: أتقول: جاءته كتابي[٦]؟! فهو يرى أن كتاب مذكر وكان ينبغي أن يقول: جاءه كتابي.

أمّا الخليل بن أحمد فهو "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[٧] وقد اتّسع نطاق القياس على يده حتى أصبح أصلاً من أصول النحو، وقد قيل عنه: "كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه"[٨]. فالخليل كان يسمع من العرب ثم يجعل هذا السماع مدار القاعدة النحوية، وهو يستنبطها من الأمثلة الكثيرة، فلا بدّ لها من الاطراد على ألسنة العرب، وما خالف القاعدة يحفظ ولا يقاس عليه، أو يأتي له بتأويل مناسب[٩]. وكان يرفض

(١) رأيه في: أمالي الزجاجي ٨٣، أوضح المسالك ٢٩/٤، شرح الأشموني ٢٨/٣، الهمع ٣١/٢.
(٢) رأيه في أمالي الزجاجي ٨٣.
(٣) معاني القرآن ٣٢١/٢.
(٤) انظر: الهمع ٣١/٢.
(٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.
(٦) انظر: الخصائص ٢٤٩/١، الاقتراح ٩٥.
(٧) الخصائص ٣٦١/١.
(٨) أخبار النحويين البصريين ٨٦.
(٩) انظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف ٤٧، دراسة في النحو الكوفي ١٣٩.

القياس دون سماع[١]، ويقيس على الكثير مما سمعه من كلام العرب[٢]، ويعتمد في أحكامه على ما حفظه من اللغة. ومن ذلك مَنْع العلم من الصرف إذا كان على وزن (فعلان) والنون فيه زائدة، يقول سيبويه: "وسألته عن رجل يسمّى (دهقان)، فقال: إن سمّيته من (التدهقن) فهو مصروف. وكذلك: (شيطان) إن أخذته من (التشيطن)؛ فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت (دهقان) من (الدهق)، و(شيطان) من (شيّط) لم تصرفه. وسألت الخليل: عن رجل يسمّى (مُرّاناً) فقال: أصرفه، لأن المرّان إنما سمي للينه، فهو (فُعّال)، كما يُسمّى الحمّاض لحموضته، وإنما المرانة اللين ... وسألته عن (رمّان) فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"[٣]

وكذلك يونس فقد كان له "قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها"[٤] وله آراء كثيرة وقياسات مختلفة، والمصدر الأساس لآرائه هو كتاب سيبويه حيث نقل عنه الكثير من آرئه[٥].

وقد تفرد يونس بمجموعة من الآراء[٦]، يقول د. شوقي ضيف: "وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسه أمة وحده"[٧].

أما سيبويه فقد جاء كتابه مملوءاً بالقياس، وهذه الكثرة في الأقيسة والتعدد فيها مما يدل على أن القياس وصل إلى كامل نضجه وتمام قوته وأصبح أساساً من أسس الدرس النحوي.

وقد أفرد سيبويه أبواباً للقياس مثل: "هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجئ في الكلام إلاّ نظيره من غير المعتل"[٨]، و"هذا باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلاّ نظيره من غيره"[٩].

---

(١) انظر: الكتاب ٤٢٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٦/٢-١٨٧.

(٣) الكتاب ٢١٧/٣-٢١٨.

(٤) أخبار النحويين البصريين ٨٣.

(٥) انظر على سبيل المثال الكتاب ٣٥١/١، ١١٢/٢، ٣٣٩/٣، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٥٧.

(٦) انظر: كتاب يونس بن حبيب د. حسين نصّار ١٣٤-١٥٦.

(٧) المدارس النحوية ٢٨.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٤.

(٩) الكتاب ٤٢٧/٤.

وللقياس عنده شروط، فلا يقيس إلا بعد سماع يقول: "وذا لا يجسر عليه إلا بسماع"[١]، و"ليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئاً "[٢].

والقياس عنده يجب أن يكون على ما كَثُر واطّرد؛ فالقياس على الأكثر يقول: "لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قد قاله بعض العرب"[٣] أما القليل النادر فيُحفظ ولا يقاس عليه يقول: "وليس ذا بقياس متلئب، ... إنما يحفظ عن العرب"[٤]، و"لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[٥]، ومن رَفْضِه القياس على القليل قوله: "وقد جاء على (فُعْلان) نحو: الشُّكران والغُفران، وقالوا: الشُّكور، كما قالوا: الجُحود، فإنما هذا الأقل نوادر، تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه"[٦].

أمّا القياس النحوي عند الأخفش فيظهر بمظهرين مختلفين؛ فهو في المظهر الأول متشدد مضيّق في القياس وهذا طابع البصريين، وفي المظهر الثاني متسامح متسع الصدر والأفق في القياس وهذا طابع الكوفيين. فالأخفش يمنع القياس في مسائل مما يدل على المنهج البصري، وبالمقابل نجده يتجه اتجاها آخر فيجيز القياس على أي مسموع حتى لو كان شاذاً، وحتى لو عُدم السماع وهو المنهج الكوفي[٧].

وقد يقيس البصريون على القليل الشاذ مخالفين بذلك أصولهم وطريقتهم[٨]، ومن ذلك قياس الخليل تصغير أفعل التعجب مع أنه لم يُسمع عن العرب سوى لفظ واحد وهو قولهم: (ما أُمَيْلِحَهُ!)[٩]، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ((ما أُمَيْلِحَهُ!)) فقال: لم

---

(١) الكتاب ٥٣٨/٣.

(٢) الكتاب ٤٢٦/٣، وانظر: ٢١٤/٢ ، ٣٧٩/٣ ، ٤٥٧ ، ٥٣٩ ،٥٥٥.

(٣) الكتاب ٨٢/٢، وانظر: ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٥٥٤/٣.

(٥) الكتاب ٤٠٢/٢، وانظر: ٨٠/١، ٣٦٤/٢.

(٦) الكتاب ٨/٤.

(٧) انظر: أمثلة للقياس عند الأخفش في (منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية لعبد الأمير الورد ٣٦٥-٣٨٨).

(٨) انظر: الكتاب ٢٧٩/١.

(٩) انظر: الصحاح (ملح)، اللسان (ملح)، المغني ٧٦٠.

يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحقّر وإنما تحقّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف ...، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح. كأنك قلت: مُليِّح ... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمّي به الفعل يحقّر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله!"[1].

ومن ذلك قياس سيبويه في النسب، حيث جعل النسب إلى (فَعُولة): (فَعَليّ) قياسيّاً[2]، يجري مجرى (فعيلة) في حذف الواو فيه[3]، وقد قاس على مثال واحد مسموع عن العرب وهو: شَنُوءَة، والنسب إليها شَنَئيّ.

وتابعه ابن جني فقال: "ولك أن تقول في الإضافة إلى قتوبة قتبيّ، وإلى ركوبة ركبيّ، وإلى حلوبة حلبيّ، قياساً على (شَنَئيّ)[4].

منهج الكوفيين في القياس:

توسع الكوفيون في الرواية فترتب على توسعهم في الرواية توسعهم في القياس، ولما كان شرط صحة القياس عند البصريين الكثرة، فإن الكوفيين لم يشترطوا ذلك وإنما أجازوا القياس على القليل، ذلك أنهم لا يريدون ترك نصّ مسموع فصيح[5].

فالقياس موجود عند الكوفيين والبصريين واعتنى به كلا الفريقين، لكنهم اختلفوا في التطبيق[6]، فالبصريون يكوّنون أصلاً من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه إذا توافر فيها علّة ذلك الأصل، والكوفيون يكتفون بالشاهد

(١) الكتاب ٤٧٨/٣.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٩/٣.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٥٩٠، شرح المفصل ١٤٦/٥.

(٤)الخصائص ١١٥/١.

(٥) انظر: دراسة في النحو الكوفي ٤٣٠.

(٦) انظر مدرسة الكوفة للمخزومي ١١٦، مراحل تطور الدرس النحوي د. عبد الله الخثران ٢٣٣-٢٣٤.

الواحد يسمعونه من أعرابي يثقون بفصاحته فيقيسون عليه، وإن كان هذا الشاهد مما لانظير له أو مما يعده البصريون شاذاً لا يُعتد به.

وقد كان الكسائي يرى أن القياس أساس من أساسيات النحو فكان يقول:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل عمل ينتفع[١].

وقد قيل عن الكسائي: "يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"[٢] وقيل: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلاً، وليس بالجيد"[٣]. وقيل عنهم: "لم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر؛ فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لإولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري"[٤].

وهذا القول فيه جانب مقبول وهو أنهم يقيسون على القليل والنادر والشاذ – وليس ذلك في رأيي إلاّ حفظاً للغة – فهم بذلك لا يريدون إهدار النصوص الصحيحة التي نُقلت عمّن يوثق بفصاحتهم، "فاللغات على اختلافها كلها حجة"[٥]. وهم بتوسعهم في القياس يحاولون إدخال ما شذ إلى دائرة القياس ما أمكن؛ طرداً للقواعد وتخلُّصا من الشواذ.

أما الجانب المردود فهو اتهامهم بسماع اللحن والخطأ، وأنهم بداعي المنافسة قاسوا عليهما، فهو قول يربأ المرء بنفسه عن أن يتهم رجالاً اجتهدوا في تقعيد القواعد وضبطها بأنهم عملوا بما لا يؤيده دليل موثوق به[٦].

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢٦٧/٢، بغية الوعاة ١٦٤/٢.

(٢) بغية الوعاة ١٦٤/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣١٥/١.

(٤) من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ٧١.

(٥) الاقتراح ٥٢.

(٦) انظر: هشام بن معاوية الضرير حياته، آراؤه ، منهجه د.تركي العتيبي ٣٦٠.

ولعل الكسائي عندما ألف كتابه (ما تلحن فيه العامة)[1] أراد أن يثبت أن هناك فرقاً بين لغات العرب الموثوقة وبين اللحن[2].

ونستطيع أن نخلص من ذلك أن مذهب الكوفيين في القياس:

١. اكتفاؤهم بالشاهد الواحد ممن يوثق بفصاحته، وعدم اشتراط الكثرة والشيوع لوضع القاعدة، بل قد يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها[3].

٢. قياسهم والسماع مفقود، فقد اعتمدوا على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداماً كلّيا[4].

ومن أمثلة احتجاجهم بالقليل[5]:

أن الكسائي حكى (خاتم مصووغ)، وأجاز في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو أن يأتي على الأصل قياساً على هذا المثال وغيره[6].

وقد عدّ الفراء ما جاء مُتمما من اسم المفعول من ذوات الواو نادراً لا يقاس عليه[7]. وتابعه بعض النحويين[8].

---

(١) كتاب مطبوع، تحقيق د.رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م.

(٢) انظر: المدارس النحوية د.شوقي ضيف ١٧٥.

(٣) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٧٦، المدارس النحوية للأطاولي ٥٧.

(٤) انظر: المدارس النحوية للأطاولي ٥٤، ٥٤، ١٨٠.

(٥) ومن ذلك أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز جمع الصفة التي على (أفعل فعلاء) جمع تصحيح قياساً على شاهد واحد وهو قول الشاعر:

فما وجُدت بنات بني نزارٍ حلائل أسودين وأحمرينا.

ورد البصريون ذلك. انظر التفصيل: [الكتاب٣/٦٤٤، الزاهر ٣٨٤/١، شرح الشافية للرضى ٢٦٨/١، الارتشاف ٥٧٤/٢-٥٨٧].

(٦) انظر: دقائق التصريف ٢٧٦/١.

(٧) انظر رأيه في: إصلاح المنطق ٢٢٢، تهذيب إصلاح المنطق ٥١٢/٢.

(٨) منهم: ابن جني في: (المنصف ٢٨٦/١، الخصائص ٩٨/١)، الجوهري في: (الصحاح (خيط))، ابن عصفور في: (الممتع٣٠٠)، ابن مالك في: (إيجاز التعريف في علم الصرف١٦٠)، الرضي في: (شرح الشافية ١٤٩/٣).

وردّه سيبويه وغيره من البصريين[١]، يقول سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات"[٢]. ويؤيد ما ذهب إليه الكسائي ورود السماع[٣]، وأن العرب تكلمت بما هو أثقل من ذلك[٤]، كما أنه في القياس "لا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل."[٥]

وكان الكسائي يجيز إضافة (حيث) إلى المفرد[٦] قياساً على ما سمع. وقد ندر سماع ذلك كقول الشاعر:

ونطعنهم تحتَ الكُلَى بعد ضَربِهِم ببيض المواضي حيث ليَّ العمائمِ[٧]

وقول الآخر:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا[٨]

---

(١) مثل المازني في: (المنصف١/٢٨٣)، المبرد وقد أجازه في ضرورة الشعر فقط في: (المقتضب ١/١٠٢).

(٢) الكتاب ٤/٣٤٨-٣٤٩.

(٣) انظر أمثلة في: المنصف ١/٢٨٦، الخصائص ١/٩٨، الصحاح (دوف)، التاج (دوف).

(٤) انظر: المقتضب ١/٢٨٧، مناهج الصرفيين ومذاهبهم للهنداوي ٢٥٢.

(٥) الكتاب ٤/٣٥٥.

(٦) ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء وهي الإضافة إلى الجملة، وقال بعضهم كون المضاف إليه اسماً لا يُوجب خروج (حيث) عن البناء بل يبقى مبنياً. وإعراب (حيث) لغة فقعسية.
انظر: كتاب الشعر ١/١٨١، اللباب ٢/٧٨ ، شرح الكافية للرضي ٣/١٨٣، شرح أبيات المغني ٣/١٥١.

(٧) في المقاصد النحوية للعيني ٢/٥٢٢،: "قيل إن قائله الفرزدق ولم أجده في ديوانه" وغير منسوب في: شرح المفصل ٤/٩٢، شرح ابن الناظم ٢٧٩، شرح الكافية للرضي ٣/١٨٣، الارتشاف ٣/١٤٤٩، المغني ١/١٥٢، أوضح المسالك ٣/١١٢، شرح التصريح ١/٤٦، ١/٦٩٩، الهمع ٢/١٥٢، الخزانة ٦/٥٠٣، ٧/٤، شرح أبيات المغني ٣/١٤٠.

(٨) الرجز غير منسوب ويروى (ساطعاً) مكان (لامعا)، انظر: كتاب الشعر ١/١٨٠، اللباب ٢/٧٨ ، شرح المفصل ٤/٩٠، شرح ابن الناظم ٢٧٩، شرح الكافية للرضي ٣/١٨٣، المغني ١/١٥٢، الهمع ٢/١٥٣، الخزانة٧/٣، شرح أبيات المغني ٣/١٥١، التاج (حيث).

وكان جمهور البصريين يذهبون إلى أن(حيث) تلزم الإضافة إلى جملةٍ (اسمية كانت أو فعلية)، ويجعلون هذه الشواهد من النادر الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس[1].

(١) انظر: الصحاح (حيث)، شرح المفصل ٤/٩٠-٩١، الارتشاف ٣/١٤٤٩، المغني ١/١٥٢، شرح التصريح ١/٤٦، ٦٩٩، الهمع ٢/١٥٣.

ومن أمثلة القياس النظري عند انعدام الشاهد[1]:

أجاز الكوفيون العطف بـ(لكن) في الإيجاب نحو: (أتاني زيد لكن عمرو)[2]، وقد قاسوا ذلك على (بل) حيث يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك (لكن)، وذلك لاشتراكهما في المعنى، فتقول: (ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ) فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: (ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ) فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب[3]. وقياسهم هذا قياسٌ نظريّ لا يعضده شاهد[4]. وردّ البصريون ذلك ومنعوا أن يعطف بها في الإيجاب، لأنه لم يسمع[5].

وأجاز الكوفيون الجزم بـ(كيف) مطلقاً[6]، قياساً على (متى)، وقالوا: إنه يجوز المجازاة بـ(كيف)؛ لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام، فـ(كيف) سؤال عن الحال كما أن (أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان إلى غير ذلك من كلمات المجازاة، ولأن معناه كمعنى المجازاة. لذلك وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة[7].

أمّا جمهور البصريين فذهبوا إلى أنه لا يجوز المجازاة بها[8].

والكوفيون وإن كانوا يقيسون على القليل أو النادر إلا أنهم قد يخالفون هذا المنهج العام فيتشددون في القياس ويرفضون المسموع.

---

(١) ومن ذلك: أجاز الكوفيون إضافة (كذا) إلى مفرد، أو جمع قياساً على العدد الصحيح، فيقال: (كذا ثوب، وكذا أثواب)، وأوجب البصريون أن يكون تمييزها مفرداً منصوباً ولا يجوز جره بالإضافة. انظر تفصيل المسألة: [الارتشاف ٧٩٥/٢، المغني ٢١١/١، الهمع ٢٨٠/٢].

ومن ذلك أجاز الكوفيون جمع العلم المذكر الذي آخره تاء بالواو والنون وذلك لا يستند إلى سماع ولكن قاسوه على أن التقدير في طلحة (طلحٌ). ومنع البصريون ذلك لأن من شروط جمع المذكر السالم تجرد العلم من تاء التأنيث. انظر تفصيل ذلك: [الإنصاف ٤٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/١، التذييل والتكميل ٣٠٤/١]

(٢) انظر: الجنى الداني ٥٩١، الارتشاف ١٩٩٨/٤، الهمع ١٨٥/٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٠/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤٣٥/١، الإنصاف ٢٢/٢، الجنى الداني ٥٩١، الهمع ١٨٥/٣.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٦/٣، الارتشاف ١٨٦٨/٤، الهمع ٤٥٣/٢

(٧) انظر: الإنصاف ١٥٨/٢.

(٨) انظر: الكتاب ٦٠/٣، الارتشاف ١٨٦٨/٤.

ومن ذلك:

رفض الكسائي والفراء إعمال (صيغ المبالغة)[1]، ونسب لعامة الكوفيين[2]، والحجة عندهم أنها فرع عن أسماء الفاعلين، وأسماء الفاعلين فرع عن الفعل المضارع، ولأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة فلا مبالغة في أفعالها، لذلك ضَعُف عملها. ولم يعتدوا بما روي عن العرب من أشعار وأقوال، فرفضوا القياس عليها، وإن وُجد منصوب بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال، كما أنه لا يجوز تقديم المنصوب على المثال المذكور فلا يجوز عندهم: هذا زيداً ضروب.

وقد أجاز الخليل[3] وسيبويه إعمال صيغ المبالغة كلها، وروى سيبويه شواهد عملت فيها كل هذه الصيغ[4].

وروى قولهم في الاختيار: (امّا العسلَ فأنا شّراب)[5] بنصب العسل مفعولاً به مقدماً لـ(شّراب).

وقد تابع سيبويه جمهور النحويين[6]. وأنكر بعض البصريين إعمال صيغتي (فعيل وفَعِل) لقلتهما، وأجازوا إعمال بقية الصيغ[7].

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ١٥٠/١، ٢٣٦/١.

(٢) نسبه إليهم: اللباب ٤٤١/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٧/٢، شرح ألفية ابن معطي ٩٨٨/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٢/٣، الارتشاف ٢٢٨٣/٥ ، شرح شذور الذهب ٣٤٨، المساعد ١٩٣/٢ ، الهمع ٥٩/٣.

(٣) انظر رأيه في: شرح ألفية ابن معطي ٩٨٨/٢.

(٤) انظر الشواهد في الكتاب ١١٠/١-١١٢.

(٥) قول عربي استشهد به النحويون لبيان أن صيغة المبالغة تعمل عمل الفعل حيث عملت صيغة (فعّال) ونصبت المفعول به المقدم.

(٦) انظر: اللباب ٤٤١/١، شرح المفصل٧٣/٦، شرح الجمل لابن عصفور ١٩/٢، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣، شرح الكافية للرضي ٤١٢/٣، البسيط ١٠٦٢/٢، شرح الفية ابن معطي ٩٨٨/٢، شرح شذور الذهب ٣٤٥، المساعد ١٩٣/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٤٦/٦، الهمع ٥٩/٣.

(٧) منهم المازني والزيادي والمبرد، انظر: (المقتضب ١١٤/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٨/٢، البسيط ١٠٥٨/٢، المساعد ١٩٣/٢).

منهج الفراء في القياس:

كان للقياس عند الفراء شأن أي شأن [١]، فكتاب (معاني القرآن) زاخرٌ بالقياس، ولا تكاد تخلو آية من قياس على أية أخرى أو شعر أو قول. وتتردد كلمة (قاس) باشتقاقاتها في كتابه؛ ومن ذلك كلمة: (يقاس) مثل قوله: "وعلى هذا يقاس كل ما في القرآن"[٢]، و"يقاس على هذا"[٣]، و"لا يقاس على هذا"[٤]، و"فلا يقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل"[٥]. وكلمة: (قسْ)[٦] مثل قوله: "فقس بهذا ما ورد عليك"[٧]، و"فقس عليه"[٨]، و"فقس على ذا"[٩]، و"ما ورد عليك فقسه على هذا"[١٠]. وكلمة: (قياس)[١١] و(القياس)[١٢] ومن ذلك قوله: "لجاز في قياس النحو"[١٣]، و"أقوى في قياس العربية"[١٤]، و"لايجوز القياس على هذا"[١٥]، و"هو القياس"[١٦] وقد يجعل البناء مرادفاً للقياس فيقول [١٧]. "فابن على ذا ما ورد عليك"[١٨] أو "وعلى هذا يُبنى ما ورد من نحوه"[١٩].

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء للأنصاري ٣٨٠.

(٢) معاني القرآن ٢٩/١.

(٣) السابق ١٤٩/١، ٢٠٠، ٢٧٧، ٦٨/٢، ٥٧/٣، ١٣٧، ١٥٦.

(٤) السابق ٩٣/٢، ١٥٢.

(٥) السابق ٢٨١/١.

(٦) السابق ١٤٣/٢ ، ١٦٣.

(٧) السابق ٨١/١.

(٨) السابق ٦٩/٢ ، ١٠٦/٣.

(٩) السابق ٢٠٤/٢.

(١٠) السابق ١٠٥/٢.

(١١) السابق٣٥٨/١.

(١٢) السابق ١٨١/١ ، ٢١٦، ٣٨٧، ١٨٤/٢.

(١٣) السابق ١٦١/١.

(١٤) السابق ٢١٨/٣.

(١٥) السابق ٢٨١/١

(١٦) السابق ١٣٥/٢ ، ١٤٨.

(١٧) السابق ١١٨/١ ، ١٦٦/٢، ٤٠٤، ٤٠٦.

(١٨) السابق ٩٣/١، ٩٦ ، ١١/٢.

(١٩) السابق ٨٠/١.

والفراء اعتمد على القياس إلى جانب اعتماده على الرواية، فكان يتوسع في الرواية عن العرب، ويتتبع فصحاءهم، وفي نفس الوقت يردّ بعض ما سمعه منهم ويعدّه شاذاً لا يقاس عليه، ولا يصح أن يُجعل مطّرداً.

وكان يربط قياس النحو واللغة في كل المسائل، ومن ذلك ما يروى عنه أنه سُئل مسألة في الفقه فقيل له: "ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه فقيل له: من أين لك ذلك؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يُصغّر، وكذلك لا يُلتفت إلى السهو في السهو"(١).

مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في القياس:

وقد برزت عند الفراء النزعة البصرية فيما يأتي:

أولاً: اشتراط كثرة المسموع للقياس عليه.

ثانياً: عدم القياس على القليل.

ثالثاً: اشتراط فصاحة المسموع للقياس عليه.

رابعاً: لا يجيز القياس مع عدم السماع.

أولاً: اشتراط كثرة المسموع للقياس عليه:

- القياس في جمع (فعْلة) بالألف والتاء:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾(٢).[الحجرات:٤] وجه الكلام أن تضم الحاء والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجَرات والرُّكَبات... فالرفع أجود من ذلك"(٣). وقال:

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ١٥١/١٤، نزهة الألباء ٦٧،إنباه الرواة ٢٠/٤، وفيات الأعيان ١٧٩/٦.

(٢) هذه قراءة الجمهور بضم الحاء والجيم، وقرأ أبيّ بن كعب وعائشة –رضي الله عنهما–، والسلمي ومجاهد وغيرهم بفتح الجيم. انظر: (تفسير الطبري ١٤١/٢٦، مختصر الشواذ ١٤٣، التبصرة ٥٠٤، زاد المسير ٤٥٩/٧، تفسير القرطبي ٢٦٤/١٦، تفسير البحر المحيط ١٠٨/٨، الدر المصون ٦/١٠، النشر ٣٧٦/٢، الإتحاف ٥١٢).

(٣) معاني القرآن ٧٠/٣.

"كما جمعوا ظُلْمة: ظُلُمات فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفعة أولها، وكما قالوا حَسَرات فأتبعوا ثانيها أولها"[1].

يختار الفراء[2] القياس على القاعدة التي وردت كثيراً في كلام العرب، إذ تتبع العين حركة الفاء في هذا النوع من الجمع. فالقياس في جمع (فعْلة) بالألف والتاء أن تتبع العين حركة الفاء في الجمع سواءً أكانت الحركة الفتحة أم الضمة أم الكسرة، ويجوز فتح العين أو إسكانها إذا كانت الفاء مضمومة أو مكسورة للتخفيف.

وهذا رأي سيبويه[3]، والجمهور[4]. وقد علل الأخفش الإتباع بقوله: " لأن مخرج الحرفين بلفظ واحد إذا قرب أحدهما من صاحبه أيسر عليهم".[5]

- قياس حذف المبتدأ بعد القول:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌ﴾ [البقرة:١٥٤] رفعٌ بإضمار مكنّى من أسمائهم؛ كقولك: لا تقولوا هم أمواتٌ بل هم أحياء.

ولا يجوز في الأموات النصب؛ لأن القول لا يقع على الأسماء إذا أُضمرت وصوفها أو أظهرت... فابن على ذا ما ورد عليك؛ من المرفوع قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢] وخمسةٌ وسبعةٌ لا يكون نصباً؛ لأنه إخبار عنهم فيه أسماء مضمرة،

---

(١) معاني القرآن ٣٣٠/٢.

(٢) نُسب إليه أنه يمنع ضم العين في المضموم الفاء، وهذا خلاف ما ورد في نصه. انظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٦/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٥٧٩/٣ -٥٨٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٨١/١، المقتضب ١٨٨/٢، معاني القرآن للزجاج ٣٣/٥، الزاهر ٢٩٣/٢، دقائق التصريف ١٣٥، المخصص ١٨٤/٥، شرح المفصل٢٨/٥، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٩/١، شرح الأنموذج ١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ٨٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٩٩/١، شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٣، شرح ألفية ابن معطي ٢٩٨/١، الارتشاف ٥٩٣/٢، المساعد ٦٦/١، مجموعة الشافية ١٣٤/١، ٨٩/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٦/١، تعليق الفرائد ٢٧٤/١، الهمع ٨٢/١.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٨١/١.

كقولك: هم ثلاثةُ، وهم خمسةُ ُ"[1] ويقول: "وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَ﴾[القصص:٩] رفعت (قرةُ عينٍ) بإضمار (هو)، ومثله في القرآن كثير يُرفع بالضمير".[2]

يقيس الفراء على الكثير في القرآن الكريم إذ يكثر فيه حذف المبتدأ بعد القول[3].

ويجوز حذف ما علم من المبتدأ أو الخبر في مواضع منها هذا الموضع[4].

- قياس حذف المبتدأ في جملة الجزاء المصدّرة بالفاء:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ﴾ [البقرة:١٩٦] (ما) في موضع رفع؛ لأن أكثر ما جاء من أشباهه في القرآن مرفوع. ولو نصبت على قولك: اهدوا (ما استيسر)".[5]

يذكر الفراء أن (ما) في موضع رفع هنا قاسه على الكثير في القرآن الكريم، فقد جاء كثير من أشباهه في القرآن مرفوعاً[6]. وحذف المبتدأ في جملة الجزاء المصدّرة بالفاء جائز[7]. قال الطبري: "وإنما اخترنا الرفع في ذلك، لأن أكثر القرآن جاء برفع نظائره"[8] ولم يذكر الفراء في هذا الموضع توجيه الرفع، وفي نص آخر يقول: "وإنما يرفع من ذا ما كان اسما يحسن فيه (هو) مع المرفوع"[9]. ويظهر أنه يقدر مبتدأ محذوفاً، وقد قدّر بعضهم هذا المبتدأ (فالواجب

(١) معاني القرآن ٩٣/١.

(٢) معاني القرآن ٣٠٢/٢.

(٣) انظر أمثلة في معاني القرآن: ٣٨/١-٣٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦، ٣٧٠ ، ٣٤٣ ، ٣٩٨، ٤٦/٢، ١٤٥، ٣٦٢، ٨٧/٣

(٤) انظر: أوضح المسالك (حاشية)١٩٦/١، المغني ٧٢٣ ، الهمع ٣٣٤/١.

(٥) معاني القرآن ١١٨/١.

(٦) انظر أمثلة أخرى: ١٠٩/١، ١١٢، ١٨٤ ، ٤٦١، ٣٩/٢، ٥٣ ، ٢٤٦.

(٧) انظر: الكتاب ٢٥٨/١، ٢٥٩، ٢٦٧، شرح ابن الناظم ٨٥، أوضح المسالك ١٩٦/١، المغني ٧٢٣.

(٨) تفسير الطبري ٢٦٣/٢.

(٩) معاني القرآن ١٤٢/١.

ما استيسر)[1] وقيل للرفع وجه آخر: أن يكون مبتدأ لخبر محذوف والتقدير: فعليه ما استيسر[2].

وأجاز الفراء النصب على تقدير فعل أمر (فأهدوا)[3].

وجاز الوجهان؛ لأن الفاء تكون رابطة للجواب في المواضع التي لا يصلح أن يكون جواباً للشرط، وذلك منحصر في ست مسائل منها[4]:

١. أن يكون الجواب جملة اسمية.

٢. أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها إنشائي.

- القياس في الاسم المعرفة الذي يلي(كان) إذا جاء بعده مصدر مؤول من (أنْ) والفعل:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[5][آل عمران:١٤٧] نصبت القول بكان، وجعلت (أنْ) في موضع رفع، ومثله في القرآن كثير. والوجه أن تجعل (أنْ) في موضع الرفع، ولو رفع القول وأشباهه وجعل النصب في(أنْ) كان صواباً"[6].

وقال: "وقوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[الأعراف:٥]، الدعوى في موضع نصب لـ(كان) ومرفوع (كان) قوله: ﴿إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ فـ(أن) في موضع رفع وهو الوجه في أكثر القرآن: أن تكون (أنْ) إذا كان معها فعل، أن تجعل مرفوعة والفعل منصوباً، مثل قوله:

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٦٧/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٧٤/١، إعراب القرآن ٢٤٤/١، الكشاف ٤٠٢/١، المحرر الوجيز ١٥٣/٢، الإملاء ٨٥/١، تفسير القرطبي ٣٧٦/٢، تفسير البحر المحيط ٨٢/٢، الدر المصون ٣١٣/٢، روح المعاني ٤٧٧/١.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٦٣/٢، الكشاف ٤١٢/١، المحرر الوجيز ١٥٣/٢، الإملاء ٨٥/١ ، تفسير القرطبي ٣٧٦/٢.

(٤) انظر: الجنى الداني ٦٨ ، المغني ١٨٦/١.

(٥) هذه قراءة الجمهور، وقرأت طائفة برفع (قولهم)منهم: حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم. انظر: (تفسير الطبري ١٥٤/٣، مختصر الشواذ ٢٢، المحرر الوجيز ٣٦٣/٣، تفسير البحر المحيط ٨١/٣، الدر المصون ٤٣٣/٣.

(٦) معاني القرآن ٢٣٧/١.

﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾[1] [الحشـــر:١٧] و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[2] [الجاثية:٢٥] ولو جعلت(الدعوى)مرفوعة و(أن) في موضع نصب كان صواباً"[3]

يرى الفراء أنه إذا ولي كان اسم وبعده مصدر مؤول ، فالاختيار القياس على الكثير مما ورد في القرآن الكريم، فيكون الاسم المتقدم خبراً ويكون المصدر المؤول المتأخر اسما لكان.

وأجاز الفراء الوجه الآخر وهو أن يكون الاسم المتقدم اسماً لكان والمصدر المؤول خبراً لها، لكنّه جعل الوجه ما ورد كثيراً في القرآن الكريم ، ومثّل لذلك في مواضع من كتابه.

وتابعه في اختياره جماعة من النحويين[4]. أمّا سيبويه فقد أجاز الأمرين دون اختيار أو ترجيح[5]؛ فإذا ولي كان معرفتان كنت مخيراً أيهما شئت جعلته اسماً لكان وجعلت الآخر الخبر. وعلى هذا الرأي جمهور من النحويين[6].

ويظهر لي أن اختيار الفراء ومن تابعه أرجح، وإنما كان الاختيار أن يكون المصدر المؤول هو اسم كان للأسباب التالية:

أولاً: كثرة وروده في القرآن الكريم[7]

---

(١) هذه قراءة الجمهور، وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وسليمان بن أرقم (عاقبتُهما) بالرفع. انظر: (مختصر الشواذ ١٥٤، المحرر الوجيز ٣٨٩/١٤، تفسير البحر المحيط ٢٤٨/٨، الدر المصون ٢٩١/١٠).

(٢) هذه قراءة الجمهور، وقرأ برفع (حجتُهم) الحسن وعمرو بن عبيد وأبو حيوة وابن أبي إسحاق، وروي عن ابن عامر وعاصم. انظر: (مختصر الشواذ ١٣٨، المحرر الوجيز ٣١٩/١٣ ، تفسير البحر المحيط ٤٩/٨، الدر المصون ٦٥٣/٩، النشر ٣٧٢/٢، الإتحاف ٥٠٢، روح المعاني ١٢٥/١٣).

(٣) معاني القرآن ٣٧٢/١، وانظر: ٤٥٧/١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١٥٤/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/١، شرح ألفية ابن معطي ٨٧٧/٢، الدر المصون ٤٣٣/٣، ٥٧٢/٤، المغني ٥٠٥/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٤٩/١.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٣٤/٤، الزاهر ٤٥٦/١-٤٥٧، إعراب القرآن ١٣٤/٥ ، اللمع ٣٧، مشكل إعراب القرآن ٦٦٣، توجيه اللمع لابن الخباز ١٣٧، شرح المفصل ٩٥/٧، تفسير البحر المحيط ٨١/٣.

(٧) ورد في أكثر من اثنتي عشرة قراءة متواترة. انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٤٧/١/٣.

ثانياً: أن المصدر المؤول لا يكون إلا معرفة، فكان الأولى أن يكون هو الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً[1].

- قياس حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة:٩٣] فإنه أراد: حبّ العجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير، قال الله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢] والمعنى: سل أهل القرية وأهل العير، وأنشدني المفضّل[2]:

حسبت بُغام راحلتي عناقا وما هي ويب غيرك بالعناقِ[3]

ومعناه: بغام عناقٍ"[4]

ذكر الفراء حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في هذا النص ونصوص أخرى[5]، وهو قياسيّ لأنه كثير في القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم وعلى هذا الرأي

جمهور النحويين[6].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ١٥٤/٣.

(٢) المفضّل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبيّ، نحوي أديب من أهل الكوفة، عالم بالشعر والغريب. توفي (١٦٨هـ)، ترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين ١٩٣، إنباه الرواة ٢٩٨/٣، معجم الأدباء ١٦٤/١٩، إشارة التعيين٣٥٢).

(٣) منسوب إلى ذي الخرق الطهوي في: مجالس ثعلب ١٨٤، اللسان (بغم)، تذكرة النحاة ١٨. وغير منسوب في: مجالس ثعلب ٧٦، تفسير الطبري ١٤/١٥، الزاهر ٩٥/٢، روح المعاني ٢٧١/٢.

(٤) معاني القرآن ٦١/١-٦٢.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٢٢/١-٢٣، ٢٠٧، ٣٤٨ ، ٣٦٣ ، ٤٧٧ ، ٢٠٤/٢ ، ٣٢٩.

(٦) انظر: الكتاب ٢٦٩/٣، مجاز القرآن ٤٧/١ ، ٣٨٦، معاني القرآن للأخفش ٥٢، تأويل مشكل القرآن ١٣٣، مجالس ثعلب ٧٦-٧٧، الخصائص ٣٦٢/٢، أمالي ابن الشجري ٧٨/١ ، ١٠١ ، ٢٢/٢، ٦٧، شرح المفصل

- القياس أن يكون مَكْرُم ومَعْوُن جمعاً لا مصدراً:

يقول الفراء: "فأمّا قول الشاعر:

ليوم روعٍ أو فعال مَكْرُم[1].

فإنه جمعٌ: مَكْرُمة ومَكْرُم، ومثله قول الآخر:

بثين الزمي لا إنّه إن لزمْتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعْوُنِ[2].

أراد جمع معونة. وكان الكسائي يقول: هما (مَفْعُل) نادران لا يقاس عليهما وقد ذهب مذهباً. إلاّ أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال".[3]

يختار الفراء[4] أن يكون (مَكْرُم ومَعْوُن) جمعين لـ(مكرمة ومعونة) وهذا وجه قياسيّ كثير في الكلام[5]. وهو بذلك يتخلص من الوصف بالشذوذ والندرة؛ لأن القياس في المصدر من: (فَعَل يَفْعَل) و(فَعَل يَفْعُل) أن يكون مفتوح العين. يقول : "آثرت العرب فتحها في (مَفْعَل) اسماً كان أو مصدراً".[6]

٢٣/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٤/١، شرح الأنموذج ٩٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٣، شرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢، شرح ألفية ابن معطي ٧٤١/١، الارتشاف ١٨٣٦/٤، أوضح المسالك ١٤٩/٣، المساعد ٣٦٣/٢، البرهان ٧١٣، شرح الأشموني ١٧٢/٢، الهمع ٤٢٨/٢، حاشية الصبان ٤١٠/٢.

(١) الرجز منسوب إلى أبي الأخرز الحماني في: الاقتضاب ٧٨١، اللسان (كرم)، شرح شواهد الشافية ٦٨، التاج (كرم). ونُسب إلى العجيف بن حمير العقيلي في: تذكرة النحاة ٤٢٠.

وغير منسوب في: العين ٢٥١/٨ ، ٤٣٣، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٣٧٠، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، المخصص ٣١٩/٤، الممتع ٦١، تفسير البحر المحيط ٣٥٥/٢، الدر المصون ٦٤٧/٢، المساعد ٦٢٦/٢

(٢) لجميل بن معمر في ديوانه ١٢٦، ومنسوب إليه في: أدب الكاتب ٣٧٠، الاقتضاب ٧٨٣، اللسان (كرم)، (عون) ، تفسير البحر المحيط ٣٥٥/٢، الدر المصون ٦٤٧/٢، شرح شواهد الشافية ٦٨.

وغير منسوب في: إصلاح المنطق ١٦٥، شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٣، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، المخصص ٣٢٠/٤، الممتع ٦١، شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، المساعد ٦٣٦/٢.

(٣) معاني القرآن ١٥٢/٢.

(٤) انظر رأيه في: إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٣٧٠، شرح الشافية للرضي ١٦٩/١، مجموعة الشافية ٧/١، ٤٥/٢.

(٥) انظر: الممتع ٦١.

(٦) معاني القرآن ١٤٨/٢.

وضمّ العين نادرٌ، وقد أنكر سيبويه أن يكون مصدراً قال: وأمّا ما كان (يَفْعُل) منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان (يَفْعَل) منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال (يَفْعُل) لأنه ليس في الكلام (مَفْعُل)."[1]

أمّا الكسائي فيرى أن (مَكْرُم ومَعْوُن) مصدران، وهما نادران لا يقاس عليهما[2]. وقد نُسب هذا الرأي إلى عامة الكوفيين[3].

- مجيء المصدر على وزن (مفعول):

يقول الفراء: وقول ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[يوسف:١٨] معناه: مكذوب: والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي؛ فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً. ويقولون: هذا أمر ليس له مَعْنِّي يريدون مَعْنىً، ويقولون للجَلَد: مجلود، قال الشاعر:

إن أخا المجلود من صبرا[4]

وقال الآخر:

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحماً ولا لفؤادِهِ معقولا[5]

(١) الكتاب ٤/٩٠.

(٢) رأيه في: إصلاح المنطق ٢٢٢، أدب الكاتب ٣٧٠، ليس في كلام العرب ٤٧، شرح الشافية للرضي ١/١٦٩، المزهر ٢/٥١.

(٣) انظر: المخصص٤/٣١٩، الارتشاف ٢/٥٠٤، المساعد ٢/٢٣٦.

(٤) شطر الرجز غير منسوب في: الصاحبي ٣٩٥ ، الصحاح (جلد)، اللسان (جلد)، التاج (جلد).

(٥) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٦، ومنسوب إليه في: أساس البلاغة (عقل)، تفسير القرطبي ١٨/٢٠١.
وغير منسوب في: الزاهر ١/٣٢٦، أمالي المرتضى ١/١٠٥، زاد المسير ٤/١٩٢، شرح الأشموني ٢/٢٣٧.

وقال أبو ثروان: إن بني نمير ليس لحدّهم مكذوبة."[1]

وقال: "والنسيء المصدر، ويكون المنسوء مثل: القتيل والمقتول"[2] وقال: "وقوله: ...﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم:٦] المفتون هاهنابمعنى الجنون وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأي."[3]

أجاز الفراء مجيء المصدر على وزن (مفعول) وجعل ذلك قياسياً، والدليل عنده وروده كثيراًفي القرآن الكريم وفي الشعر وكلام العرب. والفراء قاس مجيء (مفعول) مصدراً مُعتمداً على الأمثلة الكثرة الواردة عن العرب، وغض النظر عن احتمال وقوع اللبس بين (اسم المفعول) وبين (المصدر) إذا كانا على وزن واحد.

وهذا رأي الأحمر[4]، والأخفش[5]، وجمهور النحويين[6].

أمّا سيبويه[7] فقد رفض ذلك، فذهب إلى أن المصدر لا يكون على وزن مفعول، وقد اضطره ذلك إلى أن يتأول ما جاء فيها من المعنى. يقول: "وأما قوله: (دعه إلى ميسوره ودع معسوره)، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه، أو يُعسر فيه، وكذلك المرفوع، والموضوع كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يضعه. وكذلك المعقول، كأنه قال:

---

(١) معاني القرآن ٣٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٤٣٧/١.

(٣) معاني القرآن ١٧٣/٣.

(٤) رأيه في: تهذيب اللغة (حلف).

(٥) رأيه في: الأصول ٢٨٤/٣، البصريات ٥٤٤، زاد المسير ١٩٣/٤، الارتشاف ٤٨٨/٢، تفسير البحر المحيط ٣٠٣/٨، الدر المصون ٦٤٩/٢، المساعد ٦٣٠/٢.

(٦) الطبري في: (تفسيره ١٤/٢٩)، أبو بكر الأنباري في: (الزاهر ٣٢٦/١)، النحاس في: (إعراب القرآن ٤٨٢/٥)، ابن فارس في: (الصاحبي ٣٩٥)، الجوهري في: (الصحاح (جلد)، (عقل))، المرتضى في: (الأمالي ١٠٥/١)، الزمخشري في: (الكشاف ١٨١/٦، أساس البلاغة (عقل)) ابن الشجري في: (الأمالي ٣١٩/١)، ابن الجوزي في: (زاد المسير ١٩٢/٤)، العكبري في: (الإملاء ٢٦٦/٢)، ابن يعيش في: (شرح المفصل ٥٢/٦)، ابن الحاجب في: (شرح الشافية للرضي ١٧٤/١)، ابن مالك في: (شرح التسهيل٤٦٨/٣)، الرضي في: (شرح الشافية ١٧٥/١)، ابن منظور في: (اللسان (جلد)، (حلف)، (حصل)، (عسر)، (عقل)، (فتن)، (وضع)، (يسر))، الجاربردي في: (مجموعة الشافية ٦٨/١)، ابن عقيل في: (المساعد ٦٣١/٢)، نقره كار في: (مجموعة الشافية ٤٥/٢)، ابن جماعة في: (مجموعة الشافية ٦٨/١)، الأنصاري في: (المناهج الكافية ضمن مجموعة الشافية ٤٥/٢).

(٧) انظر رأيه في: الأصول ١٤٩/٣، المخصص ٣٢٣/٤، شرح المفصل ٥٠/٦، شرح الشافية للرضي ١٧٤/١، شرح ألفية ابن معطى ١٢٩٨/٢، مجموعة الشافية ٦٨/١، حاشية الصبان ٤٦٨/٢.

عُقل له شيء، أي: حُبس له لبه وشدد، ويستغنى بهذا عن المفعل الذي يكون مصدراً، لأن في هذا دليلاً عليه."[1] وتابعه جماعة من النحويين[2]. ونص بعضهم[3] على أن هذا الأمر مقصور على السماع، فهذه مصادر سماعية لا تقاس.

ثانياً: عدم القياس على القليل:

- جمع (فِعْلة) على (فِعِلات) قليل:

يقول الفراء: "وقوله ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٣١] وقد قُرئت: ﴿بنِعِمات الله﴾[4] وقلّما تفعل العرب ذلك بِفعْلةٍ: أن تُجمع على التاء إنما يجمعونها على (فِعَل)، مثل: سِدْرة وسِدَر، وخِرْقة وخِرَق. وإنما كرهوا جمعه بالتاء لأنهم يُلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جُمع، كما جمعوا ظُلْمة ظُلُمات فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفعة أوّلها، وكما قالوا: حَسَراتُ فأتبعوا ثانيها أولها. فلّما لزمهم أن يقولوا: (بنِعِمَات) استثقلوا أن تتوالي كسرتان في كلامهم؛ لأنا لم نجد ذلك إلا في الإبِل وحدها، وقد احتمله بعض العرب فقال: نِعِمَات وسِدِرَات"[5]

(١) الكتاب ٩٧/٤.

(٢) منهم: ابن السراج في: (الأصول ١٥٠/٣)، ابن سيده في: (المحكم (عقل)، (حصل)، (عسر))

(٣) ابن خالويه في: (ليس في كلام العرب ٦٢، ٣٤٥)، ابن جمعة في: (شرح ألفية ابن معطي ٩٨/٢)، الأشموني في: (شرحه ٢٣٧/٢)، السيوطي في: (الهمع ٢٨٥/٣، المزهر ٢٤٦/٢) الصبان في: (حاشية الصبان ٤٦٨/٢)، وتابعهم د.عباس حسن (النحو الوافي ١٩٨/٣، ٢٧٤).

(٤) ذكر هذه القراءة غير منسوبة الزجاج في معاني القرآن ٢٠٠/٤.

وما ورد في بقية المصادر قراءة: (بنِعْمات الله) بكسر النون وسكون العين وهي قراءة الأعرج والأعمش وابن يعمر، وقراءة (بنَعِمات الله) بفتح النون وكسر العين وهي قراءة ابن أبي عبلة، وروي عن المطوعي (بنَعَمات) بفتح النون والعين، انظر: (مختصر الشواذ ١١٧، المحتسب ٢١٤/٢، الكشاف ٢٣/٥ ، المحرر الوجيز ٥١٧/١١، تفسيرالقرطبي ٧٣/١٤، تفسير البحر المحيط ١٨٨/٧، الدر المصون ٧٢/٩، الإتحاف ٤٤٨، فتح القدير ٢٨١/٤، روح المعاني ١٠٣/١١).

(٥) معاني القرآن ٣٢٩/٢ -٣٣٠.

ذهب الفراء إلى أن جمع فِعْلة مكسورة الفاء جمعاً مؤنثاً سالماً بالألف والتاء قليل، وهذا ما ظهر من النص، ونُسب إليه أنه يقصر ذلك على المسموع ولا يقيسه[1].

ونُسب ذلك إلى عامة الكوفيين[2]. وقد علل الفراء عدم قياسه هذا بالاستثقال حيث تتوالى كسرتان، وأن ذلك قليل في كلام العرب. وذكر أن بعض العرب احتمل ذلك فأتبع الكسرة الكسرة، إلاّ أن الفراء فضّل عدم القياس على ذلك للثقل وقد نُسبت هذه اللغة لبني أسد[3].

ويرى سيبويه أن جمع (فِعْلة) على (فِعِلات)بكسرتين قليل الاستعمال للاستثقال لكراهية الكسرتين إلا انه جائز ومطرد، ويرى أنه يجوز في (فعْلة) فِعِلات وفِعَلات وفِعْلات بكسر العين وفتحها وسكونها يقول: "وما كان (فِعْلة) فإنك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرِبات وسِدِرات وكِسِرات، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين (فُعْلة)، وذلك قولك: قِرَبات وسِدَرات وكِسَرات.

فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدَر وقِرَب وكِسَر. ومن قال: غُرْفات فخفف قال: كِسْرات.

وقد يريدون الأقل فيقولون: كِسَرُ وفِقَرُ، وذلك لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب لكراهية الكسرتين. والتاء في الفُعْلة أكثر لأن ما يلتقي في أوله كسرتان قليل."[4]

وهذا ما ذهب إليه الجمهور[5]. فالقياس الكسر إلا أنه قليل لأنهم يهربون من اجتماع كسرتين[1].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١، شرح الكافية للرضي ٣٩٦/٣، الارتشاف ٥٩٥/٢، المساعد ٦٧/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٩/١ تعليق الفرائد ٢٧٦/١، الهمع ٨٣/١.

(٢) انظر: الارتشاف ٥٩٥/٢.

(٣) انظر: دقائق التصريف ١٢٩.

(٤) الكتاب ٥٨٠/٣-٥٨١، وانظر: ٣٩٧/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٨١/١-١٨٢، المقتضب ١٩٠/٢، معاني القرآن للزجاج ٢٠٠/٤ -٢٠١، الأصول ٤٤١/٢، الخصائص ٥٩/١، المحتسب ٢١٤/٢، شرح المفصل ٣٠/٥، شرح الشافية للرضي ١٠٣/٢-١٠٤، الارتشاف ٥٩٥/٢، المساعد ٦٧/١ مجموعة الشافية ١٣٤/١، ٨٩/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤٠٠/١،

- (ما) لا تعمل عمل (ليس):

يقول الفراء: "وقوله: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١] نصبت بشراً، لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنّ كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوا رفعوا[٢]، وهو أقوى الوجهين في العربية... فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت، ولم يقو النصب لقلة هذا"[٣]

يرى الفراء أن (ما) لا تعمل عمل (ليس) ، وأن نصب الخبر بعدها قليل ، ورفع الخبر بعدها أقوى، وذلك لكثرة دخول الباء عليه مما يدل على أن الأصل والقياس أن يكون الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء، والجار والمجرور خبرا المبتدأ. وقلة سقوط هذه الباء يضعّف النصب.

وإن نُصب الخبر بعدها كما في لغة أهل الحجاز فهو على نزع الخافض عند الفراء[٤]. فهو يجعل لهجة تميم بعدم إعمال (ما) هي الأصل، وهي أقوى الوجهين، ثم يحمل عليها لهجة الحجاز في عدم إعمال (ما) عمل (ليس)، وما جاء مُعملا فهو على نزع الخافض باسقاط الباء.

تعليق الفرائد ٢٧٤/١، شرح التصريح ٥١٦/٢، الهمع ٨٢/١، روح المعاني ١٠٣/١١، النحو الوافي ٦٢٢/٤ – ٦٢٣.

(١) انظر: المنصف ٢٩٣/٢

(٢) نسبها النحويون إلى تميم، انظر: الكتاب ٥٧/١-٥٩، معاني القرآن للأخفش ١٣٦/١، المقتضب ١٨٨/٤، مجالس ثعلب ٦٦٥، معاني القرآن للزجاج ١٠٧/٣، الخصائص ١٢٥/١، ٢٦٠/٢، التبصرة ١٩٨/١، المحرر الوجيز ٤٩٩/٧ . الإنصاف ١٥٥/١ . ترشيح العلل ١٤٨، شرح المفصل ٢٦٩/١ ، ١١٨/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٤/٢، رصف المباني ٣٨٩ ، التذييل والتكميل ٥٤/٤، المساعد ٢٧٧/١).

(٣) معاني القرآن ٤٢/٢-٤٤.

(٤) ونسب القول بأن المنصوب بعد (ما) على إسقاط الخافض إلى الكوفيين. انظر: شرح القصائد السبع للأنباري ٣٠٤ . شرح ألفية ابن معطي ٨٨٦، الهمع ٣٨٩/١.

أما سيبويه فيختلف قياسه فيجعلهما لغتين؛ ولكل لغة قاعدة مختلفة فالحجازيون يعملون (ما) عمل (ليس) والتميميون يهملون إعمالها، ويجعل القياس لغة بني تميم، يقول: وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل) أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس لأنه ليس بفعل؛ وليس (ما) كـ(ليس) ولايكون فيها إضمار."[1]. وتابع بعض النحويين سيبويه في اختياره[2].

فسيبويه والفراء كلاهما يستقرئ كلام العرب ثم يقيس، ولكنهما يختلفان في طريقة القياس. ونلحظ أن الفراء أكثر تحكيمًا للناحية العقلية إذ جعل المستوى الأول من المسموع في (ما) عند الحجازيين والتميميين دخول الباء في الخبر. والأقل من ذلك الرفع عند تميم والنصب عند الحجازيين، فالرفع عودة للأصل لأن (ما) لا تعمل، والنصب على نزع الخافض لأن (ما) لا تعمل أيضاً.

ويبدو لي أن قياس الفراء أولى لتوحيده القاعدة في إهمال (ما) دائماً، ويؤيد ذلك:

- أن (ما) حرف وليس فعلاً.
- أن (ليس) تعمل بالأصالة، و(ما) تعمل بالمشابهة لليس.

- ■ - ■ - ■ - ■ - ■ -

- (تاء القسم) لا تدخل على غير لفظ الجلالة:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿تَٱللَّهِ﴾ [يوسف:٧٣]، العرب لا تقول: تالرحمن ولا يجعلون مكان (الواو) (تا) إلا في (الله) عزوجل – وذلك أنها أكثر الأيمان مُجرى في الكلام، فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام، وأبدلوها تاء كما قالوا: التُّراث، وهو من ورث، وكما قال: ﴿رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وهي من المواترة وكما قالوا: التخمة وهي من الوخامة والتجاة وهي من واجهك."[3]

يرفض الفراء أن تدخل (تاء القسم) على غير لفظ الجلالة، ولم يقس على القليل المسموع عن العرب وقاس على الكثير.

(١) الكتاب ٥٧/١ ، وانظر: ٥٩/١.

(٢) انظر: الأصول ٩٧/٢، الخصائص ١٢٥/١، ١٦٧، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢.

(٣) معاني القرآن ٥١/٢.

وهذا هو رأي سيبويه حيث يقول: "التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا (الله)، إذا قلت: تالله لأفعلن."[1]. وتابعهما جمهور من النحويين[2]. وقد حكى الأخفش قول العرب: (ترب الكعبة)، (تربي)[3]، وسُمع عن العرب أيضاً (تالرحمن)، وهو نادرٌ[4].

- عدم الجمع بين همزة التعدية وحرف الجر بالباء:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[5] [البقرة:٢٠]، والمعنى والله أعلم-: ولو شاء الله لأذهب سمعهم. ومن شأن العرب أن تقول: (أذهبت بصره)؛ بالألف إذا أسقطوا الباء. فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت). وقد قرأ بعض القراء: ﴿يكاد سنا برقه يُذْهِبُ بالأبصار﴾[6] [النور:٤٣] بضم الياء والباء في الكلام. وقرأ بعضهم: ﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تُنْبِتُ بالدهن﴾[7] [المؤمنون:٢٠] فترى -والله أعلم- أن الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم: خُذْ

(١) الكتاب ٥٩/١، وانظر: ٤٩٦/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣٢٠/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣/٣، اللمع ١٢٢، الصحاح (تا)، النكت للأعلم ٧١، كشف المشكلات للباقولي ١٦٦/١، الإنصاف ٣٧١/١، كشف المشكل لحيدرة اليمني ٣٦٦، اللباب ٣٧٥/١.

(٣) نسب الحكاية إليه: الإنصاف ٣٧١/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٤٧٧، رصف المباني ٢٤٦، الجنى الداني ٥٧ شرح التصريح ٦٣٦/١.

(٤) انظر: الجنى الداني ٥٧، المغني ١٣٤/١، شرح ابن عقيل ١٢/٣، الهمع ٣٩٣/٢.

(٥) وهذه قراءة الجمهور. وقرأ ابن أبي عبلة (لأذهب) فتكون الباء على ذلك إما زائدة، أو (ذهب) و(أذهب) بمعنى واحد. انظر: (الكشاف ٢٠٨/١، المحرر الوجيز ١٩٥/١، تفسير القرطبي ٢٦٧/١، تفسير البحر المحيط ٢٣٠/١، الدر المصون ١٨٤/١).

(٦) وهذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، والجحدري، وقراءة الجمهور (يَذْهَبُ) بفتح الياء والهاء. انظر: (معاني القرآن للفراء ٢٥٧/٢، المبسوط ٣١٩، المحتسب ١٥٧/٢، التبصرة ٤٠١، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٤٠/٢، تفسير القرطبي ٢٦٦/١٢، الدر المصون ٤٢٤/٨، النشر ٣٣٢/٢، الإتحاف ٤١٢).

(٧) وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو (تُنْبِت) بضم التاء وكسر الباء وقرأ باقي السبعة (تَنْبُت) بفتح التاء وضم الباء. انظر: (تفسير الطبري ٢٠/١٨، السبعة ٤٤٥، معاني القراءات للأزهري ٣٢٢، الحجة للفارسي ٥/ ٢٩٢، المبسوط ٣١١، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٨٥، الكشف ١٢٧/٢، جامع البيان للداني ٢/ ٤٧٥، التبصرة ٣٩٣، تفسير القرطبي ١٠٦/١٢، الدر المصون ٣٢٨/٨، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٤٠٣).

بالخطامِ، وخُذْ الخطام، وتعلَّقتُ بزيدٍ، وتعلّقتُ زيداً فهو كثير في الكلام والشعر، ولست أستحب ذلك لقلته."[1]

فالفراء في نصه تكلم عن الجمع بين همزة التعدية وحرف الجر الباء. ورفضه بقوله: (لست أستحب ذلك لقلته)، فمن شأن العرب عدم الجمع بينهما، فإذا ظهرت الهمزة سقطت الباء، وإذا ظهرت الباء سقطت الهمزة. وهذا كثير في كلامهم، وقد ذكر الفراء أمثلة من القرآن الكريم على ذلك حيث قال بعد نصه السابق: "ومنه قوله: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ [الكهف:٦٢] المعنى –والله أعلم– ايتنا بغدائنا؛ فلما سقطت الباء زادوا ألفاً في فعلت، ومنه قوله عزّ وجل:﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦] المعنى –فيما جاء– ايتوني بقطر أفرغ عليه، ومنه قوله: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم:٢٣] المعنى –والله أعلم– فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة"[2].

أمّا إذا جُمع بين الهمزة والباء كما في القراءة القرآنية: ﴿يُذْهِبُ بالأبصار﴾ و﴿تُنْبِت بالدهن﴾ فيرى الفراء أنها من قبيل الباء الزائدة التي وردت كثيراً في كلام العرب وأشعارهم كقولهم: خذ بالخطام وخذ الخطامَ، وتعلقت بزيد وتعلقت زيداً. فالفراء لا يرفض أن تكون الباء حرف جر زائد[3]، ولكنه لا يستحب الجمع بين هذه الباء وبين همزة التعدية لقلة ذلك في كلامهم. فالجمع بين الباء والهمزة لغة قليلة[4]، لأن الباء ترادف معنى الهمزة فلا يجمع بينهما[5].

---

(١) معاني القرآن ١٩/١.

(٢) معاني القرآن ١٩/١.

(٣) وهذا ليس من مواضع زيادتها قياساً، انظر مواضع زيادتها القياسية: الكتاب ١/ ٣٨، ٤١ ، ٦٦، ٩٢، ٢٦/٢ ، ١٧٥ ، ٢٩٣ ، ٣١٦ ، ٢٢٥/٤ ، الجنى الداني ٤٨-٥٦ المغني ١٢٣/١ – ١٢٩.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١٩٧/١، معاني القرآن للزجاج ٩٦/١.

(٥) انظر: رصف المباني ١٢١، تفسير البحر المحيط ٢١٤/١، الجنى الداني ٣٧-٣٨، المغني ١١٩/١-١٢٠، البرهان ١٠٨٠.

أمّا القراءات القرآنية التي أوردها الفراء. ففي قوله تعالى ﴿يُذْهِب بالأبصار﴾ وجهان[1]:

الأول: أن الباء زائدة[2]، وهذا توجيه الفراء، وقد أكد ابن جني ذلك وجعل زيادتها هنا لتوكيد معنى التعدي[3].

الثاني: أن المفعول به محذوف، والباء بمعنى (من) والتقدير يُذهب النور من الأبصار.

وأما قوله تعالى: ﴿تُنْبِت بالدهن﴾ ففي هذه القراءة ثلاثة أوجه[4]:

الأول: أن الباء زائدة[5]، وهذا التوجيه الظاهر في نص الفراء، وقيل يدل على زيادتها سقوطها في قراءة من قرأ ﴿تُنْبتُ الدهنَ﴾[6].

الثاني: أن (أنبت) بمعنى (نبت) فهو مما اتفق فيه (فعل) و(أفعل)[7]، وهذا الرأي للفراء [8] في موضع آخر من كتابه حيث يقول: "وقرأ الحسن ﴿تُنْبت بالدهن﴾ وهما لغتان يقال: (نبت) وأنبت"[9].

الثالث: أن الهمزة للتعدية والمفعول محذوف لفهم المعنى[10]، أي: تنبت ثمرها أو جناها بالدهن أي: ملتبساً بالدهن، فالباء للحال[11].

- لا يصاغ التعجب وأفعل التفضيل من الألوان:

(١) انظر: الدر المصون ٤/٤٢٤، النشر ٢/٣٣٢، الإتحاف ٤١٢.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٤٠، تفسير القرطبي ١٢/٢٦٦.

(٣) انظر: المحتسب ٢/١٥٨.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٥/٢٩٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٢٧، تفسير القرطبي ١٢/١٠٦، الدر المصون ٨/٣٢٨، البرهان ١٠٨٠، الإتحاف ٤٠٣.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢/٥٦، تفسير الطبري ١٨/٢٠، الكشف ٢/١٢٧.

(٦) وهي قراءة ، زر بن حبيش، انظر: الدر المصون ٨/٣٢٩.

(٧) واختار هذا الوجه الطبري في تفسيره ١٨/٢١.

(٨) نسبه إليه: حجة القراءات لأبي زرعة ٤٨٥، تفسير القرطبي ١٢/١٠٧.

(٩) معاني القرآن ٢/٢٣٢.

(١٠) انظر: المحتسب ٢/١٣٢.

(١١) انظر: الكشف ٢/١٢٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٢٨ ، البرهان ١٠٨٠.

يقول الفراء: "فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر حمراء تُرك فيه (أفعل منك) كما تُرك في كثيره[1]... إنما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر، فيكون أفعل دليلاً على قلة الشيء وكثرته؛ ألا ترى أنك قد تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا. فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان الإجازة: حدثنا محمد قال حدثنا الفراء قال حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره! ...

وقال الشاعر:

أمّا الملوكُ فأنت اليوم ألأمُهم لُؤماً وأبيضُهم سِرْبالَ طبَّاخِ[2]

فمن قال هذا لزمه أن يقول: الله أبيضك والله أسودك وما أسودك!"[3]

يظهر في نص الفراء السابق أنه يمنع التعجب واسم التفصيل من الألوان، ويرى أنّ ما ورد فيه مسموع لا يقاس عليه حيث يقول: "فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان الإجازة" وحُكي عن الفراء أنه قال: "أن أفعل في التعجب فيه زيادة على وصف قبله إذا قال القائل أفضل وأجمل فهو أزيد في الوصف من جميل وفاضل فلم يقولوا ما أبيض زيداً لئلا يسقط التزيد، ولا يكون قبل أبيض وصف يزيد أبيض عليه يخالف لفظه لفظه،... فلما فاتهم في أبيض وأحمر عَلَم التزيد أدخلوا عليه ما تبين الزيادة فيه وقالوا ما أظهر حمرة زيد وما أشد سواد عمرو"[4] وقد وافق الفراء البصريين[1] وعلى رأسم سيبويه[2]، فقد منعوا التعجب واسم التفضيل من الألوان وما ورد من الشواهد فهو شاذ.

---

(١) يقصد ما زاد على ثلاثة أحرف.

(٢) لطرفة بن العبد في ديوانه (١٨)، ومنسوب إليه في: كشف المشكل ٣٢٨، لسان العرب (بيض)، الخزانة ٣٣٩/٨. وغير منسوب في: الصحاح (بيض)، أمالي المرتضى ٩٢/١، أساس البلاغة (طبخ)، الإنصاف ١٤١/١، شرح المفصل ٩٣/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢، لسان العرب (عمي)، الارتشاف ٢٠٨٣/٤، شرح التصريح ٤٩٢/١، الأشباه والنظائر ١٣٩/٨.

(٣) معاني القرآن ١٢٨/٢-١٢٩.

(٤) أمالي المرتضى ٩١/١.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا التعجب من السواد والبياض[٣]، واحتجوا بالسماع والقياس[٤]. ونُقل عن الكسائي وهشام جواز التعجب من الألوان مطلقاً[٥].

- لا يصاغ أفعل التفضيل من الفعل الزائد عن ثلاثة أحرف:

يقول الفراء: "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك، قالوه في كل فاعل وفعيل، وما لا يزاد في فعله شيء عن ثلاثة أحرف. فإذا كان على فعللت مثل: (زخرفت)، أو أفعللت مثل: (احمررت)، و(اصفررت)، لم يقولوا: هو أفعل منك؛ إلاّ أن يقولوا: هو أشدّ حمرةً منك، وأشدّ زخرفة منك"[٦].

ردّ الفراء صياغة اسم التفضيل مما زاد عن ثلاثة أحرف، ويشمل التعجب كذلك، لأن الحكم فيهما واحد. وذلك أنه قاس على الكثير ولم يذكر شيئاً مما سُمع عن العرب كقولهم: ما

(١) نسبه إليهم: الإنصاف ١٤١/١، الارتشاف ٢٠٨٣/٤، المساعد ١٦٢/٢ وعلى هذا الرأي، المبرد في: (المقتضب ١٨٢/٤)، ابن السراج في: (الأصول ١٠٤/١)، المرتضى في: (أماليه ٩٠/١)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ١٤١/١)، الحيدرة اليمني في: (كشف المشكل ٣٢٨)، ابن يعيش في: (شرح المفصل ٩٣/٦، ١٤٦/٧)، ابن عصفور في: (شرح الجمل ٣٨/٢)، الرضي في: (شرح الكافية ٤٥١/٣).

(٢) انظر: الكتاب ٩٧/٤.

(٣) نسبه إليهم: الصحاح (بيض)، الإنصاف ١٤١/١، شرح المفصل ١٤٦/٧، شرح الكافية للرضي ٤٥٠/٣، الارتشاف ٢٠٨٢/٤، المساعد ١٦٢/٢، الخزانة ٢٣٣/٨.

(٤) أما السماع فالشاهد السابق، وقول الآخر:

جارية في درعها الفضفاضِ
تُقطّع الحديث بالإيماضِ
أبيضُ من أخت بني أباضِ [الرجز لرؤبة في: الخزانة ٢٣٣/٨].

وغيرها من الشواهد. وأما القياس، فلأن السواد والبياض أصلٌ للألوان فجاز أن يثبت لهما مالا يثبت لغيرهما من الألوان. [الإنصاف ١٤١/١].

(٥) نسبه إليهما: الارتشاف ٢٠٨٢/٤، المساعد ١٦٢/٢.

(٦) معاني القرآن ١٢٧/٢.

أعطاه للدرهم! وما أولاه للمعروف! وما أحسنه إلى الناس![1] ولعله عدّ ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهو رأي الجمهور[2].

وقد خالفهم سيبويه حيث أجاز صياغة اسم التفضيل والتعجب من الفعل الزائد عن الثلاثة على وزن (أفعل) خاصة ، وجعل ذلك قياساً[3]، يقول: "وبناؤه أبداً من فَعَل، وفَعِل، وأفعل"))[4]

وقد علّل سيبويه جواز صياغته من (أفعل) بما يأتي[5]:

١. وروده كثيراً عن العرب مثل قولهم: ما أعطاه! وما أولاه! وما أحسنه!

٢. أن الهمزة في أول (أعطى) و(أولى) زائدة.

- صياغة (بناء المبالغة) من الزائد عن الثلاثي لا يقاس عليه:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾[ق:٤٥] ... والعرب لاتقول: (فعّال) من (أفعلت)، لا يقولون: هذا خرّاج ولا دخّال، يريدون مُدخِل ولا مُخرِج من أدخلت وأخرجت، إنما يقولون: دخّال من دخلت، وفعّال من فَعَلت. وقد قالت العرب: درّاك من أدركت، وهو شاذ، فإن حملت الجبّار على هذا المعنى فهو وجه. وقد سمعت بعض العرب يقول: جبره على الأمر يريد: أجبره، فالجبّار من هذه اللغة صحيح يراد به: يقهرهم ويجبرهم."[6]

---

(١) انظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٦٤٢/٦.

(٢) انظر: المقتضب ١٨٠/٤، الأصول ١٠٣/١، اللمع ٩٧، اللباب ١٩٩/١، توجيه اللمع لابن الخباز ٣٨٦، شرح المفصل ٩٢/٦، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٣، المساعد ١٦٤/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٤٢/٦، الهمع ٢٧٧/٣.

(٣) انظر رأيه في: شرح المفصل ٩٢/٦، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٣، المساعد ١٦٣/٢.

(٤) الكتاب ٧٣/١.

(٥) انظر: المقتضب ١٧٨/٤، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٤/٣، المساعد ١٦٣/٢.

(٦) معاني القرآن ٨١/٣.

يرفض الفراء القياس على المسموع قليلاً عن العرب، ويقرر القياس على الكثير. وقد اتفق جمهور النحويين[1] على أن أبنية المبالغة وهي: (فعّال، وفعيل، وفعول، ومِفعال، وفَعِل) تصاغ من الثلاثي قياساً، أما بناؤها مما زاد على ثلاثة مثل (أفعل) فيعد من الشاذ الذي يحفظ ما سُمع منه ولا يقاس عليه، ومن ذلك: مِعْطاء، ومِهْداء، ورَشّاد، وجزّال، وزهوق، ودّراك، وجبّار، ونذير، وأليم.

ويتضح من نص الفراء تمسكه بالقياس على الكثير فنجده يحاول إرجاع الشاذ إلى دائرة القياس مع أنه مسموع عن العرب، ويحاول توجيهه على وجه يدخله في الأبنية القياسية، فيرى أن (جبّار) تُحمل على الشذوذ إن كانت من (أجبر)[2] الزائد عن ثلاثة، ولكن قد توجّه إلى لغة من قال: جَبَره على الأمر بمعنى: أجبره[3]. فتكون بذلك (جبّار) صيغة مبالغة قياسية لأنها من الثلاثي.

- لا يصاغ المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من الأفعال المعتلة بالياء والواو على(مفعِل) بكسر العين:

يقول الفراء: "وما كان من ذوات الياء والواو من دعوت وقضيت فـ(المفعل) منه فيه مفتوح اسماً كان أو مصدراً، إلا (المأقِي)[4] من العين فإن العرب كسرت هذا الحرف. وبعض العرب يسمي مأوَى الإبل (مأوِي) فهذان نادران[1]."[2]

(١) انظر: الكتاب ١١٠/١، مجالس ثعلب ٣٨١/١، شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٣، شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١، شرح الكافية للرضي ٤٢١/٣، الارتشاف ٢٢٨١/٥، المساعد ١٩٤/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٣٤/٦، الهمع ٢٨٩/٣، المزهر ٧٧/٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (جبر).

(٣) جبر الرجل الأمر وأجبره، والأخيرة أعلى، وجبره: لغة تميم وحدها وعامة العرب تقول: أجبره. انظر: المحكم (جبر).

(٤) وضع الفراء (مأقى) في هذا الموضع بناء على رأيه في زيادة الميم في هذه الكلمة وهي مسألة خلافية ذهب فيها الفراء إلى زيادة الميم في (مأق) والوزن (مفعل) وذهب غيره إلى أن الميم أصلية والياء زائدة للإلحاق والوزن (فعلي). انظر: الخصائص ٢٠٥/٣ -٢٠٦ / الصحاح (مأق)، واللسان (مؤق)، وتفصيل هذا الخلاف في (رسالة الماجستير) التصريف الكوفي في كتاب ارتشاف الضرب ص٣٥٨.

يرد الفراء القياس على المسموع عن العرب إذا كان نادراً، وقد قرر قاعدة للقياس عليها وهي: أن معتل الآخر من الأفعال يصاغ منه المصدر الميمي واسما الزمان والمكان على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، فيقال: مَدْعَى ومقْضَي ومَسْعَى. وهذا رأي الجمهور[٣].

وما خالف هذه القاعده مما سُمع عن العرب فيُعدّ نادراً لا يقاس عليه. وقد علل الفراء رفضه القياس على هذا المسموع بعد النص السابق بقوله: "وإنما امتنعُوا من كسر العين في الياء والواو لأن الياء والواو تذهبان في السكت للتنوين الذي يحلق، فردوها إلى الألف إذْ كانت لا تسقط في السكوت"[٤].

ثالثاً: اشتراط فصاحة المسموع للقياس عليه:

- رفض القياس على لغة من أعرب(كلا) إعراب المثنى عند إضافتها إلى اسم ظاهر:

يقول الفراء: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في: (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس"[٥].

يرى الفراء عدم القياس على لغة (بني كنانة) حيث يعربون (كلا) إعراب المثنى عند إضافتها إلى اسم ويعدّها قبيحة قليلة، بالرغم من أنه يرى أن القياس فيها صحيح، لأنها من

---

(١) نقل رأي الفراء: إصلاح المنطق ١٢١، تهذيب اللغة (مأق)، (أوى)، الخصائص ٢٠٦/٣، الصحاح (مأق)، (أوى)، المخصص ٣٢٠/٤، المزهر ٥٤/٢.

(٢) معاني القرآن ١٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٩٢/٤، المخصص ٣٢٠/٤، شرح الشافية للرضي ١٨١/١، مجموعة الشافية ٧١/١، ٤٧/٢، شرح الأشموني ٢٤٠/٢، الهمع ٢٨٦/٣، النحو الوافي ٣٣١/٣.

(٤) معاني القرآن ١٤٩/٢.

(٥) معاني القرآن ١٨٤/٢.

الأسماء الدالة على التثنية[1]، وكل مثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، إلاّ أن لغة بني كنانة تخالف الكثير المسموع الذي اجمعت عليه العرب وهو إثبات الألف في (كلا) في الرفع والنصب والخفض عند إضافتها إلى اسم ظاهر، وتعرب بذلك إعراب الاسم المقصور. والفراء يشترط فصاحة اللغة للقياس عليها والأخذ بها.

- رفض القياس على لغة من كسر (سين) عسى:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾ [محمد:٢٢] قرأها العوام بنصب السين، وقرأها نافع المدني[2]:﴿فهل عَسِيتم﴾[3] بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: (عَسِيَ) في موضع (عَسَى)، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله (قد)...:[4].

يذكر الفراء قراءة نافع (عَسِيتم) بكسر السين ويردها بقوله: لو كانت كذلك لقيل: (عَسِي) في موضع (عسى)، ثم يجعل لها وجها ضعيفاً فيقول: لعلها لغة نادرة. ويرى أن العرب تجترئ أحياناً على تغيير بعض الأفعال الجامدة التي لا تتصرف.

---

(١) مسألة دلالتها على التثنية مسألة خلافية؛ ذهب البصريون: إلى أنها تفيد معنى التثنية وتعرب إعراب المثنى لشدة شبهها به لفظاً ومعنى. وذهب الكوفيون: إلى أنها من قبيل المثنى حقيقة لفظاً ومعنى. ولكل فريق حججه.
انظر تفاصيل المسألة في: الكتاب ٤١٣/٣، معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، المقتضب ٢٤١/٣، تهذيب اللغة (كل)، (كلى)، اللمع ٦٧، الصحاح (كلى)، الإنصاف ٣٩٢/١، نتائج الفكر للسهيلي ٣٦٠، اللباب ٣٩٨/١، توجيه اللمع لابن الخباز ٢٧١-٢٧٢ شرح المفصل٥٤/١، شرح جمل الزجاجي ٢٤٤/١، اللسان (كلا)، التذييل والتكميل ٢٥٤/١، البرهان ١١٢٤، شرح الأشموني ٥٦/١، الهمع ١٣٦/١-١٣٧، التاج (كلا).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي النعيم المدني، أحد القراء السبعة المشهورين ت(١٦٩هـ) انظر ترجمته: (وفيات الأعيان ٣٦٨/٥، غاية النهاية ٣٣٠/٢، الأعلام ٥/٨).

(٣) قرأ نافع في البقرة آية ٢٤٦، وفي محمد آية ٢٢ بكسر السين من (عسيتم)، وقرأ الباقون بفتح السين. انظر: (تفسير الطبري ٦٧/٢٦، السبعة ١٨٦، معاني القراءات للأزهري ٨١، الحجة للفارسي ٣٤٩/٢، المبسوط ١٤٩، حجة القراءات ١٣٩، الكشف ٣٠٣/١، جامع البيان للداني ٨٦/٢ التبصرة ١٨٤، النشر ٢٣٠/٢، الإتحاف ٢٠٧ ، ٥٠٧).

(٤) معاني القرآن ٦٢/٣.

ويتضح من نص الفراء أنه لا يقيس على اللغات النادرة ، وردّ هذه اللغة غيره[1] وقيل إنّ من أسباب رد الكسر ما يأتي[2]:

١. أن الصواب الفتح؛ لأنه قراءة أكثر القراء.

٢. أنه لم يُسمع في الكلام (عَسِيَ أخوك) بكسر السين وفتح الياء.

٣. أنه لو كان الكسر صواباً عند اتصال الضمير بها لجاءت مكسورة مع الظاهر، وفي اجتماعهم على فتحها مع الظاهر دليل واضح على أنها كذلك مع المكنى.

ويرد على ذلك بما يأتي:

١- أن كسر السين (لغة)[3]، وإن كرهها الفصحاء[4]، وهي لغة الحجاز يكسرون السين مع (تاء) الفاعل، و(نا) الدالة على الفاعلين، و(نون) الإناث[5].

٢- ورودها في المتواتر.

٣- حكى ابن الأعرابي[6] قولهم: هو عسٍ بذلك، وما أعساه! وأعس به ! فقولهم: عسٍ في اسم الفاعل يدل على كسر السين في الماضي[7].

- رفض القياس على بعض اللغات في صياغة اسم الفاعل:

يقول الفراء: "وما كان من ميم زائدة أدخلتها على فعل رباعي قد زيد على ثلاثيه شيء من الزيادات فالميم منه في الفاعل والمفعول به والمصدر مضمومة. من ذلك قولك: رجل مُستضرِبٌ ومُستضرَبٌ، ومُستطِعم ومُستطعَم. يكون المستطعم –بالفتح– مصدراً ورجلاً، وكذلك المضارِب هو الفاعل، والمضارَب –بالفتح– مصدر رجل. وكل الزيادات على هذا لا ينكسر، ولا يختلف فيه لغات ولا غيرها؛ إلاّ أن من العرب –وهم قليل– من يقول في المتكبَّر:

(١) منهم أبو حاتم انظر رأيه في: (الكشف ٣٠٣/١، تفسير القرطبي ٢٣٣/٣)، الزجاج انظر رأيه في: (معاني القرآن ١٣/٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري ٦٧/٢٦، حجة القراءات ١٣٩، الكشف ٣٠٣/١، الإتحاف ٢٠٧.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ١٨٨، الصحاح (عسا)، تفسير القرطبي ٢٣٣/٣.

(٤) انظر: معاني القراءات للأزهري ٨١

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٦٤/٢، الدر المصون ٥١٥/٢.

(٦) ابن الأعرابي: محمد بن زياد الأعرابي، أبو عبدالله، عالم باللغة والنحو، راوية للشعر، توفي (٢٣١ أو ٢٣٢هـ) انظر ترجمته: (إنباه الرواة ١٢٨/٣، وفيات الأعيان ٧٩/٣، بغية الوعاة ١٠٥/١).

(٧) انظر: الحجة للفارسي ٣٥٠/٢، الكشف ٣٠٣/١، الإملاء ٣٠١/١، الدر المصون ٥١٥/٢.

متكبَّر كأنهم بنوه على يتكبَّر. وهو من لغة الأنصار. وليس مما يُبنى عليه. قال الفراء: وحُدِّثت أن بعض العرب يكسر الميم من هذا النوع إذا أدغم فيقول: هم المِطَوَّعة والمِسَمِّع للمستمع. وهم الأنصار. وهي من المرفوض".[1]

التزم الفراء بالقياس ورفض ما خالفه من اللغات القليلة، فالمشتقات مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر تصاغ مما زاد عن الثلاثة على وزن الفعل المضارع مع جعل حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتحه في اسم المفعول والمصدر. وهذا ما يظهر في نصه[2]، وهو القياس ولا خلاف في ذلك.[3]

وقد مثل لذلك، وقال: إن هذا القياس لا ينكسر ولا يُختلف فيه في لغات العرب، ثم نبه الفراء إلى أن هناك لغة من لغات العرب يجعلون (اسم الفاعل) مفتوحاً ما قبل آخره وهي لغة الأنصار، ومع أنها لغة فالفراء يرفض القياس عليها لأنها شاذة نادرة.

وكذلك نبه إلى أن هؤلاء –وهم الأنصار– يكسرون الميم في اسم الفاعل من غير الثلاثي وينكر هذه اللغة ويرفضها لأنها خالفت القياس.

وقد ظهر من نص الفراء حرصه على القياس على اللغات الفصيحة، ورفض اللغات النادرة.

رابعاً: لا يجيز القياس مع عدم السماع:

- لكنْ المخففة لا تعمل لأنه لم يسمع:

يقول الفراء: "للعرب في (لكن) لغتان: تشديد النون وإسكانها. فمن شددها نصب بها الأسماء، ولم يلها فَعَل ولا يَفْعَل. ومن خفف نونها وأسكنها لم يُعملها في شيء اسم ولا فعل."[4]

---

(١) معاني القرآن ١٥٣/٢.

(٢) وانظر: معاني القرآن ٨٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٨٢/٤، المقتضب ٧٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٣، لباب الإعراب ٤٧٧، ٤٨٠، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧١٥/٦، شرح الأشموني ٢٤٤/٢، شرح التصريح ٤٢/٢، ٤٤، الهمع ٢٨٧/٣، حاشية الخضري ٨٠/٢.

(٤) معاني القرآن ٤٦٤/١-٦٤٥.

يرى الفراء أن (لكنْ) المخففة لا تعمل، وذلك أنه لم يسمع عملها عن العرب. وهذا رأي سيبويه، يقول: "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي لكن، وأنما، وكأنما، وإذْ، ونحو ذلك؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً."[1] وهو رأي جمهور النحويين[2].

وخالفهم يونس والأخفش، فأجازا إعمالها ، بدليل السماع والقياس[3]، وتابعهما المبرد[4]؛ أمّا السماع: فقد حكاه يونس عن العرب. وأما القياس: فتقاس (لكنْ) على إنْ وأنْ وكأنْ، فإنه يجوز فيها الوجهان مع التخفيف: الإهمال والإعمال.

- لا تكون (لما) بمعنى (إلاّ) لأنه لم يسمع:

يقول الفراء: "وقوله ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[5] [هود:١١١]... وأمّا من جعل (لما) بمنزلة (إلاّ) فإنه وجه لا نعرفه. وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنّا، وإلاّ قمت عنّا، فأمّا

(١) الكتاب ١١٦/٣.

(٢) انظر: علل النحو ٢٤٢، نتائج الفكر للسهيلي ٢٥٦، شرح المفصل ٨٠/٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، لباب الإعراب ٤٥٨، رصف المباني ٣٤٥، ٣٤٨، الارتشاف ١٢٧٤، التذييل والتكميل ١٤٦/٥، الجنى الداني ٥٨٦، المغني ٣٢٢/١، المساعد ٣٢٨/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٣٦٦/٣، شرح الأشموني ٣٢٧/١، شرح التصريح ٣٣٥/١، الهمع ٤٢٦/١، ٤٥٧.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥٨٦، المغني ٣٢٢/١، شرح الأشموني ٣٢٧/١، الهمع ٤٥٧/١.

(٤) انظر: المقتضب ٥١/١.

(٥) وهذه قراءة حمزة وابن عامر، وحفص عن عاصم بتشديد (إنّ) و(لما)، وقرأ ابن كثير ونافع بتخفيفهما، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بتشديد (إنّ) وتخفيف (لما)، وقرأ عاصم برواية أبي بكر (إنْ) خفيفة و(لما) مشددة. وقرئ في الشواذ بتشديد الميم وتنوينها من (لما) وهي قراءة الزهري وسليمان بن أرقم، وقرأ الحسن بخلاف وروي عن الأعمش بتخفيف (إنْ) ورفع (كلٌ)

في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لما زيداً."[1]

يُحكّم الفراء السماع والقياس، فما لا يثبته السماع لا يجوز قياسه ويعده وجهاً غريباً. فلا تكون (لما) بمعنى (إلاّ) بعد (إنّ) المشددة لأن ذلك لم يُسمع عن العرب، ولم يُسمع عنهم مجيء (لما) للاستثناء ولم يقولوه في شعر ولا غيره. إلا في موضعين:

الأول: أسلوب القسم وهذا ما ذكره الفراء في نصه، فقد ورد عن العرب مجيئها بمعنى (إلا) بعد القسم[2].

الثاني: بعد النفي، وهي لغة هذيل[3]، وقد ذكر الفراء ذلك في موضع آخر، يقول في تفسير ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾[الطارق:٤] "ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلاّ) مع (إنْ) المخففة (لما)، ولا يجاوزون ذلك. كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ."[4]

وقد رفض بعضهم مجيئها بمعنى (إلا) حتى في القسم والنفي وقال: ليس يعرف[5].

ويرد عليه بورودها في آيات قرآنية مثل: قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢] وقوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص:١٤]، وقوله: ﴿وَإِن

وتشديد (لما)، وقرأ كذلك أبان بن تغلب إلا أنه خفف (لما). وفي مصحف أبيّ وابن مسعود: (وإنْ كلٌّ إلاّ ليوفينهم). انظر: (تفسير الطبري ١٤٧/١٢-١٥٠، السبعة ٣٣٩، إعراب القراءات السبع ٢٩٤/١-٢٩٦، الحجة للفارسي ٣٨٠/٤، المحتسب ٤٥١/١ . مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/١، جامع البيان للداني ٣٢٤/٢، التبصرة ٣٠٧، الكشاف ٢٤٠/٣، المحرر الوجيز ٤٠٧/٧-٤٠٨، إعراب القراءات الشواذ ٦٧٢/١، تفسير البيضاوي ٤٧٤/١، تفسير القرطبي ٨٩/٩-٩١، تفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥ – الدر المصون ٣٩٧/٦-٤١٦).

(١) معاني القرآن ٢٩/٢.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٤٨/١٢، تهذيب اللغة (لم)، الأزهية ١٩٨، المحكم (لم)، الإنصاف ١٨٣/١، الجنى الداني ٥٩٣، المغني ٣١٠/١.

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع ٢٩٥/١، تهذيب اللغة (لم)، الحجة للفارسي ٣٨٧/٤، الأزهية ١٩٨، المحكم (لم)، المحرر الوجيز ٤٠٩/٧، تفسير القرطبي ٩١/٩، رصف المباني ٣٥٢، اللسان (لمم)، تفسير البحر المحيط ٢٦٨/٥، الجنى الداني ٥٩٤، الدر المصون ٤٠٧/٦، التاج (لمم).

(٤) معاني القرآن ٢٥٤/٣.

(٥) هذا رأي الجوهري انظر: الصحاح (لمم).

كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الزخرف:٣٥] و أجاز بعضهم القياس دون أن يُسمع عن العرب[١].

وما مضى يُوضِّح تشدد الفراء في القياس، وظهور النزعة البصرية عنده، إلاّ أنه ابن مدرسته ولم يتخل عن نزعته الكوفية في القياس، فنجده متسع الصدر والأفق في القياس، وقد بدت مظاهر النزعة الكوفية واضحة عنده في مسائل كثيرة إذ نراه يقيس على شاهد واحد غير معروف قائله، ويقيس على القليل، وعلى الشاذ **ومن ذلك**:

- أجاز الفراء دخول اللام في خبر (لكنّ):

يقول: "وإنما نصبت العرب بها إذا شُدّدت نونها لأن أصلها: إنّ عبد الله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً[٢]؛ ألا ترى أن الشاعر قال:

ولكنني من حبّها لكميدُ[٣]

فلم تدخل اللام إلاّ لأن معناها(إنّ)."[٤]

فالفراء عندما أجاز دخول اللام في خبر (لكنّ) قاس على شاهد واحد غير معروفٍ قائله وهو بهذا يخالف النزعة البصرية التي لا تقيس إلا على الكثير.

وجواز دخول اللام في خبر (لكنّ) رأي عامة الكوفيين[٥]. أماالبصريون[١] فقد ردّوا دخول اللام في خبر (لكنّ) بناءً على أنّ (لكنّ) حرف بسيط غير مركب[٢]، ولا يقاس على

(١) نُسب الرأي إلى الزجاجي انظر: الجنى الداني ٥٩٤.

(٢) نقل هذا الرأي عن الكوفيين، ونسب إلى الفراء (أن أصلها (لكنْ أنّ) فطرحت الهمزة تخفيفاً ونون(لكنْ) لالتقاء الساكنين) ويظهر أن هذا هو رأي بقية الكوفيين ورأي الفراء ما ظهر في نصه. انظر: (الإنصاف ١٩٤/١، نتائج الفكر للسهلي ٢٥٥، الجنى الداني ٦١٧، المغني ٣٢١/١، الهمع ٤٢٦/١).

(٣) هذا عجز بيت صدره: يلومونني في حبَّ ليلى عواذلي. ويروى (لعميد) مكان (لكميد).
وهو غير منسوب في: سر الصناعة ٣٨٠/١، الإنصاف ١٩٣/١، شرح المفصل ٦٢/٨، ٦٤، لباب الإعراب ٤٥٧، شرح الكافية للرضي ٣٦٣/٤، رصف المباني ٣١٠، ٣٤٩، اللسان (لكن)، الجنى الداني ١٣٢، ٦١٨، المغني ٣٢١/١، شرح ابن عقيل ٣٦٣/١، المقاصد النحوية ٥٤/٢، شرح الأشموني ٣٠٦/١، الهمع ٤٤٦/١، الاقتراح ٥٦، الأشباه والنظائر ٣٨/٤، الخزانة ٣٨٦/١، شرح أبيات المغني ٣٥٦/٤، التاج (لكن).

(٤) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٥) نسبه إليهم: الإنصاف ١٩٣/١، شرح المفصل ٦٤/٨، شرح الكافية للرضي ٣٦٣/٤، رصف المباني ٣١٠، الهمع ٤٤٦/١.

(إنّ). كما أنّ الشاهد الوارد مرفوض عندهم؛ لأنه لا يعرف قائله ولم ينشده أحدُ ممن يوثق في اللغة فلا يقاس عليه[٣]، ويرد على هذا بأنه كفى بذلك نقل الكوفيين والفراء. [٤] وجعله بعضهم شاذاً[٥]، وتأول آخرون هذا الشاهد على أحد وجهين[٦]:

١- أنه محمول على زيادة اللام.

٢- أن الأصل(لكنْ أنّني)، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً ونون(لكنْ) لالتقاء الساكنين.

- أجاز الفراء إظهار (أنْ) بعد (كي):

يقول: "وربما جمعوا بين ثلاثهن[٧]... وقال الآخر في الجمع بينهن:

أردت لكيما أنْ تطيرَ بقِرْبتي فتتركها شنّا ببيداءَ بلقعِ[٨]

وإنما جمعوا بينهن لاتفاقهنّ في المعنى واختلاف لفظهن."[٩]

وقد نُسب جواز ذلك لعامة الكوفيين[١٠] فيجوز عندهم نحو: (جئت لكي أنْ أكرمك). وهنا يظهر قياس الفراء على الشاذ، ودعم هذا القياس بالتعليل باتفاق المعنى.

أمّا البصريون فقد رفضوا إظهار (أنْ) بعد (كي)، يقول سيبويه: "واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى) و(كي)"[١]. وهذا من الأصول المرفوضة عند البصريين[٢]، وجعلوا الشاهد من ضرورة الشعر.[٣]

---

(١) انظر: الإنصاف ١٩٣/١، رصف المباني ٣١٠، الخزانة ٣٨٦/١٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦٤/٨، الجنى الداني ٦١٧، المغني ٣٢١/١، الهمع ٤٢٦/١.

(٣) انظر: الجنى الداني ٦٢٠، الاقتراح ٥٦.

(٤) انظر: شرح أبيات المغني ٣٥٧/٤.

(٥) انظر: سر الصناعة ٣٨٠/١، الإنصاف ١٩٦/١، شرح المفصل ٦٤/٨، الأشباه والنظائر ٣٨/٤.

(٦) انظر: المغني ٣٢١/١، شرح الأشموني ٣٠٦/١.

(٧) يقصد (اللام وكي وأنْ)

(٨) الشاهد غير منسوب: الإنصاف ١٠٧/٢، شرح المفصل ١٩/٧، ١٦/٩، شرح الكافية للرضي ٤٩/٤، رصف المباني ٢٩١، الجنى الداني ٢٦٥، المغني ٢٠٦، أوضح المسالك ١٤٠/٤، المقاصد النحوية ٣٦٩/٣، شرح الأشموني ١٨٢/٣، شرح التصريح ٣٦١/٢، الاقتراح ٥٥، الخزانة ٤٨٢/٨ . ٤٨٥ ، شرح أبيات المغني ١٥٧/٤.

(٩) معاني القرآن ٢٦٢/١.

(١٠) نسبه إليهم: الإنصاف ١٠٧/٢، شرح المفصل ١٩/٧، شرح الكافية للرضي ٤٩/٤ الهمع ٢٩١/٢.

- إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه:

أجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مع إزالة البناء إذا أضيف هذا العدد المركب[٤]، وأثبت ذلك قياساً مطّرداً[٥]، يقول: "وإذا أضفت الخمسة العشر إلى نفسك رفعت الخمسة. فتقول: ما فعلَتْ خمسةُ عشري؟ ورأيت خمسةَ عَشْرِي، ومررت بخمسةِ عشرِي ،إنما عُرِّبت الخمسة لإضافتك العشر، فلما أضيف العشر إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً. سمعتها من أبي فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العُقيلي: ما فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِك؟ ولذلك لا يصلح للمفسر أن يصحبهما، لأن إعرابيهما قد اختلفا."[٦]

وقد قاس الفراء على ما سمعه من العرب، فجاز عنده إعراب العدد المركب المضاف لشبهه لفظاً بالمضاف والمضاف إليه[٧]، لأن العشر لما أضيفت إلى الضمير لم يستقم لصدر العدد أن يضاف إليه وبينهما العشر، فأُعرب الصدر بحسب مقتضى العامل وجُر العجز بإضافة الصدر إليه[٨] .

وقد نُسب هذا الرأي لعامة الكوفيين[٩].

---

(١) الكتاب ٧/٣

(٢) انظر: شرح المفصل ١٦/٩

(٣) انظر الإنصاف ١٠٩/٢، الهمع ٢٩١/٢.

(٤) أمّا إذا لم يضف العدد المركب فقد خص الفراء ذلك بالضرورة الشعرية، وهذا خلاف ما نُسب إليه، انظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٢، وستأتي المسألة بالتفصيل في الضرورة الشعرية. ص٢٢٦ من هذ البحث.

(٥) نسبه إليه: شرح الكتاب للسيرافي ١٩١/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، الارتشاف ٧٦٠/٢، المساعد ٨١/٢، شرح الأشموني ٣٢٥/٣، الهمع ٢٢٠/٣.

(٦) معاني القرآن ٣٣/٢-٣٤.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٣.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩/٢، أوضح المسالك ٢٣٣/٤، الارتشاف ٧٥٧/٢-٧٦٠، شرح التصريح ٤٦٤/٢.

أمّا البصريون فقد رفضوا ذلك[١]، يقول سيبويه: "واعلم أن العرب تدع (خمسةَ عشرَ) في الإضافة والألف واللام على حال واحدة... وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تُغيَّر."[٢]

وقد تمسك البصريون بالقاعدة المشهورة وهي أنّ ما أضيف من العدد المركب يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة من بناء الجزأين على الفتح كما يُفعل فيهما عند دخول (أل)، وهو في (أل) إجماع[٣]. وقد حكى سيبويه إعراب المضاف وهو (عشر) مع بقاء التركيب، فيبقى الصدر مفتوحاً ويتغير العجز بالعوامل، ولكنه عدّها لغة رديئة[٤]، يقول: "ومن العرب من يقول: خمسةَ عشرُك وهي لغة رديئة"[٥]

وأجاز الأخفش القياس على هذه اللغة[٦].

وأيد بعض المتأخرين ما ذهب إليه الفراء بما يأتي[٧]:

١- ثبوت السماع، وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وإن كانت ضعيفة.

٢- أنه قد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة صريحة.

- في أبنية الأسماء:

(١) انظر : المقتضب ٣٠/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١٩٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، شرح ابن عقيل ٧٤/٤.

(٢) الكتاب ٢٩٨/٣ -٢٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٨/٣، معاني القرآن للفراء ٣٣/٢، شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٣، المساعد ٨١/٢، شرح الأشموني ٣٢٤/٣.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٠/١، المخصص ٢٥٦/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢، أوضح المسالك ٢٣٣/٤، الارتشاف ٧٦٠/٢، المساعد ٨١/٢ .

(٥) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٦) نسبه إليه: المقتضب ٣٠/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١٩٠/١، المخصص ٢٥٦/٤.

(٧) انظر: شرح التصريح ٤٦٣/٢، حاشية الصبان ١٠١/٤.

أجاز الفراء في كل لفظ فُتح أوله وسكن ثانيه وهو أحد حروف الحلق أن يحرك الحرف الحلقي الساكن بالفتح، وإن لم يسمع قياساً على ما سُمع، يقول: "وقوله: ﴿دأْبا﴾[1] [يوسف:٤٧] وقرأ بعض قُرّائنا: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ فَعَلاً وكذلك كل حرف فُتح أوله وسُكّن ثانيه فتثقيله جائز إذا كان ثانيه همزة أوعينا أو غينا أو حاء أو خاء أو هاء"[2].

فالفراء يقيس ما لم يُسمع على سُمع، ونُسب ذلك إلى الكوفيين[3]، وهو ليس بالقليل[4]، لكنّ البصريين ومن تابعهم من النحويين رفضوا أن يكون ذلك قياساً، وإنما ينبغي أن يؤدَّى كلّ واحد على ما يُسمع. وعدّوا كل ما ورد في ذلك من الكلمات إحداهما ساكنة العين والأخرى مفتوحة لغات[5].

- صياغة اسم المكان من (يَفْعَل) على (مفْعِل):

قاس الفراء على الشاذ فأجاز كسر عين (مفْعِل) إذا أريد به اسم المكان ومضارعه (يَفْعَل) مفتوح العين، يقول: "فإذا كان (يَفْعَل) مفتوح العين آثرت العرب فتحها في (مفْعَل) اسما كان أو مصدراً، وربما كسروا العين في (مفْعِل) إذا أرادوا به الاسم. منهم من قال: ﴿مَجْمِع البحرين﴾[6] [الكهف:١٠] وهو القياس وإنْ كان قليلا."[7]

---

(١) قرأ حفص عن عاصم (دَأبا) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بالسكون. انظر: (السبعة ٣٤٩، إعراب القرآن ١٤٤/٣، الحجة للفارسي ٤٢٥/٤، حجة القراءات ٣٥٩، الكشف ١١/٢، التبصرة ٣١٦، المحرر الوجيز ٥٢٦/٧، تفسير البحر المحيط ٣١٤/٥، الدر المصون ٥٠٩/٦، النشر ٢٩٥/٢، الإتحاف ٣٣٢).

(٢) معاني القرآن ٤٧/٢، وانظر ١١٢/٢.

(٣) نسبه إليهم: المنصف ٣٠٦/٢، الخصائص ١٠/٢، شرح الشافية للرضي ٤٧/١.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٩٥-٩٧.

(٥) انظر: المقتضب ٢٠٠/١، الكامل ٦٩٢، الحجة للفارسي ٤٢٥/٤ . ٧٧/٥، المنصف ٣٠٥/٢-٣٠٦، الخصائص ١٠/٢، الكشف ١١/٢، ٤٠، المحرر الوجيز ٤٨٢/٨، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٢١/٢، تفسير القرطبي ١٧٣/٩، شرح الشافية للرضي ٤٧/١، تفسير البحر المحيط ٥٠٧/٥، الدر المصون ٥٠٩/٦ ٢٧٣/٧، الإتحاف ٣٣٢، ٣٥٣.

(٦) قرأ الجمهور بفتح الميم من (مَجْمَع)، وقرأ الضحاك، وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسر الميم (مَجْمِع). انظر: (مختصر الشواذ ٨٠، المحتسب ٧٦/٢، روح المعاني ٢٩٤/٨).

(٧) معاني القرآن ١٤٨/٢.

ذكر الفراء القاعدة المشهورة[1] وهي أن اسمي الزمان والمكان يصاغان على (مَفْعَل) مفتوح العين إذا كانا من (يَفْعَل) مفتوح العين[2]. كما أن المصدر (الميمي) يصاغ على (مَفْعَل) مفتوح العين[3]. وذكر أن هذا ما آثرته العرب. وهذا هو المسموع كثيراً[4].

وأجاز الفراء أن تكسر عين (مَفْعِل) إذا أريد به اسم المكان والفعل (يفَْعَل) مفتوح، واستدل بالسماع والقياس، فأمّا السماع: فالقراءة القرآنية (مَجْمِع) بكسر الجيم.

وأمّا القياس: فلأنه وجد أن القياس والأصل أن يُفرق بين المصدر واسمي الزمان والمكان بالحركة فالفتح للمصدر والكسر للاسم، وذلك في (مَفْعل) من (يَفْعِل) بكسر العين.

ولم يقس غيره على هذه القراءة، وإنما جُعلت من النادر الذي شذّ عن باب (فَعَل يَفْعَل)[5]. وجُعلت من الحمل على النظير فالقياس (مَجْمَع) بالفتح ولكن لأن المكسور يأتي مكان المفتوح في قول العرب (المشرِق والمغرِب والمطلِع) جاز حمل (مَجْمِع) المكسور عليه[6].

- صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان في غير الثلاثي على وزن(مَفْعَل):

يصاغ المصدر الميمي[1] واسما الزمان والمكان[2] من غير الثلاثي على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره، هذا رأي الفراء[3] وهو موافق لرأي الجمهور[4].

(١) يصاغ اسما المكان والزمان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) في جميع الحالات ما عدا الثلاثي الصحيح مكسور العين في المضارع، والماضي معتل الفاء بالواو مكسور العين في المضارع فيصاغ على (مفْعِل) انظر: النحو الوافي ٣١٨/٣ ، وما بعدها.

(٢) انظر: النحو الوافي ٣١٨/٣.

(٣) انظر: النحو الوافي ٢٣١/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٨٩/٤، المحتسب ٧٦/٢، المخصص ٣١٩/٣، شرح الشافية للرضي ١٨١/١، مجموعة الشافية١/٧٠-٧١، ٤٧/٢، شرح مختصر التصريف العزي ١٨٤.

(٥) انظر : المحكم (جمع)، الكشاف ٥٩٦/٣، اللسان (جمع)، تفسير البحر المحيط ١٣٦/٦ الدر المصون ٥١٩/٧، روح المعاني ٢٩٤/٨.

(٦) انظر: المحتسب ٧٦/٢.

وأجاز أيضاً أنْ يصاغا من غير الثلاثي على وزن الثلاثي (مَفْعَل)، ويجعل ذلك قياسيّاً.

ويحتج بالسماع إذ سَمع ألفاظاً فقاس عليها، يقول: "وقوله: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾[٥] [النساء:٣١]، و(مَدخلا)، وكذلك: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[٦] [الإسراء:٨٠]، وإدخال صدق. ومن قال: مَدْخلا ومَخْرجاً ومَنْزَلا فكأنه بناه على: أدخلني دخول صدق وأخرجني خروج صدق. وقد يكون إذا كان مفتوحاً أن يراد به المنزل بعينه؛ كما قال: ﴿ربّ أنزلني مَنْزِلاً مباركا﴾[٧] [المؤمنون:٢٩] ولو فتحت المميم كانت كالدار والبيت. وربما فتحت العرب الميم منه، ولا يقال في الفعل منه إلا أفعلت. من ذلك قوله:

---

(١) يصاغ المصدر الميمي من الثلاثي الصحيح على وزن (مَفعَل)، ومن الثلاثي معتل الأول بالواو صحيح الآخر على وزن (مَفْعِل)، ومن الثلاثي المضعف (بفتح العين أو كسرها). انظر: النحو الوافي ٢٣١/٣، وما بعدها.

(٢) يُصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) في جميع الحالات ماعدا الثلاثي الصحيح مكسور العين في المضارع والماضي معتل الفاء بالواو مكسور العين في المضارع فيصاغ على (مَفْعِل). انظر: النحو الوافي ٣١٨/٣ وما بعدها.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٥١/٢، ١٥٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٣/١، ٩٥/٤، المقتضب ١٠٨/١، تفسير الطبري ٥٧/٥، المخصص ٣٢٢/٤، شرح المفصل ٥٣/٦، شرح الشافية للرضي ١٦٨/١، شرح الأشموني ٢٤٠/٢، الهمع ٢٨٦/٣.

(٥) قرأ نافع (مَدْخلا) بفتح الميم هنا وفي [سورة الحج آية ٥٩]، وقرأ باقي السبعة (مُدخلا) بضم الميم هنا وفي الحج. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم (بفتح الميم). انظر: (السبعة ٢٣٢، إعراب القرآن ٤١١/٢، الحجة للفارسي ١٥٣/٣، المبسوط ١٧٨، حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٩، الكشف ٣٨٦/١، المحرر الوجيز ٣٠/٤، النشر ٢٤٩/٢، الإتحاف ٢٤٠).

(٦) هذه قراءة الجمهور بضم الميم في (مُدخل ومُخرج). وقرأ الحسن وأبو العالية ونصر بن عاصم وإبراهيم بن أبي عبلة وأبو حيوة وقتادة وحميد: (مَدْخل ومَخْرج) بفتح الميم. انظر: (مختصر الشواذ ٧٧، المحرر الوجيز ١٧٣/٩، تفسير القرطبي ٢٧٢/١٠/ تفسير البحر المحيط ٧٢/٦، الدر المصون ٤٠١/٧).

(٧) وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر (مَنْزِلا) بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح الزاي. انظر: (السبعة ٤٤٥، الحجة للفارسي ٢٩٣/٥، المبسوط ٣١٢، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٨٦، الكشف ١٢٨/٢ المحرر الوجيز ٣٥١/١٠، النشر ٣٢٨/٢، الإتحاف ٤٠٣).

بمَصْبح الحمد وحيث يُمسى[1]

وقال الآخر:

الحمد لله مَمْسَانا ومَصْبحنا بالخير صبحّنا ربي ومسَّانا[2].

وأنشدني المفضل:

وأعددت للحرب وثابة جواد المحثّة والمرْوَدِ[3]

فهذا مما لا يبنى على فعلت، وإنما يبنى على (أرودت). فلما ظهرت الواو في المرود ظهرت في المرْود كما قالوا: مَصْبح وبناؤه أصبحت لا غير."[4] وقال: "وما كان مَفْعَل مُشتقا من أفعلت فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره ولك أن تخرجه على أوليته قبل أن تزاد عليه الألف، فتقول: أخرجته مُخْرجاً ومَخْرجاً، وأنزلته مُنزَلاً ومَنْزِلاً".[5]

فالفراء قاس على ما سمع فجعل هذه الكلمات على وزن (مَفْعَل) ولم يلجأ إلى التأويل، وقياسه هذا يؤدي إلى اللبس بين الاسم المشتق من الثلاثي ومن الزائد عن الثلاثي. أما الجمهور فـ(مَفْعَل) عندهم من الثلاثي فقط لذلك لجأوا إلى التأويل.

فأمّا القراءات القرآنية التي وردت على وزن (مَفْعَل) فقد جُعلت مصادر لأفعال ثلاثية دلّ عليها الرباعي الظاهر.[6].

---

(١) الرجز غير منسوب في: تفسير الطبري ٥٦/٥، الصحاح (صبح)، اللسان (صبح)، التاج (صبح).

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٦٢)، ومنسوب إليه في: الكتاب ٩٥/٤، معاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١، إصلاح المنطق ١٦٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٢/٢، المخصص ٣٢٢/٤، شرح المفصل ٥٣/٦، اللسان (مسا)، الخزانة ٢٤٥/١. وغير منسوب في: تفسير الطبري ٥٧/٥، معاني القرآن للزجاج ٤٥٥/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٥، الصحاح (مسا)، شرح المفصل ٥٠/٦، شرح الأشموني ٢٤١/٢.

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ٦٤٥، ومنسوب إليه في: الصحاح (رود)، اللسان (جمح)،(رود)، (سكك)، التاج (رود) وغير منسوب في: الصحاح: (سكك).

(٤) معاني القرآن ٢٦٣/١-٢٦٤.

(٥) معاني القرآن ١٥١/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٥/٢، إعراب القران ٤١١/٢، الحجة للفارسي ١٥٤/٣، حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٩، ٤٨٦، الكشف ٣٨٦/١، ١٢٨/٢، المحرر الوجيز ٣٠/٤، البيان في إعراب غريب القرآن ٢٢٨/١، ٥٢٨/٢، تفسير البحر المحيط ٢٤٤/٣، ٧٢/٦، الدر المصون ٦٦٥/٣، ٤٠١/٧ الإتحاف ٢٤٠.

أما الشاهد الشعري:

بمَصبح الحمد وحيث يمسى

فقد قيل: إنه مبنى على أصل الفعل قبل أن يزاد فيه، ولو بنى على أصبح لقيل (مُصْبَح) بضم الميم[1].

وأمّا الشاهد:

الحمد لله مَمْسَانا ومَصْبَحنا بالخير صبّحنا ربي ومسانا

فقد ورد مستشهداً به بروايه (مُمْسانا) و(مُصبحنا) على وزن (مُفْعَل) مضموم الميم، فيكون المُمْسى والمصبح للزمان من أصبح وأمسى على القاعدة المشهورة[2]، ولم يذكره مفتوح الميم إلا الطبري[3] وقد تابع الفراء في ذلك.

وأمّا الشاهد:

وأعددت للحرب وثّابة جواد المحثة والمرودِ

فقد ذُكر بضم الميم في (المرود) وقيل يجوز فتحها كالمِخْرج[4].

- صيغة (مَفْعَلة) الدالة على السبب قياسية:

ذكر الفراء صيغة (مَفْعَلةَ)، وجعلها تدل على السبب قياساً، يقول: "وقوله: ﴿ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء:٥٩] جعل الفعل لها. ومن قرأ: ﴿مَبْصَرَة﴾[1] أراد مثل قول عنترة[2]:

(١) انظر: الصحاح (صبح)، اللسان (صبح).

(٢) انظر: الكتاب ٩٥/٤، معاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٢/٢.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٥٧/٥

(٤) انظر: الصحاح (رود)، اللسان (رود).

والكفر مَخْبَثة لنفس المنعمِ[٣].

فإذا وضعت (مَفْعَلة) في معنى (فاعل) كفت من الجمع والتأنيث، فكانت موحدة مفتوحة العين، لا يجوز كسرها. العرب تقول: هذا عُشْب مَلْبَنَة مَسْمَنة. و"الولد مَبْخَلة مَجْبَنة"[٤]. فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة. وإن كان من الياء والواو فأظهرهما، تقول: هذا شراب مَبْوَلة، وهذا كلام مَهْيبَة للرجال، ومَتْيَهة، وأشباه ذلك."[٥]

فالفراء يجعل صيغة (مَفْعَلة) تدل على السبب أي: " سببٌ في كذا" وأشار إلى أنه قياس في قوله: فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة.

وقد قاس الفراء على ما ورد عن العرب، وذكر القراءة القرآنية، والشاهد الشعري، وأقوال العرب، والحديث النبوي – وإن لم يشر إلى أنه حديث – ليجعلها مواضع للقياس عليها.

وقد ذكر البغدادي أن (مَفْعَلة) صيغة سبب الفعل والحاصل عليه والداعي إليه، ثم قال: "ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة"[٦]، أي صيغة (مَفْعَلة) بمعنى السببية[٧].

---

(١) قرأ قتادة (مَبْصَرة) بفتح الميم والصاد وقرأ الجمهور (مُبْصِرة) بضم الميم وكسر الصاد. انظر: (مختصر الشواذ ٧٧، المحرر الوجيز ١٢٤/٩، تفسير البحر المحيط ٥١/٦، الدر المصون٣٧٧/٧ وفي [سورة الإسراء آية ١٢] قرأ (مَبْصَرة) قتادة وعلى بن الحسين انظر: (مختصر الشواذ ٧٥ تفسير البحر المحيط ١٣/٦، الدر المصون ٣٢٢/٧) وقُرئت كذلك في [سورة النمل آية ١٣] انظر: (المحتسب ١٨٠/٢، الكشاف ٤٣٤/٤، تفسير البحر المحيط ٥٧/٧).

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، من الطبقة الأولى، شهد حرب داحس والفبراء، ت (٢٢ ق.هـ) ترجمته في: (الشعر والشعراء ١٤٩، الأعلام ٩١/٥).

(٣) هذا عجز بيت من معلقة عنترة صدره (نُبئت عَمْراً غير شاكر نعمة) انظر ديوانه ٢١٤، ومنسوب إليه في: شرح القصائد السبع لابن الانباري ٣٥٥، إعراب القرآن ٢٤٨/٣، الصحاح (خبث)، شرح المعلقات للزوزني ١٢٨، المحرر الوجيز ١٢٤/٩، اللسان (خبث)، الخزانة ٣٢٨/١، التاج (خبث). وغير منسوب في: رصف المباني ١٣٩، تفسير البحر المحيط ٥١/٦، الدر المصون ٣٧٧/٧.

(٤) في سنن ابن ماجه كتاب الأدب باب بر الوالد والإحسان إلى البنات ١٢٠٩/٢.

(٥) معاني القرآن ١٢٦/٢.

(٦) الخزانة ٣٢٨/١.

(٧) أما صيغة (مَفْعَلة) بمعنى الكثرة في المكان نحو: مَأْسَدة، ومَسْبَعة، ومَذْأبة، ونحوها فقد وردت في كتب المتقدمين والمتأخرين. انظر: الكتاب ٩٤/٤، المحتسب ١٨٠/٢، المخصص ٣٢٦/٤، شرح الشافية للرضي ١٨٨/١، تفسير

ويظهر أن الفراء أول من أشار إلى هذا المعنى لهذه الصيغة، وجعلها قياساً على ما سمعه[1]. وتابعه أبو بكر الأنباري[2]. ويرى بعض النحويين أن (مَفْعَلة) في القراءة القرآنية من البصر أي: محل إبصار، أو مكان يكثر فيه التبصر[3].

- صيغة (فِعَال) قياسية في اسم الآلة:

يقول الفراء: "وقوله:﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف:٤٠] ... ويقال: الخياط والمِخْيَط يراد به الإبرة[4]. وفي قراءة عبد الله: ﴿المِخْيَط﴾[5]، ومثله يأتي على هذين المثالين يقال: إزار ومِئْزر، ولِحاف ومِلْحَف، وقناع ومِقْنع، وقِرَام ومِقْرم[6]."[7]

ويظهر من قوله: ومثله يأتي على هذين المثالين، أنه يجوز في كل (مِفْعَل) أن يصاغ على (فِعَال) قياساً.

وقد ذكر الفراء أوزان اسم الآلة القياسية في موضع آخر وهي: ((مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعلة))[8]، وهي الأوزان القياسية عند سيبويه[1]، وغيره[2].

البحر المحيط ١٣/٦، ٥١، ٥٧/٧، الدر المصون ٣٧٧/٧، شرح التصريف العزي ١٨٨، النحو الوافي ٣٢٦/٣، دراسات في أسلوب القرآن لعضيمة ٣٢٠/٣/٢.

(١) رجح ذلك د.مؤمن غنّام في منهج الكوفيين في الصرف ٤٩٠/٢-٤٩١.

(٢) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٥٥.

(٣) منهم: الزمخشري في: (الكشاف ٤٣٤/٤)، ابن عطية في: (المحرر الوجيز ١٢٤/٩)، أبو حيان في: (تفسير البحر المحيط ٥١/٦)، السمين في: (الدر المصون ٣٧٧/٧).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (خيط)، الصحاح (خيط).

(٥) قرأ عبد الله بن مسعود وأبو رزين وأبو مجلز (في سمَّ المِخْيَط) بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الياء. انظر: (مختصر الشواذ ٤٣، الكشاف ٤٤٢/٢، المحرر الوجيز ٥٠٣/٥، زاد المسير ١٩٨/٣، تفسر البيضاوي ٣٤٠/١، تفسير البحر المحيط ٣٠٠/٤، الدر المصون ٣٢١/٥، روح المعاني ٣٥٩/٤).

(٦) المِقْرم: ستر فيه رقم ونقوش. انظر: الصحاح (قرم).

(٧) معاني القرآن ٣٧٩/١.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٥١/٢.

وقد جعل سيبويه ومن تابعه ما جاء من الألفاظ مخالفاً لهذه الأوزان مسموعاً لا يقاس عليه.

والفراء جعل الأمثلة الواردة عن العرب، والقراءة القرآنية دليلاً للقياس عليها. وقد ذهب مجمع اللغة العربية إلى قياسية صيغة (فِعَال) في اسم الآلة[٣].

(١) انظر: الكتاب ٤/٩٤-٩٥.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٨٦ -١٨٨، مجموعة الشافية ١/٧٣، ٢/٤٩، شرح التصريف العزي ١٨٩، الهمع ٣/٢٨٦.

(٣) ومن الصيغ التي عُدّت قياسية في القرار: (فعّالة) مثل: دبّابة وغسّالة، و(فاعلة) مثل: رافعة، وناقلة، و(فاعول) مثل: ساطور. انظر: النحو الوافي ٣/٣٣٧، المغني الجديد في علم الصرف ٣١٢-٣١٣.

وأخيراً ... فقد ظهر لي مما مضى:

- أن القياس أصلٌ من أصول الصناعة النحوية عند كلٍّ من الفراء والبصريين.

- يسير الفراء على المنهج العام لسيبويه في القياس في أكثر المسائل:
  - فيقيس على المسموع كثيراً عن العرب.
  - ولا يقيس على القليل والشاذ والنادر.

- قد يخالف الفراء طريقة سيبويه في القياس في بعض المسائل[1].

- كان الفراء أكثر تشدداً في القياس من سيبويه في بعض المواضع، فهو يوافقه في النزعة ولكنه يخالف في بعض المسائل ومن ذلك:
  - ❖ أن الفراء جعل جمع (فِعْلة) على (فِعِلات) قليلاً لا يقاس عليه وإن كان مسموعاً من بعض العرب، أما سيبويه فجعل ذلك جائزاً مطّرداً بالرغم من قلة استعماله بسبب الاستثقال.[2]
  - ❖ أن الفراء لم يقس صياغة أفعل التفضيل من الفعل الزائد عن ثلاثة أحرف، وقاس سيبويه ذلك.[3]

- سار الفراء على المنهج العام للبصريين في القياس ولم يُعنَ بمتابعة سيبويه في آرائه فإذا سمع شواهد كثيرة للمسألة قاس عليها وإن لم يفعل سيبويه ذلك.[4]

---

(١) انظر: مسألة (ما) لا تعمل عمل ليس، ص١٥٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص١٥٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص١٦٤ من هذا البحث.

(٤) من ذلك أن الفراء قاس مجيء (مفعول) مصدراً لكثرة وروده عن العرب، وردّ سيبويه ذلك مع كثرته لأنه خاف وقوع اللبس بينهما. انظر المسألة ص١٥٣ من هذا البحث.

- اتساع دائرة الصواب عند الفراء لتشمل أكثر المسموع عن العرب فتراه يصوّب كثيرا من المسموع ويلتمس له الأوجه ليكون جائزاً، ويظهر هذا الأمر كثيراً في محاولته توجيه القراءات القرآنية.[1] وقد يضطّر قليلاً إلى القياس على القراءة الواحدة من دون دليل آخر يدعم قياسه.[2]
- مصادر الفراء التي اعتمد عليها في استقراء المادة التي يقيس عليها تختلف عن مصادر البصريين فقد كان يقيس على لغات العرب الذي ارتضى منهم كبني أسد، وبذلك يخالف البصريين الذين رفضوا الأخذ من بعض القبائل كبني أسد وغيرهم ممن سكنوا حول الكوفة.[3]

وأخيرا ... فالفراء وإن كان يشترك مع البصريين في طريقة القياس فذلك ليس دليلاً على تبعيته لهم، ذلك أنه لم يتخل عن النزعة الكوفية وقاس على طريقة الكوفيين، وقد جمع بين المذهبين في القياس؛ لأنه كان يختط لنفسه منهجاً جديداً في الدرس النحوي، لذلك نجده متميّزاً في قياسه متفرداً في طريقته.

---

(١) ومن ذلك:

صياغه اسم المكان من (يَفْعَل) على (مَفْعِل)، ص١٧٧ من هذا البحث.

صيغة (مَفْعَلة) الدالة على السبب، ص١٨١ من هذا البحث.

صيغة (فِعَال) قياسية في اسم الآلة، ص١٨٣ من هذا البحث.

(٢) من ذلك: أنه قاس زيادة (من) في المفعول الثاني مع عدم السماع، وذلك حتى يتأول قراءة أبي جعفر المدني (أن نُتَّخَذ) [الفرقان:١٨]، انظر: (معاني القرآن ٢/٢٦٤).

(٣) انظر: مسألة إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه، ص١٧٤ من هذا البحث.

التأويل:

في اللغة: له في معجمات اللغة عدة معانٍ، فقد قيل: إنه تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه[١]، وقيل: هو تفسير ما يؤول إليه الشيء[٢]. وذكر بعضهم أنه بمعنى: جمعته وأصلحته، فهو جمع معان مشكلة بلفظ واضح لا إشكال فيه[٣]، وقيل: هو الرجوع إلى الأصل[٤]، والترجيع[٥]، وأوّل الكلام تأويلاً: دبّره وقدّره وفسره[٦].

وفي الشرع: هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة[٧]. وقيل: هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ[٨].

وهو صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وكشف ما انغلق من المعنى[٩].

أمّا التأويل النحوي، فلم يرد في كتب النحويين ولا في كتب أصول النحو تعريفٌ له[١٠]، وإنما وردت بعض الإشارات مثل:

---

(١) انظر: العين (أول) ٣٦٩/٨.

(٢) انظر: الصحاح (أول).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (أول).

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير (أول) ٨٠/١، اللسان (أول).

(٥) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٢.

(٦) انظر: المحكم (أول)، التاج (أول).

(٧) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٢.

(٨) انظر: النهاية لابن الأثير (أول) ٨٠/١.

(٩) انظر: البرهان ٤١٦-٤١٧، وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٧٨/١٣-٣١٣ تكلم عن التأويل في القرآن الكريم والمواضع التي ذُكرت فيها هذه اللفظة وما تحتمله من المعاني.

(١٠) انظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم د.عبد الفتاح الحمّوز ١٥٢، أصول النحو العربي د. محمد عيد ١٨٥.

- ذكر أبو البركات الأنباري أن التأويل وجه من أوجه الاعتراض على المتن، وذكر فيه الضرورة الشعرية، والحمل على المعنى، دون أن يذكر تعريفاً له. قال: "والرابع: التأويل، مثل أن يقول الكوفي: الدليل على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر:

وممن ولدوا عامِـ ـرُ ذو الطول وذو العرضِ[1].

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدل على جوازه.

فيقول له البصري: إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم..."[2]

- وفي الاقتراح: "قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يُسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادّة فيُتأول؛ أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل..."[3]

وقد تكررت هذه الكلمة في كتب النحو لتعبّر عن معنى: حمل النص على غير ظاهره لكي يوافق الأصل النحوي.

ولعل أهم مظاهر التأويل النحوي:

١- الحذف والتقدير.

٢- التقديم والتأخير.

٣- الزيادة.

٤- الحمل على المعنى (التوهم).

٥- التضمين.

٦- تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى.

٧- الضرورة الشعرية.

---

(١) لذي الإصبع العداوني في: ديوانه ٤٨، ومنسوب إليه في: شرح المفصل ٦٨/١. وغير منسوب في: الإنصاف ٣٨/٢، اللسان (عمر)، (عرب).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٩، وانظر: الاقتراح ١٠٦.

(٣) الاقتراح ٥٨.

التأويل عند البصريين[١]:

كثر التأويل عند البصريين في النصوص التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي توصلوا إليها، فإذا خالف النص أقيستهم وقواعدهم أوّلوه ليتوافق معها؛ إمّا بتقدير محذوف، أو بالتقديم والتأخير، أو بالحمل على المعنى، أوعلى الموضع، أو بالزيادة، أو بالتضمين، أو بالتماس الضرورة إذا كان في نظم. يقول السيوطي: "ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر..."[٢]

ومن أمثلة التأويل عندهم: ما رواه سيبويه عن عبد الله بن أبي إسحاق في تقديره لمحذوف يقول: "ولو قلت إياك الأسدَ، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في (أنْ) إلاّ أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر:

إياك إياك المراءَ فإنّه إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ[٣].

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتقِ المراءَ."[٤]

فابن أبي إسحاق قدّر محذوفاً ينصب (المراء) بعد إياك[٥].

أمّا عيسى بن عمر فقد سمع قول العرب "ادخلوا الأولُ فالأولُ" بالرفع من غير رافع فأوّل ذلك حيث ضمّن (ادخلوا) معنى (ليدخلْ)، جاء في الكتاب: "وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ، لأن معناه (ليدخل)، فحمله على المعنى."[٦]. وكان سيبويه يرفض ذلك

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٤٦، التأويل النحوي في القرآن الكريم د. عبد الفتاح حمّوز ٦٩، القرآن الكريم وأثره د.عبد العال مكرم ١١٢، نشأة النحو للطنطاوي ٧٩، المدارس النحوية للأطاولي ٤١-٤٤، مراحل تطور الدرس النحوي للخثران ٢١٣.

(٢) الاقتراح ١٣٢.

(٣) منسوب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي في: إنباه الرواة ٧٦/٤، الخزانة ٦٣/٣. وغير منسوب في: المقتضب ٢١٣/٣، الخصائص ١٠٢/٣، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح ابن الناظم ٤٣٢، شرح الكافية للرضي ٤٨٥/١، رصف المباني ٢١٦، اللسان (أيا)، المغني ٧٨٤، أوضح المسالك ٣٠٠/٣، المقاصد النحوية ١٥٢/٤، ٢٨٨.

(٤) الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) انظر تفصيل المسألة في: المقتضب ٢١٣/٣، شرح المفصل ٢٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٨٥/١.

(٦) الكتاب ٣٩٨/١.

ويقول: "فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: ادخلْ الأولُ فالأولُ، أو رجلٌ رجلٌ، لم يجز، ولا يكون صفةً؛ لأنه ليس معنى الأولُ فالأولُ، أنك تريد أن تعرّفه بشيء تحلّيه به."[1]

وقد استخدم الخليل بن أحمد التأويل[2]، ومن ذلك تقدير العوامل المحذوفة، يقول سيبويه: "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قوله:

ألا رجلا جزاه الله خيراً يدلُّ على محصلةٍ تبيت [3].

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً."[4]

فحمل نصب (رجلاً) وتنوينه على إضمار فعل، و(ألا) حرف تحضيض، والتقدير: ألا ترونني رجلاً. وقد حمل يونس الشاهد على الضرورة إذ جعل التنوين ضرورة، ونصب (الرجل) على التمني[5].

وسيبويه يلجأ إلى التأويل، فكل ما خرج عن القاعدة النحوية واصطدم بالأصل النحوي يؤوله سيبويه، وأكثر مظاهر التأويل عنده وأبرزها الحذف[6]، يقول د.شوقي ضيف: "ويخّيل لمن يتابع سيبويه أن ليس في اللغة معمولاً لا يحذف، وحتى الجملة تحذف،... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب ..."[7]

---

(١) الكتاب ٣٩٨/١، وانظر التفصيل في: شرح الكتاب للسيرافي ١٦/٦.

(٢) انظر: الكتاب ٧٦/٢، ٢٣٦، ١٠٦/٣.

(٣) لعمر بن قعاس المذحجي في: الخزانة ٥٠/٣، وغير منسوب في: إصلاح المنطق ٤٣١، الأزهية ١٦٤، شرح المفصل ١٠١/٢، شرح الكافية ٤٦٩/١، ١٧٢/٢، رصف المباني ١٦٦، اللسان (حصل)، الجنى الداني ٣٨٢، المغني ٨٢، ٢٨٣، ٦٨٩، شرح الأشموني ٣٤٥/١، الخزانة ٨٢/٤، شرح أبيات المغني ٩٤/٢.

(٤) الكتاب٣٠٨/٢.

(٥) انظر تفصيل المسألة: الأزهية١٦٤، شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢، الجنى الداني ٣٨٢.

(٦) انظر: الكتاب ٦٥/١، ٢١٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٠، ٣٢٢.

(٧) المدارس النحوية ٧٥.

ومن مواضع التأويل عند سيبويه، أنه يجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل، يقول: "وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبُدالله فاضربه، إذا كان مبنيّا على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأمّا في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر(هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئت بالأمر."[1]

ومن ذلك حذف الفعل جوازاً بعد حروف التحضيض، وحروف الشرط، ويكون ما بعدها منصوباً بفعل محذوف، يقول: "وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدما ومؤخراً. ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء، فهلاّ، ولولا، ولوما، وألاّ...ولو قلت: ألاّ زيداً، وهلاّ زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر..."[2]

ومن ذلك حذف ناصب المفعول المطلق، وقد عقد له باباً وهو: "هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره" قال فيه: "وذلك قولك: سقياً ورعياً، ونحو قولك: خيبةً، ودَفْراً، وَجْدعاً، وعقراً، وبؤساً، وأفةً وتفةً، وبعداً وسحقاً. ومن ذلك قولك: تعساً وتباً، وجوعاً وجوساً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل كأنك قلت: سقاك الله سَقْياً، ورعاك الله رَعْياً، وخيّبك الله خيبة. فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب وإنما اخْتُزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل..."[3]

ومن ذلك حذف العامل في الحال، يقول: "وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً."[4]

التأويل عند الكوفيين[5]:

(١) الكتاب ١/١٣٨.

(٢) الكتاب ١/٩٨.

(٣) الكتاب ١/٣١١-٣١٢.

(٤) الكتاب ١/٢٧١.

(٥) انظر: مدرسة الكوفة للمخزومي ٢٩٧، التأويل النحوي في القرآن ٥٧.

قلّ التأويل عند الكوفيين، فكثيراً ما يحملون النص على ظاهره، ولا يميلون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه.

والمسائل التي ترك الكوفيون التأويل فيها كثيرة، ومنها:

أنهم أجازوا أن يكون المبتدأ وصفاً غير معتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم حملوا النصوص على ظاهرها. ومن ذلك قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تكُ مُلغياً مقالة لهبيّ إذا الطير مرتِ[1].

فـ(بنو لهب) فاعل لـ(خبير) سدّ مسد الخبر دون أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وبذلك حملوا النص على ظاهره.

أمّا البصريون فقيدوا هذه المسألة بتقدم نفي أو استفهام، وما ورد من النصوص فيؤولونه بالتقديم والتأخير، فالشاهد السابق مؤول على أنّ (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر[2].

ومن ذلك أن الكوفيين أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور، لأنهم حملوا النصوص على ظاهرها. أما البصريون فتأولوا ما جاء من هذه النصوص[3].

ومن ذلك أنهم أجازوا أن يعمل ما فيه معنى القول كالنداء وغيره عمل القول دون تقدير قول محذوف[4]. أما البصريون فقدّروا قولاً محذوفاً[5].

---

(١) منسوب إلى رجل من الطائيين في: المقاصد النحوية ٣٢٩/١، شرح التصريح ١٩٤/١ وغير منسوب في: شرح ابن الناظم ٧٥، أوضح المسالك ١٧٣/١، شرح ابن عقيل ١٩٥/١، ائتلاف النصرة ٧٩، شرح الأشموني ١٨١/١، الهمع ٣٠١/١.

(٢) انظر تفصيل المسألة في: المراجع السابقة.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في فصل السماع ص٤٦ من هذا البحث.

(٤) ومن الشواهد القرآنية التي حملها الكوفيون على الظاهر وقدّر البصريون فيها قولاً محذوفاً: [آل عمران: ٤٦، ١٤٩]، [الأعراف:٤٤]، [الأنفال:٩،٥٠]، [التوبة:٣]، [يونس:٩٠]، [هود: ٢٥، ٢٦، ٣٦]، [الحج:٢٢،٤]، [النمل:٨٢]، [فصلت:٥٣]، [الدخان:٢٢]، [القمر:١٠].

(٥) انظر التفصيل في حذف القول عند الفراء ص٢١١ من هذا البحث.

موقف الفراء من التأويل:

يميل الفراء إلى قبول النص وحمله على ظاهره من غير تأويل كما هي الحال عند الكوفيين، لكن ذلك غير مطّرد عنده إذ نجده في مواضع قد لجأ إلى التأويل وحمل النصوص على غير ظاهرها؛ إمّا بتقدير محذوف، أو بالحكم على الشاهد الشعري بأنه ضرورة شعرية، أو بتقديم وتأخير[1]، أو بالحكم بالزيادة[2]، أو بالحمل على المعنى (التوهم)[3]، أو

(١) مسائل التقديم والتأخير عند الفراء بلاغية في أكثر المواضع يقتضيها المعنى انظر: (معاني القرآن ١٨٤/١، ٣٠٢، ٣٩٩، ٤٤٢، ٢٢/٢، ٦٠، ٤٠٥، ٤١٠) ومن مسائل التقديم والتأخير في الأبواب النحوية:

١- تقديم جواب الشرط عليه، وقد أجازه الفراء انظر: (معاني القرآن للفراء ٩٢/١، ٢٣٨، ٦٣/٢)، ومنعه البصريون انظر: (الكتاب ٦٦/٣، الأصول ١٦١/٢، الإنصاف ١٤٤/٢).

٢- تقديم الصفة على الموصوف، انظر: (معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣) وقد ردّه النحاس وقال: "لا يجوز تقديم الصفة قبل الموصوف" [إعراب القرآن ٧٠٩/٦].

(٢) لم يرد في كتاب معاني القرآن نص يدل على جواز زيادة الاسماء، وزيادتها قول الكوفيين وردّ ذلك البصريون، انظر: تعليق الفرائد ٢٤٦/٢.

- أما زيادة الأفعال فذكر الفراء زيادة (كان) (معاني القرآن ٥/٢) وقد أجاز سيبويه زيادتها ولكن في مواضع أخرى، انظر: (الكتاب ٧٣/١، ١٥٣/٢).
- زيادة الحروف:

١- زيادة حروف الجر:

أ- زيادة الباء (معاني القرآن ٥٦/٣-٥٧).

ب- زيادة اللام (معاني القرآن ٧٨/٢، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٩٩).

ج- زيادة مِنْ (معاني القرآن ٢٦٤/٢).

٢-زيادة (ما): (معاني القرآن ٢٤٤/١، ٣٠٥/٢، ٣٧٦، ٨٤/٣، ١٨٩، ٢٥٥).

٣-زيادة (لا): (معاني القرآن ١٣٧/٣ ، ١٤٧).

١-زيادة (الواو) (معاني القرآن ٢٣٨/١ ، ٢ / ٢١١-٢١٢) وهي مسألة خلافية انظر: (الإنصاف ٤٠٨/١).

(٣) ومن المواضع التي ذكر الفراء فيها (التوهم):

١- توهم الاسم الموصول على أنه اسم شرط (معاني القرآن ١٥٥/٣، ١٥٦).

٢- توهم النفي في كلام مثبت (معاني القرآن ١٦٣/١، ١٦٤).

٣- العطف على التوهم (معاني القرآن ٩٧/٢ . ٣٤٧-٣٤٨، ١١/٣).

بالتضمين[1]، أو بتأويل اللفظة باللفظة[2]. وكل هذا من النزعة البصرية عنده إذ لجأ إلى ذلك ليتوافق النص مع الأقيسة والقواعد النحوية.

النزعة البصرية عند الفراء في التأويل:

الحذف والتقدير[3]:

ويمكن ترتيب الحذف عند الفراء إلى:

١- حذف الاسم.

٢- حذف الفعل.

٣- حذف الحرف.

(١) وهو أن يُوقع فعل مكان فعل ويستعمل بمعناه، أو حرف مكان حرف ويستعمل بمعناه ومن ذلك:

١- تضمين الفعل معنى فعل آخر (معاني القرآن ٢/٢٢٣، ٢٩٩).

٢- تضمين الحرف معنى حرف آخر ومن ذلك:

أ- تضمين الباء معنى في (معاني القرآن ٣/١٧٣).

ب- تضمين اللام معنى إلى (معاني القرآن ٢/٢١٧).

ج- تضمين في معنى على والعكس (معاني القرآن ١/٦٣، ٢/١٨٦).

د- تضمين الهمزة معنى أم (معاني القرآن ٢/٤١٧).

(٢) جاء عند الفراء تأويل الاسم بالاسم ليتوافق مع المعنى، ومن ذلك:

١- تأويل فعيل بمفعول (معاني القرآن ٣/٧٦).

٢- تأويل فاعل بمفعول (معاني القرآن ٢/١٥، ١٦، ٣/٢٥٥).

٣- تأويل مفعول بالمصدر (معاني القرآن ٣/١٧٣).

(٣) انظر: فوائد الحذف وشروطه في: دلائل الإعجاز ١٤٦، المغني ٦٩٢ -٧٠٠، البرهان ٦٨٥، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية للقيراوني ١٢١-١٢٦.

أولاً: حذف الاسم[1]:

أ- المرفوعات.

ب- المنصوبات.

ت- المجرورات.

أ- المرفوعات

حذف المبتدأ:

حذف المبتدأ جائز في كل ما يدل عليه دليل، وتقوم على حذفه قرينة لفظية أو معنوية أو كلا القرينتين، وحذفه جائز بإجماع النحويين[2]. وهو كثير في القرآن الكريم وكلام العرب يجعلونه أولى من حذف الخبر ويختارونه عليه[3]. وهناك قرائن نحوية أو بلاغية محسّنة لحذف المبتدأ[4]، ويمكن من خلال القرائن المتعددة أن نقسم المواضع الكثيرة التي ذكر فيها الفراء حذف المبتدأ على النحو التالي[5]:

---

(١) ومن المسائل الواردة في معاني القرآن:

١- حذف الاسم الموصول وبقاء صلته، وهو مما أجازه الكوفيون ومنعه البصريون انظر: معاني القرآن (٢٧١/١، ٣٥٣، ٣٨٤، ٢١٨/٢، ٢٦٤، ٣١٥).

٢- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [سبقت في فصل القياس] ص١٥١.

٣- حذف المستثنى منه، انظر: معاني القرآن (٢٣٤/١، ٢٨٧/٢، ٥٥/٣).

٤- حذف الظرف، انظر: معاني القرآن (٣٧٥/١).

(٢) انظر: الكتاب ١٣٨/١، ١٣٠/٢، المقتضب ١٢٩/٤، الأصول ٦٨/١، الخصائص ٣٦٢/٢، أمالي ابن الشجري ٦٠/٢، ترشيح العلل ٨٤، شرح المفصل ٩٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/١، التهذيب الوسيط ١١٦، لباب الإعراب ٢٥٥، شرح ابن الناظم ٨٤، شرح الكافية للرضي ١٩٦/١، شرح ألفية ابن معطي ٨٤٣، الارتشاف ١٠٨٦، التذييل والتكميل ٣١٣/٣، أوضح المسالك ١٩٦/١، المساعد ١٤/١، تعليق الفرائد ٤١/٣، شرح الأشموني ٢٠٥/١، شرح التصريح ٢٢١/١، الهمع ٣٣٤/١.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٤، تعليق الفرائد ٤١/٣، الأشباه والنظائر ١٠٥/٣، حاشية الصبان ٣١٤/١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٦-١٥٢، المغني ٧٢٣.

(٥) ومن المواضع التي ذكرها:

١- حذف المبتدأ في جملة الجزاء المصّدرة بالفاء سبقت في فصل القياس ص١٤٨ من هذا البحث.

٢- حذف المبتدأ بعد القول. سبقت في فصل القياس ص١٤٧ من هذا البحث.

٣- حذف المبتدأ في أسلوب التحذير وهي مما رفضه البصريون انظر: (المحرر في النحو ٧٣٣/٢).

١- حذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه وتغني عن ذكره.

٢- حذف المبتدأ في القطع والاستئناف[١]:

أ- أن يأتي كلام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عمّا قبلها.

ب- أن يأتي الكلام مستأنفاً للتقسيم والتفصيل.

ج- بعد (لكن).

٣- حذف المبتدأ في جواب الاستفهام.

٤- حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً وهو بدل من اللفظ بفعله.

٥- حذف المبتدأ في صدر جملة الصلة.

١- حذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه[٢]:

ومن ذلك قول الفراء: "ومن سورة براءة قوله:﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾[التوبة:١] مرفوعة، يضمر لها (هذا)[٣]. ومثله قوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا﴾[النور:١]. وهكذا كل ما عاينته من اسم معرفة أو نكرة جاز إضمار (هذا) و(هذه) فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميلٌ والله، تريد: هذا جميل."[٤]

فالفراء يذكر أنه يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه قرينة حالية، وقد أجاز سيبويه ذلك بقوله: "وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبُد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب

---

(١) ومن ذلك: حذف المبتدأ في الاستئناف بعد (بلى) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧١، ٣/٢٠٨.

(٢) انظر مواضع أخرى مماثلة في كتاب معاني القرآن: ١/١٠، ٨٥، ٢٢٠، ٣٦٩، ٣/٢، ٥٨، ١٦١، ٢٤٣، ٣٧٢، ٤٠١-٤٠٢، ٤١٤، ٣/٧٥، ٢٦٨.

(٣) انظر: زاد المسير ٣/٣٩٢، تفسير البيضاوي ١/٣٩٥، روح المعاني ٥/٢٣٨، وقيل: يجوز فيها وجه آخر وهو أن يرفع (براءة) على الابتداء، والخبر(إلى الذين عاهدتم)، انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٤٢٨، إعراب القرآن ٣/٣، المحرر الوجيز ٦/٣٩٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٦، تفسير البحر المحيط ٥/٦، الدر المصون ٦/٥.

(٤) معاني القرآن ١/٤٢٠.

الصوت فصار آية على معرفته فقلت: زيدٌ وربيّ. أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المسك. أو ذقت طعاماً فقلت: العسل."[1]

ويقول الطبري: "لأن من شأن العرب أن يضمروا لكل معاين – نكرة كان أو معرفة ذلك المعاين –(هذا) و(هذه) فيقولون عند معاينتهم الشيء الحسن:حسن والله، والقبيح: قبيح والله، يريدون هذا حسن والله، وهذا قبيح والله."[2]

فكثير مما يرد في اللغة معتمداً على عنصر واحد هو الخبر يقّدر فيه مبتدأ محذوف، ذلك أننا نفكر بجمل، ولا يمكن أن يكون العنصر الواحد مفيداً بمفرده فلا بدّ من إسناده إلى عنصر آخر معنوي في ذهننا حتى تتكون فيها جملة[3].

٢- حذف المبتدأ في القطع والاستئناف:

أ- أن يأتي كلام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عمّا قبلها[4]:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[البقرة:١٨] رُفْعن وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تمّ وانقضت به آية، ثم استؤنفت (صمٌ بكمٌ عميٌ) في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف ولو تمّ الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف."[5]

يذكر الفراء أنه إذا تمّ الكلام ثم بدأت بكلام جديد على الاستئناف جاز أن يرفع الاسم على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف كما في الآية السابقة وهذا رأي الجمهور[6].

---

(١) الكتاب ١٣٠/٢، وانظر: المقتضب ١٢٩/٤، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١.

(٢) تفسير الطبري ٦٩/١٠.

(٣) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د.طاهر حمودة ٢٠٠.

(٤) انظر: مواضع أخرى مماثلة في معاني القرآن : ١٠١/١، ١٩٨/٢، ٢٦٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٥، ٣١٦، ٣٤٥، ٣٨٠، ١٣/٣ ٥٧، ٨٣، ٨٦.

(٥) معاني القرآن ١٦/١، انظر: ١٠٠/١.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٣٢/١، معاني القرآن للأخفش ٥٤/١، تفسير الطبري ١٦٧/١، معاني القرآن للزجاج ٩٣/١، إعراب القرآن ١٤٣/١، المحرر الوجيز ١٨٧/١، الإملاء ٢١/١، تفسير البحر المحيط ٢١٦/١، الدر المصون ١٦٥/١.

ومما جاء من نصوص الفراء في ذلك: "وقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [يونس:٦٩] ثم قال: ﴿مَتَٰعٞ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس:٧٠]، أي: ذلك متاع في الدينا[١]. والتي في النحل[٢] مثله وهو كقوله: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارٖۚ بَلَٰغٞ﴾ [الأحقاف:٣٥]،كله مرفوع بشيء مضمر قبله إمّا (هو)وإمّا (ذاك)."[٣]

ب- أن يأتي الكلام مستأنفاً للتقسيم والتفصيل:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَا﴾ [آل عمران:١٣]...﴿فِئَةٞ تُقَٰتِلُ﴾قرئت بالرفع[٤]، وهو وجه الكلام على معنى: إحداهما تقاتل في سبيل الله ﴿وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ﴾ على الاستئناف، كما قال الشاعر:

فكنت كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمان فشلتِ[٥]

... وقال الشاعر في مثل ذلك مما يستأنف :

إذا متّ كان الناس نصفين شامتٌ وآخر مُثنٍ بالذي كنت أفعلُ[١].

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٧/٣، إعراب القرآن ٦٧/٣، وجاز الرفع من وجه آخر وهو أن يكون مبتدأ لخبر محذوف والتقدير: (لهم متاع)، انظر: المحرر الوجيز ١٨٣/٧، تفسير البحر المحيط ١٧٥/٥، الدر المصون ٢٣٨/٦.

(٢) (آية ١١٧): ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٧ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾.

(٣) معاني القرآن ٤٧٢/١.

(٤) الرفع قراءة الجمهور، انظر: تفسير القرطبي ٢٧/٤، تفسير البحر المحيط ٤١١/٢، الدر المصون ٤٤/٣.

(٥) لكثير عزة في ديوانه(٥٥)، ومنسوب إليه في: الكتاب ٤٣٣/١، مجاز القرآن ٨٧/١، معاني القرآن للزجاج ٣٨١/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٦/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٢/٢، أمالي المرتضى ٤٦/١، الدر المصون ٤٥/٣، المقاصد النحوية ٢١٤/٣، الخزانة ٢٠٨/٥، شرح أبيات المغني ٣٨/٧. وغير منسوب في: المقتضب ٢٩٠/٤، تفسير الطبري ٢٢٧/٣، المخصص ١٢٧/٥، كشف المشكل ٤١٥، شرح المفصل ٦٨/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٣، الارتشاف ١٩٦٤/٤، المغني ٥٤٤، شرح الأشموني ٧/٣، الكليات ٢٣٣.

ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسره، وأراد: بعض شامت وبعض غير شامت.

... وقال الآخر:

حتى إذا ما استقل النجم في غلس وغودر البقلُ ملويٌّ ومحصودُ [٢]."[٣]

فالرفع على أن يكون خبراً للمبتدأ المحذوف؛ لأن الكلام جاء مستأنفاً ليُفصّل ما قبله ويقسمه وهذا رأي جمهور النحويين[٤].

ج- الاستئناف بعد (لكن)[٥]:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ﴾[الأنعام:٦٩] في موضع نصب أو رفع؛ النصب بفعل مضمر، ولكن نذكرهم (ذكرى)، والرفع على قوله (ولكن) هو (ذكرى)."[٦]

---

(١) يروى في غير معاني القرآن للفراء : (كنت أصنع) مكان (كنت أفعلُ). (وكان الناس صنفان أو نصفان)مكان(نصفين).

والشاهد منسوب إلى العجير بن عبد الله بن كعب السلولي في: الكتاب ٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٠، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٤٤/١، الأزهية ١٩٠، المقاصد النحوية١/٤٤٤، الخزانة ٧٥/٩، الدرر اللوامع ٢٢٣/١. وغير منسوب في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٠، اللمع ٣٨، أمالي ابن الشجري ١١٦/٣، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ٧٧/١، التهذيب الوسيط ١٢٢، شرح ابن الناظم ٩٩، البسيط ٦٩٦، الدر المصون ٤٤/٣، المساعد ١١٧/١، الهمع ٢٢٦/١، ٣٥٣.

(٢) لذي الرمة في ديوانه (١٥٣)، ومنسوب إليه في: سمط اللآلي ٣٥٤/١، وغير منسوب في: تفسير الطبري ٢٠٦/٢٣، إعراب القرآن ٨٠١/٤، زاد المسير ١٤٩/٧، تفسير القرطبي ١٩٤/١٥، تفسير البحر المحيط ٤٦٧/٥، الدر المصون ٤٤/٣، ٣٨٨/٩.

(٣) معاني القرآن ١٩٢/١، وانظر: ٣٧٦/١ ، ٢٢/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤٣٢/١، مجاز القرآن ٨٧/١، معاني القرآن للأخفش ٢١٠/١، المقتضب ٢٩٠/٤، تفسير الطبري ٢٢٨/٣، معاني القرآن للزجاج ١٨١/١، إعراب القرآن ٣١٤/١، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٩، تفسير القرطبي ٢٧/٤، تفسير البحر المحيط ٤١١/٢، وقيل في رفعه أوجه آخرى منها:

١-أن يكون مبتدأ والخبر محذوف.

٢-أن يرتفع على البدل من فاعل التقيا.

انظر: الدر المصون ٤٤/٣-٤٥، روح المعاني ٩٢./٢

(٥) انظر مواضع أخرى مماثلة في معاني القرآن: ١٧٠/١، ٤٦٥، ٥٦/٢، ٥٧.

(٦) معاني القرآن٣٣٩/١.

أجاز الفراء أن يكون ما بعد (لكنْ) خبراً لمبتدأ محذوف[1]، أو مصدراً منصوباً بفعل محذوف من نفس لفظه[2].

٣- حذف المبتدأ في جواب الاستفهام:

يقول الفراء: "... ثم قال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[3] [المؤمنون:٨٦-٨٧] فجعل اللام جواباً وليست في أول الكلام. وذلك أنك إذا قلت: من صاحب هذه الدار؟ فقال لك القائل: هي لزيد، فقد أجابك بما تريد. فقوله: زيد ولزيد سواء في المعنى[4]. فقال: أنشدني بعض بني عامر:

فأعلمُ أنني سأكون رمساً إذا سار النواجع لا يسيرُ

فقال السائرون: لمن حفرتم؟ فقال المخبرون لهم: وزيرُ[5].

ومثله في الكلام أن يقول لك الرجل: كيف أصبحت؟ فتقول أنت: صالحٌ، بالرفع..."[1] أجاز الفراء حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، وقد أجازه سيبويه[2]، وغيره[3].

---

(١) وأجاز ذلك الزجاج في: (معاني القرآن ٢٣٠/٤)، النحاس في: (إعراب القرآن ٦٣٩/٤)، أبو البركات الأنباري في: (البيان في غريب إعراب القرآن ٥٩٧)، وأبو حيان في: (تفسير البحر المحيط ٢٢٨/٧).

(٢) وجاز أوجه أخرى منها:

١- أن يكون مبتدأ خبره محذوف.

٢- أن يكون معطوفاً على موضع (شيء) المجرور بمن.

انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٦١/٢، إعراب القرآن ٥٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٥، تفسير القرطبي ١٨/٧، تفسير البحر المحيط ١٥٨/٤، الدر المصون ٦٧٦/٤.

(٣) قرأ أبو عمرو وحده (سيقولون الله) [المؤمنين: ٨٧،٨٩]، وقرأ الباقون (سيقولون للهِ)، انظر: (السبعة ٤٤٧، معاني القراءات للأزهري ٣٢٦، الحجة للفارسي ٣٠٠/٥، حجة القراءات ٤٩٠، الكشف ١٣٠/٢، جامع البيان للداني ٤٧٩/٢، كشف المشكلات للباقولي ١٥٠/٢، النشر ٣٢٩/٢، الإتحاف ٤٠٥).

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٠/٤، الحجة للفارسي ٣٠١/٥، زاد المسير ٤٨٦/٥، تفسير البحر المحيط ٣٨٦/٦، الدر المصون ٣٦٢/٨.

(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٤٠/٢ (فقال: السائلون).

وهو منسوب إلى بعض بني عامر في: تفسير الطبري ٦٠/١٨، معاني القراءات للأزهري ٢٧٧، والبيت الثاني غير منسوب في: حاشية الشهاب ٦٠٠/٦.

٤- حذف المبتدأ إذا كان خبره مصدراً وهو بدل من اللفظ بفعله:

يقول الفراء: "وأما قوله: ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾[البقرة:١٧٨] فإنه رفع، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: من لقي العدو فصبراً واحتساباً؛ فهذا نصب، ورفعه جائز. وقوله تبارك وتعالى: ﴿فاتباع بالمعروف﴾ رفع ونصبه جائز. وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل. فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع... ومثله قوله: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾[المائدة:٩٥]، ومثله: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾[البقرة:٢٢٩]، ومثله في القرآن كثير، رفع كلّه، لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعليه هذا."(٤)

أجاز الفراء في نصه الرفع والنصب في المصادر التي جاءت بدلاً من فعلها، ويرى أن الوجه في (اتباع)، و(جزاء) ،و(إمساك)الرفع(٥)، لأنها مصادر دلت على العموم قال: "لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل" والرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير عنده فالأمر فيها على هذا(٦). والمبتدأ جائز الحذف إذا أُخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله(٧).

حذف الخبر:

(١) معاني القرآن ١/١٧٠، وانظر:٢/٢٤٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٤١٥.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٣١١، شرح ابن الناظم ٨٤، المغني ٧٢٣، الهمع ١/٣٣٤.

(٤) معاني القرآن ١/١٠٩.

(٥) ورجح الرفع الطبري في: (تفسيره ٢/١٣٢)، الزجاج في: (معاني القرآن ١/٢٤٩).

(٦) انظر: إعراب القرآن ١/٢٣٢، المحرر الوجيز ٢/٨٩، تفسير القرطبي ٢/٢٥١. وقيل: مبتدأ وخبره محذوف، أو مرفوع بفعل محذوف (ليكن اتباعٌ)، انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٨، الكشاف ١/٣٧١، الدر المصون ٢/٢٥٤، روح المعاني ١/٤٤٧.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٢٠-٣٢١، المقتضب ٣/٢٢٥، المساعد ١/٤٧٧، الهمع ١/٣٣٥.

يحذف الخبر جوازاً لقرينة[1]، وحذفه أقل من حذف المبتدأ. وقد ذكر الفراء حذف الخبر في مواضع يمكن أن تقسّم على النحو التالي[2]:

١- حذف الخبر بعد همزة الاستفهام.
٢- حذف الخبر إذا كان ما بعد المبتدأ جملة لا تصلح أن تكون خبراً له.
٣- حذف الخبر بعد القول.
٤- حذف الخبر فيما ظاهرة التقسيم والتفصيل.

١- حذف الخبر إذا كان بعد همزة الاستفهام:

يقول الفراء : "ولم يأتِ لقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [هود:١٧] جواب بيّن، كقوله في سورة محمد ﷺ: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد:١٤] وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف معناه وإن تُرك جوابه."[3]

ذكر الفراء أنّ (مَنْ) في الآية مبتدأ، خبره محذوف جوازاً لدلالة الكلام عليه[4]؛ ولأنه بيّن معروف، والتقدير مأخوذ من الآية التي في سورة محمد ﷺ، ووجوده مصّرحاً به في هذه الآية وغيرها يؤكد هذا الحذف والتقدير[5]. وحذف المعادَّل الذي دخلت عليه الهمزة كثير في

(١) انظر: الخصائص ٣٦٢/٢، شرح ألفية ابن معطي ٨٤٣، التذييل والتكميل ٢٧٨/٣، المغني ٧٢٤.
(٢) ومن المواضع التي ذكرها الفراء:
١- حذفه بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط (معاني القرآن ٢٤٦/٢).
٢- حذفه إذا كان الكلام مسبوقاً بحرف عطف ولا يصح أن يعطف على ما قبله (معاني القرآن ١٢٣/٣).
(٣) معاني القرآن ٦/٢.
(٤) انظر: إعراب القرآن ٨٣/٣، الإملاء ٣٦/٢، تفسير القرطبي ١٧/٩. وجعله الزمخشري مرفوعاً بالعطف على: (من كان يريد الحياة الدنيا) انظر: الكشاف ١٨٩/٣.
(٥) ومن ذلك [الأنعام:١٢٢]، [الرعد:١٩]،[النحل:١٧]،[القصص:٦١]،[السجدة:١٨].

القـــــرآن[1]، مثـــــل قولـــــه تعـــــالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الزمر:٢٤] قال الفراء: "وجوابه من المضمر الذي ذكرت لك"[2] والتقدير: كمن أمِنَ العذاب[3].

٢- حذف الخبر إذا كان ما بعد المبتدأ جملة لا تصلح أن تكون خبراً له:

يقـول الفـراء: "وقولـه:﴿بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَـٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هـو:٤٨]...ثم قـال: ﴿وَأُمَمٌ﴾ مـن أهـل الشـقاء ﴿سَنُمَتِّعُهُم﴾[4] ولـو كانـت (وأمـماً سنمتعهم) نصباً لجاز توقع عليهم (سنمتعهم)."[5]

قدّر الفراء خبراً لـ(أمم)؛ لأنه يرى أن (سنمتعهم) لا يصلح أن يكون خبراً له[6]، ولو وقع هذا الفعل على (أمم) لكان نصباً[7]، وجملة (سنمتعهم) صفة للمبتدأ سوغت الابتداء بالنكرة[8].

---

(١) ومن ذلك [فاطر:٨]، [الزمر:٩]، [الزمر:٢٢]. وانظر: تفسير البحر المحيط ٢١١/٥، الدر المصون ٦٩٩/٦، حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٢) معاني القرآن ٤١٨/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٩٥/٢، تفسير الطبري ٢٤٧/٢٣، تفسير القرطبي ٢٢٠/١٥، تفسير البيضاوي ٩١٢/٢.

(٤) ﴿قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَـٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود: ٤٨].

(٥) معاني القرآن ١٨/٢.

(٦) وقدّره غيره (وممن معك أمم سنمتعهم) انظر: الكشاف ٢٠٦/٣، تفسير البيضاوي٤٦١/١، حاشية الشهاب ١٧٧/٥.

(٧) وقيل في رفع أمم أقوال أخرى: أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية (سنمتعهم)، أو يكون في الكلام إضمار (يكون)، أو يكون معطوفاً على الضمير في (اهبط). انظر: (معاني القرآن للأخفش ٣٨٣/١، الإملاء ٤٠/٢، تفسير القرطبي ٤٥/٩، تفسير البحر المحيط ٢٣١/٥، الدر المصون ٣٣٩/٦، روح المعاني ٢٧١/٦).

(٨) انظر: حاشية الشهاب ١٧٧/٥.

٣- حذف الخبر بعد القول:

يقول الفراء: "وقرأه العامّة: ﴿قَالُواْ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾ [هود:٦٩] نصب الأول ورفع الثاني. ولوكانا جميعاً رفعاً ونصباً كان صواباً. فمن رفع أضمر (عليكم) وإن لم يظهرها كما قال الشاعر:

فقلنا السلامُ فاتقت من أميرها فما كان إلا ومؤها بالحواجب[١].

والعرب تقول: التقينا فقلنا: سلامٌ سلامٌ؟ وحجة أخرى في رفعه الآخر: أن القوم سلموا، فقال حين أنكرهم: هو سلامٌ إن شاء الله، فمن أنتم؟ لإنكاره إياهم. وهو وجه حسن."[٢]

ذكر الفراء في رفع (سلام) وجهين[٣]:

الأول: أن يكون المرفوع بعد القول مبتدأ والخبر محذوف تقديره (عليكم)[٤].
الثاني: أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف تقديره (هو)[٥].

(١) لم أجد هذا الشاهد فيما بين يديّ من مصادر.
(٢) معاني القرآن ٢١/٢، انظر ٣٨/٣.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٤، الإملاء ٤٢/٢، تفسير القرطبي ٥٦/٩، تفسير البيضاوي ٤٦٥/١، تفسير البحر المحيط ٢٤١/٥، التذييل والتكميل ١٤٨/٦، الدر المصون ٣٥٢/٦، تعليق الفرائد ٢٠٦/٤.
(٤) انظر: تفسير الطبري ٨٢/١٢، شرح التسهيل لابن مالك ٩٩/٢، روح المعاني ٢٩١/٦.
(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٦٠/٣، إعراب القرآن ١٠٠/٣، الكشاف ٢١٥/٣.

٤- حذف الخبر فيما ظاهره التقسيم والتفصيل:

يقول الفراء: "وقوله:﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾[الأنعام:٩٨]...ورفعها على إضمار الصفة[١]، كقولك: رأيت الرجلين عاقل وأحمق، يريد: منهما كذا وكذا."[٢]

يقدّر الفراء خبراً محذوفاً في حال التقسيم والتفصيل، والتقدير في الآية: فمنها مستقر ومنها مستودع[٣].

ب – المنصوبات

١- حذف العائد المنصوب:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿ليأكلوا من ثمره وما عملتْ أيديهم﴾[٤] [يس:٣٥] وفي قراءة عبد الله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ وكل صواب.

والعرب تضمر الهاء في الذي، ومَنْ، وما، وتظهرها، وكل ذلك صواب."[٥]

أجاز الفراء حذف العائد المنصوب[٦]، وهذا الحذف جائز عند جمهور النحويين [٧]. وقد

---

(١) يقصد إضمار الجار و المجرور الواقع خبراً.

(٢) معاني القرآن ٣٤٧/١، وانظر ٤١٠/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٨/١، تفسير الطبري ٣٣٢/٧، معاني القرآن للزجاج ٢٧٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٢، تفسير البحر المحيط ١٩٢/٤، الدر المصون ٦٦/٥.

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم (وما عملته) بالهاء، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (وما عملت أيديهم) بغير هاء . انظر: (السبعة ٥٤٠، معاني القراءات للأزهري ٤٠٠، الحجة للفارسي ٤٠/٦، المبسوط ٣٧٠، حجة القراءات ٥٩٨، الكشف ٢١٦/٢، جامع البيان للداني ٩٥/٣، التبصرة ٤٥٨، كشف المشكلات للباقولي ٢٤٨/٢، النشر ٣٥٣/٢، الإتحاف ٤٦٧).

(٥) معاني القرآن ٣٧٧/٢.

(٦) ذكر بعضهم لحذفه شرطاً وهو: أن يكون متصلاً بفعل تام أو وصف [انظر: الهمع ٢٩٢/١].

(٧) انظر: المقتضب ١٩/١، ٣٤٢/٢، معاني القرآن للزجاج ٢٨٦/٤، الكشف ٢١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٦١٦، شرح المفصل ٨٥/٢، ١٤٥/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١، شرح ابن الناظم ٦٦، التذييل والتكميل ٧١/٣، أوضح المسالك ١٥٣/١، شرح ابن عقيل ١٦٩/١، البرهان ٧٢٢، شرح التصريح ١٧٤/١، الهمع ٢٩٢/١.

حُذف العائد المنصوب في القرآن الكريم في مواضع كثيرة[1].

٢-حذف مفعول شاء:

يقول الفراء: "وقوله تبارك وتعالى ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦]... والعرب تكتفي بما ظهر في أول الكلام مما ينبغي أن يظهر بعد شئت. فيقولون: خذ ما شئت، وكن فيما شئت: ومعناه فيما شئت أن تكون فيه فيحذف الفعل بعدها؛ قال تعالى : ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠] وقال تبارك وتعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار:٨] والمعنى-والله أعلم- في أي صورة شاء أن يركبك ركبك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف:٣٩] وكذلك الجزاء كله؛ إن شئت فقم؛ المعنى: إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت ألا تقوم فلا تقم. وقال الله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩] فهذا بيّن أن المشيئة واقعة على الإيمان والكفر، وهما متروكان."[2].

أجاز الفراء حذف مفعول المشيئة، حيث يجوز حذفه للعلم به والاكتفاء بدلالة الكلام عليه[3]. ومن المواضع التي يكثر فيها حذفه: حيّز الشرط والجزاء -كما يظهر من نص الفراء- .

(١) انظر: الحجة للفارسي ٤١/٦، حجة القراءات ٥٩٩، واستقصى هذه المواضع د.عبد الفتاح الحموز في كتاب التأويل النحوي في القرآن ٤٦٥-٤٦٨.

(٢) معاني القرآن ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٩٧/١، الزاهر ٢٦/١، الكشاف ٢٠٨/١، الإملاء ٤٣/١، ٥١ ، ٩٤، تفسير البحر المحيط ٢٢٦/١، الدر المصون ١٨٣/١، ١٠١/٣، البرهان ٧٢٧.

٣- حذف المنادى:

في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل:٢٥]، ذكر الفراء قراءة: ﴿ألاَ يسجدوا﴾ بالتخفيف[١]، ثم قال: "على معنى: (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله (يا)، قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا ياتصدقا علينا، قال: يعنيني وزميلي:

قال الشاعر – وهو الأخطل[٢]:-

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بَدْر وإن كان حيّانا عدى آخر الدهرِ[٣]"[٤]

أجاز الفراء حذف المنادى، حيث يجوز حذفه فيما ظاهره دخول حرف النداء على فعل الأمر يظهر ذلك من الأمثلة التي ذكرها.

وحذفه جائز عند سيبويه [٥]، وأجازه جماعة من النحويين[٦] وخالف أبو عبيدة[٧] وغيره[٨] هذا الرأي وعدّوا (يا) في مثل هذه النصوص (يا) التنبيه.

ج – المجرورات[١]

(١) قرأ الجمهور بالتشديد (ألاّ)، وقرأ الكسائي، وهي قراءة ابن عباس، وأبي جعفر، والزهري، وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن بالتخفيف (ألا) والوقف على (يا) ثم الابتداء بـ(اسجدوا) فعل الأمر. انظر: (السبعة ٤٨٠، إعراب القراءات السبع ١٤٨/٢، حجة القراءات ٥٢٦، الكشف ١٦٥/٢، النشر ٣٣٧/٢، الإتحاف ٤٢٧).

(٢) الأخطل: غياث بن غوث من بني تغلب، من شعراء بني أمية تهاجى مع جرير والفرزدق توفي (٩٠هـ)، انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٣٢٥، الأعلام ٣١٨/٥).

(٣) للأخطل في ديوانه ١٥٠، ومنسوب إليه في: مجاز القرآن ١٦/٢، ٩٤، تفسير الطبري ١٧١/١٩، معاني القرآن للزجاج ١١٥/٤، الإنصاف ٩٩/١، اللسان (عدا)، وغير منسوب في: شرح المفصل ٢٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٢٩٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢١٩/٢، ٢٣٧.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٧١/١٩، الزاهر ٧/٢-٨، إعراب القراءات السبع ١٤٨/٢، حجة القراءات ٥٢٦، الكشف ١٥٨/٢، الكشاف ٤٤٨/٤، أمالي ابن الشجري ٦٩/٢، ٤٠٩، الإنصاف ٩٩/١، الإملاء ١٧٣/٢، شرح المفصل ٢٤/٢، التهذيب الوسيط ١٨٧، شرح ألفية ابن معطي ١٠٤٦/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١، المغني ٧٤٧/٢، البرهان ٧٣٥.

(٧) انظر: إعجاز القرآن، ٩٣/٢.

وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى التميمي، البصري، النحوي، اللغوي، توفي (٢٠٨هـ). انظر ترجمته: (طبقات النحويين واللغويين ١٧٥، نزهة الألباء ١٣٧، وفيات الأعيان ٢٣٥/٥، إشارة التعيين ٣٥٠).

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، معاني القرآن للزجاج ١١٥/٤، الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٨، ٣٧٦، تفسير البحر المحيط ٦٦/٧، الارتشاف ٢١٨١/٤، الجنى الداني ٣٥٥، الدر المصون ٥٩٨/٨.

حذف المضاف إليه إذا كان المضاف أحد الغايات[٢]:

يقول الفراء : "وقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] القراءة بالرفع بغير تنوين[٣]؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:

إن تأت من تحتُ أجئها من عَلُ[٤].

ومثله قول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ[٥].

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه ... ومثله قول الشاعر:

لَعَمْرَك ما أدري وإني لأَوجَلُ على أيِّنا تعدو المنَّيةُ أوّلُ [٦].

رفعت (أول) لأنه غاية؛ ألا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أوله؛ كما تعرف أن (قبل) لا يكون إلا قبل شيء، وأن (بعد) كذلك."[٧].

ذكر الفراء أنه يجوز حذف المضاف إليه ويُنوى معناه إذا كان المضاف أحد الغايات، فتبنى هذه الظروف على الضم. وجاز هذا الحذف عند سيبويه[٨]، وجمهور النحويين[١].

---

(١) ومن ذلك حذف العائد المجرور، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٤/٢.

(٢) أما حذف المضاف إليه في غير هذا الموضع فقليل الاستعمال انظر: البرهان ٧١٧.

(٣) الرفع بغير تنوين قراءة الجمهور، انظر: (معاني القرآن للزجاج ١٧٦/٤، تفسير البحر المحيط ١٥٨/٧، الدر المصون ٣١/٩).

(٤) الرجز غير منسوب في: تهذيب اللغة (بعد)، اللسان (بعد)، الخزانة ٤٥٥/٦.

(٥) منسوب إلى عتي بن مالك العقيلي في: الكامل ٨٥/١، اللسان (وري)، شرح شواهد شذور الذهب ٧٦، ومنسوب إليه أو إلى قين بن مزاحم في: الدرر اللوامع ١١٣/٣. وغير منسوب في: الزاهر ٣٤٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٥/١، ١٣٣، تهذيب اللغة (بعد)، شرح المفصل ٨٧/٤، شرح قطر الندى ٣١، شرح شذور الذهب ١١٢، شرح التصريح ٧٢٢/١، الهمع ١٤٤/٢، الخزانة ٤٥٥/٦.

(٦) لمعن بن أوس في: ديوانه ٥٧، وغير منسوب في: الخزانة ٤٥٦/٦.

(٧) معاني القرآن ٣١٩/٢-٣٢٠.

(٨) انظر: الكتاب ٢٨٥/٣.

ثانياً: حذف الفعل:

حذف الفعل منثور في مواطن متعددة في الموضوعات النحوية المختلفة في مؤلفات النحويين ومؤلفات علوم القرآن[٢]. وقد ورد حذف الفعل في كتاب الفراء في عدة مواضع، وأجاز في نصوص كثيرة حذف الفعل إذا كان في الكلام دليلٌ على حذفه، ومن المواضع التي وردت في كتاب معاني القرآن[٣]:

١- حذف كان

٢- حذف فعل القول.

٣- حذف جواب الشرط.

---

(١) انظر: المقتضب ١٧٤/٣ ، معاني القرآن للزجاج ١٧٦/٤، الزاهر ٣٤٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١، ١٣٢، تهذيب اللغة (بعد)، الخصائص ٣٦٣/٢، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، أسرار العربية ٣١، ترشيح العلل ٧٢، شرح الكافية للرضي ١٦٨/٣، تذكرة النحاة ٩٢، المساعد ٣٥٣/٢، شرح التصريح ٧٢٠/١، الهمع ١٤١/٢.

(٢) انظر: الخصائص ٣٧٩/٢، البرهان ٧٤٨.

(٣) من ذلك:

١- حذف فعل الشرط عند اقتضاء المعنى له (معاني القرآن ١٧٨/١، ١٠٤/٢، ١٩٥/٣) ولا يحذف عند النحويين إلا بعد إن الشرطية.

٢- حذف الفعل فيما جاء مرفوعاً بعد القول (معاني القرآن ٣٤٣/١، ٨٧/٣).

٣- حذف الفعل فيما ظاهره النصب بالقول (معاني القرآن ٣٨/١-٣٩، ١٤١، ٣٨/٣).

٤- حذف الفعل العامل في الاسم المنصوب على المدح أو الذم (معاني القرآن ١٦/١، ١٠٠، ٣٣٨/٢، ٢١٦/٣).

٥- حذف الفعل في أسلوب التحذير والإغراء (معاني القرآن ١٥٦/١، ١٨٨، ٢٦٨/٣) وستأتي المسألة في الفصل الخامس ص٢٦٣.

٦- حذف الفعل الناصب للاسم الواقع بعد همزة الاستفهام الإنكاري (معاني القرآن ٢٩٧/٢).

٧- حذف الفعل الناصب للاسم الواقع بعد حرف عطف ولا يصح عطفه على ما قبله (معاني القرآن ١١٣/١، ٢١٦، ٤٠٥، ٤٧٣، ٩٧/٢، ٢٣٧، ١٩١/٣، ١٢٣) والمسألة خلافية.

٨- حذف الفعل الناصب للاسم الواقع بعد (بل) (معاني القرآن ٨٢/١، ٢٣٧ . ٤٢٤/٢) وستأتي في حذف (كان) ص٢١١.

٩- حذف الفعل الناصب للاسم الواقع بعد (لكن) (معاني القرآن ٣٣٩/١) وقد سبقت في حذف المبتدأ ص٢٠٠.

١٠- حذف الفعل الناصب للاسم الواقع بعد (بلى) (معاني القرآن ٢٠٨/٣).

١١- حذف الفعل الذي يقتضيه المعنى (معاني القرآن ١٥٣/١، ٢٣٠، ٢٣٥/٢، ٣٨٨، ٤٠٢، ٢٩/٣، ١١١).

١٢- حذف الفعل إذا كان في الكلام دليل على حذفه (معاني القرآن ١٣/١، ٣٥، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٨٣، ١٩/٢، ١٢٩، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٨٨، ٣٥٦، ٤٤٧، ٨٨/٣، ٨٩، ١٢١).

٤- حذف الفعل في جملة الجزاء المصدّرة بالفاء.

٥- حذف الفعل الناصب للمصدر.

٦- حذف الفعل الناصب للاسم المتقدم على اسم الفعل.

١- حذف كان[١]:

أ- حذفها مع اسمها بعد (لكن) المنصوب ما بعدها:

يقول الفراء: "وأمّا قوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٢] [الأحزاب: ٤٠]، فإنك أضمرت (كان) بعد (لكنْ) فنصبت بها[٣]، ولو رفعته على أن تضمر (هو): ولكن هو رسولُ الله كان صواباً[٤]."[٥].

أجاز الفراء أن تُضمر (كان) بعد (لكنْ) المخففة إذا نصبت ما بعدها فيكون المنصوب بعدها خبراً لكان المحذوفة[٦].

ب- حذف كان مع اسمها بعد (بل) المنصوب ما بعدها:

---

(١) ومن المواضع:

١- حذفها مع اسمها بعد (إنْ) الشرطية (معاني القرآن ١/١٧٨).

٢- حذفها مع اسمها عند اقتضاء المعنى لها (معاني القرآن ٣/٥٩، ٧٩، ٢١٥).

٣- حذفها مع خبرها وبقاء اسمها (معاني القرآن ١/١٨٤، ٣٧١).

(٢) هذه قراءة الجمهور بتخفيف (لكنْ)، ونصب مابعدها، وقرأ ابن أبي عبلة وزيد بن علي بتخفيف (لكنْ) ورفع ما بعدها. (انظر: مختصر الشواذ ١٢٠، تفسير القرطبي ١٤/١٧٣، تفسير البحر المحيط ٧/٢٢٨، الدر المصون ٩/١٢٨).

(٣) وقيل يجوز أن يكون النصب بالعطف على (أبا أحدٍ) (الدر المصون ٩/١٢٨).

(٤) سبق مناقشة (حذف المبتدأ) بعد (لكنْ) ص٢٠٠.

(٥) معاني القرآن ١/٤٦٥، وانظر: ٢/٥٦.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/٢٤٠، إعراب القرآن ٤/٦٣٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٩٧، الإملاء ٢/١٩٣، تفسير البحر المحيط ٧/٢٢٨، الدر المصون ٩/١٢٨.

يقول الفراء: "وقوله:﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[البقرة:١٣٥] أمر الله محمداً ﷺ. فإن نصبتها بـ(نكون) كان صواباً، وإن نصبتها بفعل مضمر كان صواباً، كقولك بل نتبع (ملةَ إبراهيم)..."[١]

أجاز الفراء أن يكون المنصوب بعد (بل) على أحد وجهين[٢]:

الأول: أن يكون خبراً لـ(كان) المحذوفة[٣]. وقد قدّر الزجاج ذلك بقوله: "بل نكون أهل ملة إبراهيم، وتحذف الأهل"[٤]

الثاني: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف.

٢- حذف فعل القول:

أ- حذف فعل القول وتقديره قبل (إنّ) المكسورة:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ﴾[٥][الدخان:٢٢] تفتح (أنّ) ولو أضمرت القول فكسرتها لكان صواباً."[٦]

إذا كُسرت همزة (إنّ) وقبلها ما فيه معنى القول من نداء ودعاء، يقدّر قولاً محذوفاً، وهذا ما ظهر من نص الفراء السابق، وهو رأي البصريين[٧].

---

(١) معاني القرآن ٨٢/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢١٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣، تفسير البحر المحيط ٥٧٧/١. وذُكر في نصبه أوجه أخرى. انظر: (المحرر الوجيز ٥٠١/١، الدر المصون ١٣٥/٢).

(٣) ونُسب هذا الرأي إلى الكوفيين (البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣).

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢١٣/١.

(٥) هذه قراءة الجمهور بفتح همزة (أنّ)، وقرأ ابن أبي اسحاق وعيسى والحسن بكسر همزة (إنّ). انظر: (مختصر الشواذ ١٣٧، تفسير البحر المحيط ٣٦/٨، الدر المصون ٦٢١/٩).

(٦) معاني القرآن ٤٠./٣

(٧) منسوب إليهم في: شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢، الارتشاف ٢١٢٩/٤، التذييل والتكميل ١٤٤/٦، الدر المصون ٦٢١/٩، تعليق الفرائد ٢٠٢/٤، وعلى هذا الرأي: الزجاج في: (معاني القرآن ٤٢٦/٤)، وابن السراج في: (الأصول ٢٦٤/١)، والنحاس في: (إعراب القرآن ١١١/٥)، وأبو البركات الأنباري في: (البيان في غريب إعراب القرآن ٦٦٧)، وابن مالك في: (شرح التسهيل ٩٦/٢).

ويرى الكوفيون جواز الحكاية بما في معنى القول من نداء ودعاء، دون حاجة إلى تقدير محذوف[١]، وقد تابعهم الفراء في بعض نصوصه[٢].

ب- حذف القول في الانتقال من الغيبة إلى الخطاب[٣]:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الزمر:٣] الذين في موضع رفع بقول مضمر[٤]، والمعنى: (والذين اتخذوا من دونه أولياء) يقولون لأوليائهم [وهي الأصنام]: (ما نعبدكم إلا لتقربونا إلى الله).

وكذلك هي في حرف أبيّ[٥]. وفي حرف عبدالله: ﴿قالوا ما نعبدهم﴾[٦]، والحكاية إذا كانت بالقول مضمراً أو ظاهراً جاز أن يجعل الغائب كالمخاطب، وأن تتركه كالغائب."[٧]

يجيز الفراء حذف القول عند الانتقال من الغيبة إلى الخطاب، ويذكر في نص آخر أنه كثير في كتاب الله: "والقول قد يضمر، منه في كتاب الله شيء كثير"[٨] وحذف القول استغناءً عنه بالمقول مجمع عليه في غير محل النزاع[٩] وعليه جمهور النحويين[١].

(١) منسوب إليهم في: شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢، الارتشاف ٢١٢٩٤/٤، الدر المصون ٦٢١/٩، تعليق الفرائد ٢٠٢/٤، وتابعهم: أبو حيان (التذييل والتكميل ١٤٥/٦، تفسير البحر والمحيط ٤٦٥/٢).

(٢) انظر: معاني القرآن ٢١٠/١.

(٣) انظر: مواضع مماثلة في معاني القرآن ٣٤٥/١ ، ٤١٣ ، ٦٢/٢ ، ١١٩، ٣٩٩ ، ٤٠٥، ٤٩/٣، ٥٤، ٥٧ ، ٧٩.

(٤) (الذين) مبتدأ، والخبر (يقولون) المحذوف، وفيه أقوال أخرى. انظر: (روح المعاني ٢٢٦/١٢).

(٥) في حرف أبيّ بن كعب: (ما نعبدكم إلا لتقربونا). انظر: (معاني القرآن للزجاج ٣٤٤/٤، تفسير القرطبي ٢٠٥/١٥).

(٦) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وابن عباس ومجاهد، انظر: (تفسير القرطبي ٢٠٥/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٩٨/٧).

(٧) معاني القرآن ٤١٤/٢، وانظر: ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٨) معاني القرآن ٢٨٨/١.

(٩) التذييل والتكميل ١٤٤/٦.

٣- حذف جواب الشرط:

يجيز الفراء حذف جواب الشرط يقول: "ترك الجواب في القرآن كثير"[٢]، "وإنما تفعله العرب في كل موضع تعرف فيه معنى الجواب[٣]، "والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الايجاز"[٤].

وقد ورد في معاني القرآن حذف جواب الشرط (إنْ)[٥]، و(لو)[٦]، و(مَنْ)[٧]، سو(ما)[٨]، و(أمّا)[٩]، و(إذْ)[١٠]، و(لولا)[١١].

وحذف جواب الشرط إذا دلّ عليه دليل، جائز عند جمهور النحويين[١٢].

٤- حذف الفعل في جملة الجزاء المصدّره بالفاء:

(١) انظر: الكتاب٣/١٤٣، الكامل ١/٤٨٦، معاني القرآن للزجاج ٤/٣٤٤، إعراب القرآن ٤/٨١٠، الكشاف ٥/٢٨٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣٨، شرح التسهيل ٢/٩٦، تفسير البحر المحيط ٧/٣٩٨، الدر المصون ٩/٤٠٧، البرهان ٧٤٦، تعليق الفرائد ٤/٢٠٥، حاشية الشهاب ٨/١٧٧.

(٢) معاني القرآن ١/٩٧.

(٣) معاني القرآن ١/٣٣١، ٢/٢٤٧.

(٤) معاني القرآن ٢/٦٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٣٣١، ٢/١٤٥.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/٩٧، ٢٩٩، ٢/٧، ٦٣، ٣٠١، ٤١٧.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/٦٤، ٤١٧، ٤١٨.

(٨) انظر: معاني القرآن ٢/١٤٥.

(٩) انظر: معاني القرآن ١/٢٨٨، ٣/٤٩.

(١٠) انظر: معاني القرآن ١/٣٥، ٢٢٩.

(١١) انظر: معاني القرآن ٢/٢٤٧.

(١٢) انظر: الكتاب ٣/١٠٣، مجاز القرآن ١/٣٣١، معاني القرآن للأخفش ١/١٤٢، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٣٦، المقتضب ٢/٧٩، ٨١، معاني القرآن للزجاج ٣/١٤٨ الأصول ٢/١٦١، إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٣٥، الصاحبي ٢٣٩، سر الصناعة ٢/٦٤٦، الإنصاف ٢/١٤٦، اللباب ٢/٦٠، شرح المفصل ٥/١١٨، ١٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠١، رصف المباني ٣٥٩، المساعد ٣/١٦٩، البرهان ٧٣٦.

يقول الفراء: "﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة:١٧٨]... رفع[١]، ونصبه جائز[٢] ... وليس شيء من هذا إلاّ ونصبه جائز على أن توقع عليه الأمر؛ فليصم ثلاثة أيام[٣]، فليمسك إمساكاً بالمعروف أو يسرّح تسريحاً بإحسان[٤]."[٥]

أجاز الفراء نصب المصدر الواقع بعد (فاء) الجزاء على أنه منصوب بفعل مضمر[٦]. ويجوز نصب المصدر على إضمار الفعل لأنه بدل من اللفظ به[٧].

٥- حذف الفعل الناصب للمصدر [٨]:

يقول الفراء: "قوله عز وجل: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد:٤]. نصب على الأمر، والذي نُصب به مضمر، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال فانصب فيه الاسماء."[٩]

ذكر الفراء جواز نصب المصدر بفعل محذوف، وهو جائز عند سيبويه[١٠] وجمهور النحويين[١١].

٦- حذف الفعل الناصب للاسم المتقدم على اسم الفعل:

(١) سبق مناقشة الرفع في حذف المبتدأ ص.

(٢) النصب قراءة قرآنية، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة انظر: (المحررالوجيز ٨٩/٢، تفسير القرطبي ٢٥١/٢).

(٣) هذا تقدير النصب في الآية: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة:١٩٦].

(٤) هذا تقدير النصب في الآية: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾[البقرة:٢٢٩].

(٥) معاني القرآن ١٠٩/١-١١٠، وانظر: ١١٨/١، ١٨٤.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٣٢/٢، معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/١، إعراب القرآن ٢٣٢/١، تفسير القرطبي ٢٥١/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٣١٩/١-٢٣١، المقتضب ٢٢٦/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١.

(٨) انظر مواضع مماثلة في معاني القرآن: ٣/١، ١٨٨، ٢٦٦، ٥١/٣-٥٢.

(٩) معاني القرآن ٥٧/٣.

(١٠) انظر: الكتاب ٣١٨/١-٣٢١.

(١١) انظر: المقتضب ٢٢٦/٣-٢٢٧، معاني القرآن للزجاج ٦/٥، الأصول ١٥٩/١، أسرار العربية ١٦٤، شرح المفصل ٢٧٤/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/١، البسيط ٥٩٧/١، أوضح المسالك ١٨١/٢، شرح ابن عقيل ٥٠٥/٢، تعليق الفرائد ٧٣/٥.

إذا سُبق اسم الفعل باسم منصوب فإن الفراء[1] يرى أن نصبه على إضمار فعل، وهو رأي سيبويه وجمهور النحويين، وخالفهم الكسائي[2].

ثالثاً: حذف الحرف[3]:

١- حذف حرف النداء[4]:

يقول: "وقوله: ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[الدخان:١٨]...ويقال: أن أدوا إليّ يا عباد الله"[5].

أجاز الفراء حذف حرف النداء، وهو جائز عند سيبويه[6] وجمهور النحويين[7]

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢٦٠/١ ، ٣٢٣.

(٢) ستأتي المسألة مفصلة في الفصل الرابع ص٢٤٥.

(٣) ومن المواضع التي ذكرها في معاني القرآن:

١- حذف (واو الحال) انظر: (معاني القرآن ٤٤٢/١).

٢- حذف (أنْ) الناصبة انظر: (معاني القرآن ٥٣/١، ٤١٥، ١٢٠/٢، ٤٢٢، ٢٦٥/٣) ولإضمار (أنْ) مواضع عديدة وفيها خلافات بين البصريين والكوفيين انظر: الإنصاف ٩١/٢، اللباب ٣٧/٢-٤٢، وقد عدّها سيبويه ضرورة شعرية (الكتاب ٩٩/٣).

٣- حذف الجار في بعض المواضع انظر: (معاني القرآن ١٥٦/١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٧٠/٣) وقد ردّ الفراء إضمار الخافض عموماً وقال: غير جائز (١٩٥/١ ، ٢٢/٢) وهو بذلك موافق لسيبويه (الكتاب ٩٤/١، ١١٥/٢).

٤- حذف الفاء التي في الجواب: أجازه الفراء (معاني القرآن ٢٣٢/١، ٤٧٥ -٤٧٦، ١٤٠/٢، ٢٠٢، ٢٦٦، ١٦٨/٣، ٢٥٠) وردّه سيبويه وجعل ما ورد منه ضرورة شعرية (الكتاب ٦٤/٣-١٣٤) وانظر: (اللباب ٦٤/٢).

٥- حذف حرف العطف الواو انظر: (معاني القرآن ٣٧٢/١)، وهو مخالف للبصريين فلا يجوز عندهم إضمار حروف العطف (انظر: نتائج الفكر للسهيلي ٢٦٣).

(٤) انظر: مواضع مماثلة في معاني القرآن ٣٤٠/١، ١١٦/٢، ١٠/٣.

(٥) معاني القرآن ٤٠/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢٢٩/٢.

(٧) انظر: المقتضب ٢٣٣/٤، علل النحو ٣٤٧، إيضاح الوقف والابتداء ٦٣٧، ٧٥٢، إعراب القرآن ٣٨٩/٢، أمالي ابن الشجري ٣٩/٢، اللباب ٣٤٠/١، شرح المفصل ١٥/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٣، التهذيب الوسيط ١٩٦، شرح الكافية للرضي ٤٢٥/١، شرح ألفية ابن معطي ١٠٤٢/٢، الارتشاف ٢١٨٠/٤، أوضح المسالك ١٢/٤، المساعد ٤٨٦/٢، البرهان ٧٥٨، شرح الأشموني ١٧/٣، شرح التصريح ٢٠٦/٢، الهمع ٣٢/٢.

٢- حذف حرف القسم:

يقول الفراء: "والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلنّ، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلنّ؛ لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف."[١]

أجاز الفراء حذف حرف القسم (الواو)، وبقاء عمله، وأجاز سيبويه حذف حرف القسم (الواو) وجعل المقسم به على أحد وجهين[٢]:

الأول: أن ينصب[٣].

الثاني: أن يبقى مجروراً[٤].

ويظهر أن سيبويه والفراء أجازا بقاء الجر في لفظ الجلالة لكثرة استعماله، وقد نُسب إلى الكوفيين جواز بقاء الجر في كل مقسم به غير لفظ الجلالة[٥].

٣- حذف (قد):

ذكر الفراء أن الحال إذا كانت فعلاً ماضياً فلا بدّ لها من (قد) مقدّرة أو ظاهرة[٦]، وبذلك يجوز حذف (قد)، وهذا رأي سيبويه والبصريين[٧].

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٩٨/٣.

(٣) وعلى هذا الرأي: المبرد في: (المقتضب ٣٢١/٢)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ٣٦٨/١) العكبري في: (اللباب ٣٧٧/١).

(٤) وأجاز هذا الرأي الفارسي في: (كتاب الشعر ٤٩/١).

(٥) مثل: وربِ الكعبة وغيره، انظر: الإنصاف ٣٦٨/١، اللباب ٣٧٧/١

(٦) انظر: معاني القرآن ٢٣/١-٢٤، ٢٨٧.

(٧) انظر: قاعدة لا تكون الحال جملة فعلها ماضٍ إلا إذا سبق بقد ظاهرة أو مضمرة في الفصل الخامس من هذا البحث ص٢٧٢.

٤- حذف (لا) النافية[١]:

يقول الفراء: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[يوسف:٨٥] معناه: لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الإيمان؛ لأنها إذا كانت خبراً لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بلام، ألا ترى أنك تقول: والله لآتينك، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك إلا أن تكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أُضمرت."[٢]

أجاز الفراء أن تحذف (لا) النافية قبل زال وأخواتها بشرط أن تسبق بيمين[٣]. وهذا رأي سيبويه حيث أجاز إضمار (لا) في القسم[٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٣٢٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٥٤/٢، انظر: ١٥٤/٢.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٤٢، معاني القرآن للزجاج ١٦٢/٣، إعراب القرآن ١٥٦/٣، الخصائص ٢٨٤/٢، البرهان ٧٥٩، الهمع ٣٥٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ٨٤/٣، ١٠٥، إعراب القرآن ١٥٦/٣.

الضرورة الشعرية[1]:

الفراء على رأي الجمهور[2]؛ فالضرورة عنده ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ فللشاعر أن يزيد وينقص ليكمل الشعر[3]، والشعر يأتي بالمستجاز[4]، وهو الذي يحتمل مالا يحتمله الكلام[5]. وقد عبر عن الضرورة بلفظ ضرورة الشعر[6]، وبلفظ غلط الشاعر[7].

ووافق الفراء البصريين في بعض المسائل فتأول ما خالف القاعدة وجعله مقصوراً على الضرورة الشعرية.

ويمكن تقسيم أنواع الضرورة الشعرية عند الفراء على النحو التالي[8]:

أولاً: الزيادة.

ثانياً: البدل.

ثالثاً: التقديم والتأخير.

رابعاً: تغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر.

---

(١) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية، د. إبراهيم حسن إبراهيم ٣١، القول المبين في الضرورة عند النحويين ٣٦، موقف الفراء مما قصره سيبويه على الشعر (دراسة نحوية منشورة في مجلة كلية دار العلوم)، د. البندري العجلان ١٦١، دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي ٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٦/١، ٣٢، ١٩٩، ٢٠٨، ٣٢٦، ٤٥/٢، ١٦٦، ٢٣٠، ٢٩٨، ٢٣١/٣، ٥١٥، الخصائص ٣٩٦/١، ٤٠٦/٢، اللباب ٩٦/٢، شرح ألفية ابن معطي ١٣٨٠، الارتشاف ٢٣٧٧/٥، الهمع ٢٣٥/٣، الخزانة ٥٣/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٢١/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ٨٥/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ١١٨/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن ٥٧/١، ١٢٥، ١٦٢، ١٠٦/٢، ٣٢١.

(٧) انظر: معاني القرآن ٩٣/٢، ٣٨٥.

(٨) تم تقسيم الضرورات عند الفراء وفقاً لتقسيم السيرافي في كتابه (ما يحتمل الشعر من الضرورة).

أولاً: الزيادة:

أ – صرف مالا ينصرف:

يقول الفراء : "وكما قال: ﴿سَلَاسِلا﴾ [الإنسان: ٤] و﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان:١٥]، بالألف، فأجروا ما لا يجري وليس بخطأ؛ لأن العرب تُجري ما لا يجري في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة[١]:

فما وَجْدُ أظآر ثلاثٍ روائم رأين مَجَرًّا من حُوارٍ ومصْرعا[٢]

فأجرى روائم، وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم."[٣]

ذكر الفراء صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، وأنه كثير في أشعارهم. وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن صرف ما لا ينصرف جائز في ضرورة الشعر.[٤]

وعلل سيبويه ذلك بقوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء"[٥].

وقيل: إن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ولا يقصره على ضرورة الشعر[٦]. ونُسب إلى ثعلب جواز ذلك.[٧]

ونسب إلى الأخفش قوله إنها لما كانت لغة الشعراء لما اضطروا، جرى ذلك على ألسنتهم.[٨]

ب- تنوين المبني من الأسماء:

---

(١) متمم بن نويرة، بن جمرة اليربوعي التميمي، أبو نهشل، شاعر، صحابي – رضي الله عنه – توفي (٣٠هـ) انظر ترجمته: (الأعلام ٢٧٤/٥).

(٢) منسوب لمتمم بن نويرة اليربوعي في: المفضليات ٢٧٠ والرواية (أصبن مجرّا) وتهذيب اللغة (ظأر)، واللسان (ظأر).

(٣) معاني القرآن ٢١٨/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢٦/١، المقتضب ١٤٣/١، ١٤٤، ٢٣/٢، ٣٥٤/٣، الوقف والابتداء ٣٦٩ – ٣٧٠، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٠ – ٤٣، شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/٢، النكت للأعلم ٣٤، الإنصاف ٣١/٢، ترشيح العلل ٥٤، شرح الأشموني ١٧٢/٣، شرح التصريح ٣٥٢/٢، الهمع ١٢١/١.

(٥) انظر: الكتاب ٢٦/١.

(٦) انظر: الخصائص ٩٦/٢، المساعد ٤٤/٣.

(٧) انظر: الارتشاف ٨٩١/٢.

(٨) انظر: المساعد ٤٤/٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤٠٨٤، شرح التصريح ٣٥٢/٢.

يقول الفراء: "وأما قول الآخر:

هتكت به بيوت بني طريفٍ على ما كان قبلٌ من عتابِ[1]

نون ورفع فإن ذلك لضرورة الشعر، كما يضطر إليه الشاعر فينون في النداء المفرد، فيقول: يا زيدٌ أقبل؛ قال:

قدَّموا إذْ قيل قيسٌ قدِّموا وارفعُوا المجدَ بأطرافِ الأَسَل[2]

وأنشدني بعض بني عُقيل:

ونحن قتلنا الأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَه فما شربوا بعدٌ على لذةٍ خمرا[3] "[4]

ذكر الفراء في نصه ضرورتين شعريتين:

الأولى: ضم بعد وقبل مع التنوين: فقد ذكر أن ضم (قبل وبعد) مع التنوين من ضرورة الشعر[5]، ونُسب إلى الخليل[6] وهشام[7] حكايتها عن العرب. وقد عدها أبو بكر بن الأنباري من الشاذ في الكلام[8].

الثانية: تنوين المنادى المفرد:

---

(١) الشاهد غير منسوب في: الخزانة ٦/٤٥٤، ٤٥٧.

(٢) للبيد بن ربيعة في ديوانه (١٩٢)، ومنسوب إليه في: اللسان (قدم)، التاج (قدم)، وغير منسوب في الخزانة ٦/٤٥٧.

(٣) غير منسوب في: شرح القصائد ٤٥٦، الزاهر ٢/٣٥١، إيضاح الوقف والابتداء ٣٧٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥٦، شرح الكافية للرضي ٣/١٦٨، اللسان (بعد)، (خفا)، شرح شذور الذهب ١١٣، أوضح المسالك ٣/١٤١، شرح الأشموني ٢/١٦٩، شرح التصريح ١/٧١٩، الهمع ٢/١٤١، الخزانة ٦/٤٥٢، شرح شواهد شذور الذهب ٧٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٢١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/١٦٩، اللسان (بعد)، شرح شواهد شذور الذهب ٨٠.

(٦) انظر: الهمع ٢/١٤٢.

(٧) انظر: التاج (قبل).

(٨) انظر: الزاهر ٢/٣٥٠ – ٣٥١.

ذهب الفراء[1] إلى أن التنوين بالضم للمنادى المفرد ضرورة شعرية، وهذا رأي الخليل[2]، وسيبويه[3] والجمهور[4].

ج – زيادة نون الوقاية في غير موضعها:

يقول الفراء: "وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني؟ فيكون ذلك على غير صحة.

قال الشاعر:

هل الله من سرو العلاة مريحني ولما تقسمني النبار الكوانسُ.

وقال آخر:

وما أدري وظني كلُّ ظنٍّ أمسلمني إلى قومٍ شراحِ

يريد: شراحيل، ولم يقل: أمسلمي. وهو وجه الكلام. وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ولم يقل: الفاعلوه. وهو وجه الكلام."[5]

د – دخول (أل) التعريف في غير موضعها:

(١) انظر رأيه في: أمالي الزجاجي ٨٣.

(٢) انظر رأيه في: أمالي الزجاجي ٨٣، أوضح المسالك ٢٩/٤، شرح الأشموني ٢٨/٣، الهمع ٣١/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٣/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢١٤/٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٥، كتاب الشعر للفارسي ١٤٦/١، الأزهية ١٦٤، النكت للأعلم ٢٧٩، أمالي ابن الشجري ٩٦/٢، الإنصاف ٢٨٩/١، رصف المباني ٤١٨، الارتشاف ٢٣٧٩/٥، الجنى الداني ١٤٩، شرح شذور الذهب ١٢٠، شرح التصريح ٣/١، ٢٢١/٢، الخزانة ١٣٢/٢.

(٥) معاني القرآن ٣٥٨/٢ – ٣٨٦، وقد سبقت هذه المسألة في الفصل الأول ص٢٩.

يقول الفراء: وقوله: ﴿واللّيْسع﴾[1] [الأنعام: ٨٦] يشدد أصحاب عبدالله اللام وهي أشبه بأسماء العجم من الذين يقولون: ﴿وَٱلْيَسَع﴾[2]، لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى؛ مثل: يزيد ويعمر إلا في شعر؛ أنشدني بعضهم:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأحناء الخلافة كاهله[3]

وإنما أدخل في (يزيد) اللام والألف لما أدخلها في الوليد، والعرب إذا فعلت ذلك فقد أمست الحرف مدحاً."[4]

يذكر الفراء إحدى الضرورات الشعرية وهي دخول (أل) على الأعلام التي على وزن الفعل، وأنشد شاهداً على تلك الضرورة، وقد سهل هذه الضرورة عند الفراء أن دخول (أل)

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (الْيَسَع) بلام واحدة والياء مفتوحة، وقرأ حمزة والكسائي بتشديد اللام وفتحها والياء ساكنة على وزن (فيعل). انظر: (السبعة ٢٦٢، معاني القراءات للأزهري ١٦٠، الحجة للفارسي ٣٣٧/٣، المبسوط ١٩٨، حجة القراءات ٢٥٩، الكشف ٤٣٨/١، جامع البيان للداني ٢١١/٢، التبصرة ٢٤٩، النشر ٢٦٠/٢، الإتحاف ٢٦٨).

(٢) انظر توجيه القراءتين في: تفسير الطبري ٣٠٤/٧، إعراب القرآن ٥٦٣/٢، الحجة للفارسي ٣٤٥/٣ – ٣٥٠، حجة القراءات ٢٥٩، الكشف ٤٣٨/١، المحرر الوجيز ٢٧١/٥، البيان في إعراب غريب القرآن ٢٩٩، تفسير القرطبي ٣٢/٧، تفسير البحر المحيط ١٧٨/٤، الإتحاف ٢٦٨، روح المعاني ٢٠٣/٤.

(٣) الشاهد مطلع قصيدة لابن ميادة، الرماح بن أبرد يمدح فيها الخليفة الأموي الوليد بن اليزيد بن عبدالملك في ديوانه ١٩٢، ومنسوب إليه في: سر الصناعة ٤٥١/٢، شرح المفصل ٤٤/١، شرح التصريح ٨٤/١، الخزانة ١٩٩/٢، شرح أبيات المغني ٣٠٤/١، شرح شواهد الشافية ١٢، الدرر اللوامع ٨٧/١. وغير منسوب في: تفسير الطبري ٣٠٣/٧، معاني القراءات للأزهري ١٦٠، شرح الكتاب للسيرافي ٥٧/٦، الحجة للفارسي ٣٥٠/٣، أمالي ابن الشجري ٢٣٦/١، ٥٨٠/٢، المحرر الوجيز ٢٧١/٥، الإنصاف ٢٩٦/١، زاد المسير ٨٠/٣، تفسير القرطبي ٣٢/٧، شرح الكافية للرضي ٣٦٩/١، شرح الشافية للرضي ٣٦/١، تفسير البحر المحيط ١٧٨/٤، الدر المصون ٢٩/٥، المغني ٦٣/١، أوضح المسالك ١٦٦/١، شرح قطر الندى ٧٢، شرح الأشموني ٧٣/١، ١٧١، شرح التصريح ١٨٦/١، الأشباه والنظائر ٢٣/١، ٣٠٦/٨، الهمع ٨٦/١، حاشية الصبان ١٤٢/١، ٢٦٧ روح المعاني ٢٠٣/٤.

(٤) معاني القرآن ٣٤٢/١، وانظر: ٢٠٨/٢.

على (اليزيد) إتباعا للفظ الوليد، وأن الغرض من هذا الإتباع المدح[1]. و(أل) الزائدة غير اللازمة تقع في الشعر عند جمهور النحويين[2].

هـ – تحريك الحرف الساكن:

يقول الفراء: "وأما قول: ﴿وعَبُد الطاغوت﴾[3] [المائدة: ٦٠] فإن تكن فيه لغة مثل: حَذُر، وعَجُل، فهو وجه، وإلا فإن أراد – والله أعلم – قول الشاعر:

أبني لُبَيْني إنّ أمكم أمةٌ وإنّ أباكُمُ عَبُدُ[4]

هذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا"[5]

ذكر الفراء من ضرورات الشعر تحريك الحرف الساكن للوزن. وذكر شاهداً شعريا.[6]

أما قراءة (عَبُد)[1] فيرى الفراء أنها قد تكون لغة من حَذِر وحَذُر، وهو الوجه في توجيه

(١) يقول السيرافي: "وزعم الفراء وغيره من الكوفيين: أن دخول الألف واللام على اليزيد ونحوه للمدح والتعظيم، وليس في أصل العربية دخول الألف واللام للمدح والتعظيم" (شرح الكتاب ٥٧/٦). يرد عليه أن ما يظهر من كلام الفراء أن دخول الألف واللام ضرورة شعرية وأن الغرض البلاغي هو المدح والتعظيم.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥٧/٦، سر الصناعة ٤٥١/٢، شرح المفصل ٤٤/١، شرح الكافية للرضي ٣٦٨/١، شرح الشافية للرضي ٣٦/١، الجنى الداني ١٩٨، المغني ٦٣/١، أوضح المسالك ١٦٦/١، شرح الأشموني ١٧١/١، شرح التصريح ١٨٦/١، الأشباه والنظائر ٢٣/١، ٣٠٦/٨، الهمع ٨٦/١، حاشية الصبان ٢٦٧/١.

(٣) قرأ حمزة وحده من السبعة (وعَبُد) بضم الباء، وقرأ الباقون (وعَبَد) بفتح الباء. انظر: (السبعة ٢٤٦، معاني القراءات للأزهري ١٤٣، الحجة للفارسي ٢٣٦/٣، حجة القراءات ٢٣١، الكشف ٤١٤/١، النشر ٢٥٥/٢، الإتحاف ٢٥٥).

(٤) لأوس بن حجر في ديوانه (٢١)، ومنسوب إليه في: اللسان (عبد). ولطرفة بن العبد في: الدر المصون ٣٢٨/٤ وليس في ديوانه. وغير منسوب في: حجة القراءات ٢٣١، الكشاف ٢٦٢/٢، المحرر الوجيز ٤٩٩/٤، تفسير البحر المحيط ٥٣٠/٣.

(٥) معاني القرآن ٣١٤/١ – ٣١٥.

(٦) لم يذكر أن الشاهد ضرورة شعرية غير الفراء إلا اللسان (عبد)، أما من ذكروا الشاهد غيره فقد عدّوه من صيغ المبالغة.

هذه القراءة، فيكون من أبنية المبالغة[٢]. ويرى إنّ القراءة إنْ كان يقصد بها تحريك الحرف الساكن كما في الشاهد الشعري فلا يجوز في القراءة لأنها من الضرورات الشعرية.

و – جمع الجمع:

يقول الفراء: "وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة:٢٥] نصبت المواطن؛ لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يُجرى؛ مثل: صوامع ومساجد وقناديل وتماثيل ومحاريب ... وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنه غاية للجماع، إذا انتهى الجماع إليه فينبغي ألا يجمع. فذلك أيضاً منعه من الانصراف؛ ألا ترى أنك لا تقول: دراهمات ولا دنانيرات ولا مساجدات، وربما اضطر إليه الشاعر فجمعه. وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر قال الشاعر:

فهن يجمعن حدائداتها[٣]

فهذا من المرفوض إلا في الشعر."[٤]

يذكر الفراء إحدى الضرورات الشعرية، وهي جمع صيغة منتهى الجموع، وجمع الجمع لا يقاس سواء أجمع جمع تصحيح أم جمع تكسير لقلة أو كثرة، ويوقف فيه على المسموع، وهذا رأي سيبويه[٥] والجمهور[١].

---

(١) رد هذه القراءة نُصير النحوي الكوفي وقال هي وهم. انظر: معاني القراءات للأزهري ١٤٣، تفسير البحر المحيط ٥٣٠/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٨٧/٢، إعراب القرآن ٥٠٧/٢، الحجة للفارسي ٢٣٦/٣، الكشاف ٢٦٢/٢، المحرر الوجيز ٤٩٩/٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٠، الإملاء ٢٢٠/١، تفسير البحر المحيط ٥٣٠/٣، الدر المصون ٣٢٧/٤. وقيل: هي اسم الجمع أي عباد لهم (كشف المشكلات للباقولي ٤١١/١).

(٣) الرجز للأحمر في وصف الخيل، ويروى (يعلكنَ حدائداتها)، انظر: الصحاح (حدد)، (دوم)، اللسان (حدد)، (بقي)، (دوم)، التاج (حدد)، (دوم) وهو غير منسوب في: معاني القرآن للزجاج ٤٣٩/٢، إعراب القرآن ١١/٣، الخصائص ٢٣٦/٣، المحكم (حدد)، المخصص ١٢١/٢، ٢٩١، ٢١/٣، ٢٩٧، ٤٣٠، ٢٧٣/٤، تفسير القرطبي ٩٢/٨، اللسان (يمن)، (صحب)، الخزانة ٢١٠/١.

(٤) معاني القرآن ٤٢٨/١.

(٥) انظر: الكتاب ٦١٩/٣.

وصيغة منتهى الجموع نهاية الجمع فيرجع فيها إلى جمع التصحيح عند الضرورة[٢].

ز – زيادة نون التوكيد في الشعر في غير الموضع الذي ينبغي أن تزاد فيه:

يقول الفراء: "لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة؛ ألا ترى أنك لا تقول: إن تضربني أضربنّك إلاّ في ضرورة شعر؛ كقوله:

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارةُ تمنعا [٣] " [٤]

يذكر الفراء إحدى الضرورات الشعرية وهي: دخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة على جواب الشرط[٥]. وهذا رأي سيبويه[٦]، وعليه جمهور النحويين[٧].

ثانيا: البدل[٨]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٣٩/٢، التبصرة والتذكرة للصيمري ٦٨١ – ٦٨٢، المخصص ٢٧٢/٤، شرح المفصل ٤/٥ – ٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٣، شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢، التذييل والتكميل ٦٥/٢، تفسير البحر المحيط ٢١٥/١، مجموعة الشافية ١٥٠/١، ١٠٧/٢، الهمع ٣٣٤/٣ – ٣٣٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٤،/٣، اللسان (يمن).

(٣) منسوب إلى عوف بن الخَرِع في: الكتاب ٥١٥/٣، النكت للأعلم ٥١٧، يقول البغدادي: "ليس في ديوانه". وللكميت بن معروف في ديوانه ١٩٥، ومنسوب إليه في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧١/٢، المقاصد النحوية ٣٠٦/٣، الدرر اللوامع ١٦٥/٥.

ومنسوب إليه أو إلى الكميت بن ثعلبة الفقعسي في: اللسان (قزع).

ومنسوب إلى الكميت بن ثعلبة في: الخزانة ٤١٢/١١ – ٤١٤.

وغير منسوب في: شرح القصائد ١٧، توجيه اللمع لابن الخباز ٥٣٤، شرح الكافية الشافية ٦٧/٢، شرح الكافية للرضى ٤٨٥/٤، المساعد ٦٧٠/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٣٤/٨، شرح الأشموني ١٢٢/٣، شرح التصريح ٣٠٧/٢، الهمع ٥١٤/٢، حاشية الصبان ٣٢٥/٣.

(٤) معاني القرآن ١٦٢/١.

(٥) نون التوكيد تدخل فيما لم يكن واجباً مثل الأمر والنهي والاستفهام والجزاء.

(٦) انظر: الكتاب ٥١٥/٣.

(٧) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧١/٢، النكت للأعلم ٥١٧، توجيه اللمع لابن الخباز ٥٣٤، شرح المفصل ٤٠/٩، الارتشاف ٦٥٦/٢، ٢٣٨٤/٥، شرح التصريح ٣٠٧/٢، الهمع ٣٠٧/٢، وقد خالفهم ابن مالك في أن نون التوكيد تدخل على جواب الشرط في الاختيار وتابعه الرضى، انظر: المساعد ٦٧٠/٢، شرح الكافية للرضي ٤٨٥/٤، شرح الأشموني ١٢٢/٣٣.

(٨) ومن ذلك وضع النكرة موضع المعرفة (انظر: معاني القرآن ٢٦/٢).

أ – وضع الظاهر موضع الضمير:

يقول الفراء " .... ويجوز: ﴿وكلمةَ الله هي العليا﴾ [التوبة: ٤٠]، ولست أستحب ذلك لظهور (الله) تبارك وتعالى، لأنه لو نصبها والفعل فعله كان أجود الكلام أن يقال: وكلمتَه هي العليا؛ ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك. قال الشاعر في إجازة ذلك:

متى تأتِ زيداً قاعداً عند حوضه لتهدم ظلماً حوضَ زيدٍ تقارعُ

فذكر زيداً مرتين ولم يُكنِ عنه في الثانية، والكناية وجه الكلام"[١]

ب – وضع الضمير موضع الظاهر:

يقول الفراء: "وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت فيقولون: أظنني قائماً، ووجدتُني صالحاً؛ لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم. وربما اضطر الشاعر فقال: عدمتني وفقدتني فهو جائز، وإن كان قليلاً، قال الشاعر وهو جران العود[٢]:

لقد كان بي عن ضرتين عد متني وعما ألاقي منهما مُتَزحزَحُ

هي الغول والسعلاة حلقي منهما مخدش ما فوق التراقي مكدحُ"[٣]

ثالثا: التقديم والتأخير:

تأخير المضاف إليه عن موضعه:

يقول الفراء: "ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته؛ مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، مثل قوله:

تروَّح في عِمِّيَّةٍ وأغاثه على الماء قوم بالهراوات هُوجُ

مؤخَّر عن أنيابه جلدِ رأسه لهن كأشباه الزجاج خُروجُ

(١) معاني القرآن ٤٣٨/١، وقد سبق مناقشة المسالة بالتفصيل في الفصل الأول ص٧٧.

(٢) جران العود، عامر بن الحارث النميري، أدرك الإسلام، انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٤٨٣، الأعلام ٢٥٠/٣).

(٣) معاني القرآن ١٠٦/٢، وانظر ٣٣٤/١، وقد سبق مناقشة المسألة بالتفصيل في: الفصل الأول ص١٢٤.

وقال الآخر:

وكرَّار دون المحجرين جوادِه إذا لم يُحَامِ دون أنثى حليلُها.." [1]

يرى الفراء أنه يجوز الفصل بين المتضايفين بجار ومجرور أو ظرف في ضرورة الشعر.[2]

رابعاً: تغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر:

أ – عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور:

يقول الفراء: "لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نعلقّ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غَوْط نفانفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[3]

قال: "وقال آخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرقِ

فرد (أبي نعيم) على الهاء في (عنهم). " [4]

ب – إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه:

يقول الفراء: "ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في شعر لجاز، فقلت: ما رأيت خمسةَ عشرٍ قطُّ خيراً منها؛ لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد، ولا يجوز للمفسر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة؛ أنشد العكلي أبو ثروان:

كُلِّف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرةٍ من حجتِه[1]" [2]

---

(١) معاني القرآن ٨١/٢.

(٢) سبق مناقشة هذه المسألة بالتفصيل في: الفصل الأول ص٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢٥٣/١.

(٤) معاني القرآن ٨٦/٢، وقد سبق تفصيل هذه المسالة في: الفصل الأول ص٤٦.

يرى الفراء أن إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه دون إضافة المجموع من ضرورة الشعر.[٣] وهذا رأي البصريين إذ حملوا ذلك على الضرورة الشعرية[٤].

ومنهم من ردّ الشاهد الشعري[٥]. أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مطلقاً في الشعر وغيره[٦]. وقد نسب هذا الرأي إلى الفراء[٧]، وما في نصه ينافي هذه النسبة. ولكل من البصريين والكوفيين حججهم[٨].

ونستطيع أن نلخص موقف الفراء من التأويل بما يأتي:

- الفراء يلجأ إلى التأويل بكل أنواعه حتى يتوافق النص مع القاعدة النحوية.
- يقدر محذوفاً، أو يجعل الشاهد ضرورة شعرية فيوافق البصريين.
- يوافق الفراء البصريين في إكثارهم من التأويل ولكنه يخالفهم في بعض التفصيلات ومن مظاهر هذه المخالفة:

---

(١) الرجز منسوب إلى نُفيع بن طارق في: المقاصد النحوية ٤٥٠/٣ شرح التصريح ٤٦٤/٢، الخزانة ٣٩١/٦، الدرر اللوامع ١٩٧/٦. وغير منسوب في: معاني القرآن للفراء ٢٤٢/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٩١/١، المخصص ٢٥٦/٤، الإنصاف ٢٨٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٣/٢، شرح الكافية الشافية ١٤٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، اللسان (شقا)، تفسير البحر المحيط ٣٨٩/٦، أوضح المسالك ٢٣٤/٤، المساعد ٧٨/٢، ائتلاف النصرة ٤٣، شرح الأشموني ٣٢٥/٣، الهمع ٢١٩/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٤/٢.

(٣) أما إذا كان العدد المركب مضافاً فيجوز عنده إضافة الصدر إلى العجز في غير ضرورة الشعر، وقد سبقت هذه المسألة في الفصل الثاني ص١٧٤.

(٤) انظر: المخصص ٢٥٦/٤، الإنصاف ٢٨٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/٢، الارتشاف ٧٦٠/٢، المساعد ٨٢/٢، الخزانة ٣٩١/٦.

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩١/١، المخصص ٢٥٦/٤.

(٦) انظر رأيهم: الإنصاف ٢٨٨/١، الارتشاف ٧٥٧/٢، شرح التصريح ٤٦٤/٢، الهمع ٢١٩/٣.

(٧) نُسب إليه في: شرح الكتاب للسيرافي ١٩١/١، المخصص ٢٥٦/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢.

(٨) انظر التفصيل في: الإنصاف ٢٨٨/١، شرح الكافية الشافية ١٤٩/٢، أوضح المسالك ٢٣٣/٤، الهمع ٢٢٠/٣.

١- يوافق الفراء سيبويه في التأويل ولكنهما يختلفان في جزئيات بعض المسائل، فما يراه الفراء قويًّا يراه سيبويه ضعيفاً، ومن ذلك: أن الفراء أجاز حذف المبتدأ في صدر جملة الصلة[١]، يقول: "كقول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبي محمد إيانا[٢]

وترفع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هو)، وتخفض على الإتباع لمن."[٣] [٤]

أما سيبويه فهو جائز عنده على ضعف يقول: "وإن أردت الحشو قلت: مررت بمن صالحٌ، فيصير صالحٌ خبراً لشيء مضمر كأنك قلت: مررت بمن هو صالحٌ...واعلم أن: "كفى بنا فضلاً على من غيُرنا" أجود، وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هو) لأن هو من بعض الصلة"[٥]

٢- ما يجعله الفراء من باب التأويل يرده البصريون ومن ذلك: أنه يقدّر حرف عطف محذوفاً، يقول: "وقوله: ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف:٤] واو مضمرة. المعنى أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق."[٦]

---

(١) وقد أجازه الكوفيون قياساً، ينظر رأيهم في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١، أوضح المسالك ١٥٢/١، وتابعهم الهروي في: (الأزهية ١٠١)، ابن الشجري في: (أماليه ٦٥/٣).

(٢) لحسان بن ثابت الأنصاري في الكتاب ١٠٥/١، معاني القرآن للفراء ٢١/١، الأزهية ١٠١، أمالي ابن الشجري ٦٥/٣، اللسان (كفى)، تعليق الفرائد ٢٤٦/٢ (وليس في شعره كما يقول البغدادي). ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩، ومنسوب إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣٤/١، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، المقاصد النحوية ٢٩٨/١، الخزانة ١١٢/٦، الدرر اللوامع ٧/٣. ولحسان بن ثابت أو كعب بن مالك، أو عبد الله بن رواحه في: شرح أبيات المغني ٣٧٩/٢، الدرر اللوامع ٣٠٣/١. ولبشر بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري في: اللسان (منن). وغير منسوب في: مجالس ثعلب ٣٣٠/١، سر الصناعة ١٣٥/١، شرح المفصل ١٢/٤، شرح الكافية ٥٤/٣، رصف المباني ٢٢٦، الجنى الداني ٥٢، الهمع ٢٢٩/١.

(٣) فتكون (من) نكره وما بعدها صفة انظر: الكتاب ١٠٦/٢، أمالي ابن الشجري ٤٤١/٢، ٦٥/٣، شرح المفصل ١٢/٤، شرح الكافية للرضي ٤٥/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٤٥/١، وانظر: ٢١/١.

(٥) الكتاب ١٠٧/٢.

(٦) معاني القرآن ٣٧٢/١.

وهو مخالف للبصريين فلا يجوز عندهم هذا النوع من التأويل[1].

٣-يختلف في نوع التأويل مع البصريين أحياناً ومن ذلك:

أ- أنه قدر حذف الفاء في الجواب في مواضع كثيرة[2]، وخالف سيبويه في طريقة تأويله لذلك فما ورد منه فهو ضرورة شعرية عنده[3].

ب- أجاز الفراء أن تحذف (أنْ) الناصبة[4] في مواضع كثيرة[5]، وقد خالف سيبويه في طريقة تأويله حيث عدّ ما ورد من ذلك ضرورة شعرية[6].

- في بعض المسائل نجد له رأيين؛ ومن ذلك:

التأويل بتقدير محذوف في مسألة حذف القول، وهذا رأي البصريين. ونجده في مواضع أخرى حمل النص على ظاهره؛ فأجاز الحكاية بما في معنى القول من نداء ودعاء وهذا رأي الكوفيين[7].

- والفراء ابن مدرسته؛ لم يتخل عن نزعته الكوفية في الحمل على الظاهر في كثير من المواضع، ومنها:

١. أجاز نصب الاسم بالفعل المتأخر المشتغل بضمير، حملاً له على الظاهر[8]. وقدر البصريون فعلاً محذوفاً، وهو ما يسمى بالاشتغال[9].

---

(١) انظر: نتائج الفكر للسهيلي ٢٦٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٣٢/١، ٤٧٥، ٤٧٦، ١٤٠/٢، ٢٠٢، ٢٦٦، ١٦٨/٣، ٢٥٠.

(٣) انظر: الكتاب ٦٤/٣، ١٣٤؛ وانظر: اللباب ٦٤/٢.

(٤) لإضمار (أنْ) مواضع عديدة، وفيها خلافات بين البصريين والكوفيين، انظر: الإنصاف ٩١/٢، اللباب ٣٧/٢، ٤٢.

(٥) انظر: معاني القرآن ٥٣/١، ٤١٥، ١٢٠/٢، ٤٢٢، ٢٦٥/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٩٩/٣.

(٧) انظر: تفصيل المسألة في ص٢١١ من هذا البحث.

(٨) انظر معاني القرآن ٢٤٠/١، ٢٥٥/٢.

(٩) انظر: الكتاب ٨٠/١ – ١٥٠، المقتضب ٢٩٩/٢، الإنصاف ٨٥/١.

٢. أجاز أن يضاف الشيء إلى نفسه حملاً للنصوص على ظاهرها[١]. ومنع البصريون ذلك، وأولوا ما جاء من النصوص على ذلك[٢].

٣. أجاز الفراء حذف الضمير الواقع مفعولاً به، والعائد على المبتدأ من جملة الخبر، إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو اسم موصول أو لفظ (كل).[٣] ومنع البصريون ذلك في النثر، وجعلوه مقصوراً على ضرورة الشعر[٤].

٤. يرى الفراء أن اليمين يرتفع بجوابه، وبذلك حمل النصوص على ظاهرها[٥]. وأول البصريون ذلك بأن اليمين مبتدأ لخبر محذوف وجواباً.[٦]

وأخيراً .... فقد ظهر لي مما سبق:

أن الفراء وإن كان يوافق البصريين في نزوعه إلى التأويل كثيراً، فليس يعني ذلك أنه كان تابعاً لهم، فقد كان يخالفهم في نوع التأويل أحياناً، كما كان يؤول ما حمله البصريون على ظاهره، وفي كثير من المواضع يحمل النصوص على ظاهرها فيكون على منهج الكوفيين. وكل هذا يعني أن للفراء منهجه الخاص به؛ فقد جمع بين المنهجين، ورسم لنفسه منهجاً جديداً في الدرس النحوي.

موافقة شيوخ البصرة ومخالفة الكسائي:

(١) انظر: معاني القرآن ٣٤٧/١، ٥٦/٢، ٢٨٦، ٧٦/٣، ٤١.

(٢) انظر: كشف المشكلات للباقولي ١٢٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٦٨٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ١٣٩/١.

(٤) انظر: الكتاب ٨٥/١، ١٣٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤/١.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢٤٦/٢، ٤١٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٨/٣، إعراب القرآن ٢٠١/٣، اللباب ١٤٥/١.

أخذ الفراء عن أبي الحسن الكسائي[١]، وحدّث عنه[٢]، وكثر نقله عنه.

وكان يتردد في كتابه: "وأنشدني الكسائي"[٣]، "وحكى الكسائي عن العرب"[٤]، أو ما شابه ذلك[٥]. كما نقل قراءات عن الكسائي وعلل لها أحياناً[٦]، وذكر آراء أستاذه وأيدها واحتج لها في بعض المواضع[٧].

وكان الفراء يقول: "حدثني الكسائي وكان والله –ما علمته– إلا صدوقاً[٨]". ويقول: "لم نر مثل الكسائي ولا نرى مثله أبداً"[٩]، ويقول: "فناظرته وسايلته، فكأني كنت طائراً يغرف من بحر"[١٠].

وبالرغم من ذلك نجده يخالفه في بعض مذاهبه [١١]. نقل عن الفراء أنه قال: "مات الكسائي وهو لا يحسن حد نعم وبئس، وأن المفتوحة والحكاية"[١٢]

وقد تظهر النزعة البصرية عند الفراء حين يخالف أستاذه ويوافق شيوخ البصرة[١٣].

ونقلت كتب النحو كثيراً من المسائل التي وافق فيها الفراء شيوخ البصرة وخالف

---

(١) انظر: معجم الأدباء ١٠/٢٠، وفيات الأعيان ١٧٦/٦، طبقات المفسرين للداودي ٣٦٦/٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤، وانظر: معاني القرآن ١٧٦/٢، ٣٥/٣، ٥٥، ١٢٧، ١٦٦، ٢٣١، ٢٦٤، ٢٩٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٨٠/١، ٩١، ١٢٩، ١٧٤، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٣٣، ٢٦٢، ٤٠١، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٣٨، ٢٩/٢، ٣٧، ٤١، ١٣١، ٣٢٠، ٣٥٢، ٣٧٦، ٣٩٨، ٤٥/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٣/١، ٥٩، ٣٢٥/٢، ٩٩/٣، ٢٤٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ١٣٤/١، ١٦٤، ٢١٢، ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٢٣، ٤٢٤، ١٥/٢، ٣٦، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ٢٤٣، ٣٠٥، ٤٢٣.

(٦) انظر: معاني القرآن ١٣٣/١، ١٥٥، ٢٠٢، ٢٢٤، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٩٤، ١٨٨/٢، ٢٨١، ٢٩٦، ٣١٥، ٣٣٢، ٣٦٥، ٤٠٠، ٦٣/٣، ٩٣، ٩٧، ١١٩، ٢٢٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ١٠٧/١، ١٤٩، ٢٣٢، ٣٦٩، ٤١٨، ٢٠/٢، ١٠٩، ٢٩٠، ٢٠٩/٣، ٢٤٥، ٢٨٠، ٢٩٢.

(٨) معاني القرآن ١٠٧/٣.

(٩) مجالس العلماء ١٦٢.

(١٠) مجالس العلماء ٢٠٦، وانظر: معرفة القراء الكبار ٧٦.

(١١) انظر: مراتب النحويين ١٤١، المزهر ٤١٠/٢.

(١٢) بغية الوعاة ١٦٣/٢.

(١٣) وقد أخذ الكسائي أيضاً عن البصريين واتصل بهم، انظر: مجالس العلماء ٢٠١، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ١٩١. وتابعهم في بعض المسائل، انظر: الإنصاف ١٢٣/١.

أستاذه. ومن ذلك:

- في مسألة تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليهن، ذهب الفراء والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك. وخالفهم الكسائي والكوفيون فذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليها، وما كان في معناها من أخواتها[1].
- (إن) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية تُهمل دائماً، وهذا رأي الفراء موافقاً فيه رأي سيبويه والبصريين. وخالف أستاذه الكسائي الذي يرى أنها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر.[2]
- خالف الفراء أستاذه الكسائي في شروط أعمال اسم الفاعل ووافق البصريين ومن ذلك:

- يرى الفراء أن اسم الفاعل لا يعمل إلا مكبراً، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكسائي والكوفيون إلى جواز إعماله مصغراً[3].
- يرى الفراء أن اسم الفاعل لا يعمل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكسائي وتابعه هشام بن معاوية الضرير، إلى أنه يعمل ماضياً[4].
- يرى الفراء أن من شروط إعمال اسم الفاعل ألا يوصف قبل العمل[5]، فلا يجوز (هذا ضارب عاقل زيداً)، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكسائي والكوفيون إلى جواز إعماله إذا كان موصوفاً مطلقاً.[6]

- يرى الفراء أن كلمة (النبي) أصلها (نبيء) فترك الهمزة وأبدل منها ياء وأدغمت في الياء الأولى، وهذا رأي سيبويه، وجمهور البصريين. وذهب الكسائي إلى أن كلمة (النبي) أصلها (نبيو)، لأنها من (النباوة) فحصل فيها إعلال، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في

---

(١) انظر: الإنصاف ١٤٧/١، شرح التصريح ٢٤٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٢/٣، المقتضب ٥٠/١، شرح المفصل ١١٣/٨، الجنى الداني ٢٠٩، المغني ٣١/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، الارتشاف ٢٢٦٧/٥، شرح الأشموني ٢١٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٣٠/١، ١٧١، المقتضب ١٥٤/٤، كشف المشكلات للباقولي ١٣٠/١، ٢٤٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، الارتشاف ٢٢٧١/٥، شرح الأشموني ٢١٦/٢.

(٥) وذهب بعض النحويين إلى أنه إذا وصف لا يعمل مطلقاً، كشف المشكلات للباقولي ١٢٩/١، ٣٩٧، ٣٢٩/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ٢٢٦٨/٥، شرح الأشموني ٢١٧/٢.

الياء الأولى[1].

وقد ظهرت هذه النزعة في كتابه معاني القرآن، فوافق شيوخ البصرة ووافق أستاذه، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: مسائل صرح فيها باسم أستاذه.

الثاني: مسائل لم يصرح فيها باسم أستاذه.

المسائل التي صرح فيها باسم أستاذه:

من باب المفعول به: النصب على نزع الخافض[2]:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة: ٢٣٠] يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نُزعت الصفة، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها. قال: وكان الكسائي يقول: موضعه خفض. قال الفراء: ولا أعرف ذلك."[3]

وفي نص آخر يقول: "وقوله ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء:١٧١]، يصلح في (أن): (مِنْ) و(عَنْ) فإذا أُلقيتا كانت (أن) في موضع نصب. وكان الكسائي يقول: هي في موضع خفض في كثير من أشباهه."[4]

ويقول: "وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي كان يقول: هو خفض

---

(١) انظر: الكتاب ٤٦٠/٣، المقتضب ١٦١/١، دقائق التصريف ٥٣١، المخصص ٢٠٠/٤، شرح الشافية للرضي ٣٥/٣.

(٢) انظر مواضع ذكر الفراء فيها النصب على نزع الخافض في: معاني القرآن ٢١١/١، ٢٦١، ٣٠٠، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤٦٣، ٣/٢، ٩٠، ١٧٣، ٢٤٣، ٢٩١، ٣٠٠، ٣١٤، ٣٢٢، ٣٧٢، ٣٩٩، ٤١٢، ٧٣/٣، ٧٤، ١٨٧.

(٣) معاني القرآن ١٤٨/١.

(٤) معاني القرآن ٢٩٦/١.

على حاله. وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض"[1].

تكلم الفراء عن محل المصدر المؤول بعد إسقاط الخافض[2]، فذكر رأيه ورأي أستاذه الكسائي؛ فالفراء يرى أن محله النصب على نزع الخافض، وهذا الرأي للخليل، وقوّاه سيبويه حيث يقول: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾[3] [المؤمنون: ٥٢] فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فأتقون .... هذا قول الخليل .... ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨]؛ لأنهم لا يقدمون (أن) ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها..."[4] وعلى هذا الرأي جمهور النحويين[5].

ويظهر قوة هذا الرأي للأسباب التالية:

١. أن حرف الجر إذا حذف من الكلام زال عمله[6].

٢. أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان داخلاً على غير المصدر المؤول فما بعده

---

(١) معاني القرآن ٢٣٨/٢.

(٢) ويسمى (نزع الخافض)، ويُحذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنْ) و (أنّ) و(كي) عند أمن اللبس فإن خيف اللبس لا يصح الحذف. انظر (شرح الجمل لابن عصفور ٧٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢، شرح ألفية ابن معطي ٤٨٦/١، المغني ٧٣٦، أوضح المسالك ١٥٩/٢، المساعد ٤٢٨/١، شرح الأشموني ٤٤٢/١، النحو الوافي ١٦٤/٢).

(٣) قراءة سبعية، بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، قرأ ابن عامر (وأنْ) بفتح الهمزة وتخفيف النون، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وإنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون. انظر: (معاني القرآن للفراء ٢٣٧/٢، السبعة ٤٤٦، حجة القراءات ٤٨٨، النشر ٣٢٨/٢، روح المعاني ٢٤١/٩)..

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ – ١٢٨.

(٥) منهم: المبرد في: (المقتضب ٣٥/٢ – ٣٦)، أبو بكر الأنباري في: (الزاهر ١٠٢/١، إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢، ٦٤٧، ٧٨٧، ٧٩٤، شرح القصائد ٣٨٩)، ابن الشجري في: (أماليه ٧٠/١، ٤٨٥/٢، ١٥٢/٣)، ابن عصفور في: (شرح الجمل ٧٩/١)، ابن مالك في: (شرح التسهيل ١٥٠/٢)، ابن هشام في: (أوضح المسالك ١٥٩/٢)، ابن عقيل في: (المساعد ٤٢٩/١)، الأشموني في: (شرحه ٤٤٣/١).

(٦) انظر حاشية محمد محي الدين عبدالحميد علي شرح ابن عقيل ١٥٢/٢.

يكون منصوباً بالاتفاق[1]، وهو مقصور على السماع، لذا يقاس عليه في الحكم المصدر المؤول.

أما الكسائي[2] فيرى أنّ محله (الجر) فيضمر حرف الجر ويبقى عمله. وقد أجاز سيبويه هذا الرأي، يقول: "ولو قال إنسان: إنّ (أنّ) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز حذف الجار ... لكان قولاً قوياً. وله نظائر"[3] فالسماع عن العرب يؤيد هذا الرأي. وقد ردّ الفراء هذا الرأي وقال: "ولا أعرف ذلك".

من باب الاستثناء:

أ. مسألة ما بعد (إلا) لا يكون معمولاً لما قبلها:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [النحل:٤٣]، ثم قال: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [٤٤]، بعد (إلاّ)، وصلةُ ما قبل (إلاّ) لا تتأخر بعد (إلاّ). وذلك جائز على كلامين[4]. فمن ذلك أن تقول: ما ضرب زيداً إلا أخوك، وما مر بزيدٍ إلا أخوك، فإن قلت: ما ضرب إلا أخوك زيداً، أو ما مر إلا أخوك بزيد، فإنه على كلامين تريد ما مر إلا أخوك، ثم تقول: مر بزيد. ومثله قول الأعشى[5]:

وليس مجيراً إن أتى الحيّ خائف ولا قائلاً إلا هو المتعيبا[6]

فلو كان على كلمة واحدة كان خطأ؛ لأن المتعيب من صلة القائل فأخره ونوى كلامين

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١٦٩/١، ٢٨٥، ٢٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢، ١٤٩، أوضح المسالك ١٥٩/٢، شرح ابن عقيل ١٥٢/٢، شرح الأشموني ٤٤٠/١.

(٢) انظر رأيه في: الزاهر ١٠٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢، المساعد ٤٢٩/١، شرح الأشموني ٤٤٣/١.

(٣) الكتاب ١٢٨/٣.

(٤) قدر الفراء محذوفاً يتعلق به (بالبينات والزبر)، وفيه أوجه أخرى. انظر: (الإملاء ٨١/٢، تفسير القرطبي ٩٨/١، تفسير البحر المحيط ٤٧٨/٥، حاشية الشهاب ٥٨٩/٥، روح المعاني ٣٨٧/٧).

(٥) الأعشى هو: ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، يُعدّ في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، توفى (٧هـ) انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ١٥٤، الخزانة ١٨١/١).

(٦) انظر: ديوان الأعشى (٨) ومنسوب إليه في: تفسير القرطبي ٩٨/١٠.

فجاز ذلك.

وقال الآخر:

نُبِّئْتهم عذبوا بالنارِ جارتَهم وهلْ يُعَذِبُ إلا اللهُ بالنارِ[1]

ورأيت الكسائي يجعل (إلاّ) مع الجحد والاستفهام بمنزلة (غير) فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة، واحتج بقول الشاعر:

فلم يدرِ إلا اللهُ ما هيّجَتْ لنا أهلّةُ أناءِ الدِّيارِ وشامُها[2]

ولا حجة له في ذلك؛ لأن (ما) في موضع (أي) فلها فعل مضمر على كلامين."[3]

يرى الفراء أن ما بعد (إلاّ) لا يكون معمولاً لما قبلها،[4] وإن جاء ما ظاهره ذلك فهو بتقدير محذوف كما في الآية الكريمة، والأمثلة التي ذكرها، وكما في قول الأعشى؛ فقد آخر كلمة (المتعيبا) وهي صلة لـ(قائل) فهي وصف له، ولكن حينما أخرها نوى كلامين أي: أضمر، فجاز ذلك. وكذلك قول الشاعر: (وهل يعذب إلا الله بالنار) يكون تأخير الجار والمجرور على إضمار عامل لها.

وهذا رأي البصريين[5]، وجمهور النحويين[6].

وقد خالف أستاذه، فقد أجاز الكسائي أن يكون ما بعد (إلا) معمولاً لما قبلها[1].

---

(١) غير منسوب في: الإملاء ٨١/٢، تفسير البحر المحيط ٤٧٩/٥، المقاصد النحوية ٢٣٥/٢، شرح التصريح ٤١٧/١.

(٢) لذي الرمة في ديوانه ٥٢٤.

(٣) معاني القرآن ١٠٠/٢ – ١٠١.

(٤) لا يقصد بذلك ما جاء في المستثنى المفرغ له العامل نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحَدٌ، أو تابع للمستثنى منه نحو: ما مررت بأحد إلا زيداً خير من عمرو. انظر: (الارتشاف ١٥٣٢/٣، المساعد ٥٨٣/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٢٠٠/٥).

(٥) نسبه إلى البصريين: تفسير البحر المحيط ٤٧٨/٥، روح المعاني ٣٨٧/٧.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٤/٨، الإملاء ٨١/٢، تفسير القرطبي ٩٨/١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢، تفسير البحر المحيط ٤٧٨/٥، الارتشاف ١٥٣٢/٣، المساعد ٥٨٣/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٢٠١/٥، حاشية الشهاب ٥٨٩/٥.

ويرى الفراء أن الكسائي أجاز ذلك لأنه جعل (إلاّ) مع الجحد والاستفهام بمنزلة (غير)[٢]، فإذا كانت كذلك جرى ما بعدها على ما قبلها[٣].

واحتج الكسائي بقول الشاعر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا.

وعارضه الفراء وقال: لا حجة للكسائي في ذلك البيت؛ لأن (ما) استفهامية وليست موصولة فهي ليست معمولة للفعل السابق؛ فالاستفهام له الصدارة ولا يرتبط بما قبله.

ثم يستحسن الفراء رأي أستاذه في أن (إلا) بمعنى غير فيقول: "ولكنه حسن قوله: يقول الله عز وجل: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] فقال: لا أجد المعنى إلا لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا"[٤].

وهذا الذي قاله الكسائي واستحسنه الفراء هو رأي سيبويه[٥] وجمهور النحويين[٦].

ب – مسألة المستثنى لا يتبع المستثنى منه المجرور بمن الزائدة:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [المائدة:٧٣] لا يكون قوله: (إله واحد) إلا رفعاً؛ لأن المعنى: ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد (إلاّ) إلى المعنى؛ ألا ترى أن (مِنْ) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقد قال بعض الشعراء:

ما مِنْ حويّ بين بدرٍ وصاحةٍ ولا شعبةٍ إلا شباعٌ نسورها[١]

---

(١) نسبه إليه: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢ – ٣٠٥، تفسير البحر المحيط ٤٧٩/٥، المساعد ٥٨٣/١ شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٢٠٢/٥، روح المعاني ٣٨٨/٧. وقد وافقه (الأخفش في الظرف والجار والمجرور والحال، وابن الأنباري في المرفوع).

(٢) نسبه القرطبي إلى الكلبي في تفسير الآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ [النحل: ٤٣] انظر: تفسير القرطبي ٩٨/١٠.

(٣) انظر: اللباب ٣١٢/١.

(٤) معاني القرآن ١٠١/٢، وانظر: ٢٠٠/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٣١/٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤٠٨/٤، معاني القرآن للزجاج ٣٨٨/٣، إعراب القرآن ٣٦٩/٣، الكشاف ١٣٦/٤، كشف المشكلات للباقولي ١١٢/١، الإملاء ١٣١/٢، ترشيح العلل ١٦٥، تفسير القرطبي ٢٤٦/١١، تفسير البحر المحيط ٢٨٣/٦، المساعد ٥٧٨/١ – ٥٧٩، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٠٩/٥، شرح الأشموني ٥١٥/١، شرح التصريح ٥٤٠/١، حاشية الشهاب ٤٢٩/٦، روح المعاني ٢٣/٩.

فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد (إلّا)، وأنزل (إلّا) مع الجحود بمنزلة (غير)، وليس ذلك بشيء؛ لأنه أنزله بمنزلة قول الشاعر:

أبني لُبيني لستمُ بيدٍ إلا يدٍ ليستْ لها عَضُدُ [٢]

وهذا جائز؛ لأن الباء قد تكون واقعة في الحجد كالمعرفة والنكرة".[٣]

يرى الفراء[٤] أن ما بعد (إلا) لا يتبع المجرور بـ(من) الزائدة قبل (إلاّ) لفظاً ولكن يرد إلى المعنى فيتبعه محلاً. فـ(إله واحد) مرفوع؛ لأنه مردود إلى محل (مِنْ إله) فمحله الرفع، ومن ذلك قول الشاعر: (إلاّ شباع) فهو مردود على محل (مِنْ حويّ).

وهذا رأي البصريين[٥]، وعلى رأسهم سيبويه، يقول: "(هذا باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم)، لا على ما عمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً.

وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه، كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ، ولكنّ (مِنْ) دخلت هنا توكيداً"[٦]

---

(١) لم أجده – فيما بين يدي من مصادر-.

(٢) لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١، ومنسوب إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٨/٢، ولطرفه بن العبد في ديوانه (بيت مفرد) ص ٤٥، ومنسوب إليه في: شرح المفصل ٩٠/٢، وغير منسوب في: الكتاب ٣١٧/٢، معاني القرآن للفراء ١٠١/٢، ٤١٦، المقتضب ٤٢١/٤، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٥/٢، اللسان (عبد)، الارتشاف ١٥١١/٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٤٧/٥، شرح التصريح ٥٤٥/١. وهو عند سيبويه ومَنْ تابعه برواية نصب (يداً).

(٣) معاني القرآن ٣١٧/١.

(٤) رأيه في: إعراب القرآن ٥١٢/٢.

(٥) نسبه إليهم: إعراب القرآن ٥١٢/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٤٧/٥.

(٦) الكتاب ٣١٥/٢ – ٣١٦.

وتابعه جمهور النحويين.[1]

وقد خالف الفراء بذلك رأي أستاذه الكسائي الذي أجاز الخفض. قال الفراء: "لأنه أنزله مع الجحود بمنزلة (غير)"، وقد عارضه بقوله: "وليس ذلك بشيء".

ونُقل عن الكسائي أنه أجاز خفض ما بعد (إلاّ) في الجحد والاستفهام، إذا كان ما قبلها مجروراً بمن الزائدة أو الباء الزائدة إتباعاً للفظ[2]. ونسب ذلك إلى عامة الكوفيين[3]، وإلى الأخفش[4]، وتابعهم العكبري[5].

وقد أيد الفراء أستاذه في جواز الجر بعد (إلاّ) في قول الشاعر:

.... إلا يدٍ ليست لها عَضُدُ

لأنها بمعنى (غير) فتكون (إلاّ) وما بعدها صفة لذلك المجرور، ونَقَل عن الكسائي قوله: "فقال لو كان المعنى (إلاّ) كان الكلام فاسداً في هذا؛ لأني لا أقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ههنا مذهبا"[6]

وردّ البصريون هذه الرواية وروى سيبويه (يداً) بالنصب على البدل من موضع الباء وما عملت فيه[7].

من باب النعت: مسألة الاسم الظاهر لا يكون نعتاً للمضمر:

(١) انظر: المقتضب ٤/٤٢٠، معاني القرآن للزجاج ٢/١٩٦، إعراب القرآن ٢/٥١٢، ترشيح العلل ١٦٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٥، الارتشاف ٣/١٥١٠، الدر المصون ٤/٣٧٤، المساعد ١/٥٦٢، شرح التصريح ١/٥٤٤، الهمع ٢/١٩٠.

(٢) نقله عنه: إعراب القرآن ٢/٢١٢، تفسير القرطبي ٦/٢٣٥، تفسير البحر المحيط ٣/٥٤٤، الارتشاف ٣/١٥١٠، الدر المصون ٤/٣٧٤.

(٣) نسبه إليهم: المساعد ١/٥٦٢، الهمع ٢/١٩٠.

(٤) نسبه إليه: الارتشاف ٣/١٥١٠، المساعد ١/٥٦٢.

(٥) انظر: الإملاء ١/٢٢٣. والعكبري هو: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، عالم بالنحو، واللغة، والأصول، والفرائض، من مؤلفاته: (إعراب القرآن، اللباب في علل الإعراب) توفي (٦١٦هـ) انظر ترجمته: (إنباه الرواة ٢/١١٦، إشارة التعيين ١٦٣، البلغة ١٢٢).

(٦) معاني القرآن ٢/١٠١.

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣١٦ – ٣١٧، المقتضب ٤/٤٢١.

يقول الفراء: "وكان الكسائي يقول[1]: جعلته يعني النعت تابعاً للاسم المضمر في الفعل[2]، وهو خطأ وليس بجائز؛ لأن الظريف وما أشبهه أسماء ظاهرة ولا يكون الظاهر نعتاً لمكنّى إلا ما كان مثل: نفسه وأنفسهم وأجمعين وكلهم؛ لأن هذه إنما تكون أطرافاً لأواخر الكلام؛ لا يقال مررت بأجمعين كما يقال مررت بالظريف."[3]

يرى الفراء أن الاسم الظاهر لا يكون نعتاً لمكنّى، وهذا الرأي لسيبويه، يقول: "وأعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قِبَل أنك تضمر حين ترى أن المحدَّث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تُعطف عليها تعمُّ وتؤكِّد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو: الطويل أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك ... وذلك قولك: مررت بهم كلهم .... ومثله: مررت بهم أجمعين أكتعين ... فهكذا هذا وما أشبهه"[4]

وهو رأي جمهور النحويين[5]. وقد خالف الفراء أستاذه الكسائي[6] الذي أجاز أن يكون الاسم الظاهر نعتاً للمضمر، يقول: "وهو خطأ ليس بجائز".

ويبدو أن الكسائي انفرد بهذا الرأي[7] فلم أرَ – فيما بين يدى من مصادر — من

---

(١) ذكر هذه المسألة عند ذكره لرأي الكسائي في الوصف الذي يأتي بعد اسم إن وخبرها. أما الفراء فيرى أنها "إنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل في (إنّ) لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً، فتوهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى، لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع، فرفعوا النعت" (معاني القرآن ٤٧١/١).
ويرى سيبويه أنه بدل من الاسم المضمر في خبر (إن) أو جواب، كأن يقال من هو؟ فتقول: العاقل اللبيب، فيكون خبر لمبتدأ محذوف (الكتاب ١٤٧/٢).
وفي الرفع آراء أخرى: انظر: (معاني القرآن للزجاج ٢٥٨/٤، إعراب القرآن ٦٨٠/٤، البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري ٦٠٧، تفسير القرطبي ٢٧٤/١٤، الدر المصون ٢٠١/٩، حاشية الشهاب ٥٦١/٧).

(٢) يقصد بـ(الفعل) خبر (إنّ).

(٣) معاني القرآن ٤٧١/١.

(٤) الكتاب ١١/٢.

(٥) انظر: المقتضب ٢٨١/٤، ٢٨٤، التبصرة والتذكرة للصيمري ١٧١/١، شرح المفصل ٥٦/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣، شرح ألفية ابن معطي ٧٥١/١، الارتشاف ١٩٣١/٤، المغني ٦٧٣/٢، المساعد ٤٢٠/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٣٦٧/٧، شرح الأشموني ٣٣٣/٢، الهمع ١٢١/٣.

(٦) رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣، تفسير البحر المحيط ٢٧٨/٧، الارتشاف ١٩٣١/٤، المغني ٦٧٣/٢، المساعد ٤٢٠/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٣٦٧/٧، الهمع ١٢١/٣.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠١/٩.

أجاز رأيه.

من باب الوقف: الوقف على (لات)[1]:

يقول الفراء: "أقف على (لات)[2] بالتاء، والكسائي يقف بالهاء"[3].

يقف الفراء[4] على (لات) بالتاء، وهذا رأي البصريين[5]، وعلى رأسهم الخليل[6] وسيبويه[7]، واختاره جماعة من العلماء[8].

وقد خالف الفراء أستاذه الكسائي[9] الذي يقف على (لات) بالهاء (لاه). ونُسب ذلك إلى الكوفيين[10]، وعلى هذا الرأي أبو عبيدة[11]، والمبرد[1]، والطبري[2].

---

(١) انظر: (لات) في: رصف المباني ٣٣٥، الجنى الداني ٤٩٠، المغني ٢٨١.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣] روي عن الكسائي أنه وقف بالهاء، ووقف الباقون بالتاء. انظر (الكشف ٢٣٠/٢، جامع البيان للداني ١١٠/٣، التبصرة ٤٦٩، كشف المشكلات للباقولي ٢٦٠/٢، النشر ١٣٢/٢، ٣٦١، الإتحاف ١٣٩، ٤٧٦).

(٣) معاني القرآن ٣٩٨/٢.

(٤) رأيه في: إعراب القرآن ٧٨١/٤، تفسير القرطبي ١٣٠/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٦٨/٧، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٣٤٩/٩، روح المعاني ١٥٨/١٢.

(٥) نسبه إليهم: غرائب التفسير للكرماني ٩٩١/٢، كشف المشكلات للباقولي ٢٦٠/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣١.

(٦) رأيه في: الدر المصون ٣٤٩/٩.

(٧) لم أقف في الكتاب على نص لسيبويه يفيد ذلك. ورأيه في: إعراب القرآن ٧٨١/٤، تفسير القرطبي ١٣٠/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٦٨/٧، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٣٤٩/٩، روح المعاني ١٥٨/١٢.

(٨) منهم: الزجاج في: (معاني القرآن ٣٢٠/٤)، مكي في: (الكشف ٢٣٠/٢)، الزمخشري في: (الكشاف ٢٤٢/٥)، أبو البركات الأنباري في: (البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣١).

(٩) رأيه في: معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، إعراب القرآن ٧٨١/٤، الكشاف ٢٤٢/٥، كشف المشكلات للباقولي ٢٦٠/٢، المحرر الوجيز ٤١٨/١٢، الإنصاف ١٠٧/١، زاد المسير ١٠١/٧، تفسير القرطبي ١٣٠/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٦٨/٧، الجنى الداني ٤٩٠، الدر المصون ٣٤٩/٩، روح المعاني ١٥٨/١٢.

(١٠) نسبه إليهم: غرائب التفسير للكرماني ٩٩١/٢، كشف المشكلات للباقولي ٢٦٠/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣١.

(١١) انظر: مجاز القرآن ١٧٦/٢.

ولم يفصل الفراء ولم يذكر سبب اختياره للوقف على (لات) بالتاء، أو سبب اختيار أستاذه للوقف عليها بالهاء.

وقد احتج من وقف عليها بالتاء بما يأتي:

- أنها نظيرة التاء التي في الأفعال، كقولك: ذهبت وجلست، فتاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال، إذ هي (لا) زيدت فيها (التاء). والحروف إلى الأفعال أقرب منها إلى الأسماء[٣].
- أن الحروف ليست موضع تغيير[٤].
- أنها تشبه (ليس) فكما تقول: ليست؛ تقول: (لات) [٥].
- أن (التاء) هي خط المصحف[٦].

أما من وقف عليها بالهاء فقد جاء الاحتجاج على رأيين:

الرأي الأول: أنها دخلت للتأنيث على (لا)، فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء، وإذا وصلت كانت تاء، وهذه نظير التاء الداخلة على الأسماء. وهذا الاحتجاج هو المنقول عن الكسائي والمبرد.[٧]

الرأي الثاني: أنها هاء الوقف زيدت على (لا)، فإذا اتصلت صارت تاء[٨]. وهذا الاحتجاج لأبي عبيدة[٩] والطبري [١].

---

(١) لم أقف في المقتضب أو الكامل على نص له، ورأيه في: إعراب القرآن ٧٨١/٤، تفسير القرطبي ١٣٠/١٥، تفسير البحر المحيط ٣٦٨/٧، الدر المصون ٣٤٩/٩.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٤٥/٢٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤، الكشاف ٢٤٢/٥، كشف المشكلات للباقولي ٢٦٠/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣١.

(٤) انظر: الإملاء ٢٠٩/٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٧٨١/٤.

(٦) انظر: الكشف ٢٣٠/٢، الدر المصون ٣٤٩/٩.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٧٨١/٤، غرائب التفسير ٩٩١/٢، البيان في إعراب غريب القرآن ٦٣١، تفسير القرطبي ١٣٠/١٥.

(٨) انظر: زاد المسير ١٠١/٧.

(٩) انظر: مجاز القرآن ١٧٦/٢.

المسائل التي لم يصرح فيها باسم أستاذه:

من باب الإضافة: مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

يرى الفراء أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في ضرورة الشعر(٢).

وهذا رأي البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، وتابع هذا الرأي جمهور النحويين.

وقد خالف الفراء بذلك أستاذه وإن لم يذكر اسمه في نصوصه إلا أن الكسائي وعامة الكوفيين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقا.(٣)

من باب العطف: مسألة عطف الاسم الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر:

يرى الفراء أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر، وأن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر(٤).

وهذا رأي البصريين، وعلى رأسهم سيبويه، وعليه جمهور من النحويين. وقد خالف الفراء بذلك أستاذه الكسائي الذي نسب إليه جواز عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الجار، وهو رأي الكوفيين، ورأي يونس وقطرب وعليه جماعة من النحويين(٥).

من باب أسماء الأفعال: مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه

يقول الفراء: "وقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء:٢٤] كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتابَ الله. والأول أشبه بالصواب.

وقلّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء

---

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤٥/٢٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٥٧/١ – ٣٥٨، ٧٩/٢ – ٨٢.

(٣) سبق مناقشة المسألة بالتفصيل في الفصل الأول ص٤٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢٥٢/١ – ٣٥٣، ٨٦/٢ – ٨٧.

(٥) سبق مناقشة المسألة بالتفصيل في الفصل الأول ص٤٦.

مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيها المائحُ دَلْوي دونكا إني رأيْتُ الناسَ يحمدونكا[1]

(الدلو) رفع، كقولك زيدٌ فاضربوه، ... وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلولي دونك."[2]

وقال في نص آخر: "ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها؛ لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله... قال الشاعر: يا أيها المائح ...

إن شئت نصبت الدلو بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونكا"[3].

يرى الفراء أن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه[4]، وما جاء ظاهره ذلك فيؤول مثل: الآية الكريمة ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ فكتاب عنده منصوب على المصدر. أمّا في الشعر فيجوز في الاسم المتقدم وجهان:

النصب على إضمار فعل، أو الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف[5].

وهذا هو رأي سيبويه حيث يقول: "واعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل."[6]

---

(١) منسوب إلى راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم في: الخزانة ١٩٠/٦ – ١٩٣.
ومنسوب إلى جارية من بني مازن في: المقاصد النحوية ٢٩٢/٣، شرح التصريح ٢٩١/٢، الدرر اللوامع ٣٠١/٥.
وغير منسوب في: معاني القرآن للزجاج ٣٦/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٥٩/٥، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٥٠/١، الإنصاف ٢٢٠/١، شرح المفصل ١١٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢، اللسان (ميح)، المغني ٦٩٩، ٧٠٨، أوضح المسالك ٨١/٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٦٥٨/٤، الهمع ٨٢/٣، شرح أبيات المغني ٢٧٥/٧، التاج (ميح)، حاشية الخضري ٣٩٧/١.

(٢) معاني القرآن ٢٦٠/١.

(٣) معاني القرآن ٣٢٣/١.

(٤) نقل رأيه: الإنصاف ٢١٠/١، شرح المفصل ١١٧/١.

(٥) وقيل: (دلوي) مبتدأ، و(دونكا) خبر، انظر: المغني ٦٩٩، شرح التصريح ٢٩١/٢.

(٦) الكتاب ٢٥٢/١ – ٢٥٣.

وعلى ذلك جمهور النحويين[1].

وقد خالف الفراء أستاذه الكسائي وإن لم يصرح باسمه فقد اكتفى بقوله: "وقد قال بعض أهل النحو". فالكسائي يرى أن تقديم معمول اسم الفعل جائز، واستشهد بالآية، والشاهد من الرجز[2].

ومما مضى يظهر لي ما يأتي:

- احترام الفراء للكسائي وتبجيله له، وهذا يظهر في إكثاره من نقل رواياته، وآرائه، وحرصه على إيراد قراءاته[3].

- اعتداده بمذهب شيخه، يظهر ذلك في قلة المواضع التي صرّح فيها بمخالفة الكسائي وموافقه البصريين[4].

- نقل الفراء عن أستاذه بعض الآراء التي تختلف عمّا نلقته كتب النحو، ولا غرابة في ذلك؛ فكتاب [معاني القرآن] يعدّ أهم مرجع لآراء الكسائي.

- اختلف أسلوب الفراء في نقده لأستاذه من مسألة لأخرى؛ فيصرح باسمه في بعض المواضع ثم يخطئ رأيه بعبارات صريحة. وقد يرفض رأي أستاذه مع الاعتذار له، وفي مسائل لا يصرح باسمه. وهذا يدل على أن الفراء لم يكن يتعمد خلاف أستاذه، وإنما كان يبحث عمّا يوافق تفكيره المستقل.

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦/٢، التبصرة والتذكرة للصيمري، الإنصاف ٢١٦/١، شرح المفصل ١١٧/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢، أوضح المسالك ٨١/٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٦٥٨/٤، شرح الأشموني ٤٣٦/١، شرح التصريح ٢٩١/٢، الهمع ٨٢/٣.

(٢) نسبه إلى الكسائي: شرح المفصل ١١٧/١، أوضح المسالك ٨١/٤، شرح الأشموني ٤٣٦/١، شرح التصريح ٤٥٧/١، ٢٩١/٢، الهمع ٨٢/٣.

(٣) وهي أكثر من سبعين موضعاً. انظر: حاشيه ص٢٣٢ من هذا البحث.

(٤) وهي خمسة مواضع فقط، سبق مناقشتها في هذا الفصل، ص٢٣٤ وما بعدها.

- كان الفراء يبني لنفسه شخصية علمية مستقلة بعيده عن متابعة من سبقه سواءً أكانوا بصريين أم كوفيين، ومما يدل على ذلك أنه يتبنّى رأياً جديداً مخالفاً لشيوخه وللبصريين ومن ذلك:

١- أن في كتاب معاني القرآن آراء وافق فيها الكسائي البصريين، وخالفهم الفراء[١].

٢- أن في كتاب معاني القرآن آراء كان الخلاف فيها بين الأطراف الثلاثة: البصريين والكسائي والفراء[٢].

- أن الاعتراضات على أستاذه ليست كلها آراء نحوية، بل امتدت لتشمل[٣]:

١- الخلاف في التوجيه لبعض الآيات الكريمة.

٢- معارضته في تخريجه لشاهد شعري.

وأخيراً ... فالفراء لم يكن يتعمد خلاف أستاذه، وإنما هو اختلافٌ بين عالمين جليلين يقوم على الحجة والدليل، ويدفعه في ذلك تفكيره المستقل. فللفراء شخصية فريدة لم يكن متعصباً لشيخ ولا لمذهب، وكان يبني لنفسه مذهباً مستقلاً، يبحث فيه عمّا يراه الأجود والأفضل، وإن كان عند مخالفيه في المذهب.

(١) انظر: معاني القرآن ١/١٦٥، ٢٦٧، ٤٢٢، ٣/٢٩٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٥٧، ٣١٠، ٣١١، ٢/٢٥٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٢٩، ٥٨، ٢٦٨، ٤١٠، ٤١٨، ٤٦٩، ٢/١٣٢، ٢٣٦، ٢٦٠، ٢٧٧، ٣٩٧.

الفلسفة:

في اللغة: الحكمة، وهي كلمة أعجمية، ويقال: هو الفيلسوف، وقد تفلسف[١].

أما في كتب الفلسفة فقد قيل: إنّ من الصعب وضع تعريف لها ينطبق على كل العصور، ففي كل جيل لها مدلول وفي كل عصر لها تعريف[٢]. ولها تعريف عام وهو: "كسب أو تحصيل المعرفة"[٣].

أما الفيلسوف فهو: "الشخص الذي غايته الوصول إلى معرفة حقائق الأشياء"[٤]. والتفلسف في التصنيف في النحو ينطبق عليه قول: "إن الفلسفة هي العلم بأفضل الأشياء والقدرة على الانتفاع به بكل وسيلة ممكنة"[٥]، فالفلسفة عند النحوي دخوله في جزئيات لم يدخل فيها غيره، إذ يضع قاعدة ثم يفصل ويمثل ويعلل ويحلل ويقيس، ويقلّب المسألة على جميع الوجوه المحتملة. وهو في ذلك كلّه ينتفع بما عنده من علومٍ وثقافات بكل وسيلة ممكنة.

منهج البصريين:

كان النحوي البصري متأثراً بالفلسفة ومناهجها، وقد سُمّي نحويو البصرة بأهل المنطق تمييزاً لهم عن نحويي الكوفة[٦].

وقد تأثر البصريون بمذاهب أصحاب الكلام، وفتحوا الباب أمام القياس المنطقي، وتأثروا بالتفكير الفلسفي[٧].

وكانت لديهم القدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية والأقيسة المنطقية والعلل الفلسفية[٨]. فمذهبهم مذهب ضبط وتقعيد، وتلك ظاهرة من ظواهر العقل المنطقي[١]، كما

---

(١) انظر: لسان العرب (فلسف)، التاج (فلسف). يقول الزجاجي: "وقد اختلفوا في تحديد الفلسفة" انظر: الإيضاح في علل النحو ٤٦-٤٧.

(٢) انظر: معاني الفلسفة، د. أحمد الأهواني، ص ١٠.

(٣) المدخل إلى الفلسفة (أزفلد كولبه) ترجمة د. أبو العلاء عفيفي، ص ٩.

(٤) المرجع السابق ص ١٠.

(٥) المرجع السابق ص ٨.

(٦) انظر: أبو زكريا الفراء د. أحمد الأنصاري ٣٤٨.

(٧) انظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ١١٣، ٣٧٨.

(٨) انظر: المذاهب النحوية، د. مصطفى السنجرجي ١٨.

أن مذهبهم مذهب تعليل؛ فالحضرمي أول من شرح العلل[٢]، والخليل استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد[٣]، وسيبويه يكثر من التعليلات في كتابه[٤].

ومن أثر الفلسفة في النحو البصري ما يسمى بالأوجه الإعرابية، يقول د. شوقي ضيف عن الخليل: "لعلّه أول من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوهاً مختلفة لإعرابها، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب".[٥]

ومن الأمثلة لتأثر البصريين بمنهج المتكلمين والفلاسفة ما رُوي عن عبدالله بن أبي إسحاق أنه قال: "أصل الكلام بناؤه على (فَعَل) ثم يبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر من الواحد والاثنين والجمع كقولك: فعلْتُ، وفعلْنَا، وفعلْنَ، وفعَلاَ، وفعَلُوا، ويزاد في أوله ما ليس من بنائه فيزيدون الألف؛ كقولك: (أعطيت) وإنما أصلها (عطوت)، ثم يقولون (معطي) فيزيدون الميم بدلاً من الألف وإنما أصلها (عاطي)، ويزيدون في أوساط فَعَل: افتعل وانفعل واستفعل ونحو هذا، والأصل: (فَعَل)، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل، فمن ذلك في القرآن: ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر:٢٢] وإنما يريد (الريح مُلْقِحة) فأعادوه إلى الأصل".[٦]

ففي النص يتضح التفلسف النحوي عند ابن أبي إسحاق، فنجد التقعيد إذ قرر أن صيغة (فَعَل) ترمز لكل الأفعال الماضية المجردة ومنها تتوالد الصيّغ الأخرى التي ترمز للأفعال المزيدة، ثم بعد ذلك نجده يعلّل ويحلّل، ويمثّل.

كما أننا نجد كتاب سيبويه مملوءاً بالفلسفة النحوية، واتضح عنده التأثر بمذاهب أصحاب الكلام؛ فهذه قاعدة نحوية، وتلك أمثلة وشواهد، وهذا تعليل وتحليل واستنباط، وذلك عرض للأوجه المختلفة للمسألة.

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء، د. أحمد الأنصاري ٣٨١.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣١.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٤٧.

(٤) انظر: المدارس النحوية د. شوقي ضيف ٨٢.

(٥) المدارس النحوية ٤٥.

(٦) مجاز القرآن ١/٣٧٦ – ٣٧٧.

ومن ذلك قوله: "فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[١]

ومن النصوص قوله: "هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم؛ لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفاً عليه. وذلك قولك: يا أيها الرجلُ وعبدالله المسلمَيْنِ الصالحَيْن ... فإذا قلت: يا زيدُ وعمروُ ثم قلت: الطويلين فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت؛ لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلَ.

وتقول: يا هؤلاء وزيدُ الطّوالُ والطّوالَ؛ لأنه كله رفع، والطوال هاهنا رفع عطف عليهم.

وتقول: يا هذا ويا هذان الطّوالَ، وإن شئت قلت: الطّوالُ؛ لأن هذا كله مرفوع والطّوالُ هنا عطفٌ، وليس الطّوال بمنزلة يا هؤلاءِ الطوالُ؛ لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة.

وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأن الصفة تجئ بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الذي تعلّم، وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ هذا، فقد قلت: بزيد الذي ترى أو الذي عندك ..."[٢]

منهج الكوفيين:

تأثر المذهب الكوفي بمنهج القراء، ومن ثمَّ لم يكثروا في احتجاجهم من الأدلة الفلسفية والبراهين العقلية، وكذلك لم يلتمسوا العلل لتوضيح الظواهر اللغوية كما كان يفعل البصريون.[٣]

وإن جاء الكوفيون بعلل فهي علل تدور في فلك النص اللغوي وروحه بعيدة عن الفلسفة والمنطق، وكثيراً ما يتقيدون بالمسموع ولا يتجاوزونه، ويحتجون به ويؤثرونه على القياس والتأويل والتقدير.[٤]

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) الكتاب ١٩٤/٢.

(٣) انظر: المذاهب النحوية د. مصطفى السنجرجي ٤٤.

(٤) انظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبدالفتاح حمّوز ١٣٥ – ١٣٧.

والكسائي لم يتأثر منهجه بالفلسفة الكلامية[1]، ومما يدل على ذلك ما روي عنه أنه سُئل عن سبب بناء (أيّ) فقيل له: "كيف تقول: ضربت أيَّهم في الدار؟ قال: لا يجوز، قيل: لِمَ؟ قال: (أيّ) كذا خُلقت."[2] وهذه الرواية تدل على أن الكسائي كان يبتعد عن تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً عقلياً.

ولكن يجب الإشارة إلى أن الكسائي والكوفيين بعامة كانوا يعمدون أحياناً إلى الأدلة العقلية والأقيسة المنطقية. وذلك – عند بعض الباحثين – راجع إلى تأثرهم بالنحو البصري.[3]

تأثر الفراء بمنهج المتكلمين والفلاسفة:

كان الفراء مثقفاً ثقافة كلامية فلسفية، يرى القارئ مظاهر الفلسفة في كتابه (معاني القرآن)، فالفراء قادر على استخراج القواعد والأقيسة والتمثيل لها في ضوء التعليلات والتأويلات المتعددة والمتداخلة، ونراه في كثير من المواضع يقلّب المسألة على جميع الوجوه المحتملة، ثم يعلل لكل وجه منها شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعددة، ويجري تجاربه على كل فرض منها على حدة ليصل إلى ما قصد إليه.[4]

وقد لاحظ بعض من ترجم له وذكر سيرته مدى قدرته على تناول المسائل الكلية ووضع القوانين العامة، فوصفوه بالتفلسف حتى قيل عنه: "كان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصانيفه حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة."[5]

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي ١١٣.

(٢) أخبار النحويين للسيرافي ٢٧ – ٢٨، وانظر: الخصائص ٩٢/٣.

(٣) انظر: مدرسة الكوفة د. مهدي المخزومي ١١٤، المدارس النحوية د. شوقي ضيف ١٦٥، المذاهب النحوية د. مصطفى السنجرجي ٤٤ – ٤٥.

(٤) انظر: مدرسة الكوفة د. مهدي المخزومي ١٣٧، أبو زكريا الفراء د. أحمد الأنصاري ٣٤١ – ٣٤٢، المدارس النحوية د. شوقي ضيف ١٦٥، ١٩٦.

(٥) إنباه الرواة ١٣/٤، وانظر: معجم الأدباء ١١/٢٠، وفيات الأعيان ٨٠/٦، البغية ٣٣٣/٢، طبقات المفسرين ٣٦٦/٢.

والأمثلة على تأثر الفراء بمنهج المتكلمين والفلاسفة تشمل:

أولاً: التقعيــد

ثانياً: التمثيــل

ثالثاً: التعليــل

رابعاً: عرض الأوجه المختلفة للمسألة.

أولاً : التقعيــد:

تعدّ القاعدة حكماً من أحكام القياس تخضع لها كل الأمثلة. وقد اشتهر الفراء بين القدماء بالقدرة على الضبط والتقعيد حتى قيل عنه: "لولا الفراء ما كانت اللغة؛ لأنه حصلها

وضبطها، ولولاه لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع، ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهب"[١]

ولأنه اشتهر بالتقعيد فقد طُلب منه أن يجمع أصول العربية في كتاب[٢]، فعكف الفراء سنتين وأخرج كتاب (الحدود)[٣].

فهذا الكتاب – وإن لم يصل إلينا – فقد ذكر المؤرخون موضوعه وهو يجعلنا نقف على خاصية من خصائص الفراء وهي التقعيد والضبط.

ولإثبات هذه الروايات التاريخية -نبحث فيما بين أيدينا- من آثاره فنجدها زاخرة بالقواعد مثل قوله في كتاب (المقصور والممدود): "وما كان من نعت لذكر على (أفعل) فإن أنثاه إذا كانت على (فعلاء) ممدودة يكتب بالألف مثل: حمراء وسوداء وبيضاء وأشباه ذلك."[٤]

وفي (الأيام والليالي والشهور) يقول: "العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة وسُبق أحدهما بالسكون، قلبوا الواو ياء وأدغموا وشددوا؛ ومن ذلك قولهم: كويته كيّا، ولويته ليّا."[٥]

وفي (المذكر والمؤنث): "وإذا رأيت الاسم له نعت لا يقع إلا عليه، فإذا كان اسمه مذكراً فهو مذكر، وإن كان اسمه مؤنثاً فهو مؤنث."[٦]

وكتاب (معاني القرآن) كتاب تفسير، وبالرغم من ذلك نجد الفراء يذكر فيه قواعد نحوية في مواضع كثيرة منه؛ فتارة يأتي بإلمامة يسيرة، وتارة يفصل القاعدة تفصيلاً.

وفيما يأتي عرض لبعض القواعد التي ذكرها الفراء في كتابه مقسمة على أبواب النحو[٧]:

---

(١) معجم الأدباء ١١/٩، وانظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤.

(٢) طلب منه ذلك الخليفة المأمون.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ١٤٩/١٤ – ١٥٠.

(٤) ص١٢، وانظر: ص٩، ص١١، ص١٣، ص١٤.

(٥) ص ٣١.

(٦) ص ٩٦.

(٧) انظر: معاني القرآن: ٣٣/١، ٨٠، ٨٦، ١٠٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٤، ٤٣١، ٤٦٥، ٦/٢، ٢٧، ٤٥، ١٣٩، ٢٧٦، ٣٧٧، ٣٩٩، ٧٤/٣، ١٠٧.

باب مالا ينصرف:

١- قاعدة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف:[١]

يقول الفراء: "كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يُجرى[٢]؛ مثل: صوامع، ومساجد، وقناديل، وتماثيل، ومحاريب ..."[٣].

ذكر الفراء أحد العلل المانعة للصرف، حيث يمنع من الصرف الاسم الذي جُمع جمع تكسير وفيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان.

وهو قول سيبويه، يقول: "هذا باب ما كان على مثال: مفاعل ومفاعيل، اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة."[٤]، وعلى ذلك جمهور النحويين[٥].

٢- قاعدة منع الصرف للتأنيث والعلمية:

يقول الفراء: "وكلّ اسم كان لمؤنث فيه الهاء أو ليس فيه الهاء فهو لا يُجرى إلا أسماءً مخصوصة خفّت فأجريت، وترك بعضهم إجراءها، وهي: هند، ودعد، وجُمل، ورئم، تُجرى ولا تُجرى."[٦]

ذكر الفراء قاعدة منع العلم المؤنث من الصرف؛ فالتأنيث مع العلمية علتان مانعتان من الصرف ولا فرق إن كان التأنيث لفظيا وهو التأنيث بالهاء أو معنويا وهو الذي لم تظهر فيه الهاء.

أما إذا كان المؤنث ثلاثيا ساكن الوسط فيجوز فيه وجهان: الصرف والمنع من الصرف.

---

(١) وهذا علة مستقلة بمنع الصرف.

(٢) الإجراء وعدم الإجراء مصطلح كوفي للصرف والمنع من الصرف.

(٣) معاني القرآن ٤٢٨/١.

(٤) الكتاب ٢٢٧/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٣٢٧/٣، التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٨، اللباب ٥٠٣/١، شرح ألفية ابن معطي ٤٥٣، المحرر في النحو ١٠١٣/٢، شرح ابن الناظم ٤٥٧، أوضح المسالك ١٠٨/٤، الهمع ٨٧/١.

(٦) معاني القرآن ١١٠/٣.

وهو قول سيبويه[1]، وجمهور النحويين[2].

باب المبتدأ والخبر:

قاعدة حذف المبتدأ:

أ- حذف المبتدأ لوجود قرينة تدل عليه:

يقول الفراء: "وهكذا كل ما عاينته من اسم معرفة أو نكرة جاز إضمار (هذا) و(هذه) فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميلٌ والله، تريد: هذا جميل."[3]

ب – حذف المبتدأ بعد القول:

يقول الفراء: "فكل ما رأيته بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم"[4]

باب إنّ وأخواتها:

قاعدة وجوب كسر همزة (إنّ):

يقول الفراء: "تكسر (إنّ) إذا نويت الاستئناف"[5]

ويقول: "قوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧] فإنها كسرت؛ لأنها جاءت بعد القول، وما كان بعد القول من (إنّ) فهو مكسور على الحكاية في قال ويقولون

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٢٠، ٢٣٥، ٢٤٢. "ويرى سيبويه أن الأجود ترك الصرف في الثلاثي ساكن الوسط".

(٢) انظر: المقتضب ٣/٣٥٠، علل النحو ٤٥٩، المنصف ٢/٧٧، الخصائص ٣/٦١، التبصرة والتذكرة ٥٥٠، شرح المفصل ١/١٧٠، شرح ابن الناظم ٤٦٢، شرح ألفية ابن معطي ٤٦٣، المحرر في النحو ١٠٢٣، الهمع ١/١١٢، ١١٣.

(٣) معاني القرآن ١/٤٢٠، وسبق مناقشة المسألة ص١٩٦.

(٤) معاني القرآن ١/٢٩٦، وسبق مناقشة المسألة ص١٤٧.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٤.

وما صرف من القول."[1]

ذكر الفراء قاعدة وجوب كسر همزة (إنّ) في موضعين:

١- الاستئناف.

٢- في الحكاية بالقول في كل تصرف.

وهذا قول سيبويه[2]، وجمهور النحويين[3].

باب ظنّ وأخواتها:

١. قاعدة تكرار (أنّ) إذا وقعت سادة مسدّ مفعولي ظنّ:

يقول الفراء: "وكذلك تفعل بكل اسم أوقعت عليه (أنّ) بالظن وأخوات الظن، ثم اعترض عليه الجزاء دون خبره، فإن شئت كررت اسمه، وإن شئت حذفته أولاً وآخراً فتقول: أظنُّ أنّك إنْ خرجت أنّك نادم. فإن حذفت (أنّك) الأولى أو الثانية صلح، وإنْ ثبتا صلح، وإنْ لم تعرض بينهما بشيء لم يجز. فخطأ أن تقول أظنُّ أنّك نادم إلا أنْ تكرر كالتوكيد."[4]

ذكر الفراء قاعدة وهي: إذا جاءت (أنّ) ومعموليها في محل مفعولي ظنّ وأخواتها[5]، ثم اعترضت جملة شرطية بين (أنّ وخبرها) فيجوز في هذه الحالة أن تكرر (أنّ) مع اسمها، فتقول: أظنُّ أنّك – إنْ خرجت – أنّك نادمٌ.

ويجوز أن تحذف الأولى فتقول: أظنُّ إنْ خرجت أنّك نادم، ويجوز أن تحذف الثانية فتقول: أظنُّ أنّك إنْ خرجت نادمٌ.

فإن لم يعترض بين (أنّ وخبرها) جزاء فلا تكرِّر إلا أن يكون بقصد التوكيد اللفظي.

---

(١) معاني القرآن ٤٧١/١، وانظر: ١٨٠/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٤٢/٣.

(٣) انظر: المقتضب ٣٤٨/٢، توجيه اللمع لابن الخباز ١٥٣، شرح الكافية الشافية ٩٩/١، المحرر في النحو ٦٢٩/٢، الارتشاف ١٢٥٦، الجنى الداني ٤٠٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٣٢٢/٣، الهمع ٤٣٩/١.

(٤) معاني القرآن ٢٣٥/٢.

(٥) تسد (أنّ ومعموليها)، و(أنْ والفعل) عن مفعولي ظن وأخواتها. انظر: (شرح الكافية الشافية ١١٩/١، شرح الكافية للرضي ١٧١/٤، المحرر في النحو ٧٠٦/٢).

ولم أجد – فيما بين يدي من مصادر – من ذكر هذه القاعدة إلا ما نقله الطبري عن الفراء[1].

أما سيبويه فقد أشار إلى ذلك بالأمثلة دون أن يضع قاعدة، يقول: "ومثل ذلك قولهم: زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي"[2]

والفراء جاء بهذه القاعدة بعد أن تكلم في إعراب الآية الكريمة: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون:٣٥]، قال: "أعيدت (أنكّم) مرتين ومعناهما واحد، إلا أنّ ذلك حَسُن لما فرقت بين (أنكم) وبين خبرها بـ(إذا). وهي في قراءة عبدالله: (أيعدكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون)[3]."[4].

ويظهر لي أن الرابط بين الآية والقاعدة التي ذكرها أن الفعل (يَعِد) من الأفعال الناصبة لمفعولين فشبهه بـ(ظنّ وأخواتها).

وهذا ما فعله سيبويه، فقد أشار بالأمثلة السابقة بعد أن ذكر إعراب الآية الكريمة.

فالفراء كما يتضح من نصه يرى أن (أنّكم) الثانية تأكيد للأولى، وحَسُن ذلك لطول الفصل بينها وبين خبرها وهو قوله (مخرجون)[5].

أما سيبويه فيرى أن (أنّكم) الثانية بدل من (أنّكم) الأولى، وخبر (أنّ) الأولى محذوف

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٧/١٨.

(٢) الكتاب ١٣٣/٣.

(٣) قراءة عبدالله بن مسعود، انظر الكشاف ٢٣٠/٤، تفسير البحر المحيط ٣٧٤/٦، روح المعاني ٢٣٣/٩، ٣٥٤/١٠.

(٤) معاني القرآن ٢٣٤/٢.

(٥) وقد اختار المبرد هذا الرأي (المقتضب ٣٥٦/٢)، وقال الألوسي: "والذي يقتضيه جزالة النظم الكريم ما ذكرناه عن الفراء ومن معه" (روح المعاني ٢٣٣/٩).
وفي إعراب الآية آراء أخرى توجد في مظانها: انظر: معاني القرآن للزجاج ١١/٤، النكت للأعلم ٤٠٩، غرائب التفسير للكرماني ٧٧٥/٢، الكشاف ٢٤٠/٤، المحرر الوجيز ٣٥٣/١٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢٩، الإملاء ١٤٩/٢، زاد المسير ٤٧١/٥، تفسير القرطبي ١١٢/١٢، تفسير البحر المحيط ٣٧٤/٦، الدر المصون ٣٣٣/٨، الأشباه والنظائر ٦٠/٦ – ٦٩، حاشية الشهاب ٧٦٥/٦، فتح القدير ٥٧١/٣.

لدلالة خبر الثانية عليه[1].

٢ – قاعدة التعليق في باب ظنّ وأخواتها:

يقول الفراء: "وإذا كان قبل منْ وأيّ وكم (رأيت) وما اشتُقّ منها، أو (العلم) وما اشتق منه وما أشبه معناهما، جاز أن توقع ما بعد (كم) و(أيّ)[2] و(من) وأشباهها عليها، كما قال الله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف:١٢] ألا ترى أنك قد أبطلت العلم عن وقوعه على أيّ، ورفعت أيّا بأحصى[3]. فكذلك تنصبها بفعل لو وقع عليه"[4]، وقال: "وكذلك ما كان في القرآن مثله، فأعملْ في (ما) و(أي) الفعل الذي بعدهما، ولا تُعملْ الذي قبلهما إذا كان مشتقاً من العلم ..."[5].

يذكر الفراء قاعدة (التعليق) دون التصريح بهذا المصطلح كغيره من المتقدمين [6].

ويرى أنه لا يعمل في الاستفهام (العلم) وما اشتق منه و(رأى) وما اشتق منه وما

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٢/٣.

(٢) التعليق هو: ترك العمل في اللفظ وبقاؤه في التقدير لمانع، والمانع هو اعتراض ما له الصدارة بين الفعل وبين مفعوليه، (انظر: الكليات ٢٥٥) وقد ذكر بعضهم ثلاثة موانع، وزيدت حتى أوصلها البعض إلى عشرة وهي:

١. أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام أو دخلت عليه أداة استفهام.
٢. أن تدخل على أحد المفعولين (ما) النافية.
٣. أن تدخل على أحدهما (إنْ) النافية.
٤. دخول (لا) النافية.
٥. دخول لام الابتداء.
٦. دخول لام القسم.
٧. أن يُسبق بـ(لو) الشرطية.
٨. أن تسبقه (لعل).
٩. أن تأتي (إنّ) في خبرها اللام.
١٠. أن تسبقه (كم) الخبرية.

(٣) في رافع (أي) في الآيه أوجه أخرى. انظر: الدر المصون ٤٤٨/٧ – ٤٤٩.

(٤) معاني القرآن ٣٧٦/٢ وانظر: ١٩٧/٢.

(٥) معاني القرآن ٤٦/١.

(٦) فلم يصرح بهذا المصطلح سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي وغيرهم من المتقدمين.

شابههما في المعنى.

وهو قول سيبويه[1]، وجمهور النحويين[2]. والاختلاف بينهم في الأفعال التي تعلّق[3]، فالفراء يرى أنه يعلّق من الأفعال (العلم) وما اشتق منه و(النظر) وما اشتق منه، وعلى رأيه مجموعة من النحويين[4].

ويفهم من كلام سيبويه أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى (العلم) فقط[5]، وعلى رأيه بعض النحويين[6].

٣ – قاعدة جواز إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين متصلين لمسمى واحد:

يقول الفراء: "العرب إذا أوقعت فعل شيء على نفسه قد كُني فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة. فيقال للرجل: قتلت نفسك، وأحسنت إلى نفسك،

(١) انظر: الكتاب ٢٣٥/١ – ٢٣٦.

(٢) انظر: المقتضب ٢٩٧/٣، اللباب ٢٤٩/١، شرح المفصل ٨٦/٩، الإيضاح في شرح المفصل ٦٩/٢، شرح الأنموذج ١٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، شرح الكافية الشافية ١٢١/١، شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، التهذيب الوسيط ٤٧ ٤١٦، شرح ابن الناظم ١٤٦، شرح الكافية للرضي ١٥٩/٤، شرح ألفية ابن معطي ٥٠٨/١، المحرر في النحو ٧٠٦/٢، الارتشاف ٢١١٤/٤، التذييل والتكميل ٧٨/٦ – ١٠٣، شرح قطر الندى ٢٤٤، شرح شذور الذهب ٣٢٤، أوضح المسالك ٥٦/٢، المساعد ٣٦٨/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٥٠٨/٣ – ١٥١٥، تعليق الفرائد ١٧٣/٤، شرح الأشموني ٣٦٩/١، شرح التصريح ٣٧٠/١، الهمع ٤٩٤/١.

(٣) ومن الآراء غير رأي سيبويه والفراء ما يأتي:

١. أن جميع الأفعال تعلّق وهذا رأي يونس.

٢. أن التعليق في أفعال القلوب مطلقاً سواء أكانت بمعنى العلم أم بمعنى الظنّ وهذا رأي المبرد وتابعه الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وأبو حيان، وابن هشام.

٣. أن أفعال القلوب تعلّق ومعها (سلْ) لأن السؤال سبب لفعل القلب وهذا الرأي لابن عصفور.

٤. أن أفعال القلوب تعلّق ومعها (رأى) بمعنى أبصر وهذا رأي المازني، ينظر في ذلك: (مراجع الحاشية السابقة).

(٤) على رأيه الأخفش في: (معاني القرآن ٢١٨/١)، وأبو بكر الأنباري في: (الزاهر ٣٢٧/١)، وابن مالك في: (شرح التسهيل ٩٠/٢)، وابن عقيل في: (المساعد ٣٦٩/١)، والأشموني في: (شرحه ٣٧١/١) والسيوطي في: (الهمع ٤٩٧/١)، والصبان في: (حاشيته ٥/٢) وانظر: النحو الوافي ٣٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٣٥/١.

(٦) ومنهم ثعلب وابن كيسان، انظر: الارتشاف ٢١١٤/٤، الهمع ٤٩٥/١.

ولا يقولون: قتلتك ولا أحسنت إليك. كذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] في كثير من القرآن؛ كقوله: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [هود: ١٠١]. فإذا كان الفعل ناقصاً مثل: حسبت، وظننت قالوا: أظنني خارجاً، وأحسبني خارجاً، ومتى تراك خارجاً، ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظنّ نفسك."[١]

ذكر الفراء قاعدة وهي أنه لا يجوز أن يأتي ضميران متصلان لمسمى واحد فإذا جاء الفاعل ضميراً وجعلت مفعوله نفسه قبح أن تضمر المفعول، ويُستغنى عن المضمر بـ(النفس)، إلا إذا كان الفعل المتصرف من باب (ظنّ وأخواتها) فيجوز إضمار ضميرين لمسمى واحد؛ أحدهما الفاعل والآخر المفعول به.

وهو قول سيبويه[٢]، وجمهور النحويين[٣].

باب الفاعل:

قاعدة دخول حرف الجر الزائد الباء على فاعل (كفى):

يقول الفراء: "قوله: ﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾ [الإسراء: ١٤]، وكلّ ما في القرآن من قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾[٤] ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٥]، و﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ﴾ [الإسراء: ١٤]. فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً؛ كما قال الشاعر:

---

(١) معاني القرآن ٣٣٣/١ – ٣٣٤، وانظر: ١٠٦/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦ – ٣٦٧.

(٣) انظر: المقتضب ٢٧٧/٣، أمالي ابن الشجري ٣٩/١، شرح المفصل ٨٨/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/١، شرح الكافية للرضي ١٦٩/٤ – ١٧٠، شرح ألفية ابن معطي ٥١٧، الارتشاف ٢١٢٢/٤، التذييل والتكميل ١٠٩/٦ – ١١٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ١٥٣٦/٣، تعليق الفرائد ١٨٧/٤، الهمع ٤٩٩/١.

(٤) [الإسراء: ١٧، ٦٥]، [الفرقان: ٣١].

(٥) [النساء: ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١]، [الأحزاب: ٣، ٣٩، ٤٨]، [الفتح: ٢٨].

ويخبرني عن غائبِ المرءِ هَدْيَهُ كفى الهديُ عمّا غيّب المرْءُ مخبرا[1]

وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه، ألا ترى أنّك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرْم به رجلاً، وبئسَ به رجلاً، ونعمَ به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذما لم يجز دخولها." [2].

يذكر الفراء قاعدة وهي: أن فاعل (كفى) يُجرّ بالباء الزائدة ومحله الرفع، ويدل على ذلك أنه إذا حُذفت الباء ارتفع الاسم كما في الشاهد الشعري، والسبب في أنه إذا ألقيت منه الباء رُفع؛ أن المقصود به المدح.

وهو قول سيبويه[3] والجمهور[4]، إلاّ أنهم لم يذكروا أن رفعه بسبب معنى المدح، وتفرد بذلك الفراء – فيما بين يدي من مصادر – وهو دليل على عناية الفراء بإبراز الجانب البلاغي، فالبلاغة مع النحو.

باب التحذير والإغراء

قاعدة النصب على التحذير:

يقول الفراء: "وقوله عز وجل: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الشمس:١٣]، نصبت الناقة على التحذير[5] حذرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب."[6]

ذكر الفراء قاعدة النصب على التحذير، وذكر مصطلح (التحذير)، ويظهر أنه يطلقه

(١) منسوب إلى زيادة بن زيد في: الشعر والشعراء ٤٩٧، وغير منسوب في: تفسير الطبري ٦٩/١٥، سر الصناعة ١٤١/١، اللسان (هدى)، تفسير البحر المحيط ١٤/٦، الدر المصون ٣٢٤/٧، روح المعاني ٣٢/٨.

(٢) معاني القرآن ١١٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤١/١، ٩٢، ٢٦/٢، ١٧٥، ٣١٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٣١/٣، إعراب القرآن ٢٣٥/٣، شرح الكتاب للسيرافي ١٣٣/٣، الكشاف ٤٩٩/٣، المحرر الوجيز ٢٤/٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٢، الارتشاف ١٣٢١/٣، أوضح المسالك ٧٦/٢، شرح التصريح ٣٩٥/١، الهمع ٥١٢/١، فتح القدير ٢٥٤/٣ وفيه آراء أخرى: انظر: تفسير البحر المحيط ١٤/٦، الدر المصون ٣٢٤/٧، حاشية الشهاب ٢٧/٦، روح المعاني ٣٢/٨.

(٥) وقال بعضهم منصوبة على الإغراء، انظر: المحرر في النحو ٧٣٠/٢.

(٦) معاني القرآن ٢٦٨/٣.

على التحذير وعلى الإغراء أيضاً[1].

والقاعدة أن كل اسم واقع في التحذير فهو منصوب. وهو قول سيبويه[2]، والجمهور[3].

وفي موضع آخر ذكر قاعدة النصب على التحذير والإغراء دون أن يذكر مصطلحاً لها، قال: "وقوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] مصدر وقع في موضع أمر فنُصب، ومثله: الصلاة الصلاة. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت، فأما الأسماء فقولك الله الله يا قوم."[4].

ويتضح من نصه أنه نظّر لها بنصب المصادر، والجامع أنهما وضعا موضع الأمر. فالتحذير والإغراء أسماء منصوبة بفعل أمر مضمر، والتقدير: احذر أو الزم.

و(غفرانك) منصوب على المصدر عمل فيه الفعل مضمراً، وتقديره (اغفر)[5]، وهو قول سيبويه[6]، والجمهور[7].

باب النداء:

---

(١) ذكر ابن عقيل أن الفراء يطلق على الإغراء تحذيراً، لأن من أمر بلزوم شيء حذر من تركه انظر: المساعد ٥٧٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٥٣/١ – ٢٥٤، ٢٧٥.

(٣) انظر: المقتضب ٢١٥/٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/٢، شرح ابن الناظم ٤٣٣، شرح ألفية ابن معطي ٤٩٢، المحرر في النحو ٧٣٠/٢ – ٧٣١، الارتشاف ١٤٧٩/٣، الدر المصون ٢٤/١١، المساعد ٥٦٩/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٦٧١/٧ – ٣٦٧٣، شرح التصريح ٢٧٧/٢، الهمع ١٧/٢، ٢٠.

(٤) معاني القرآن ١٨٨/١.

(٥) وقيل: منصوب بإضمار فعله فـ(غفرانك لا كفرانك)، أي: (نستغفرك ولا نكفرك). فعلى ذلك التقدير تكون الجملة خبرية لا طلبية. انظر: الكشاف ٥٢٠/١، تفسير البحر المحيط ٣٨٠/٢، الدر المصون ٦٩٦/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٣٢٥/١.

(٧) انظر: مجاز القرآن ٨٤/١، معاني القرآن للأخفش ٢٠٧/١، تفسير الطبري ١٨٠/٣، معاني القرآن للزجاج ٣٦٩/١، إعراب القرآن ٣٠٥/١، المحرر الوجيز ٥٣٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٥، الإملاء ١٢٢/١، تفسير القرطبي ٤٠٩/٣، الدر المصون ٦٩٦/٢.
وخالفهم بعضهم فجعل انتصابه على المفعول به، أي: نطلب أو نسأل غفرانك، انظر (زاد المسير ٣٤٥/١، تفسير البحر المحيط ٣٨٠/٢، حاشية الشهاب ٦٢٠/٢، روح المعاني ٦٦/٢).

قاعدة نداء العلم الموصوف:

أ – نداء العلم الموصوف بـ (ابن) المتصل المضاف إلى علم:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة:١١٦]، (عيسى) في موضع رفع، وإن شئت نصب[١]. وأمّا ابن فلا يجوز فيه إلا النصب.

كذلك تفعل في كلّ اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه، كقولك: يا زيدُ بنَ عبدِالله، ويا زيدَ بنَ عبدِالله. والنصب في زيد في كلام العرب أكثر." [٢]

يذكر الفراء قاعدة العلم المنادى إذا كان موصوفاً بـ (ابن)، و(ابن) مضافاً إلى علم؛ فالعلم المنادى فيه وجهان: النصب والرفع، ويرى أن النصب أكثر في كلام العرب[٣]. أما (ابن) ففيها وجه واحد فقط وهو النصب. وهو قول سيبويه[٤]، وجمهور النحويين[٥].

ب – نداء العلم إذا كان موصوفاً بمضاف غير (ابن)، أو موصوفاً بـ(ابن) مضافٍ إلى غير علم:

يقول الفراء: "فإذا قلت: (يا زيدُ أخا تميم) أو قلت: (يا زيدُ ابنَ الرجل الصالح) رفعت الأول، ونصبت الثاني، كقول الشاعر:

---

(١) انظر: تفصيل ذلك في الأوجه الإعرابية من هذا الفصل ص ٣٢٤.

(٢) معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) وقيل: هو المختار عند البصريين، وفي الكتاب ساوى (سيبويه) بين الوجهين أمّا (المبرد) فجعل الضم أجود. انظر: الكتاب ٢٠٥/٢ – ٢٠٦، المقتضب ٢٣١/٤، شرح التصريح ٢١٦/٢، الهمع ٤١/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢٠٥/٢ – ٢٠٦.

(٥) انظر: المقتضب ٢٣١/٤، معاني القرآن للزجاج ٢٢٠/٢، اللباب ٣٣٩/٢، الإملاء ٢٣١/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢، شرح ابن الناظم ٤٠٤، المحرر في النحو ٧٥٦/٢، تفسير البحر المحيط ٥٥/٤، الدر المصون ٤٩٣/٤، المساعد ٤٩٤/٢، شرح التصريح ٢١٦/٢، الهمع ٤٠/٢، روح المعاني ٥٤/٤. =

= وخالفهم في جواز ضم كلمة (ابن) إذا كانت مضافة: الطوال (ت ٢٤٣هـ)، وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون (الابن) إتباعاً لضم المنادى، انظر: (إعراب القرآن ٥٢٨/٢، تفسير القرطبي ٣٣٥/٦، الارتشاف ٢١٨٨/٤، المساعد ٤٩٧/٢).

يا زبرقان أخا بني خلفٍ ما أنت ويلَ أبيك والفخرُ[1]."[2]

ذكر الفراء قاعدة نداء العلم إذا كان موصوفاً بمضاف غير (ابن) مثل: (يا زيدُ أخا تميم). أو كان موصوفاً بابن مضافٍ إلى غير العلم مثل: (يا زيدُ ابنَ الرجلِ الصالح)؛ فالعلم المنادى في ذلك مرفوع، والصفة منصوبة. وهو قول سيبويه[3]، وجمهور النحويين[4].

باب الاستثناء:

١- قاعدة المستثنى خارج من معنى المستثنى منه:

يقول الفراء: "إنّما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلاّ) من معنى الأسماء قبل (إلاّ)"[5].

يذكر الفراء أن المستثنى لم يخرج من المستثنى منه وإنما أخرجت (إلاّ) وصف المستثنى من وصف المستثنى منه[6].

ويرى الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه وهو مسكوت عنه فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فهو إخبار عن القوم الذين ليس منهم زيد، وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم.

ويرى سيبويه[7] وجمهور البصريين: أن المستثنى لم يندرج في الاسم المستثنى منه ولا في

(١) منسوب إلى المخبل السعدي في: الكتاب ٢٩٩/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١١/١، شرح المفصل ٥١/٢، اللسان (ويل). وغير منسوب في: الزاهر ١٣٨/١، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٥٩/١، شرح المفصل ١٢١/١.

(٢) معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٨٤/٢، ٢٠٧.

(٤) انظر: المقتضب ٢٠٩/٤، ٢٣١، معاني القرآن للزجاج ٢٢٠/٢، توجيه اللمع لابن الخباز٣٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢، شرح ابن الناظم ٤٠٥، الارتشاف ٢١٨٨/٤، الدر المصون ٤٩٤/٤، المساعد ٤٩٥/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥٦٩/٧، شرح التصريح ٢١٧/٢. وخالفهم أبو بكر الأنباري فأجاز أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً، ونقل عن الكوفيين جواز فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة (انظر: شرح الكافية للرضي ٣٧٢/١، شرح التسهيل لناظر الجيش/ ٣٥٦٩/٧).

(٥) معاني القرآن ٢٨٧/٢، وانظر: ٨٩/١.

(٦) انظر: الارتشاف ١٤٩٧، المساعد ٥٤٨/١.

(٧) انظر: الكتاب ٣١٠/٢، ٣٣٠.

حكمه[1].

٢- قاعدة أصل (إلاّ):

يقول الفراء: "ونُرى أن قول العرب (إلاّ) إنما جمعوا بين (أنْ) التي تكون جحداً وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً وخرجا من حدّ الجحد إذْ جمعتا فصارا حرفاً واحداً"[2]

يذكر الفراء قاعدة الأصل في (إلاّ) الاستثنائية؛ فيرى أن أصلها مركب من (أنْ) و(لا) النافيتين، وأنهما بعد التركيب صارا حرفاً واحداً وبَطُل معنى الجحد الذي كان لهما فخرجا إلى معنى جديد وهو (الاستثناء).

وقد نسب إلى الفراء والكوفيين أنهم جعلوا (إلاّ) مركبة من (إنّ) التي لنصب الأسماء و(لا) العاطفة، ثم خففت النون الثانية وأُدغمت الأولى في لام (لا) فصار لها فيما بعدها عملان بعد التركيب[3].

وقد اعترض هؤلاء على الفراء، ويُرد عليهم بأنّ ما اعترضوا به على الفراء لا يلزمه؛ لأن ما في (معاني القرآن) يخالف ما نقلوه عنه، والاعتماد على ورد في كتابه.

وقد ذهب الخليل[4]، وسيبويه[5]، والجمهور[6]، إلى أن (إلاّ) التي للاستثناء حرف بسيط غير مركب في أصل وضعه.

٣ – قاعدة العامل في المستثنى:

---

(١) انظر تفصيلاً في: كشف المشكل ٣١٥، اللباب ٣٠٢/١، شرح ابن الناظم ٢١٠، المحرر في النحو ٨٧٩/٢، الارتشاف ١٤٩٧، الجنى الداني ٥١١، ٥١٣، المساعد ٥٤٨/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٠٨/٥، شرح التصريح ٥٣٧/١، الهمع ١٨٥/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٧٧/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٢٤٣/١، التبيين ٤٠٠، اللباب ٣٠٣/١، شرح المفصل ٧٦/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢، شرح الكافية للرضى ٨٠/٢، الجنى الداني ٥١٧، المساعد ٥٥٧/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣٢/٥، شرح التصريح ٥٤٢/١.

(٤) انظر: العين ٣٥٣/٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣٣٢/٣.

(٦) انظر: المراجع في حاشية رقم (٤) من الصفحة السابقة.

يقول الفراء: "وإنما استغنت كان ويكون عن الفعل[1] كما استغنى ما بعد (إلا) عن فعل يكون للاسم. فلما قيل: قام الناس إلاّ زيداً وإلا زيدٌ[2]، فنصب بلا فعل ورفع بلا فعل صلحت كان تامة."[3]

يذكر الفراء قاعدة العامل في المستثنى[4]، ويظهر أنه يرى أن نصب المستثنى بعد إلاّ يكون بتمام الكلام، والاستغناء، وقد شبه ذلك بكان التامة التي تستغنى عن الخبر بمرفوعها حين يتم الكلام به.

ويظهر أن هذا قول سيبويه، إذ يرى أن تمام الكلام هو العامل في المستثنى بـ(إلا)[5].

وفي العامل في المستثنى مذاهب منها[6]:

١- أن العامل فيما بعد (إلاّ) هو الفعل المتقدم أو ما في معناه بواسطة (إلاّ)، ونُسب إلى سيبويه[7]، وإلى البصريين[8]، واختاره جماعة من النحويين[1].

---

(١) يقصد خبر (كان).

(٢) يجيز الفراء رفع ما بعد (إلاّ) في مثل هذا الأسلوب، وقد ذكره في موضع آخر انظر: معاني القرآن ٢٩٨/١، ومنعه سيبويه، انظر: الكتاب ٣٣١/٢.
انظر تفصيلاً للمسألة في: المقتضب ٤٠١/٤، علل النحو، ٣٩٥، المحرر في النحو ٨٨٧/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٦١/١.

(٤) نُسب إلى الفراء أنه يرى أن العامل (إنْ) و (لا)؛ لأن (إلاّ) مركبة منهما في مذهبه، انظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣٢/٥. ويُرد على ذلك بأن الفراء يرى أنها بعد التركيب صارت حرفاً واحداً لمعنى جديد. انظر: (المسألة السابقة).

(٥) انظر: الكتاب ٣٣٠/٢.

(٦) ومنها: ١- أن العامل فعل مضمر.
٢- أن العامل ما قبل (إلا) من غير واسطة. =
= ٣- أن العامل معنوي وهو المخالفة.
انظر تفصيل ذلك في: كشف المشكلات للباقولي ١٤٢/١، الإنصاف ٢٤٣/١، التبيين ٣٩٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٢، شرح ابن الناظم ٢١٤ – ٢١٥، شرح الكافية للرضي ٨١/٢، رصف المباني ١٧٦، الارتشاف ١٥٠٥، الجنى الداني ٥١٦، المساعد ٥٥٦/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣٢/٥، ائتلاف النصرة ١٧٤، شرح التصريح ٥٤١/١،الهمع ١٨٨/٢، حاشية الخضري ٤٦٠/١.

(٧) نسبه إليه: الإنصاف ٢٤٣/١، شرح الكافية للرضي ٨٠/٢، الارتشاف ٥٠٥١، المساعد ٥٥٦/١.

(٨) نسبه إليهم: الإنصاف ٢٤٣/١، شرح الكافية للرضي ٨٠/٢.

٢- أن العامل في المستثنى هو (إلاّ)؛ لأنها بمعنى استثني، وهو رأي المبرد[٢]، واختاره جماعة من النحويين[٣].

٣- أن العامل (أنّ) مقدرة بعد (إلاّ)، ونُسب إلى الكسائي[٤].

٤. قواعد أساليب الاستثناء وأحكام كلّ أسلوب:

يقول الفراء: "والوجه في (إلاّ) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه، فإن كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها؛ معرفة كان أو نكرة. فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناس إلا زيد. وأما النكرة فقولك: ما فيها أحدٌ إلاّ غلامُك، لم يأت هذا عن العرب إلاّ بإتباع ما بعد (إلاّ) ما قبلها. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] لأن في (فعلوه) اسما معرفة، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد (إلاّ). وهي في قراءة أبيّ: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾[٥] كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد (إلا) كالمنقطع عن أول الكلام؛ كقولك: ما قام القومُ، اللهم إلاّ رجلاً أو رجلين.

فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت ... وإذا لم تر قبل (إلاّ) اسما فأعملْ ما قبلها فيما بعدها. فتقول: (ما قام إلاّ زيد) رفعت (زيداً) لإعمالك (قام)؛ إذ لم تجد (قام) اسماً بعدها. وكذلك: ما ضربت إلاّ أخاك، وما مررت إلا بأخيك.

---

(١) منهم: الوراق في: (علل النحو ٣٩٦)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ٢٤٤/١)، الحيدرة اليمني في: (كشف المشكل ٣٢٢)، ابن عقيل في: (شرحه ٢١١/٢)، ناظر الجيش في: (شرح التسهيل ٢١٣٥/٥).

(٢) انظر: المقتضب ٣٩٠/٤.

(٣) منهم: الزجاج انظر رأيه في: (اللباب ٣٠٣/١)، العكبري في: (اللباب ٣٠٣/١)، ابن مالك في: (شرح التسهيل ٢٧٣/٢)، ابن الناظم في: (شرحه ٢١٣).

(٤) نسب إليه في: شرح المفصل ٧٦/٢ – ٧٧، الارتشاف ١٥٠٦، المساعد ٥٥٦/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣٢/٥، الهمع ١٨٨/٢.

(٥) قرأ ابن عامر من السبعة (إلا قليلاً) بالنصب، وهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وقرأ الباقون (إلا قليل) بالرفع، انظر: (السبعة ٢٣٥، معاني القراءات للأزهري ١٢٨ الحجة للفارسي ١٦٨/٣، حجة القراءات ٢٠٦، الكشف ٣٩٢/١، تفسير البحر المحيط ٢٩٨/٣، الدر المصون ٢٢/٤، النشر ٢٥٠/٢)، وهي منصوبة في مصاحف أهل الشام (المصاحف للسجستاني ٢٦٨/١).

وإذا كان الذي قبل (إلاّ) نكرة مع جحد فإنك تتبع ما بعد (إلاّ) ما قبلها؛ كقولك: ما عندي أحد إلا أخوك. فإن قدّمت (إلاّ) نصبت الذي كنت ترفعه، فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحد. وذلك أن (إلاّ) كانت منسوقة على ما قبلها فاتّبعه، فلما قُدّمت منع أن يتبع شيئا هو بعدها فاختاروا الاستثناء"[1].

ذكر الفراء في نصه السابق عدة قواعد من باب الاستثناء:

أ- قاعدة الاستثناء التام الموجب:

ذكر الفراء أنه إذا كان ما قبل (إلاّ) لا جحد فيه؛ فالوجه أن ينصب ما بعدها، وهذه القاعدة لا خلاف فيها، وهي قول سيبويه[2] والجمهور[3].

ب – قاعدة الاستثناء التام المتصل غير الموجب:[4]

إذا كان ما قبل إلاّ فيه جحد، وكان الكلام متصلاً، تجعل ما بعدها[5] تابعاً لما قبلها. فإن كان نكرة وجب الإتباع؛ حيث يقول: "لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد (إلاّ) ما قبلها"[6]

(١) معاني القرآن ١٦٦/١ – ١٦٧.

(٢) انظر الكتاب ٣٣٠/٢ – ٣٣١.

(٣) انظر: المقتضب ٣٨٩/٤، ٤٠١، علل النحو ٣٩٥، كشف المشكل ٣١٧، اللباب ٣٠٥/١، توجيه اللمع لابن الخباز ٢١٦، شرح ابن الناظم ٢١٨، شرح الكافية للرضي ٧٩/٢، المحرر في النحو ٨٨٠/٢، الارتشاف ١٥٠٦/٣، المساعد ٥٥٥/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣١/٥، شرح التصريح ٥٤٠/١، الهمع ١٨٨/٢، ١٩٠.

(٤) انظر نصوص للفراء في هذه المسألة (معاني القرآن: ٢٣٤/١، ٢٤/٢، ٢٩٨/٢ – ٢٩٩).

(٥) يرى الفراء أن الإتباع هنا عطف نسق يتضح ذلك من قوله :"وذلك أن (إلا) كانت منسوقة على ما قبلها فاتّبعه" (١٦٧/١)، وهذا رأي الكوفيين، ويرى البصريون أن الإتباع هنا بدل. انظر: (الكتاب ٣١١/٢، المقتضب ٣٩٤/٤، المساعد ٥٦٠/١، شرح التصريح ٥٤٢/١، الهمع ١٨٨/٢، حاشية الخضري ٤٦٢/١).

(٦) معاني القرآن ١٦٦/١.

وإن كان معرفة أجاز النصب على الاستثناء[1] مع اختيار الإتباع، وعلّل النصب بأنه جعل المستثنى شبيهاً بالمنقطع.

واختار الجمهور الإتباع في المستثنى المتصل المسبوق بجحد، وأجازوا النصب سواءً أكان المستثنى منه معرفة أم نكرة[2].

ج – قاعدة الاستثناء التام المنقطع غير الموجب:[3]

إذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد، وكان الكلام منقطعاً [أي: يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه] وجب النصب لما بعد (إلا)، وذكر الفراء في نص آخر: أنّ النصب من كلام أهل الحجاز، وأنّ الإتباع جائز لأنه كلام تميم[4].

ووضع قاعدة لكيفية التعرف على الاستثناء المنقطع فقال: "وتعرف المنقطع من الاستثناء بحُسْن (إنْ) في المستثنى؛ فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يَحْسُن فيه (إن)"[5]، وقد مثل له بقوله: "كما تقول في الكلام: قعدنا نتحدث ونتذاكر الخير إلا أن كثيراً من الناس لا يرغب فهذا المنقطع"[6].

وقد أوجب سيبويه[7] والجمهور[1] النصب في هذا النوع من الاستثناء، وذكروا الإتباع

(١) انظر رأي الفراء في: شرح الكافية للرضي ٩٧/٢، الارتشاف ١٥٠٨/٣، المساعد ٥٦١/١، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٤٤/٥، الهمع ١٨٩/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣١١/٢، ٣١٩، المقتضب ٣٩٠/٤، ٣٩٤، ٣٩٦، علل النحو ٣٩٥، كشف المشكل ٣١٨، اللباب ٣٠٥/١، توجيه اللمع ٢١٧، شرح ابن الناظم ٢١٥، شرح الكافية للرضي ٩١/٢، المحرر في النحو ٨٨١/٢، شرح التصريح ٥٤٢/١، الهمع ١٨٨/٢.

(٣) انظر نصوص للفراء في هذه المسألة في معاني القرآن: ٤٧٩/١، ١٥/٢، ٣٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ٤٨٠/١.

(٥) معاني القرآن ٢٥٩/٣.

(٦) معاني القرآن ٢٥٩/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣١٩/٢.

وهو لغة بني تميم.

د – قاعدة الاستثناء المفرّغ:[٢]

ذكر الفراء أنه إذا لم يكن قبل (إلاّ) اسم (أي: المستثنى منه غير موجود) فيعمل ما قبل (إلاّ) فيما بعدها. وقد أشار في موضع آخر أنه يجب أن يُسبق بجحد[٣].

وهو قول سيبويه[٤]، والجمهور[٥]. وخالفهم الكسائي حيث نُسب إليه[٦] أنه أجاز وجهين في نحو: (ما قام إلا زيدٌ): الوجه الأول: الرفع على الفاعلية، أو البدل من الفاعل المحذوف، والوجه الآخر: النصب على الاستثناء وحذف الفاعل، وقد نسب إلى الفراء[٧] إجازته للنصب على الاستثناء المفرّغ نظراً للمقدر وما في نصوصه يخالف ذلك.

هـ – قاعدة تقديم (إلاّ) مع المستثنى على المستثنى منه:

ذكر الفراء أن (إلاّ) تتقدم مع المستثنى على المستثنى منه إذا كان في الجملة جحد[٨]، فإن تقدمت وجب أن تنصب المستثنى بعد (إلاّ) مثل:

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٤١٢، علل النحو ٣٩٦، كشف المشكل ٣١٦ – ٣١٧، اللباب ١/٣٠٧، توجيه اللمع ٢١٨، شرح ابن الناظم ٢١٦، شرح الكافية للرضي ٢/٨٢، ٨٥، المحرر في النحو ٢/٨٩٣، المساعد ١/٥٦٢، شرح ابن عقيل ٢/٢١٥، شرح التسهيل لناظر الجيش ٥/٢١٤٨، شرح التصريح ١/٥٤٦، الهمع ٢/١٨٨.

(٢) يُسمّى مفرّغاً لأن ما قبل (إلاّ) تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره. ولم يذكر هذا المصطلح الفراء ولا سيبويه، وذكره المتأخرون، انظر: شرح ابن الناظم ٢١٠، شرح التصريح ١/٥٣٩.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/٤٣٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣١٠.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٨٩، كشف المشكل ٣١٧، توجيه اللمع ٢٢١، شرح ابن الناظم ٢١٩، شرح الكافية للرضي ٢/١٠٠، الارتشاف ٣/١٥٠٢، المساعد ١/٥٥٣، شرح ابن عقيل ٢/٢١٨، الهمع ٢/١٨٦ – ١٨٧.

(٦) نسبه إليه: أبو حيان في: (الارتشاف ٣/١٥٠٥)، ناظر الجيش في: (شرح التسهيل ٥/٢١٢٩)، السيوطي في: (الهمع ٢/١٨٧).

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/١٠٥.

(٨) ذكر الجحد ولم يذكر الكلام الموجب؛ لأن الموجب الذي لا جحد فيه واجب فيه نصب المستثنى سواء تقدم أو تأخر.

ما أتاني إلا أخاك أحدٌ. ويمتنع الإتباع حينئذ، وهو قول سيبويه[1] والجمهور[2]. ونقل سيبويه عن يونس: أن بعض العرب تعرب المستثنى بعد (إلاّ) عند تأخير المستثنى منه حسب موقعه من الجملة، ويكون المستثنى منه المتأخر بدلاً منه[3]. وقيل: أجاز ذلك بعض الكوفيين وقاسوا عليه[4].

باب الحال:

قاعدة لا تكون الحال جملة فعلها ماضٍ إلاّ إذا سُبق بقد ظاهرة أو مضمرة:

يقول الفراء: "والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] يريد – والله أعلم – جاؤكم قد حصرت صدورهم"[5]

ذكر الفراء قاعدة وهي: أن الحال لا يكون فعلاً ماضياً إلا مع (قد) ظاهرة أو مضمرة[6]، وذكر من ذلك الآية الكريمة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، ثم جعل الدليل على أنها حال[7]، قراءة الحسن البصري: ﴿حصرةً صدورهم﴾[8].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣٩٧/٤، كشف المشكل ٣١٦، اللباب ٣٠٨/١، توجيه اللمع ٢٢٠، شرح ابن الناظم ٢١٨، شرح الكافية للرضي ٨٣/٢، المحرر في النحو ٨٩١/٢، شرح ابن عقيل ٢١٦/٢، شرح التصريح ٥٤٩/١، الهمع ١٩١/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٧/٢، المساعد ٥٦٧/١، شرح التصريح ٥٤٩/١.

(٤) انظر: المساعد ٥٦٧/١، الهمع ١٩١/٢.

(٥) معاني القرآن ٢٤/١، وانظر: ٢٨٢/١.

(٦) رأي الفراء في: شرح الكافية للرضي ٤٥/٢، الارتشاف ١٦٢٠/٣، الجنى الداني ٢٥٦.

(٧) ينظر تفصيل المسألة في هذه الآية في: معاني القرآن للزجاج ٨٩/٢، إعراب القرآن ٤٤٣/٢، أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ١٣/٣، تفسير القرطبي ٢٩٥/٥، تفسير البيضاوي ٢٣٣/١، تفسير البحر المحيط ٣٣٠/٣.

(٨) قرأ بنصب التاء منونة الحسن ويعقوب وقرأ الباقون بالتاء ساكنة.

وذكر قبل ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة:٢٨]، والمعنى والله أعلم: "وقد كنتم"(١)، يقول الفراء: "ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام"(٢).

وهذا قول البصريين(٣) في الحال، وعليه أكثر النحويين(٤). وخالفهم الكوفيون(٥)

انظر: (إعراب القرآن ٤٤٣/٢، مختصر الشواذ ٢٧-٢٨، المبسوط ١٨٠، تفسير القرطبي ٢٩٥/٥، النشر ٢٥١/٢، الإتحاف ٢٤٤).

(١) انظر تفصيل المسألة في هذه الآية في: معاني القرآن للزجاج ١٠٧/١، إعراب القرآن ١٥٦/١، أمالي ابن الشجري ١٣/٣، تفسير القرطبي ٢٨٩/١، تفسير البحر المحيط ٢٧٥/١.

(٢) معاني القرآن ٢٤/١.

(٣) نسبه إلى البصريين: الإنصاف ٢٣٣/١، المغني ١٩٥، ٧٣١، ائتلاف النصرة ١٢٤، شرح الأشموني ٤١/٢.

(٤) منهم: المبرد في: (المقتضب ١٢٤/٤)، الزجاج في: (معاني القرآن ١٥٦/١)، أبو بكر الأنباري في: (الوقف والابتداء ٥٠٤/١، شرح القصائد السبع ٣٨)، النحاس في: (إعراب القرآن ١٥٦/١) أبو علي الفارسي في: (كتاب الشعر ٥٥/١)، ابن الشجري في: (أماليه ١٤٦/٢، ٢٧٥، ٤٨٠، ١٢/٣)، أبو البركات الأنباري في: (الإنصاف ٢٣٥/١)، العكبري في: (اللباب ٢٩٣/١، التبيين ٣٨٩)، ابن الحاجب في: (شرح الكافية للرضي ٤٠/٢).

(٥) نسبه إلى الكوفيين والأخفش: الإنصاف ٢٣٣/١، اللباب ٢٩٣/١، التبيين ٣٨٦، شرح الكافية للرضي ٤٥/٢، الارتشاف ١٦١٠/٣، المغني ١٩٥، ٧٣١، ائتلاف النصرة ١٢٤، شرح الأشموني ٤١/٢، الهمع ٢٥٣/٢.

والأخفش[1]، فأجازوا وقوع الماضي حالاً دون تقدير (قد)، وذلك لكثرة مجيئها في كلام العرب[2]، ولأن الأصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله، "وتأويل الكثير ضعيف؛ لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"[3]

وقد تابع هذا الرأي جماعة من النحويين[4].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١.

(٢) يقول: محمد عبد الحميد: (وإذا كثرت الشواهد وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام، فمن اللجاجة أن ننكره أو نلتمس له تخريجاً آخر أو نجعل الكلام على تقدير محذوف، فإنّ ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصّلها العلماء). انظر: حاشية أوضح المسالك ٣٠٨/٢.

(٣) الهمع ٢٥٣/٢.

(٤) منهم: الحيدرة اليمني في: (كشف المشكل ٣٠٩)، ابن مالك في: (شرح التسهيل ٣٧٠/٢)، ابن الناظم في: (شرحه ٢٤٧)، الرضي في: (شرح الكافية ٤٥/٢)، الهرمي في: (المحرر في النحو ٨٥٥/٢)، أبو حيان في: (الارتشاف ١٦١٠/٣)، المرادي في: (الجنى الداني ٢٥٦)، ناظر الجيش في: (شرح التسهيل ٢٣٤٥/٥)، الأشموني في: (شرحه ٤١/٢)، السيوطي في: (الهمع ٢٥٣/٢).

باب التمييز:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١] نصبت (الذهب)؛ لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهما، ولك خيرهما كبشاً ...، وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله، مثل ملء الأرض ... فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر."(١)

ذكر الفراء قواعد من باب التمييز منها:

أ – أطلق الفراء على التمييز مصطلح التفسير والمفسر.

وهو المصطلح المستعمل عند الخليل(٢) وسيبويه(٣). واستعمل من جاء بعدهم مصطلح التفسير، أو التمييز، أو التبيين، أو جميعها. فالمراد بهذه المصطلحات: رفع الإبهام وإزالة اللبس.

ب – ذكر حكم التمييز وهو: النصب.

ج – ذكر شرطا وهو أن يكون التمييز نكرة، وهذا قول سيبويه(٤)، وجمهور النحويين(٥). وقد خالفهم الكوفيون(٦) فأجازوا وقوع المفسر معرفة مطلقاً. ويرى الفراء أن ما عدّه الكوفيون مفسراً وهو معرفة يخرّج على أنه في تأويل نكرة(٧).

---

(١) معاني القرآن ٢٢٥/١ – ٢٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ١٧٣/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٥/٢ – ١٧٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢٠٢/١ – ٢٠٥، ٢١٠، ١١٧/٢ – ١١٨، ١٧٢ – ١٧٤.

(٥) انظر: المقتضب ٣٢/٣، الأصول ٢٢٩/٢، علل النحو ٣٩٢، كشف المشكل ٣٠٩، شرح المفصل ٣٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢، التهذيب الوسيط ٢٢٧، شرح ابن الناظم ٢٥٠، شرح الكافية للرضي ٥٣/٢، شرح ألفية ابن معطي ٥٧٢، المحرر في النحو ٨٥٧/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٣٥٣/٥، شرح الأشموني ٤٦/١، شرح التصريح ٦١٦/١، الهمع ٢٦٢/٢.

(٦) ذكر رأيهم: شرح الكافية للرضي ٧٢/٢، البسيط ١٠٨٣، شرح ألفية ابن معطي ٥٨٠، شرح التصريح ٦١٦/١، الهمع ٢٦٩/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن ٧٩/١.

د – أقسام التمييز:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾ [المائدة: ٩٥] ... ونصبك الصيام على التفسير؛ كما تقول: عندي رطلان عسلاً، وملء بيت قتّاً، وهو مما يفسر للمبتدئ: أن ينظر إلى (مِنْ) فإذا حسنت فيه ثم ألقيت نصبت؛ ألا ترى أنك تقول: عليه عَدْل ذلك من الصيام. وكذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾ [آل عمران: ٩١]."[(١)]

وقال: ﴿وَقَرِّي عَيۡنٗا﴾ [مريم: ٢٦] ... معناه لتقرر عينُك، فإذا حول الفعل عن صاحبه إلى ما قبله نصب صاحب الفعل على التفسير. ومثله: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾ [النساء: ٤]، وإنّما معناه: فإن طابت أنفسهنّ لكم .... فابن على ذا ما شئت"[(٢)]

ذكر الفراء في نصوصه أقسام التمييز[(٣)]:

١- تمييز المفردات، وهو المفسر للمقادير[(٤)]، الصالح فيه (مِنْ).

٢- تمييز الجملة أو شبه الجملة[(٥)]، وهو المحول عن الفاعل.

باب نواصب المضارع

١ – قاعدة (أنْ) إذا جاء بعدها (لا) النافية:

---

(١) معاني القرآن ١/٣٢٠، وانظر: ١/٢٢٦، ٢/١٤٠ – ١٤١.

(٢) معاني القرآن ٢/١٦٦، وانظر: ١/٢٥٦، ٢/٣٠٨.

(٣) انظر: المراجع في حاشية ٥ و٦ من الصفحة السابقة.

(٤) وقد قسمّت إلى أقسام: ١- مميز العدد. ٢- مميز المساحة. ٣- المكيل. ٤- الموزون. ٥- المقاييس. انظر: (توجيه اللمع لابن الخباز ٢٠٩).

(٥) ويسمّى تمييز النسبة أي: نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة. انظر: (شرح الكافية للرضي ٢/٦٣).

يقول الفراء: "وقوله: ﴿حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ﴾ [التوبة:٩٢]. (يجدوا) في موضع نصب بـ(أنْ)، ولو كانت رفعاً على أن يجعل (لا) في مذهب (ليس): كأنك قلت: حزناً أن ليس يجدون ما ينفقون، ومثله قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[1] [طه:٨٩]، وقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2] [المائدة:٧١]، وكلّ موضع صلحت (ليس) فيه في موضع (لا) فلك أن ترفع الفعل الذي بعد (لا) وتنصبه"[3]

يذكر الفراء قاعدة لـ(أنْ) الخفيفة: فـ(أنْ) إذا جاء بعدها (لا) بمعنى (ليس) جاز في الفعل المضارع بعدها النصب والرفع، ولم يراعِ الفراء الفعل السابق لـ(أنْ)، فالقاعدة تنطبق على ما ليس بمعنى اليقين والظن، وما كان بمعناهما، وقد اتضح ذلك من الآيات التي مثل بها.

أولاً: قوله تعالى: ﴿حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ﴾ سُبق بما لا يفيد يقيناً ولا ظناً، ولم أجد –فيما بين يدي من مصادر– من أجاز رفع الفعل المضارع في هذا الموضع إلا ما نُقل عن الفراء[4]. وقد أثبت رأيه هذا في نص آخر يقول: "وقوله: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾ [مريم:١٠] ... و(تكلم) منصوبة بـ(أنْ)، ولو رفعت كما قال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ [طه: ٨٩]"[5]

ثانيا: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ فالفعل (يرى) يفيد اليقين، ونُقل عن

(١) الرفع قراءة الجمهور، وقرأ (يرجعَ) بالنصب الشافعي، وأبو حيوة وأبان وابن صبيح والزعفراني، انظر: (مختصر الشواذ ٨٩، تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٦، الدر المصون ٩١/٨، حاشية الشهاب ٣٨٤/٦، روح المعاني ٥٥٨/٨).

(٢) هذه قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم ونافع. بالنصب، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألا تكونُ) رفعاً. انظر: (السبعة ٢٤٧، معاني القراءات للأزهري ١٤٤، حجة القراءات ٢٣٣، الكشف ٤١٦/١، الإتحاف ٢٥٤).

(٣) معاني القرآن ٤٤٨/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣٦/٣، تفسير القرطبي ٢١٠/٨.

(٥) معاني القرآن ١٦٢/٢.

الفراء أنه أجاز أن تأتي (أنْ) الناصبة بعد الألفاظ التي تفيد اليقين من خلال استدلاله بهذه الآية[1]. أما غير الفراء فلم يجعل (أنْ) في هذه الآية (أنْ) الناصبة، وإنما خُرِّجت قراءة النصب على أن الرؤية بمعنى الإبصار لا العلم[2]. أما الرفع فهو على أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة، وقد اختار الرفع جماعة من النحويين[3].

ثالثا: قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، فالفعل (حسب) يفيد (الظن) وعند الجمهور الرفع بعد (أنْ) على أنها المخففة من الثقيلة، والنصب على أنها الناصبة للفعل المضارع[4].

ثم يضع قاعدة أخرى يذكر فيها الضابط لرفع الفعل ونصبه بعد (أنْ) الخفيفة إذا كان بعدها (لا)؛ يقول: "وإذا رأيت (أنْ) الخفيفة معها (لا)، فامتحنها بالاسم المكنِّي مثل: الهاء والكاف. فإن صلحا كان في الفعل الرفع والنصب، وإن لم يصلحا لم يكن في الفعل إلا النصب؛ ألا ترى أنه جائز أن تقول: آيتك أنك لا تكلم الناس. والذي لا يكون إلا نصباً قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظّٗا﴾ [آل عمران: ١٧٦]؛ لأن الهاء لا تصلح في (أنْ) فقس على هذين"[5].

فالضابط لرفع الفعل أو نصبه بعد (أنْ) إذا كان معها (لا) قبول (أنْ) لدخول الضمير عليها، فإن قبلت دخول الضمير فهي المخففة، والفعل بعدها على وجهين يجوز فيه الرفع،

---

(١) انظر: الارتشاف ١٦٣٩/٤، المساعد ٥٩/٣، شرح التصريح ٣٦٦/٢، الهمع ٢٨٢/٢، حاشية الشهاب ٣٨٤/٦.

(٢) انظر: تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٦، روح المعاني ٥٥٨/٨.

(٣) انظر: المقتضب ٨/٣، معاني القرآن للزجاج ٣٧٣/٣، إعراب القرآن ٣٥٦/٣، تفسير القرطبي ٢١١/١١، شرح ألفية ابن معطي ٩٢٣، المغني ٣٩، الهمع ٤٥٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ١٦٦/٣، المقتضب ٧/٣، معاني القرآن للزجاج ١٩٥/٢، إعراب القرآن ٥١٠/٢، المحرر الوجيز ٢٢٥/٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٣، زاد المسير ٣٩٩/٢، تفسير القرطبي ٢٣٣/٦، شرح ألفية ابن معطي ٩٢٣، المحرر في النحو ١٠٧٨، تفسير البحر المحيط ٥٤٢/٣، الدر المصون ٣٦٥/٤، الهمع ٢٨٢/٢، حاشية الشهاب ٥٢١/٣، روح المعاني ٣٧٠/٣.

(٥) معاني القرآن ١٦٣/٢.

ويجوز فيه النصب.

وإن لم تقبل الضمير فالفعل بعدها منصوب لا غير؛ لأنها (أنْ) المصدرية ولا يجوز أن تكون (أنْ) المخففة.

أمّا سيبويه[1]، وجمهور النحويين[2]، فالضابط في نصب الفعل ورفعه في هذه الحالة نوع الفعل الذي يسبق (أنْ):

١. إن كان الفعل مما لا يفيد يقيناً ولا ظناً فـ(أنْ) بعده مصدرية ناصبة للفعل المضارع.
٢. إن كان الفعل يفيد اليقين فـ(أنْ) هي المخففة من الثقيلة ويكون الفعل بعدها مرفوعاً.
٣. إن كان الفعل يفيد الظن جاز الوجهان.

و(لا) التي بعد (أنْ) المخففة عوض، وبعد (أنْ) الناصبة للفعل المضارع توكيد ويكون دخولها وخروجها سواء[3].

٢- قاعدة إذن:

يقول الفراء: (إذن)[4] إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف؛ فيقال: إذن أضربَك، إذن أجزيَك. فإذا كان فيها (فاء) أو (واو) أو (ثم) أو (أو) حرف من حروف النسق؛ فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً. وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها. والمعنى في قوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ [النساء:٥٣] على فلا يؤتون الناس نقيراً إذن ... وإذا أوقعت (إذن) على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب؛ فقلت: أنا إذن أضربك."[5]

---

(١) انظر: الكتاب ١٦٦/٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣٠/٢ – ٣١، ٧/٣، علل النحو ٤٤٨ – ٤٤٩، الأزهية ٦٤ – ٦٥، المحرر الوجيز ٥٢٥/٤، زاد المسير ٤٠٠/٢، شرح ألفية ابن معطي ٩٢٣، الارتشاف ١٦٣٩/٤، الجنى الداني ٢٢٠، المغني ٣٩، شرح التصريح ٣٦٥/٢، الهمع ٢٨٢/٢، حاشية الشهاب ٥٢١/٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٨/٢، ٧٧/٣، المقتضب ٣١/٢، ٧/٣، الأزهية ٦٥.

(٤) في كتابتها خلاف؛ فالجمهور يكتبونها بالألف (إذاً) وكذا رُسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون (إذن)، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف وإن لم تعمل كتبت بالنون (المغني: ٢٨، الجنى الداني: ٣٦٦)، وقد كتبها الفراء في نصه (إذاً). وظهر لي أن أكتبها (إذن) حتى لاتلتبس بـ (إذا) الزمانية.

(٥) معاني القرآن ٢٧٣/١ – ٢٧٤، وانظر: ٣٣٧/٢.

ذكر الفراء في نصه قواعد (إذن):

أولاً: تعمل (إذن) إذا استؤنف بها الكلام فتنصب الفعل المضارع الذي يقع بعدها.

ثانيا: إذا كان قبلها حرف من حروف النسق جاز فيها وجهان[١]:

١- أن تنصب بها على أن تجعل معناها معنى الاستئناف.

٢- أن يكون الفعل بعدها مرفوعاً، ويُلغى عملها، فكأن معناها متأخر ويراعى تقدم حرف العطف. وهذا قول سيبويه[٢]، وجمهور النحويين[٣].

ثالثا: يرى الفراء أن (إذن) إذا جاء قبلها اسم بطل عملها في الفعل الذي بعدها.

وهذا مذهب البصريين فلا يجوز أن تعمل (إذن) وهي بين كلامين لابد لأحدهما من الآخر. يقول سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب ... وذلك قولك: أنا إذن آتيك."[٤] وعلى ذلك جمهور النحويين[٥].

باب القسم

قاعدة رافع اليمين:

يقول الفراء: "وكل يمين فهي تُرفع بجوابها، العرب تقول: حلفٌ صادقٌ لأقومنّ."[٦]

يذكر الفراء قاعدة وهي: أن اليمين ترتفع بجوابها، فتكون مبتدأ وجواب القسم هو الخبر

---

(١) وقيل: الإلغاء أجود وأكثر في لسان العرب وبه قرأ السبعة انظر: (الجنى الداني ٣٦٢، الهمع ٢٩٦/٢).

(٢) انظر: الكتاب ١٣/٣ – ١٤.

(٣) انظر المقتضب ١٠/٢ – ١١، علل النحو ١٩٠، التهذيب الوسيط ٢٤٤، شرح ابن الناظم ٤٧٧، شرح ألفية ابن معطي ٣٤٢/١، الجنى الداني ٣٦١ – ٣٦٢، المغني ٢٨ – ٢٩، أوضح المسالك ١٥٠/٤ – ١٥٢، المساعد ٧٣/٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٤١٥٤/٨، الهمع ٢٨ – ٢٩.

(٤) الكتاب ١٤/٣.

(٥) انظر: المقتضب ١٠/٢، الأصول ١٤٩/٢، علل النحو ١٩١، التهذيب الوسيط ٢٤٥، شرح ابن الناظم ٤٧٧، شرح ألفية ابن معطي ٣٤٢/١، الجنى الداني ٣٦١، المغني ٢٨، الهمع ٢٩٥/٢.

(٦) معاني القرآن ٢٤٧/٢، وانظر ٤١٢/٢ – ٤١٣.

وتابعه بعض النحويين[1]. أما جمهور النحويين فالقاعدة عندهم أنّ اليمين مبتدأ لخبر محذوف وجوباً.[2]

باب الإضافة:

١. قاعدة الإضافة إلى ياء المتكلم:

يقول الفراء: "لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها، وتُنصب إرادة الهاء، ... فإذا سكن ما قبلها رُدّت إلى الفتح الذي كان لها. والياء من ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢] ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحركت إلى حركة قد كانت لها. فهذا مطرد في الكلام."[3]

يذكر الفراء قاعدة ياء المتكلم إذا وقعت مضافاً إليه، فيجوز فيها الفتح والسكون إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما قبلها فُتحت. وهذا قول جمهور النحويين[4].

٢. الزمن المبهم المضاف إلى جملة:

يقول الفراء: "أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فَعَل أو يفعل[5] أو كلمة مجملةٍ لا خفض فيها[6] نصبوا[1] اليوم في موضع الخفض والرفع فهذا وجهٌ"[2]

---

(١) منهم: أبو بكر الأنباري في: (الزاهر ٣٩١/١)، ابن عطية في: (المحرر الوجيز ٥٥/١٤).

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٨/٣، إعراب القرآن ٢٠١/٣، غرائب التفسير للكرماني ٥٩٣/١، أمالي ابن الشجري ٦٢/٢، اللباب ١٤٥/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١، تفسير القرطبي ٣٧/١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، شرح الكافية للرضي ٢٨٤/١، شرح ألفية ابن معطي ٨٤٥/٢، الارتشاف ١٠٩٠/٣، تفسير البحر المحيط ٤٥٠/٥، الدر المصون ١٧٣/٧، أوضح المسالك ٢٠٢/١، شرح ابن عقيل ٢٥٢/١، تعليق الفرائد ٢٩/٣، شرح الأشموني ٢٠٧/١، الهمع ٣٣٨/١، حاشية الصبان ٣١٨/١.

(٣) معاني القرآن ٧٥/٢، وانظر ٢٩/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٩/٣، إعراب القرآن ١٨٢/٣، شرح المفصل ٣١/٣ – ٣٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، شرح الكافية للرضي ٢٦٣/٢، أوضح المسالك ١٧٥/٣، شرح الأشموني ١٩٣/٢، شرح التصريح ٧٣٩/١، الهمع ٤٣٦/٢.

(٥) أي: جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع.

(٦) أي: جملة اسمية.

وقال: "وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض[٣] فافعل به ما فعلت في هذا ... وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان، وأيام، وليالٍ." [٤]

وقال: "وزعم الكسائي[٥] أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل وأفعل ونفعل، فيقولون: هذا يومُ نفعل ذاك، وأفعل ذاك وتفعل ذاك. فإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فأضافوا يوم إلى فعلت أو إلى (إذْ) آثروا النصب. وأنشدونا:

على حين عاتبت المشيب على الصِّبا وقلْتُ ألمّا تصَحُ والشيبُ وازعُ؟[٦]

تُجوّز في الياء والتاء ما يجوز في فعلت، والأكثر ما فسّر الكسائي".[٧]

ذكر الفراء في نصوصه قاعدة اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع، أو إلى جملة إسمية، إذ يجوز أن يُبنى اسم الزمان على الفتح أو يبقى على إعرابه.

ثم ذكر أن اسم الزمان إن أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع ترجح الإعراب وجاز

---

(١) يقصد بالنصب: البناء على الفتح.

(٢) معاني القرآن ٢٢٦/٣.

(٣) يقصد: لم يضف إلى اسم مفرد.

(٤) معاني القرآن ٣٢٧/١.

(٥) انظر رأيه في: الارتشاف ١٨٢٩.

(٦) للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٢، ورواية الديوان (ألما أصحُ). ومنسوب إليه في: الكتاب ٣٣٠/٢، الكامل ٢٤٠، الأضداد ١٤٠، الزاهر ٣٩٨/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/١، ٢٠٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٣/٢، التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٩٤، الاقتضاب ٥١٢، أمالي ابن الشجري ٦٠١/٢، كشف المشكل ١٧٦، شرح التصريح ٧٠٥/١، الخزانة ٥٠٠/٦، شرح أبيات المغني ١٢٣/٧.
وغير منسوب في: معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، علل النحو ٤٤٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٧، ١٧٩، الإيضاح في علل النحو ١١٤، المنصف ٥٨/١، الإنصاف ٢٦٩/١، شرح المفصل ١٦/٣، ٩١/٤، ١٣٦/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥/١، ٤٧٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣، شرح ابن الناظم ٢٨١، شرح الكافية للرضي ١٨٠/٨، رصف المباني ٤١٢، المحرر في النحو ٨١٨/٢، الارتشاف ١٨٢٦/٤، النكت الحسان ١٦٠، المغني ٥٩٤، المساعد ٣٥٤/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٣١/٧، شرح الأشموني ١٤٨/٢، الهمع ١٧٠/٢، الخزانة ٤٠٢/٢، ٣٧٦/٣.

(٧) معاني القرآن ٢٤٥/٣، وانظر: ٣٢٧/١.

النصب [البناء على الفتح]، ومثّل لذلك بشواهد[1] أما إذا أضيف اسم الزمان إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ أو إلى (إذْ) ترجح النصب [البناء على الفتح]، وجاز الإعراب، ومثّل لذلك بشواهد.[2] وهو قول سيبويه[3]، والكوفيين[4]، وأكثر النحويين[5].

وخالف هذه القاعدة المبّرد فأوجب إعراب اسم الزمان إذا أضيف إلى فعل مضارع أو جملة إسمية مبدوءة بمعرب. أما إذا جاء اسم الزمان مضافاً إلى فعلٍ ماضٍ أو إلى (إذْ) فيجوز الوجهان: الإعراب والبناء[6].

ونُسب ذلك إلى البصريين[7]، وعلى هذا الرأي جماعة من النحويين[8].

وما جاء من أسماء الزمان مبنياً وهو مضاف إلى فعل مضارع يتأوله أصحاب هذه القاعدة[9].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢٢٥/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٢٦/١-٣٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٠/٢، ١١٧/٣.

(٤) نسبه إليهم: شرح ابن الناظم ٢٨١، الارتشاف ١٨٢٨/٤، شرح ابن عقيل ٥٩/٣، شرح التصريح ٧٠٦/١.

(٥) منهم: الأخفش رأيه في: (شرح التصريح ٧٠٦/١)، الورّاق في: (علل النحو ٤٤٥)، السيرافي في: (شرح الكتاب ١٠٨/١، ٢٠٩)، الفارسي رأيه في: (شرح ابن عقيل ٥٩/٣)، الحيدرة اليمني في: (كشف المشكل ٢٩٧)، ابن مالك في: (شرح التسهيل ٢٥٥/٣)، ابن الناظم في: (شرحه ٢٨١)، ابن هشام في: (المغني ٥٩٥، أوضح المسالك ١٢٢/٣)، ابن عقيل في: (شرحه ٥٩/٣)، ناظر الجيش في: (شرح التسهيل ٣٢٣١/٧)، الأزهري في: (شرح التصريح ٧٠٦/١)، السيوطي في: (الهمع ١٧٠/٢)، البغدادي في: (الخزانة ٥٠٠/٦).

(٦) انظر: الكامل ٢٤٠.

(٧) نسبه إليهم: شرح الكتاب للسيرافي ٢١٠/١، شرح ابن الناظم ٢٨١، شرح الكافية للرضي ١٨١/٣، الارتشاف ١٨٢٨/٤، النكت الحسان ١٦٠، أوضح المسالك ١٢٢/٣، المساعد ٣٥٥/٢، الهمع ١٧٢/٢.

(٨) منهم : الصيمري في: (التبصرة والتذكرة ٢٩٣)، ابن الشجري في: (أماليه ٦٨/١، ٦٠١/٢)، ابن عصفور في: (شرح الجمل ٣٤/١)، الرضي في: (شرح الكافية ١٨١/٣).

(٩) انظر بعض هذه التأويلات في: أمالي ابن الشجري ٦٦/١، شرح الكافية للرضي ١٨١/٣، شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٤٥/٧. وفي اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة آراء أخرى منها:

١- قيل من العرب مَنْ يبني الظروف كلها على الفتح إذا أضافها إلى فعل ماضٍ أو جملة إسمية انظر: (كشف المشكل ١٧٦).

باب الجوازم:

١- قاعدة لام الطلب:

يقول الفراء: "وكل لام أمر إذا استؤنفت ولم يكن قبلها (واو) ولا (فاء) ولا (ثمّ)؛ كسرت، فإذا كان معها شيء من هذه الحروف سُكِّنت، وقد تكسر مع الواو على الأصل."[١]

يذكر الفراء أن لام الأمر الجازمة تكون مكسورة في الاستئناف فإن سبقت بأحد حروف العطف سُكِّنت، وقد تكسر مع الواو.

وهو قول سيبويه[٢]، وجمهور النحويين[٣]. وقد خالفهم المبرّد فيما جاء بعد (ثُمّ)، وردّ الإسكان بعدها وعدّه لحناً؛ لأن (ثمّ) منفصلة من الكلمة[٤]. ويرد عليه بأن إسكان اللام بعد (ثُمّ) وارد في قراءات قرآنية متواترة[٥].

٢ – قاعدة أن أدوات الشرط تقتضي جملتين:

يقول الفراء: "فإذا كانت جزاء جزمت الفعلين: الفعل الذي مع (أينما) وأخواته، وجوابه؛ كقوله: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٨]"[٦].

يذكر الفراء قاعدة أن أدوات الشرط تقتضي جملتين، الفعل الذي معها، والثاني جوابها.

٢- ويرى بعض النحويين أن اسم الزمان إذا أضيف إلى فعل ماضٍ كان مبنياً على الفتح والتزم ذلك، وإذا كان مضافاً إلى فعل مضارع جاز فيه وجهان الإعراب والبناء انظر: (المحرر في النحو ٨١٨/٢).

(١) معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٥١/٤ – ١٥٢.

(٣) انظر: كشف المشكل ٣٧١، شرح التسهيل ٥٨/٤، شرح ابن الناظم ٤٩١، شرح ألفية ابن معطي ٣١٨/١، الارتشاف ١٨٥٥/٤، المساعد ١٢١/٣، شرح الأشموني ٢٣١/٣، الهمع ٤٤٣/٢.

(٤) انظر: المقتضب ١٣٣/٢.

(٥) من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج:١٥] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج:٢٩]. وقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي بسكون اللام إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثمّ، في كلّ القرآن، وقرأ بكسر اللام في الآيتين السابقتين ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، واخْتُلف عن نافع. انظر (السبعة ٤٣٤، معاني القراءات للأزهري ٣١٤، حجة القراءات ٤٧٣، الكشف ١١٦/٢، النشر ٣٢٦/٢، الإتحاف ٣٩٧).

(٦) معاني القرآن ٨٦/١.

وهو قول سيبويه[1]، وجمهور النحويين[2].

٣ – قاعدة رفع جواب الشرط إذا دخلت عليه الفاء:

يقول الفراء: "فإن أدخلت الفاء في الجواب رفعت الجواب، فقلت في مثله من الكلام: أينما تكن فآتيك. كذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ [البقرة:١٢٦]".[3]

يذكر الفراء قاعدة وهي أن جواب الشرط إذا كان فعلاً مضارعاً مقروناً بالفاء رُفع. وهو قول سيبويه[4]،وجمهور النحويين[5].

٤ – قاعدة دخول الاستفهام على الجزاء:

يقول الفراء: "وقوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه، والجزاء شرط لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئة بعد الجزاء."[6]

يذكر الفراء قاعدة، وهي أن أدوات الشرط إذا وقعن بعد الاستفهام جاز جزم فعل الشرط وجوابه، وإن كان المعنى الرفع بسبب وجود الاستفهام.

وهو قول سيبويه[7]، ونقل عن يونس الجزم في هذا الموضع[8].

---

(١) انظر: الكتاب ٦٢/٣.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٤٠٨، كشف المشكل ٣٧٦، شرح التسهيل ٧٣/٤، شرح ابن الناظم ٤٩٦، شرح ألفية ابن معطي ٣١٩، الارتشاف ١٨٦٨/٤، المساعد ١٤٣/٣، شرح الأشموني ٢٥٥/٣، الهمع ٤٥٣/٢.

(٣) معاني القرآن ٨٦/١.

(٤) انظر: الكتاب ٦٩/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٤٩/٢ – ٥٠، التبصرة والتذكرة ٤٠٩، كشف المشكل ٣٧٧، شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٤، المحرر في النحو ١٠٧١/٣، الارتشاف ١٨٧٣/٤، المساعد ١٥١/٣، شرح الأشموني ٢٦٤/٣، الهمع ٤٥٩/٢.

(٦) معاني القرآن ٢٣٦/١.

(٧) انظر: الكتاب ٨٢/٣.

(٨) انظر الارتشاف ١٨٧٥/٤، الهمع ٤٦٣/٢.

٥ – قاعدة حذف جواب الشرط:

يقول الفراء: "وكذلك كل ما كان معلوم الجواب فإن العرب تكتفي بترك جوابه."[١]

٦- قاعدة زيادة (ما) في أدوات الشرط:

يقول الفراء: "العرب تجعل (ما) صلة فيما يُنوي به مذهب الجزاء ... ألا ترى أنك تقول: حيثما تكن أكن، ومهما تقل أقل. ومن ذلك: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠] وصل الجزاء بـ(ما)، فإذا كانت استفهاماً لم يصلوه بـ(ما)؛ يقولون: كيف يصنع؟ وأين تذهب؟ إذا كان استفهاماً لم يوصل بـ(ما)، وإذا كان جزاء وصل وترك الوصل."[٢]

ويقول: "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما)، مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأيّ ما، وحيثما، وكيفما، ... كانت جزاء ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء."[٣]

ذكر الفراء قاعدة (ما) التي تلحق ما يُنوي به الجزاء، إذ تكون صلة (زائدة) ثم أدخل تحت هذه القاعدة (من)، و(أي)، و(حيث)، و(مهما)، وأسماء الاستفهام (كيف) و(أين). وذكر أن أسماء الاستفهام إذا وصلت بـ(ما) صارت للجزاء، وخرجت عن معنى الاستفهام، وإذا لم توصل بـ(ما) فهي للاستفهام ويجوز أن تكون للجزاء. وهو قول سيبويه[٤]، والجمهور[٥].

وخالف الفراء سيبويه في (حيث)، و(كيف)؛ فـ(حيث) لا تكون جزاءً عند سيبويه إلا إذا دخلت عليها (ما)، ثم إنّ (ما) التي تدخل على (حيث) ليست زائدة عند سيبويه، وإنما

---

(١) معاني القرآن ٢٤٧/٢، وانظر: ٦/٢ – ٧، وقد سبق مناقشة هذه المسألة في الفصل الثالث ص٢١٣.

(٢) معاني القرآن ١٨٩/٣.

(٣) معاني القرآن ٨٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ٥٩/٣، ٧٩.

(٥) انظر: المقتضب ٥٤/٢، الأزهية ٧٨ – ٧٩، شرح الكافية للرضي ٩١/٤، الجنى الداني ٣٣٢ – ٣٣٣، المغني ٣٤٤/١، شرح الأشموني ٢٥١/٣، الهمع ٤٦٦/٢.

دخلت على (حيث) لتُدخلها في الجزاء، فصارت معها بمنزلة حرف واحد[١]. ووافق الجمهور سيبويه في أن (حيث) لا يُجزم بها إلا مقرونة بـ(ما)[٢]. ونُقل عن الفراء جواز الجزم بها دون (ما) قياساً على (أين).[٣]

أما (كيف) فلا يجوز عند سيبويه أن تكون للجزاء؛ يقول: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومُخرِجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن." [٤] ووافق الجمهور سيبويه في ذلك[٥]. ونُقل عن الكوفيين وقطرب موافقة الفراء في الجزم بـ(كيف) مطلقاً إن اتصلت بـ(ما) أو لم تتصل[٦].

٧ – قاعدة أصل (لولا) :

يقول الفراء: "لولا؛ إنما هي (لو) ضُمت إليها (لا) فصارتا حرفاً واحداً"[٧]

يذكر الفراء أن (لولا) مركبة من (لو)، و(لا) النافية. وهذا قول الخليل[٨]، وسيبويه[٩]، وجمهور النحويين[١٠].

باب الحروف غير العاطفة:

(١) انظر: الكتاب ٥٦/٣ – ٥٩، ٣٣١، وهي الكافة عن العمل، كفتها عن الإضافة، وقيل: إن (ما) التي بعد (حيث) تُسمى مسلّطة؛ لأنه يجب لها بها العمل. انظر: شرح الكافية للرضي ٩١/٤، شرح ألفية ابن معطي ٣٢٨/١، الجنى الداني ٣٣٦.

(٢) انظر: المقتضب ٥٣/٢ – ٥٤، التبصرة والتذكرة ٤٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤، شرح ألفية ابن معطي ٣٢٨/١، الارتشاف ١٨٦٧/٤، الجنى الداني ٣٣٦، شرح الأشموني ٢٥١/٣، الهمع ٤٥٠/٢ – ٤٥٣.

(٣) انظر: الهمع ٤٥٣/٢.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

(٥) انظر: الأصول ١٩٧/٢، الإنصاف ١٥٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤، شرح ألفية ابن معطي ٣٢٣/١، الارتشاف ١٨٦٨/٤، المساعد ٢٠٦/٣، شرح الأشموني ٢٥٣/٣، الهمع ١٨٦٨/٤.

(٦) انظر: الحاشية السابقة.

(٧) معاني القرآن ٣٧٧/٢.

(٨) انظر: العين ٣٥٠/٨.

(٩) انظر: الكتاب ١١٥/٣.

(١٠) انظر: المقتضب ٧٦/٣، مجالس ثعلب ٦٢٧/٢، الإنصاف ٧٤/١ – ٧٨، رصف المباني ٣٦٣، الهمع ٤٧٦/٢.

١- قاعدة معنى بلى، ونعم:

يقول الفراء: "وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه، فـ(بلى) بمنزلة (نعم) إلاّ أنها لا تكون إلاّ لما في أوله جحد؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقًّاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾ [الأعراف:٤٤]؛ فـ(بلى) لا تصلح في هذا الموضع. وأما الجحد فقوله: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ﴾ [الملك:٨-٩]، ولا تصلح ها هنا (نعم) أداة؛ وذلك أن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ(نعم) و(لا) ما لم يكن فيه جحد، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه (نعم) فتكون كأنك مقر بالجحد وبالفعل الذي بعده ... فلو قلت: (نعم) كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده."[(١)]

يذكر الفراء معنى (بلى) و(نعم)؛ فـ(بلى) جواب للكلام الذي فيه جحد. و(نعم) جواب للنفي والاثبات فهي مقررة لما قبلها. والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، و(لا) لا تأتي إلا بعد إيجاب، و(نعم) تأتي بعد النفي والإيجاب[(٢)].

وهو قول سيبويه[(٣)] وجمهور النحويين[(٤)].

٣. قاعدة أصل (بلى):

يقول الفراء: "فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقروا بما بعده فاختاروا (بلى) لأن أصلها

---

(١) معاني القرآن ٥٢/١.

(٢) انظر: المغني ٣٩٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٤/٤.

(٤) انظر: العين (بلى) ٣٤٠/٨، المقتضب ٣٣٢/٢، إعراب القرآن ١٩١/١، الزاهر ٥٠/٢ – ٥٢، إعراب القراءات السبع ١٨١/١، شرح كلاّ وبلى ونعم والوقف على كلّ واحد منهن في كتاب الله ٧١، المحكم (نعم)، الإملاء ٤٦/١، شرح المفصل ١٢٣/٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢٢١/٢، شرح الأنموذج في النحو ٢٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٧٧/٣، التهذيب الوسيط ٦٦، شرح ألفية ابن معطي ١١٣٠ – ١١٣١، اللسان (بلا)، الارتشاف ٢٣٦٩/٥، الجنى الداني ٤٢٠، ٥٠٥، الدر المصون ٤٥٥/١، ٣٢٦/٥، المغني ١٣١، المساعد ٢٣١/٣، الهمع ٤٩١/٢، ٥٠٥، الخزانة ٢١١/١١، التاج (بلى).

كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذا قالوا: ما قال عبدالله بل زيدٌ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: (بلى) فدلت على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط"[1]

يذكر الفراء قاعدة وهي أنّ (بلى) مركبة من (بل) و(الألف) زيدت حتى يحسن السكوت على (بل).

وقد نُسب هذا الرأي إلى الكوفيين[2]، ووافق الفراء جماعة من النحويين[3].

أما البصريون[4] وعلى رأسهم سيبويه[5]، فقد تحدثوا عن (بلى) على أنها حرف بسيط ولم يذكروا التركيب[6]. وتابعهم المتأخرون من النحويين فقالوا: (بلى) حرف بسيط ثلاثي الوضع أصلي الألف وردّوا كونه مركباً[7].

باب العدد:

قاعدة بناء الأعداد المركبة:

يقول الفراء: "فإن العرب تجعل العدد ما بين (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) منصوباً[8] في خفضه ورفعه. وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً فلم يضيفوا الأول إلى الثاني..."[9]

(١) معاني القرآن ٥٣/١.

(٢) نسبه إليهم: إعراب القرآن ١٩١/١، شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كلّ واحد منهن في كتاب الله ٧٩، الإملاء ٤٦/١، الدر المصون ٤٥٦/١.

(٣) منهم: أبو بكر الأنباري في: (الزاهر ٥٠/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ – ٤١٣)، ابن فارس في: (الصاحبي ٢٠٧)، السهيلي في: (أماليه ٤٤ –٤٥) وقد ذهب السهيلي إلى أنها مركبة من (بل) و(لا) النافية.

(٤) نسبه إلى البصريين: مكي في: (شرح كلا وبلى ونعم ٨٠)، السمين في: (الدر المصون ٤٥٦/١).

(٥) انظر: الكتاب ٢٣٤/٤.

(٦) انظر: المقتضب ٣٣٢/٢، إعراب القرآن ١٩١/١، المنصف ٧/١.

(٧) انظر: الإملاء ٤٦/١، اللباب ٢٢٧/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٨/٤، شرح ألفية ابن معطي ١١٣١، الارتشاف ٢٣٦٩/٥، الجنى الداني ٤٢٠، المغني ١٣١، المساعد ٢٣٢/٣، الهمع ٤٩١/٢.

(٨) يقصد: البناء على الفتح.

(٩) معاني القرآن ٣٢/٢ – ٣٣.

العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر مبنيٌّ عند الفراء؛ والسبب التركيب حيث رُكِّب من اسمين معرفتين اسم واحد فأصبح مبنياً. وهو قول سيبويه[1]، وجمهور النحويين[2].

باب جمع التكسير:

١ – قاعدة جمع ما كان مثل (أمنيّة):

يقول الفراء: "وكذلك ما كان مثل أمنيّة ومثل أضحيّة، وأغنيّة، ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد. وإنما تشدد لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية. وإن خففت حذفت ياء الجمع فخففت الياء الأصلية ..."[3]

ذكر الفراء في نصه أن أمنيّة، وأضحيّة، وأغنيّة[4]، يجوز في جمعها التشديد والتخفيف؛ فالتشديد على وزن (أفاعيل) حيث يجتمع ياء الجمع مع الياء الأصلية، والتخفيف على وزن (أفاعِل) حيث تحذف ياء الجمع، وتخفف الياء الأصلية. وقد أجاز النحويون الوجهين[5].

٢ – يجوز تثقيل وتخفيف عين (فُعُل) جمعاً:

يقول الفراء: "وقوله ﴿عُرُبًا﴾ [الواقعة:٣٧] ... كنت أسمعهم يقرؤون ﴿عُرْبا أترابا﴾[6] بالتخفيف، وهو مثل قولك: الرُّسْل والْكُتْب في لغة تميم وبكر بالتخفيف. والتثقيل وجه القراءة؛ لأن كل (فعول) أو (فعيل) أو (فِعال) جمع على هذا المثال فهو مثقل مذكراً كان أو

---

(١) انظر: الكتاب ٢٩٧/٣، ٥٥٧.

(٢) انظر: المقتضب ١٦١/٢، ٢٩/٤، شرح الكتاب للسيرافي ١٨٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢، شرح الشافية الكافية ١٤٦/٢، شرح الكافية للرضي ٢٩٤/٣٤، الارتشاف ٧٥٩/٢، أوضح المسالك ٢٣١/٤، المساعد ٧٨/٢، شرح الأشموني ٣٢٥/٣، الهمع ٢٢٠/٣.

(٣) معاني القرآن ٤٩/١، وانظر ٢٧٠/٢.

(٤) والوزن (أُفْعُولة).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٢٥/١، معاني القرآن للزجاج ١٦٠/١، الزاهر ١٦٩/٢، شرح المفصل ٤٨٦/٥، تفسير البحر المحيط ٤٤٢/١، الدر المصون ٤٧/١، مجموعة الشافية ١٦٢/٢.

(٦) قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم (عُرُبا) مثقلاً، وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم (عُرْبا) بالتخفيف، وروي عن نافع وأبي عمرو الوجهان. انظر: (السبعة ٦٢٢، معاني القراءات للأزهري ٤٧٦، حجة القراءات ٦٩٦، الكشف ٣٠٤/٢، الإتحاف ٥٣٠).

مؤنثاً"[1]

يذكر الفراء أن (فُعُلاً) جمع لما وزنه (فعول) و(فعيل)، و(فِعال) مذكراً أو مؤنثا[2].

ويجوز أن يخفف على (فُعْل)، ولغة التخفيف هي لغة تميم وبكر، ولم ينسب لغة التثقيل[3].

وهو قول سيبويه؛ يقول: "وإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل)، وذلك: حِمَار وحُمُر، وخِمَار وخُمُر، وإِزَار وأُزُر، وفِرَاش وفُرُش، وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم." [4]

وعلى ذلك جمهور النحويين[5].

باب التأنيث:

قاعدة تأنيث وتذكير قريب وبعيد:[6]

يقول الفراء: "رأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب، أو فلانة منك قريب، في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا. وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب، فجعل القريب خلفاً من المكان؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود:٨٣]، وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، ولو أنث ذلك فبنى على بَعُدت منك فهي بعيدة وقربت منك فهي قريبة كان صواباً حسناً. وقال عروة:[7]

---

(١) معاني القرآن ١٢٥/٣.

(٢) (فُعُل) من أوزان جمع التكسير للكثرة، ويطرد في كل وصف على (فُعُول)، وكل اسم رباعي قبل آخره مدة صحيح الآخر مذكراً كان أو مؤنثاً [انظر: شذا العرف: ٧٥].

(٣) ولم ينسبها سيبويه كذلك، ونُسبت إلى الحجازيين [انظر: المحتسب ٣٦٧/١، اللسان (أزر)].

(٤) الكتاب ٦٠١/٣.

(٥) انظر: الأصول ٤٤٨/٢، الزاهر ١٥٩/٢، المحتسب ٣٦٧/١، ٣٧٤، اللسان (أزر)، تفسير البحر المحيط ٢٨٥/٧، ١٥/٨، شرح الشافية للرضي ١٢٥/٢.

(٦) فصّل هذه المسألة: الأشباه والنظائر ٢٣٠/٥ – ٢٧٢، روح المعاني ٣٨٠/٤ – ٣٨١.

(٧) عروة بن حزام بن مهاجر، من بني عذرة، توفي (٣٠هـ)، انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٤١٨، الأعلام ٢٢٦/٤).

عشية لا عفراءُ منك قريبة فتدنو ولا عفراء منك بعيدُ[1]

ومن قال بالرفع وذكّر لم يجمع قريباً ولم يثنه. ومن قال: إنّ عفراء منك قريبة أو بعيدة ثنى وجمع."[2]

يذكر الفراء قاعدة لتأنيث وتذكير (قريب وبعيد)[3]:

أولاً: إن أردت بها قرابة النسب والوصف بذلك فهي مطابقة لما جعلتها صفة له، وهذا رأي الجمهور ولا خلاف فيه.

ثانيا: إن أردت بها قرب وبعد المكان[4]؛ جاز فيها وجهان:

١ – أن تأتي بلفظ واحد وهو التذكير والإفراد ويكون التقدير: مكاناً قريباً أو مكاناً بعيداً، فحذف (مكان) وناب قريب وبعيد عنه. وقد نسب هذا الرأي إلى عامة الكوفيين.[5]

٢ – المطابقة في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، واستشهد على ذلك بشواهد قرآنية، وشاهد شعري جمع الوجهين.

---

(١) ذكر د. عبد السلام هارون أنه في ديوان عروة بن حزام العذري ص ٥ ضمن مخطوطة الشنقيطي وهو بروايه: عشية لاعفراء منك بعيدة فتدنو ولا عفراء منك قريبُ انظر: (معجم شواهد العربية ص ٣٩، ط- مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، ومنسوب إليه في: تفسير الطبري ٢٤٥/٨، زاد المسير ٢١٦/٣، سمط اللآلي ٤٠١، وغير منسوب في: تهذيب اللغة (قرب)، (بعد)، الخصائص ٤١٢/٢، المحرر الوجيز ٥٣٤/٥، اللسان (بعد) (قرب)، تفسير البحر المحيط ٤/ ٣١٤، الدر المصون ٣٤٥/٥، التاج (قرب).

(٢) معاني القرآن ٣٨٠/١ – ٣٨١، وانظر: المذكر والمؤنث للفراء ١١١.

(٣) رأي الفراء في: إعراب القرآن ٦١٨/٢، تهذيب اللغة (قرب)، (بعد)، الصحاح (قرب)، المحرر الوجيز ٥٣٣/٥، زاد المسير ٢١٦/٣، اللسان (قرب)، (بعد)، تفسير البحر المحيط ٣١٤/٤، الدر المصون ٣٤٥/٥، حاشية الشهاب ٢٩٥/٤، التاج (قرب).

(٤) وتكون لقرب وبعد الزمان أيضاً؛ لأن الآيات التي استشهد بها الفراء من سورة هود وسورة الأحزاب تتطلب البعد الزماني، وفي المحرر الوجيز أضاف ابن عطية كلمة (أو الزمن) على كلام الفراء. انظر: (المحرر ٥٣٣/٥).

(٥) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٤٠٨/١.

وقد تابعه في رأيه جماعة من النحويين[1]. أما الجمهور؛ فمنهم من يرى أن قريباً وبعيداً إذا جاءت لقرب المكان أو بعده فهي بلفظ واحد وهو التذكير والإفراد وهذا رأي أكثر أئمة النحو واللغة من المتقدمين والمتأخرين[2].

ومنهم من يرى أن (قريباً وبعيداً) مطابقة في كل الأحوال فكل ما قرب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير ولا يكون هناك مخالفة بين قريب وبعيد وموصوفيهما. وعلى هذا الرأي جماعة من النحويين[3]، وقد لجئوا إلى تأويل ما جاء من الشواهد القرآنية حتى يتوافق مع رأيهم[4].

---

(١) منهم: السجستاني في: (المذكر والمؤنث ٧١)، الطبري في: (تفسيره ٢٤٥/٨)، ابن عطية في: (المحرر الوجيز ٥٣٣/٥، ١٢١/١٢).

(٢) منهم: أبو عمرو بن العلاء والخليل رأيهما في: (التاج (قرب))، أبو عبيدة في: (مجاز القرآن ٢١٦/١)، ابن السكيت رأيه في: (تهذيب اللغة (قرب)، اللسان (قرب)، التاج(قرب))، الليث رأيه في: (تهذيب اللغة (قرب)، (بعد))، الأزهري في: (تهذيب اللغة (قرب))، الجوهري في: (الصحاح (بعد))، ابن سيده في: (المحكم (قرب))، ابن بري رأيه في: (اللسان (قرب)، التاج (قرب))، ابن منظور في: (اللسان (قرب))، السمين في: الدر المصون ٣٤٦/٥، مرتضى الزبيدي في: (التاج (بعد)، (قرب)).

(٣) الأخفش في: (معاني القرآن ٣٢٧/١)، الزجاج في: (معاني القرآن ٣٤٤/٢)، النحاس في: (إعراب القرآن ٦١٧/١ – ٦١٩)، والنضر بن شميل وعلي بن سليمان الأخفش رأيهما في: (تفسير القرطبي ٢٠٤/٧، تفسير البحر المحيط ٣١٤/٤ – ٣١٥، الدر المصون ٣٤٤/٥ – ٣٤٦)، الزمخشري في: (الكشاف ٤٥١/٢).

(٤) أنظر التأويلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] في: (معاني القرآن للأخفش ٣٢٧/١، معاني القرآن للزجاج ٣٤٤/٢، إعراب القرآن ٦١٧/٢، الكشاف ٤٥١/٢، المحرر الوجيز ٥٣٣/٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣١، الإملاء ٢٧٦/١، تفسير القرطبي ٢٠٤/٧، تفسير البحر المحيط ٣١٤/٤، الدر المصون ٣٤٤/٥، حاشية الشهاب ٢٩٤/٤).

والتأويلات في قوله تعالى ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣] في: (الإملاء ٤٤/٢، تفسير البحر المحيط ٢٥٠/٥، الدر المصون ٣٧١/٦، حاشية الشهاب ٢١١/٥).

والتأويلات في قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣] في: (زاد المسير ٤٢٤/٦، تفسير البحر المحيط ٢٤٢/٧، الدر المصون ١٤٣/٩، حاشية الشهاب ٥١٣/٧).

باب التخفيف بالحذف:

قاعدة حذف إحدى التاءين في المضارع على صيغة (تتفاعل) و(تتفعل):

يقول الفراء: "وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما"[1] وقد مثل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:١٥٢]، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾ [هود:٥٧].

يذكر الفراء أنه يجوز حذف إحدى التاءين في أول المضارع، وقد نُقل عنه تعليل ذلك: "قال الفراء: يجوز أن يحذف الأولى، ويجوز أن يحذف الثانية؛ لأن حركتهما متفقة"[2]

أما سيبويه فيرى أن المحذوفة هي التاء الثانية، يقول: "فإن التقت التاءان في تتكلمون ... فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما وإن شئت حذفت إحداهما ... وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتُدغم"[3].

وهذا رأي البصريين[4] وجمهور النحويين[5]. ويرى الكوفيون أن المحذوف التاء الأولى.[6]

ونستطيع أن نلخص طريقة الفراء في التقعيد بما يأتي:

(١) معاني القرآن ٢٨٤/١.

(٢) شرح القصائد ١٤٣، ويظهر لي قوة هذا الرأي؛ لأن حركة التاءين متفقة، والموجودة منهما تدل على المحذوفة، ولا دليل صريح يحدد المحذوفة منهما.

(٣) الكتاب ٤٧٦/٤.

(٤) نسبه إليهم: الارتشاف ٣٣٩/١، المساعد ٢٧٩/٤، شرح التصريف العزي ٧٣، مجموعة الشافية ٢٥٥/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١، المقتضب ٢٤٣/١، معاني القرآن للزجاج ١٦٦/١، إعراب القرآن ١٩٤/١، المحتسب ١٥٤/٢، الإنصاف ١٦٣/٢، شرح المفصل ١٥٢/١٠، شرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣، شرح التصريح ٧٦١/٢، الهمع ٤٤٦/٣، حاشية الصبان ٤٩٣/٤.

(٦) نسبه إليهم: الكشف ٢٥٠/١، الإنصاف ١٦٣/٢، ائتلاف النصرة ١٣١، مجموعة الشافية ٢٥٥/٢، الهمع ٤٤٦/٣.

- أن الكتاب مؤلف في تأويل مشكل القرآن، وقد أملاه الفراء إملاءً، وكان لهذا تأثير على طريقته في التقعيد فيختلف عن مؤلَّفٍ آخر مخصص للنحو إذْ ستأتي القواعد مرتبة على أبواب النحو، أمّا في تأويل مشكل القرآن فستدور القواعد مع المواضع المشكلة، ولذا تكررت القاعدة وبأساليب مختلفة.
- أن الفراء كان يذكر المصطلح النحوي الدقيق للقاعدة التي يضعها، وفي مواضع يذكر القاعدة دون ذكر المصطلح النحوي، وهذا راجع لطبيعة كتابه.
- تختلف طريقته في تفصيل القاعدة أو إيجازها من موضع لآخر، وقد يكون للحالة النفسية للمملي (الفراء) وما يُطرح عليه من أسئلة أثر في الإسهاب في عرض القاعدة أو الإيجاز، فتراه في موضع يسهب ويستشهد بالشواهد، وفي مواضع أخرى يعمد إلى الإيجاز.
- أن الفراء تفردّ بذكر بعض القواعد النحوية.[١]

- أن الأساليب التي استخدمها الفراء في وضع القاعدة قريبة من أساليب سيبويه:

١- كان في الغالب يستخدم كلمة (كلّ) الدالة على العموم[٢].

٢- أحياناً يبدأ قاعدته بقوله: "والعرب تفعل كذا وكذا"[٣]

٣- أحياناً تفهم القاعدة من سياق الكلام مثل[٤]. وما كان كذا فهو كذا[٥]، وكذلك تفعل في كلّ اسم[٦] ...، وكذلك ما كان في القرآن[٧]، إنما كذا ....[٨]

---

(١) مثل قاعدة تكرار (أن) إذا وقعت سادة مسد مفعولي ظنّ ص٢٥٧، وقاعدة (أنْ) إذا جاء بعدها (لا) النافية ص٢٧٧.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٩/١، ٨٠، ٢٣٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٢٦، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٤٨، ٢٧/٢، ٤٧، ٥٢، ١٠٥، ١١٩، ٢٤٧، ١١٠/٣، ١٢٥، ٢٦٨.

(٣) انظر: ١/ ١٠٢، ٣٣٣، ٣٨٠، ٣٢/٢، ٣٧٧، ٣٩٩، ١٨٩/٣، ٢٢٦.

(٤) انظر: ٢٤/١، ٢٧٣، ٣٢٦، ٢٨٧/٢.

(٥) انظر: ٨٦/١، ٤٧١.

(٦) انظر: ٢٣٥/٢.

(٧) انظر: ٤٦/١، ٤٩.

(٨) انظر: ٣٧٧/٢.

ثانيا: التمثيل:

التمثيل هو :"إثبات حكم واحد في جزأين لثبوته في جزئيٍ آخر لمعنى مشترك بينهما"[1] فيكون الجزئي الأول فرعاً والثاني أصلاً، والمعنى المشترك هو العلة الجامعة.

التمثيل عند سيبويه:

القارئ لكتاب سيبويه يلاحظ كثرة التمثيل عنده، ومن ذلك قوله: "هذا باب الفاعل، الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول.

وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَاللهِ، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبدالله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً. ومنه قول الشاعر:

(١) التعريفات ٩١.

أسْتَغْفِرِ اللهَ ذنبا لست مُحْصِيَه ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَملُ[1]

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي:[2]

أمرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ[3]

وإنما فصل هذا أنّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجال، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة و أوضحته بها، وأستغفرُ الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عَملَ الفعلُ. ومثل ذلك قول المتلمس[4]:

آليْتَ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأْكُلُهُ في القرية السُّوسُ[5]

يريد: على حبّ العراق.

وكما تقول: نُبِّئْت زيداً يقول ذاك، أي: عن زيد. وليست عن وعلي ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩، ١٦٦، الفتح ٤٨]، وليس بزيد؛ لأن عن وعلي لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب.

وليست أستغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم، .... وليس كل الفعل يُفْعلُ به هذا، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى

---

(١) غير منسوب في: المقتضب ٣٢١/٢، ٣٣١/٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٠/١، الخصائص ٢٤٧/٣، المخصص ٢٤٣/٤، شرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، اللسان (غفر)، شرح التصريح ٦١٧/١، الأشباه والنظائر ١٦/٤، الهمع ١٠/٣، الخزانة ١٠٦/٣، ١٢٥/٩، الدرر اللوامع ١٨٦/٥.

(٢) هو عمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، شهد معركة اليرموك وذهبت فيها إحدى عينيه، توفي (٢١هـ)، انظر ترجمته: (الشعر والشعراء ٢٤٠، الأعلام ٨٦/٥).

(٣) لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣، ومنسوب إليه في: المخصص ٢٤٤/٤، المغني ٣٤٦/١، الخزانة ١٢٥/٩، شرح أبيات المغني ٢٩٩/٥، ومنسوب إلى خفاف بن ندبة أو إلى العباس بن مرداس في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٠/١، وهو في: ديوان خفاف بن ندبة ٥٢٩، وديوان العباس بن مرداس ١٣١ ومنسوب إلى أحد الثلاثة أو إلى زرعة بن السائب في: الدرر اللوامع ١٨٦/٥. وغير منسوب في: المقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١/٤، شرح المفصل ٥٠/٨، الهمع ١١/٣، الأشباه والنظائر ١٦/٤، ٢٥١/٨.

(٤) جرير بن عبد العزى، أو عبد المسيح بن ضبيعة، من ربيعة، شاعر جاهلي، وهو خال طرفة بن العبد، توفي (٥٠ ق.م). انظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ١٠٤، الأعلام ١١٩/٢).

(٥) في ديوان المتلمس ٩٥، ومنسوب إليه في: المخصص ٢٤٤/٤، الجنى الداني ٤٧٣، المقاصد النحوية ٢٦٧/٢، شرح التصريح ٤٦٧/١، الخزانة ٣٢٣/٦. وغير منسوب في: شرح ابن الناظم ١٧٩، أوضح المسالك ١٨٠/٢، المغني ١١٥/١، شرح الأشموني ٤٤١/١.

مفعولين. ومنه قول الفرزدق:

منّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ[1]

وقال الفرزدق أيضاً:

نُبئتُ عبدَاللهِ بالجوّ أَصْبَحَتْ كِراماً موَالِيها لئيماً صميمُها[2] "[3]

وكتاب سيبويه زاخرٌ بالتمثيل فنجد أحياناً في باب واحد شواهد شعرية يصل عددها إلى ثلاثة عشر شاهداً وأمثالاً عربية وآيات قرآنية، ولم يلتزم في ذلك كله بترتيب معين[4].

وفي باب آخر مثّل بجمل وبثمانية عشر شاهداً شعرياً، وعشر آيات قرآنية ولم يلتزم أيضاً بترتيب معين؛ يذكر شاهداً شعرياً ثم شواهد قرآنية ثم يعود للشعر وهكذا[5].

وقد يسترسل بتمثيله في الموضوع الواحد، وينظّر للقاعدة التي ذكرها ويستشهد لتنظيره أيضاً[6].

ويلاحظ عليه في تمثيله ما يأتي:

- أنه يمثل بما لم يُتكلم به[7].
- أنه أحياناً يكتفي بمثال واحد أو اثنين وأحياناً يطيل في التمثيل.
- أنه يمثل للمطرد، والشاذ، والضعيف.
- أنه في الغالب لا يتبع ترتيباً معيناً في تمثيله، وفي بعض المواضع يكون منظماً فيذكر جملاً

---

(١) للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١ ورواية الديوان (خيراً مكان جوداً)، ومنسوب إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٤/١، شرح المفصل ٥١/٨، اللسان (خير)، الأشباه والنظائر ٣٣١/٢، شرح أبيات المغني ١٢٢/٣، الخزانة ١١٦/٩، ١٢٤، ١٢٦، الدرر اللوامع ٢٩١/٢ وغير منسوب في: المقتضب ٣٣٠/٤، الهمع ٥٢٠/١.

(٢) منسوب إلى الفرزدق في: المقاصد النحوية ٢٥٣/٢، شرح التصريح ٤٣٤/١، وليس في ديوانه.
وغير منسوب في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٢٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٢، أوضح المسالك ١٥٣/٢، شرح الأشموني ٤٢٣/١، شرح التصريح ٣٨٨/١.

(٣) الكتاب ٣٧/١ – ٣٩

(٤) انظر: الكتاب ٢٨٠/١ – ٢٩٠.

(٥) انظر: الكتاب ١٦٤/١ – ١٧٥.

(٦) انظر: الكتاب ٥٧/١ – ٦٦.

(٧) انظر: الكتاب ٧٢/١ – ٨٣.

ثم آية ثم شواهد شعرية[1].

- أنه يكثر من التمثيل بالجمل.

التمثيل عند الفراء:

كثر التمثيل في كتاب (معاني القرآن) ومن ذلك: يقول الفراء: "وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقاً مُفرِّقة لمعنى ما صلحت فيه (أحدٌ) و (إحدى) كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحدٌ وإن صلحت جعلوها على جهة (بل)؛ كقولك في الكلام: إذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلّك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى (بل)؛ ومنه قول الله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وأنشدني بعض العرب:

بَدَت مِثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَق الضُّحى وصُورَتِها أو أَنْتِ في العينِ أملحُ.[2]

يريد: بل أنت". [3]

ففي النص مثّل الفراء بجمل من الكلام، وآية قرآنية، ثم شاهد شعري.

ويقول: "وقوله: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [البقرة:٤١] وكلّ ما كان في القرآن من هذا قد نُصب فيه الثمن وأدخلت الباء في المبيوع أو المشترى؛ فإن ذلك أكثر ما يأتي في الشيئين لا يكونان ثمنا معلوماً مثل الدنانير والدراهم؛ فمن ذلك: اشتريت ثوباً بكساء، أيهما شئت تجعله ثمناً لصاحبه؛ لأنه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل: الرقيق والدور. وجميع العروض فهو على هذا. فإن جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن، كما قال في سورة يوسف: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [٢٠]؛ لأن الدراهم ثمنٌ أبداً، والباء إنما تدخل في الأثمان، فذلك قوله: ﴿ٱشْتَرَوْاْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا

(١) انظر: الكتاب ٣٧/١ – ٣٩ ، ٥٤ – ٥٦، ٨٠ – ٨٢، ٨٩.

(٢) لذي الرمة في ملحق ديوانه ٥٥٠، ومنسوب إليه في: المحتسب ١٨٤/١، الأزهية ١٢١، الخصائص ١٦/٢، اللسان (أوا)، وغير منسوب في: الإنصاف ١٦/٢، الخزانة ٦٩/١١.

(٣) معاني القرآن ٧٢/١.

قَلِيلاً﴾ [التوبة:٩]، ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦] ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [البقرة:١٧٥]، فأدخل الباء في أي هذين شئت حتى تصير إلى الدنانير والدراهم فإنك تُدخل الباء فيهن مع العروض."[١]

ونلحظ أنه في النص السابق استشهد بجمل من الكلام، وآيات قرآنية لإثبات القاعدة.

وفي نص آخر يقول: "وأما قوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧] ... فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال[٢]. وكل ذلك جائز فمن نصب أتبع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون. ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم ينصب بنونٍ، فإذا عطفوا عليها بـ(لا) كان فيها وجهان، إن شئت جعلت (لا) معلَّقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون؛ لأن (لا) في معنى صلةٍ، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبتها، ولم تكن معلَّقة فتنصبَ بلا نون؛ قال في ذلك الشاعر:

رأتْ إبلي برملِ جَدُودَ أنْ لا مَقِيلَ لها ولا شِرْباً نَقُوعا[٣]

فنون في الشرب، ونوى بـ(لا) الحذف؛ كما قال الآخر:

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنِهِ إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزرا [٤]

وهو في مذهبه بمنزلة المدعو تقول: يا عمرو والصلت أقبلا. فتجعل الصلت تابعاً لعمروٍ وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه بلانيّة (يا) في الألف واللام. فإن نويتها قلت: يا زيدَ ويأيها الصلتُ أقبلا. فإن حذفت (يأيها) وأنت تريدها نصبت؛ كقول الله عز

---

(١) معاني القرآن ١/٣٠.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع والتنوين في رفث وفسوق، و (جدال) بالنصب، وقرأ الباقون بنصبهن كلهن بلا تنوين. انظر (السبعة ١٨٠، حجة القراءات ١٢٨، الكشف ١/٢٨٥، الإتحاف ٢٠١).

(٣) غير منسوب في: الزاهر ١/١٣، تذكرة النحاة ٣٠٠.

(٤) لرجل من بني عبد مناة بن كنانة في: شرح التصريح ١/٣٤٩، الخزانة ٤/٦٣. وغير منسوب في: الكتاب ٢/٢٨٥، المقتضب ٤/٣٧٢، معاني القرآن للزجاج ١/٣٣٦، الزاهر ١/١٤، شرح القصائد ٢٨٨، شرح المفصل ٢/١٠١، ١١٠، تعليق الفرائد ٤/١٢١، الهمع ٣/٢٠٢.

وجل: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠] نصب الطير على جهتين: على نية النداء المجدد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا: وسخرنا له (الطير) فتكون النية على سخرنا. فهو في ذلك متبع؛ كقول الشاعر:

ورأيت زوجك في الوغى متقلِّداً سيفاً ورمحا[١]

وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضاً، وليس من قراءة القراء ولكنَّه يأتي في الأشعار، قال أمية[٢]:

فلا لَغْوٌ ولا تأْثِيمَ فيها وما فاهوا به لهمُ مقيمُ[٣]

وقال الآخر:

ذا كم – وجَدِّكم – الصَّغار بِعينه لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ[٤]. "[٥]

---

(١) في كتاب الشعر للفارسي يقول المحقق د. محمد الطناحي: (لعبد الله الزبعري في شعره المنشور بالمجلد الرابع والعشرين من مجلة معهد المخطوطات ص ٦٨).
وهو غير منسوب في: معاني القرآن ٤٧٣/١، ١٢٣/٣، مجاز القرآن ٦٨/٢، معاني القرآن للأخفش ٢٧٧، ٢٨٣، المقتضب ٥١/٢، المنتخب من غريب كلام العرب ٦٥٣/٢، الزاهر ٥٢/١، كتاب الشعر ٥٣٢/٢، الخصائص ٤٣١/٢، الارتشاف ١٤٩١/٣، الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، ٢٣٨/٦، الخزانة ٢٠٣/٢، ١٣٥/٣، ١٤٤/٩.

(٢) أمية بن الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي شاعر جاهلي حكيم، سمع من الرسول ﷺ ولم يسلم، انظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ٣٠٠، الأعلام ٢٣/٢).

(٣) في ديوانه ٥٤، ومنسوب إليه في: إيضاح الوقف والابتداء ٦٩، الزاهر ١٢/١، التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١. وغير منسوب في: سر الصناعة ٤١٥/١، اللباب ٢٣٤/١، شرح ألفية ابن معطي ٩٥٠، أوضح المسالك ١٩/٢، شرح ابن عقيل ١٥/٢، شرح الأشموني ٣٣٨/١، الهمع ٣/ ٢٠٤، الخزانة ٤٥٠/٤.

(٤) منسوب إلى رجل من مَذْحِج في: الكتاب ٢٩٢/٢، الأصول ٣٨٦/١، شرح المفصل ١١٠/٢. وإلى زرافة في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٣١/١. وإلى هُنَيّ بن أحمر الكناني في: التاج (حيس)، وإلى هُنَيّ أو زرافة في: اللسان (حيس). وإلى ضمرة بن ضمرة النهشلي في: الخزانة ٣٥/٢، شرح أبيات المغني ٢٥٨/٧. وغير منسوب في: معاني القرآن للأخفش ٢٦/١، المقتضب ٣٧١/٤، الزاهر ١٣/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٩/١، لباب الإعراب ٣٥٤، شرح ألفية ابن معطي ٩٤٩، المغني ٦٨٠، شرح التصريح ٣٤٥/١.

(٥) معاني القرآن ١٢٠/١ – ١٢١.

ويلاحظ على تمثيله في النص السابق عدم الالتزام بنظام وترتيب معين، ولا بنوع معين من الأمثلة، فقد مثل بالآيات والشواهد الشعرية للمطرد الكثير والشاذ.

كما يظهر أنه نظّر لقاعدة (لا) التبرئة وإعراب اسمها بإعراب المنادى، وعندما مثّل للمنادى جاء بالوجهين الجائزين في الآية الممثّل بها، ثم نظّر لها بشاهد شعري يذكر فيه حذف الفعل.

وفي نص له يتكلم فيه عن تذكير الفعل وتأنيثه جاء بشواهد قرآنية للتمثيل على ذلك ثم أتبع ذلك بشواهد شعرية ثم عاد مرة أخرى للشواهد القرآنية ثم الشواهد الشعرية، وقد كان عدد الشواهد الشعرية في هذه المسألة خمسة عشر شاهداً؛ مما يدل على اهتمامه بالتمثيل واسترساله فيه.(١)

وعند حديثه عن (حتى) أطال التمثيل فيها وجاء بآيات قرآنية بقراءاتها المتعددة وبشواهد شعرية وبكلام العرب(٢).

وفي حديثه عن الجزم ذكر بعض القواعد في الجزم ومع كل قاعدة مثّل بشاهد قرآني وشواهد شعرية(٣).

وأحياناً يقتصر تمثيله على الشواهد الشعرية(٤)، أو على الآيات القرآنية(٥)، أو كلام العرب(٦).

ونستطيع أن نلخّص موقف الفراء من التمثيل بما يأتي:

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/١٢٥ – ١٣١.

(٢) انظر: ١/١٣٢ – ١٣٨.

(٣) انظر: ١/ ٨٥ – ٨٧.

(٤) انظر: ١/٩٢، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦.

(٥) انظر: ١/٥٢، ٧٠، ١٠٠، ١٠١، ١٢٥.

(٦) انظر: ١/٥٩ – ٦٠.

- لم يكن الفراء يلتزم ترتيباً معيناً في عرض الأمثلة. وهذه هي طريقة سيبويه.
- كان يكثر من التمثيل في كتابه، وكان يكتفي أحياناً بمثالٍ أو اثنين للمسألة، ويطيل التمثيل في مسائل أخرى. وهذه طريقة سيبويه.
- لم يكثر من الجمل في تمثيله، بعكس سيبويه الذي كان أكثر تمثيله بالجمل. وذلك يعود لطبيعة الكتابين، فكتاب سيبويه كتاب في النحو والصرف، وكتاب الفراء في معاني القرآن.
- كان الفراء يمثّل للمطرد الكثير والقليل الشاذ. وقد كان سيبويه يمثل بنفس الطريقة.
- استعمل الفراء ألفاظاً للتمثيل؛ وهي قريبة من الألفاظ التي استعملها سيبويه. ومن الألفاظ التي استعملها الفراء:

ومثله[١]، واشتقاقات كلمة (مثل) [٢]، ومن ذلك [٣]، ومنه[٤]، كما قال أو يقول[٥]، كقوله[٦]، وما شابهها.[٧]

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/٥، ١٤،٢٧، ٢٩، ٣٥، ٣٩، ٤٤، ٤٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢.

(٢) انظر: ١/٨، ١٠، ١٣، ٢٦، ٣٢، ٣٥، ٦١، ٧٠، ٨٤، ١٢٥.

(٣) انظر: ١/٤، ١٦، ٣٠، ٤٤، ٧١، ٩٦، ١٠٥.

(٤) انظر: ١/١٩، ٨٣.

(٥) انظر: ١/١١، ٢٧، ٥٧، ٨٧، ٨٩.

(٦) انظر: ١/١٢، ٢٣.

(٧) انظر: ١/١٧، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٥٧، ٥٨، ٧٢، ٩٣، ١٢١.

ثالثا: التعليل:[١]

التعليل عند النحويين هو: ذلك النشاط العلمي الذي يهدف إلى معرفة أسباب الإعراب والحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والتغييرات التركيبية في الكلمات[٢].

وقد نشأ علم النحو بسيطاً خالياً من التعمق والاستقصاء، لم يعرف التفرع في البحث والاحتجاج القوي والقياس الدقيق والنظر الثاقب والتعليل إلا في القرن الرابع الهجري وما تلاه[٣].

واختلف الدارسون في نضج فكرة التعليل والقياس عند دارسي النحو الأوائل. فقيل: إنها بدأت واختمرت بينهم في عهد النحويين الأوائل. ومن أقدم النحويين الذين نُسب إليهم التعليل – وإن لم يؤلفوا فيه – عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي قيل عنه إنه: "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[٤]، و"أنه أول من علل النحو"[٥]. وكل هذا لا يفيدنا بنوع التعليل الذي مارسه الحضرمي[٦].

وكان النحو في هذا العهد يُدرس في ظل القرآن، ثم استقلّ في عهد الخليل، وصار يُدرّس لذاته من أجل التمكن من أساليب العرب وتجنب اللحن. وهكذا صار النحو لاستنباط القواعد والأسس التي تُبنى عليها اللغة[٧].

فهذا الخليل كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه استنبط من العروض ومن علل النحو الكثير[٨]. وكان تعليله في النحو لغوياً أكثر منه منطقياً، اعتمد على

---

(١) انظر: تعريف التعليل والعلة في اللغة والاصطلاح في كتاب: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث د. خالد الكندي ١٢١ – ١٣١.

(٢) انظر: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، د. جلال شمس الدين ٢٥٧.

(٣) انظر: التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل ٣٤.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٣١، وانظر: بغية الوعاة ٤٢/٢.

(٥) نزهة الألباء ٢٧.

(٦) انظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ١٤٣.

(٧) انظر: المصطلح النحوي للقوزي ٧٥، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش ٣٨ – ٣٩.

(٨) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٤٧، أخبار النحويين البصريين ٨٦.

حسه اللغوي، وعلى ما نطق به العربي في بيانه للعلة. وكان لا يتعصب لآرائه أو تعليلاته لأنه يعرف أنها من صنعه وليس للعرب بها علم لما نطقت بكلامها، فهي مجرد رأي، وقد سُئل عن العلل التي يُعلّل بها النحو فقيل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".[1]

والعلة عند الخليل لها ركائز لغوية كدفع الالتباس وكثرة الاستعمال وإيثار الخفة والتعويض واعتماد الدلالة والبنية الخارجية والظواهر الصوتية والتوهم.[2] وقد ذكر له سيبويه في الكتاب ظواهر تعليل كثيرة تعكس نزوعه إلى توضيح القواعد وإبراز القوانين، وقد اعتمد الخليل أحيانا النظر العقلي في الدرس اللغوي فهو شيخ العربية ومن علماء الكلام[3].

ومن تعليلاته: "وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك ولقيته أمسِ إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جار يُضمر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار... ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[4]. فالخليل يعلل بالاستخفاف لكثرة الاستعمال.

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥ – ٦٦.

(٢) انظر: المفصل في تاريخ النحو ٢٨٨.

(٣) انظر: التعليل النحوي في شرح ابن يعيش ٩٧.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢ – ١٦٣.

أما تلميذه سيبويه فقد كثرت التعليلات في كتابه[1]، وكانت تعليلاته وآراؤه مستمدة من حسه وخبرته بالعرب، واستعماله اللغوي بعيداً عن حقائق الفلسفة، وكان اهتمامه بالعلة تثبيتاً للأحكام، أو شرحاً وتفسيراً لها لتثبت في ذهن الدارس والمتعلم[2]. وستأتي أمثلة لتعليلات سيبويه أثناء دراسة العلة عند الفراء.

وقد كثر بعد ذلك الاهتمام بالتعليل وجاء من يشتهر به[3].

التعليل عند الفراء:

ليس الفراء بمعزل عن هؤلاء فقد ظهر في كتابه (معاني القرآن) الاهتمام بالتعليل النحوي؛ فكان يلتمس العلل والأسباب.

ومن المواضع التي علل فيها الفراء ما يأتي[4]:

١- التعليل بالسماع:

السماع من أهم وسائل الدرس اللغوي، وقد استخدمه علماء العربية لتفسير ما جاء عن العرب. وعده القدماء وسيلة من وسائل التعليل، وأطلقوا عليه "علة سماع"[5] وقد رفض بعض الباحثين أن يكون السماع تعليلاً قال: "والحقيقة أننا لا نعتبر استخدام السمع تعليلاً صورياً، طالما أن اللغوي قد استخدم المسموع ككتلة كلامية دون أن يفرض عليه صورة لغوية

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٦، ١٧، ١٨ ٩٢، ٣٠٥، ٣١٦، ٢/١٣، ٤٣، ١٧٣، ٢٠٤، ٢٧٥، ٢٩٦، ٣٠٣.

(٢) انظر: تفصيلاً للعلة عند سيبويه في: دراسات في كتاب سيبوية لخديجة الحديثي ١٨٦ وما بعدها.

(٣) انظر: تفصيل ذلك في: التعليل النحوي في الدرس اللغوي، لخالد الكندي ٤٦ – ١٥٠، دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي ١٥٩ – ١٦٣، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش، ١٠٦ – ١٢٦.
والحديث عن العلل والتعليل النحوي حديث طويل، فالعلل لها أقسام كثيرة تجدها مفصلة في كتب النحويين.
انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤، الخصائص ١/٤٨، ١٤٤، لمع الأدلة ١٠٥، الاقتراح ٨١.
وانظر من الدراسات الحديثة: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٣٤١، أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، ليونس الجنابي ٢٩، أصول النحو العربي لمحمد عيد ١٣١، التعليل النحوي في الدرس اللغوي لخالد الكندي ١٢١.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/٣٢، ١٣٢، ٢٨٢، ٣٢٦، ٤٢٢، ٤٦٥، ٢/٣٣، ٨٤، ٨٥، ١٣٢، ١٨٥، ٢٠٣، ٤١٣، ٣/٨٤، ٢٦٠.

(٥) انظر: الاقتراح ٨٣.

معينة. أما إذا تدخل اللغوي وفرض صورة معينة على الكلام وحصل عليه بطريقة معينة، فحينئذ قد تكون هذه الصورة هي العلة الصورية لهذا الكلام ... وعلى ذلك فنحن نعتبر أن اللغوي حين يستخدم المسموع كما هو دون تدخل منه ليس تعليلاً صورياً؛ فالسمع يقدم المادة العلمية فقط لكل من أراد دراسة اللغة، فمن شاء أن يستخدم هذه المادة في استنباط العلل سوف يجد ما يبتغيه أما من أراد أن يقف عند حدود هذه المادة فسوف يبقى في نطاق الوصف المباشر للغة."[1]

وقال: "حقاً قد يبدو أحياناً أن السمع وسيلة من وسائل التعليل طالما أن اللغوي يستخدمه كدليل لإثبات قضيته، غير أننا – حين ندقق النظر – نجد أن البون شاسع بين الدليل والعلة. فالسمع دليل على أن هذا الكلام يحدث بهذه الطريقة، ولكنه ليس علة لحدوثه بهذه الطريقة، إذ أن السمع عمل سلبي لا دخل له فيما يحدث داخل الحدث الكلامي، وعلى ذلك لا يعتبر السمع تعليلاً، وإنما تسجيل، ولذا اعتبر دعامة المنهج الوصفي"[2]

ومن تعليلات الفراء بالسماع قوله: "وقوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [هود:١٠٥] كتبت بغير الياء وهو في موضع رفع .... وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء، وأنشد بعضهم:

كفاك كف ما تليق درهما جوداً وأخرى تعطِ بالسيف الدما[3]".[4]

فالفراء يعلل لحذف الياء والواو من الفعل المضارع بأنه من كلام العرب، فالعرب تحذف

---

(١) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ص ٣٨.

(٢) السابق ص ٥٥.

(٣) الرجز غير منسوب في: معاني القرآن ١١٨/٢، ٢٦٠/٣، الزاهر ٨٠/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤، إعراب القرآن ١١١/٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ١٣٢، أمالي ابن الشجري ٢٨٩/٢، الإنصاف ٣٦١/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٣، اللسان (ليق)، تذكرة النحاة ٣٢، الأشباه والنظائر ٥٦/١، ٦٠/٢.

(٤) معاني القرآن ٢٧/٢.

إذا رأت ياء قبلها مكسور أو واو قبلها مضموم. وهي لغة منقولة عن هذيل[1] وثبتت في القرآن الكريم[2] وفي الشعر العربي[3].

ومن ذلك قوله: "وقوله: ﴿مَنسَكًا﴾ و﴿مَنْسِكاً﴾ [الحج: ٦٧] قد قرئ بهما جميعا[4]. والمَنْسِك لأهل الحجاز، والمَنْسَك لبني أسد."[5]

فالفراء لا يعلل لكسر وفتح المنسك سوى أنه لغة لهؤلاء أو هؤلاء، ولا يتعدى كونه مسموعاً عن العرب.

ومن ذلك قوله: "وبعض العرب يقول: الحُجَرات والرُّكَبات، وكل جمع كأن يقال في ثلاثة إلى عشرة: غُرَف وحُجَر؛ فإذا جمعته بالتاء نصبت ثانيه"[6].

فالفراء يرى أن جمع (فُعْله) بالألف والتاء يجوز فيه فتح العين فيقال: (فُعَلات). وذلك مسموع عن بعض العرب، كما سُمع جمع التكسير كذلك مفتوح العين.

وبمثل هذا علل سيبويه حيث يقول: "ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَبات وغُرَفات"[7] فلا يوجد عند سيبويه تعليل سوى أنه مسموع عن العرب.

ولكننا في بعض المواضع نجد الفراء يذكر السماع عن العرب ثم يأتي بعلة عقلية لتسند علة السماع عن العرب[8]، ومن ذلك قوله: "وقوله: ﴿يَـبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ﴾ [يوسف:١٩]

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٧٧/٣، إعراب القرآن ١١١/٣، الكشاف ٢٣٦/٣، زاد المسير ١٥٨/٤، تفسير البحر المحيط ٢٦١/٥، الدر المصون ٣٨٧/٦.

(٢) انظر: [الكهف: ٦٤]، [الفجر:٤]، [الإسراء:١١]، [الشورى:٢٤]، [القمر:٦] [العلق:١٨].

(٣) انظر: الكتاب ٢٦/١ – ٢٧، الأضداد ٢٦٤، الخصائص ١٣٣/٣، سر الصناعة ٥١٩/٢، الإنصاف ٣٥٩/١ – ٣٦١.

(٤) في هذه الآية وفي الآية (٣٤) من هذه السورة، قرأ حمزة والكسائي بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: (السبعة ٤٣٦، معاني القراءات للازهري ٣١٦، حجة القراءات ٤٧٦، الكشف ١١٩/٢، الإتحاف ٣٩٨).

(٥) معاني القرآن ٢٣٠/٢.

(٦) معاني القرآن ٧٠/٣.

(٧) الكتاب ٥٧٩/٣.

(٨) انظر: معاني القرآن ١٨٤/٢.

... وهذيل : (يا بُشْرَيّ) [1] كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلها ياء مشددة. أنشدني القاسم بن معن:

تركوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ ففقدتُهُم ولكلِّ جنبٍ مصرعُ[2]

وقال لي بعض بني سُلَيم: أتيك بموليّ فإنه أروى منّي. قال: أنشدني المفضل:

يُطوّفُ بي عكبٌ من مَعَدٍ ويطعنُ بالصِّلمةِ في قَفَيّا

فإن لم تثأروا لي من عِكَبّ فلا أرويتما أبدا صديّا[3]."[4]

فالفراء يذكر قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في ياء الإضافة وإنها لغة لبعض العرب، ويذكر ما سُمع عنهم من أشعار وأقوال. ولكنّه يرجع مرة أخرى ليعلل هذه اللغة المسموعة وسبب تغيير الألف إلى ياء فيقول: "ومن قال: يا بُشْريّ فأضاف وغيّر الألف إلى الياء فإنه طلب الكسرة التي تلزم ما قبل الياء من المتكلم في كل حال، ألا ترى أنك تقول: هذا غلامي فتخفض الميم في كل جهات الإعراب."[5].

فالفراء يعلل بالقياس التمثيلي فكما خُفِضَت الكلمة عندما أضيفت إلى ياء المتكلم يقاس عليها ما كان آخره ألف مقصورة، وهذا تعليل قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في ياء

---

(١) وهي قراءة ابن أبي إسحاق والجحدري. انظر: شواذ الكرماني (خ) ٢٤، الكشاف ٧٤/٤.

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي: ديوان الهذليين ٢٤١/١، الزاهر ٢٨٧/١، المحتسب ١٥٨/١، سر الصناعة ٧٠٠، شرح المفصل ٣٣/٣، لسان العرب (هوا). وغير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣، تفسير البحر المحيط ٣٢٢/١، الدر المصون ٣٠٣/٢، أوضح المسالك ١٧٧/٣، شرح ابن عقيل ٨٩/٣، شرح الأشموني ٩٣/٢، الهمع ٤٣٥/٢، حاشية الصبان ٤٢٥/٢.

(٣) منسوب للمنخّل اليشكري في اللسان (عكب). وغير منسوب في: البصريات ٨٤٩/٢، سر الصناعة ٧٠١، الخصائص ١٧٧/١، المحتسب ١٥٨/١، شرح المفصل ٣٣/٣. ويقول: د. أحمد علم الدين الجندي في اللهجات العربية في التراث: "وأن البيت لا يمكن أن يكون للمنخل اليشكري؛ لأنه من يشكر بن بكر بن وائل، وهو يستشهد بالبيت على لهجة هذيل، والبون شاسع بين هذيل وبين بكر بن وائل، وأرجّح أن البيت للمتنخل، وهو من خزاعة بن لحيان، وهي من هذيل فتكون الصلة قوية بين القائل الهذلي وبين اللهجة التي يستشهد بها على لهجة هذيل" ٥٣٩/٢ – ٥٤٠.

(٤) معاني القرآن ٣٩/٢.

(٥) السابق.

الإضافة.

ومن ذلك قوله: "وقوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩] إنما وجد الرفيق وهو صفة لجمع لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع... ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: حسن أولئك رجلاً، ولا قبح أولئك رجلاً."[١]

فالفراء يعلل بالسماع عن العرب، ولكنه يرجع بعد ذلك إلى التعليل العقلي فيعلل بالقياس التمثيلي، يقول: "إنما يجوز أن توحد صفة الجمع إذا كان اسماً مأخوذاً من (فِعْل) ولم يكن اسماً مصرحاً"[٢]

فيعلل لجواز كون صفة الجمع تأتي مفردة في هذا الموضع بأن الكلمة مشتقة يقول في موضع آخر: "إذا كان مشتقاً من فِعْل مثل: الفاعل والمفعول"[٣] فالكلمة المشتقة مثل الفعل وتقاس عليه.

٢ – التعليل بالتأويل:

استخدم الفراء التأويل كوسيلة من وسائل التعليل، ولجأ للتأويل العقلي فهو علة يسند بها المسموع. وقد لجأ إليه البصريون قبله.

والهدف من التعليل بالتأويل تبرير الحكم النحوي أو الصرفي.[٤] ومرّ في هذا البحث، التأويل عند الفراء[٥]

٣ – التعليل بالقياس التمثيلي:[٦]

الهدف من التعليل بالقياس التمثيلي الحصول على حكم نحوي ليس له وجود[٧].

---

(١) معاني القرآن ٢٦٨/١.

(٢) السابق.

(٣) معاني القرآن ٣٢/١.

(٤) انظر: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ١٥٦ – ١٦١.

(٥) انظر: الفصل الثالث من هذا البحث.

(٦) انظر: معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٧) انظر التعليل اللغوي عند الكوفيين، ومقارنته بنظيره عند البصريين ٢٠١.

ومن أمثلته عند الفراء قوله: "وكل اسم وصل، مثل مَنْ وما والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء"[1] فهو يرى أن دخول الفاء في خبر الاسم الموصول لعلة مشابهته بالجزاء.

فيقيس قياساً تمثيلياً: فالأسماء الموصولة تشبه الجزاء، والجزاء يدخل في جوابه الفاء، لذلك جاز أن تدخل الفاء في خبر الأسماء الموصولة.

وقد علل سيبويه بنفس التعليل حيث قال: "إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ههنا، كما دخلت في الجزاء، إذا قال: إن يأتني فله درهمان"[2]

ومن ذلك قوله: "وأما قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف:٤] فإن هذه النون والواو إنما تكونان في جمع ذكران الجن والإنس وما أشبههم ... وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون؛ لأنهم وُصِفوا بأفاعيل الآدميين، ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين فأخرج فعلهم على فِعَال الآدميين... فما أتاك موافقا لفعل الآدميين من غيرهم أجريته على هذا"[3]

فالفراء يستخدم التعليل بالقياس التمثيلي فقاس الشمس والقمر والكواكب على الإنس والجن، ووجه الشبه الأفاعيل التي يفعلونها وهي السجود والركوع، ثم الحكم بجواز الجمع بالواو والنون لما يخص الشمس والكواكب قياساً تشبيهياً تمثيلياً على الإنس والجن.

٤ – التعليل بالعامل[4]:

إن العامل وسيلة من وسائل التعليل؛ يُرجِع النحوي حكماً من الأحكام لعمل أحد العوامل سواء أكان لفظياً أم معنوياً، أي يجعل العامل هو العلة لهذا النطق.

وكان للفراء نصيب وافر من ذلك. فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ

(١) معاني القرآن ١٠٥/٢، وانظر: ١٥٥/٣.

(٢) الكتاب ١٠٢/٣، وانظر: ١٤٠/١.

(٣) معاني القرآن ٣٥/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٢/١ – ١٣ ، ٣٥٢/١، ١٤٨/١.

فِئَتَيْنِ﴾ [النساء:٨٨] ويقول: "فنصب (فئتين) بالفعل[١]، تقول: مالك قائماً، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج:٣٦]، فلا تبالِ أكان المنصوب معرفة أو نكرة؛ يجوز في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا؛ لأنه كالفعل الذي يُنصب بكان وأظن وما أشبهها .. ومثل مالِ: ما بالك، وما شأنك، والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك كثير ..." [٢]

فالفراء وجد أن بعض الكلمات المعارف والنكرات نصبت في مجموعة من التراكيب، وأن هذه المنصوبات وقعت بعد المركب (ما + لام الجر) فكان التعليل عنده بأن هذا المركب هو العامل. وأن هناك كلمات تعمل عمل هذا المركب مثل (ما بالك)، و(ما شأنك).

والتعليل بنظرية العامل موجود عند الخليل وسيبويه[٣]، مع اختلاف بعض التفاصيل، وهذا راجع لاختلاف الأصول.

ويرى بعض الباحثين أن التعليل بالعامل نظرية تجريبية، وليست نظرية فلسفية أو منطقية[٤].

٥ – التعليل بالاستخفاف لكثرة الاستعمال:

كَثُر التعليل بكثرة الاستعمال في اللغة العربية، وقيل عنه: "أما كثرة الاستعمال فيكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم على التعليل في كثير من الظواهر، وبخاصة في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها".[٥]

---

(١) وفي نصب ما جاء على هذا التركيب خلاف؛ فيرى الفراء والكوفيون أنه منصوب بفعل مضمر (كان) أو (ظن) وما أشبهها فيكون المنصوب منصوباً بها.ويرى البصريون أن المنصوب حال من الضمير المجرور. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١، تفسير الطبري ٢٣٠/٥، إعراب القرآن ٤٤٢/٤، غرائب التفسير للكرماني ٣٠٢/١، الكشاف ١٢٢/٢، المحرر الوجيز ١٦٠/٤، تفسير القرطبي ٢٩٣/٥، تفسير البحر المحيط ٣٢٦/٣، الدر المصون ٦٠/٤، روح المعاني ١٠٣/٣.

(٢) معاني القرآن ٢٨١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٦/١، ١٣١/٢، ١٥٥/٢، ٦٢/٣، ٦٣.

(٤) انظر: التعليل اللغوي عند الكوفيين ومقارنته بنظيره عند البصريين ١٢٤.

(٥) النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي ٨٤.

ومن تعليل الفراء بهذه العلة قوله: "وأما من خفض الدال من ﴿الحمدِ﴾[1] [الفاتحة:١] فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمةٌ بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبِل)، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم".[2]

فالفراء يعلل لقراءة خفض الدال من (الحمد) بالهروب من التثقيل؛ لأن هذه الكلمة كثيرة الاستعمال فجعلها ذلك كالكلمة الواحدة وبالتالي يُطبّق عليها ما يُطبّق على الكلمة الواحدة من استثقال توالي الضم والكسر.

وذلك الاستثقال له أسباب عضوية يذكر الفراء تعليل ذلك في نص آخر يقول:"فإنما يُستثقل الضم والكسر؛ لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين تنضمّ الرفعة بهما فيثقل الضمَّة ويمال أحد الشِّدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً".[3]

ومن تعليله بالتخفيف عندما ذكر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]، ذكر قراءة تسكين اللام وكسرها[4]. ثم ذكر التعليل لمن سكّن اللام يقول: "وتسكينهم إياها تخفيف كما تقول: وَهْو قال ذلك، وَهْي قالت ذلك، تسكّن الهاء إذا وُصلت بالواو وكذلك ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء، فأكثر كلام العرب تسكينها."[5]

فعلل لسكون لام الأمر إذا سُبقت بواو أو فاء بالاستخفاف لكثرة الاستعمال حيث شبهت بـ(الهاء) في (هو) و(هي) حين تُسبق بواو فتخفف حركة الهاء لكثرة الاستعمال.

وقد علل سيبويه بهذه العلة حيث قال: "واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة، وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من (هو) و(هي)، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها (واو) أو(فاء) أو (لام) وذلك قولك. وهْوَ ذاهب،

---

(١) قرأ الحسن البصري وزيد بن علي (الحمدِ لله) بكسر الدال في كل القرآن إتباعاً لكسرة لام الجر، وقيل: هي لغة بني تميم وبعض غطفان. انظر: (مختصر الشواذ١، المحرر الوجيز ١/١٠٠، الدر المصون ١/٤١، الإتحاف ١٦٢).

(٢) معاني القرآن ١/٣.

(٣) معاني القرآن ٢/١٣.

(٤) سبق تخريج القراءة ص٢٨٤ من هذا البحث.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٤، وانظر: ١/٢٨٥.

ولـهْوَ خير منك، فهْوَ قائم، وكذلك (هي) ... فعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها."[1]

ومن ذلك تعليله لحذف التنوين من العلم إذا كان موصوفاً بـ(ابن)، وكان ابن مضافاً إلى علـم، يقـول: "وذلـك إنّ حـذف النـون إنمـا كـان في الموضـع الـذي يُجـرى في الكـلام كثـيرًا، فيستخف طرحهـا في الموضـع الـذي يُستعمل، وقـد تـرى الرجـل يُـذكر بالنسـب إلى أبيـه كثيراً فيقال: من فلان بنِ فلان إلى فلان بنِ فلان."[2]

فالعلة عنده الاستخفاف لكثرة الاستعمال في الكلام، وبمثل هذا التعليل جاء سيبويه حيث يقول: "وذلك كل اسم غالب وُصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية أو أمّ وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم."[3]

٦ – التعليل بمراعاة المعنى:

ومن ذلك قول الفراء: "وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً وبئس به رجلاً ونعم به رجلاً وطاب بطعامك طعاماً وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها؛ ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول: قام بأخيك ولا قعد بأخيك؛ إلا أن يريد قام به غيره وقعد به "[4]

فتعليل دخول الباء في مرفوع (كفى) هو مراعاة المعنى، حيث يمدح به صاحبه فهذا المعنى شبيه بقول أكرم به رجلاً وبئس به رجلاً ونعم به وطاب به... ولو لم يكن المعنى مدحاً أو ذماً لم تدخل الباء في المرفوع.

(١) الكتاب ١٥١/٤، وانظر: الهمع ٢٠٣/١.
(٢) معاني القرآن ٤٣١٧/١.
(٣) الكتاب ٥٠٤/٣.
(٤) معاني القرآن ١١٩/٢.

أما سيبويه فقد جعل العلة في دخول الباء في مرفوع (كفى) التوكيد، قال: "ولكن هذه الباء دخلت هنا توكيداً"[1] ولم يعلل بعلة مراعاة المعنى في هذا الموضع[2].

أمّا علة مراعاة المعنى فقد وردت في كتاب سيبويه في موضع آخر[3].

٧ – التعليل بالفرق[4]:

ومن تعليل الفراء بهذه العلة أنه بعد أن ذكر قاعدة كسر همزة (إنّ) مع القول وفتحها مع ما جاء بمعنى القول من النداء وما شابهه قال: "وذلك أنك تقول: ناديت زيداً، ودعوت زيداً، وناديت بزيد، وهتفت بزيد، فتجد هذه الحروف تنفرد بزيد وحده، والقول لا يصلح فيه أن تقول: قلت زيداً، ولا قلت بزيد. فنفذت الحكاية في القول ولم تنفذ في النداء؛ لاكتفائه بالأسماء."[5]

فالعلة عنده علة فرق؛ لأن القول يأتي بعده حكاية فتكون جملة جديدة لذلك تبدأ بكسر همزة (إنّ)، أما النداء وما شابهه من الأفعال فما بعدها اسم يرتبط إعرابه بها ولا يستقل عنها، فتفتح همزة (أنّ) لذلك.

وسيبويه يعلل أيضاً بنفس الطريقة يقول: "تقول: قال عمرو إنّ زيداً خيرٌ منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تُعمل قال في (إنّ) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه ... وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تَظنُّ، قلت: متى تقول أنّك ذاهبٌ، وإنْ أردت الحكاية قلت: متى تقول إنّك ذاهبٌ"[6]

---

(١) الكتاب ٢٦/٢، وانظر: ١٧٥/٢، ٣١٦.

(٢) ولم يذكر علة مراعاة المعنى في هذه المسألة غير الفراء – فيما بين يدي من مصادر – انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٣١/٣، إعراب القرآن ٢٣٥/٣، الارتشاف ١٣٢١/٣، أوضح المسالك ٧٦/٢، شرح التصريح ٣٩٥/١، الهمع ٥١٢/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٤٩/١.

(٤) انظر: أمثلة أخرى للتعليل بالفرق في: معاني القرآن ٦٦/١، ٢٩٢/٢، ٣٥٤.

(٥) معاني القرآن ١٨٠/١.

(٦) الكتاب ١٤٢/٣، وانظر: ١٢٦/٣ – ١٢٧.

ومن تعليله بهذه العلة أنه عندما ذكر قاعدة "جواز إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين متصلين لمسمى واحد"[1]، ذكر أنّ ذلك لعلة الفرق بين الأفعال الناقصة والتامة يقول: "وذلك أنهّم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يُلغى، وبين الفعل الذي لا يجوز إلغاؤه"[2]. ويقول: "لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم"[3]

وهذا ما علل به سيبويه؛ يقول: "وإنما افترقت حسبْتُ وأخواتها والأفعال الأُخَر؛ لأن حسبْتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ أو مبني عليه لتجعل الحديث شكًّا أو علماً. ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر على مبتدأ، والأفعال الأُخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ."[4]

٨ – التعليل بالعدول عن الجهة الأصلية:

ومن تعليله بهذه العلة تعليله لمنع مَثْنَى وثُلاث ورُباع من الصرف إذ العلة عدولهن وصرفهن عن جهاتهن الأصلية، يقول: "وأما قوله: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣] فإنها حروف لا تُجرى. وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن؛ ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث .... وربما جعلوا مكان ثلاث ورباع: مثلث ومربع، فلا يُجرى أيضاً، كما لم يجرَ ثُلاث ورُباع؛ لأنه مصروف فيه من العلة ما في ثُلاث ورُباع"[5]

وهذه من علل سيبويه وهي العدول عن الأصل، وجاءت في الكتاب بلفظ (محدوداً عن وجهه) أي معدولاً به عن أصله يقول: "وسألته عن أُحاد وثُناء ومَثْنَى وثُلاث وُرباع، فقال: هو

(١) انظر المسألة في ص٢٥٩ من هذا البحث.
(٢) معاني القرآن ٣٣٤/١.
(٣) معاني القرآن ١٠٦/٢.
(٤) الكتاب ٣٦٨/٢.
(٥) معاني القرآن ٢٥٤/١.

بمنزلة أُخَر، إنما حدّه واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن جهته فتُرك صرفه."[1]

من ذلك تعليل الفراء لبناء الأعداد المركبة من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) فالعلة هي العدول عن الجهة الأصلية؛ لأنك أعطيت لذلك إعراباً واحداً في الجهة الجديدة التي صَرَفْتَ إليها. يقول: "وأما قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] فإن العرب تجعل العدد ما بين (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) منصوباً في خفضه ورفعه؛ وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد، ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة (بعلبك) إذا رفعوا آخرها ... والخمسة تنفرد من العشرة، والعشرة من الخمسة، فجعلوهما بإعراب واحد؛ لأن معناهما في الأصل هذه عشرة وخمسة، فلما عُدلا عن جهتهما أُعطيا إعراباً واحداً في الصرف كما كان إعرابهما واحداً قبل أن يُصرفا." [2]

وقد علل سيبويه بنفس العلة ولكن لم يفصل كما فصل الفراء، يقول: "وأما خمسة عشر وأخواتها ... فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد." [3]

٩ – التعليل بالحمل على النقيض:

ومن ذلك تعليل الفراء لحذف الياء من القاضي والمهتدي في حال كونها معرفة، إذ أنه حملها على النكرة قاض ومهتد. يقول: "ومن حذفها فهو يرى هذه العلة؛ قال: وجدت الحرف بغير ياء قبل أن تكون فيه الألف واللام. فكرهت إذ دخلت أن أزيد فيه ما لم يكن." [4]

أما سيبويه فقد جمع مع (علة الحمل على النقيض) (علة الاستخفاف)، فالعلة الأولى أنهم شبهوه بما ليس فيه ألف ولام فحملوه عليه وهو نقيضه، والعلة الثانية الاستخفاف حيث تستثقل الياء مع الكسرة، يقول: "ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه

(١) الكتاب ٣/٢٢٥، وانظر: ٣/٢٧٠.
(٢) معاني القرآن ٢/٣٢ – ٣٣.
(٣) الكتاب ٣/٢٩٧، وانظر ٣/٥٥٧.
(٤) معاني القرآن ١/٢٠١.

ألف ولام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام، وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تُستثقل كما تُستثقل الياءات، فقد اجتمع الأمران"[١]

١٠ – التعليل بعدم النظير:

ومن تعليله بهذه العلة قوله: "وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنه غاية للجماع ..." [٢]

فالفراء يعلل لمنع مثل كلمة: صوامع، ومساجد، وقناديل، وتماثيل، ومحاريب وغيرها من صيغ منتهى الجموع بعدم النظير.

وهي نفس العلة التي ذكرها سيبويه حيث يقول: "اعلمْ أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء."[٣]

١١ – التعليل بالخطأ البشري والوهم:

ومن تعليله بذلك، أنه جعل همز (معائش) من الوهم[٤]؛ لأن الأصل أنها لا تهمز فالياء فيها أصلية، وإنما يهمز ما كانت ياؤه زائدة مثل: مدائن وقبائل، يقول: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعلية) لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف .... وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة)؛ شُبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام"[٥]

فالفراء بعد أن جعل التعليل لذلك هو النطق الخاطئ والوهم، ذكر أن من أسباب هذا الوهم (تشابه الصيغ) وكثرتها في الكلام.

---

(١) الكتاب ١٨٣/٤.

(٢) معاني القرآن ٤٢٨/١.

(٣) الكتاب ٢٢٧/٣.

(٤) انظر المسألة مفصلة في الفصل الأول ص٨٨.

(٥) معاني القرآن ٣٧٣/١ – ٣٧٤.

ومن تعليله بالخطأ والوهم: أنه علل لقراءة ﴿بمصرخيِّ﴾ [1] [إبراهيم:٢٢] بكسر الياء بأنها من الخطأ البشري والوهم؛ ظن القارئ أن (بمصرخي) كلمة واحدة، وياء المتكلم جزء من هذه الكلمة، يقول: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعلّه ظنّ أن الباء في بمصرخي خافضة للحرف كلّه، والياء من المتكلم خارجة من ذلك."[2].

ومن تعليله بالخطأ البشري تعليله لقراءة: ﴿الشياطون﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ [الشعراء:٢١٠] وهي قراءة الحسن البصري[3]، يقول الفراء: "وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[4]

وقد استخدم سيبويه الخطأ البشري والوهم في تعليلاته في مواضع منها قوله نقلاً عن الخليل: "لا يقولون إلا هذان جُحرا ضبٍّ خربان، من قِبَل أن الضبَّ واحدٌ والجُحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بِعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا هذه جِحَرةُ ضِبابٍ خربةٍ؛ لأن الضِّباب مؤنثة، ولأن الجِحَرةَ مؤنثة والعدَّة واحدة فغلطوا"[5]

ومما مضى يظهر لي ما يأتي:

أولاً: أنواع العلل عند الفراء:

تنوعت العلل عند الفراء منها:

١. التعليل بالسماع.
٢. التعليل بالتأويل.
٣. التعليل بالقياس التمثيلي.

---

(١) انظر تخريج القراءة، وتفصيل المسألة في الفصل الأول ص٧٢.
(٢) معاني القرآن ٢/٧٥.
(٣) انظر تخريج القراءة، وتفصيل المسألة في الفصل الأول ص٢٧.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٨٥، وانظر ٢/٧٦.
(٥) الكتاب ١/٤٣٧.

٤. التعليل بالعامل.

٥. التعليل بالاستخفاف لكثرة الاستعمال.

٦. التعليل بمراعاة المعنى.

٧. التعليل بالفرق.

٨. التعليل بالعدول عن الجهة الأصلية.

٩. التعليل بالحمل على النقيض.

١٠. التعليل بعدم النظير.

١١. التعليل بالخطأ البشري والوهم.

ثانيا: طريقة الفراء وأسلوبه في التعليل:

- كان الفراء غالباً لا يصرح بكلمة علّة أو حكم، ويكتفي بقول: "لأن"[١]، "وذلك"[٢] و"إنّما"[٣] و"ألا ترى"[٤] ويستعمل حرف الجر اللام الذي يفيد التعليل مثل: "لنقصانها"[٥]، وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه.

وقد أشار للعلة صراحة في مواضع[٦] مثل قوله: "فيه من العلة ما في ثُلاث وُرباع"[٧] و"فهو يرى هذه العلة"[٨].

وليس هذا ببعيد عن أسلوب سيبويه وطريقته [٩] فقد كان يستعمل نفس الكلمات مثل: "لأن"،[١٠] و"إنّما"[١] و"ذلك"[٢] و"ألا ترى"[٣]، وقد يجمع سيبويه بين كلمتين

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢٠١/١، ٣٢٣، ٣٣/٢، ١٠٥، ١١٠/٣، ١٥٥.

(٢) انظر: السابق ١٨٠/١، ٢٥٤، ٣٣٤، ٤٣١، ٣٢/٢.

(٣) انظر: السابق ٢٨٥/١، ٤٢٨، ١١٩/٢.

(٤) انظر: السابق ٢٥٤/١، ١١٩/٢.

(٥) انظر: السابق ١٠٦/٢.

(٦) انظر: السابق ١٢٧/١، ١٣١، ١٣٩، ١٥٨، ٧١/٢، ١٤/٣، ٨٥.

(٧) معاني القرآن ٢٥٤/١.

(٨) معاني القرآن ٢٠١/١.

(٩) انظر: دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي ١٨٧.

(١٠) انظر: الكتاب ٢٥٢/١، ١٥١/٤، ١٨٣.

كلمتين مثل: "إنّما .. لأنّه"[٤]، و"ذلك لأنّه"[٥].

وقد يصرح بلفظ العلة مثل قوله: "وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال"[٦]

- أنه قد يفصّل في تعليله للحكم مثل تعليله لبناء الأعداد المركبة، وتعليله لدخول الباء على فاعل كفى، وقد يأتي بالعلة مختصرة مثل تعليله لدخول الفاء على خبر الاسم الموصول. وهذه هي طريقة سيبويه في تعليلاته.

- أنه كان يعلّل الأحكام بعلّة واحدة تبين حكماً أصلياً، ولا يذكر علة العلة كما فعل المتأخرون. وحتى لو جاء عنده أكثر من علة فهي علل للحكم نفسه وليست علل ثوانٍ وثوالث كما سماها المتأخرون.

وهذا ما يُلاحظ في طريقة تعليل سيبويه.[٧]

- أنه كان يعلّل بتعليلات تعليمية واضحة، وسهلة لا يوجد فيها ما نراه عند المتأخرين من أنواع العلل والشروط والأحكام.

وهذا ما يلاحظ في تعليل سيبويه، وشيخه الخليل، تقول خديجة الحديثي: "لذلك فنحن لا نجد في الكتاب ما سبق أن رأيناه من أنواع للعلل وشروط وأحكام وضعها المتأخرون وأطالوا فيها وعقدوها وشعبوا البحث النحوي وجعلوه مملاً لا جدوى منه للدارس. وما أحرانا أن نتبع سيبويه وشيوخه ... في تعليلاتهم ونأخذ بها... ولا نحاول الابتعاد بالبحث النحوي وبالمادة النحوية عن غايتها وهي الفهم والإفهام بأن ندخل فيها بحوثا هي أقرب إلى المنطق والجدل

---

(١) انظر: السابق ٣٦٨/٢، ٢٢٥/٣، ٢٩٧.

(٢) انظر: السابق ١٤٢/٣.

(٣) انظر: السابق ٣٦٨/٢.

(٤) انظر: السابق ١٠٢/٣، ٥٠٤.

(٥) انظر: السابق ٢٢٧/٣.

(٦) الكتاب ١٠/٣.

(٧) انظر: دراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ١٩٣.

العقيم منها إلى الدراسة اللغوية." [1]

وأخيراً ... فقد ظهر لي مما مضى:

- أن كل ما استخدمه الفراء في التعليل قد سبقه إليه سيبويه وشيوخه من البصريين. وأنه لا توجد فروق بين الفراء والكوفيين من جهة والبصريين من جهة في طريقة التعليل وأنواع العلل، وبذلك نستطيع القول بأن الكوفيين والبصريين يكّونون مدرسة تعليلية واحدة.
- أن النحويين المتقدمين من الكوفيين والبصريين توصلوا إلى أصولهم النحوية والصرفية عن طريق الاستقراء، وكان اهتمامهم بالسماع في درسهم بهدف توثيق اللغة وشرحها، ولم يهدفوا إلى التعليل، وهم بذلك شركاء في منهج واحد وهو المنهج الوصفي.
- أننا نجد جوانب كثيرة عند المتقدمين لم يعللوا لها؛ لأنهم قدمّوا التقعيد على التعليل.
- أن الفراء كان يهتم بالتعليل لتفسير الظواهر اللغوية، وشرح القراءات القرآنية وهذا راجع لطبيعة كتابه.

(١) دراسات في كتاب سيبويه ١٩٦.

رابعاً: عرض الأوجه المختلفة للمسألة: [1]

يرى بعض الباحثين أن ذكر الأوجه الإعرابية عند النحويين ما هو إلا نتاج التأثر بمنهج المتكلمين والفلاسفة[2]. وقد كثر ذكر الأوجه الإعرابية عند سيبويه.

كما أكثر الفراء من ذكر الأوجه، والاحتمالات للمسألة الواحدة في كتابة (معاني القرآن)؛ فيذكر للمسألة الواحدة عدة أوجه لإعرابها، وللإعراب الواحد عدة احتمالات. ومن ذلك:

من باب المنادى:

ذكر الفراء، الأوجه الإعرابية المحتملة في المنادى إذا كان علماً موصوفاً بكلمة (ابن) مضافة إلى علم آخر، يقول: "وقوله: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة:١١٦]، (عيسى) في موضع رفع، وإن شئت نصبت ... وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه؛ كقولك: يا زيدُ بنَ عبدِالله، ويا زيدَ بنَ عبدِالله. والنصب في كلام العرب أكثر."[3]

فذكر في العلم المنادى الموصوف بكلمة (ابن) مضافة إلى علم آخر وجهين[4]:

الأول: النصب، وهو الأكثر في كلام العرب –كما يرى – ونُسب اختيار النصب إلى البصريين[5].

الثاني: الرفع.

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٢/١، ٣٣، ٨٧، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٩/٢، ٣٣٨، ٤٧/٣، ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) انظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف ٤٥.

(٣) معاني القرآن ٣٢٦/١.

(٤) انظر: اللباب ٣٣٩/١، شرح ابن الناظم ٤٠٤، المحرر في النحو ٧٥٦/٢، الارتشاف ٢١٨٧/٤، شرح التصريح ٢١٦/٢.

(٥) نسبه إليهم: الارتشاف ٢١٨٧/٤، شرح التصريح ٢١٦/٢، وقد اختار وجه النصب الزجاج في: (معاني القرآن ٢٢٠/٢)، الزمخشري في: (الكشاف ٣١٢/٢)، ابن الحاجب والرضي في: (شرح الكافية ٣٥٩/١، ٣٧٢).

وإذا كان الاسم مما يُقدر فيه الحركة مثل (عيسى)؛ فالظاهر من كلام الفراء أنه يجيز تقدير الضمة والفتحة[1].

وقد ذكر سيبويه الوجهين، ولم يَظْهَرْ في كلامه ترجيح لأحد الوجهين، يقول: "ومثل ذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمروٍ ... جعلوه تابعاً لابن ... وأما من قال: يا زيدُ بنَ عبدالله، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبدالله وهو لا يجعله اسماً واحداً[2]...." ولم يُشر سيبويه إلى الاسم الذي تُقدر فيه الحركات، أما المبرد فقد جعل الضم أجود من النصب، يقول: "وذلك قولك: يا زيدَ بنَ عمرو، فجعلت زيداً وابنا بمنزلة اسم واحد، وأضفته إلى ما بعده. والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو على النعت أو البدل."[3]

من باب التمييز:

ذكر الفراء أنه يجوز في المفسِّر الدّال على المقدار وجهان، يقول: "كقولك:عندي قدر قفير دقيقاً، وقدر حَمْله تبناً، وقدر رطلين عسلاً، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسِّراً؛ لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف، يدل على جنس المقدار من أي شيء هو؛ ... فلذلك نُصب. ولو رفعته على الائتناف لجاز، كما تقول: عندي عشرون، ثم تقول بعد: رجالٌ، كذلك لو قلت: ملء الأرض[4]، ثم قلت: ذهبٌ، تخبر على غير اتصال."[5]

فذكر وجهين في المفسر الدال على المقدار:

---

(١) وقد نُقل عنه ذلك، انظر: الارتشاف ٢١٨٨/٤، الدر المصون ٤٩٢/٤، المساعد ٤٩٥/٢، الهمع ٤١/٢. وتابعه الزجاج في: (معاني القرآن ٢٢٠/٢)، والزمخشري في: (الكشاف ٣١٢/٢)، والعكبري في: (الإملاء ٢٣١/١). ويرى ابن مالك أنه إذا كان مما يقدر فيه الحركة تعّين تقدير الضمة إذ لا فائدة من نية الفتح وتابعه من جاء بعده من النحويين، انظر: (شرح التسهيل ٣٩٤/٣، الارتشاف ٢١٨٨/٤، الدر المصون ٤٩٢/٤، المساعد ٢٩٥/٢، شرح التصريح ٢١٩/٢، الهمع ٤١/٢).

(٢) الكتاب ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

(٣) المقتضب ٢٣١/٤.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران:٩١].

(٥) معاني القرآن ٢٢٦/١.

الأول: النصب، وهو الأصل في التمييز.

الثاني: الرفع[1]، وجعل الفراء وجه الرفع على الاستئناف؛ فكأنّ المرفوع خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة؛ يتضح ذلك من قوله: "تخبر على غير اتصال".

وقد ذكر سيبويه وجه الرفع وجعله ضعيفاً، يقول: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً وعليه نِحْيٌ سمناً ... وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يُضاف إليه ما كان منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه. ومن قال: مررت بصحيفة طينٍ خاتمُها قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صُفّةٌ خزٌّ. وهذا قبيح أجري على غير وجهه." [2]

حتى[3]:

ذكر الفراء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، أن (يقول) قرئ بالنصب والرفع[4]؛ وأنهما وجهان في العربية إذا وقع الفعل بعد (حتى).

ثم استطرد الفراء في شرح معاني (حتى).

فإذا وقع بعدها فعل ففيها وجهان:

---

(١) قيل إن الرفع على البدلية، وقيل: على أن يكون نعتاً بتضمينه معنى المشتق. انظر: المقتضب ٢٥٩/٣، الأصول ٣٠٨/١، كشف المشكل ٣١٤، التهذيب الوسيط ٢٣٢، المحرر في النحو ٨٦٠/٢. وقال ابن يعيش: (إن الأصل عندي خلٌ راقودٌ، وثوبٌ ذراعٌ، فيكون المقدار وصف لذلك الجنس، إلا أنهم قدموا الوصف لضرب من المبالغة وتأكيد العناية) انظر: شرح المفصل ٧٥/٢.

(٢) الكتاب ١١٧/٢.

(٣) انظر مسألة (حتى) في: المقتضب ٣٨/٢ – ٤٣، الإنصاف ١٢١/٢، المحرر في النحو ١٠١٨، الجنى الداني ٥٤١ – ٥٥٨، المغني ١١٤ – ١٤٩، الهمع ٢٩٩/٢ – ٣٠٢، ٣٤٠ – ٣٤٤، ١٨١/٣ – ١٨٢.

(٤) قرأ نافع وحده (حتى يقولُ) بالرفع، وقرأ الباقون (يقولَ) بالنصب. انظر: (السبعة ١٨١، معاني القراءات للأزهري ٧٥، حجة القراءات ١٣١، الكشف ٢٨٩/١، الإتحاف ٢٠٢).

١-يكون الفعل بعدها منصوباً بها فهي (حتى) الناصبة[١].
٢-يكون الفعل بعدها مرفوعاً، وتكون (حتى) الابتدائية.

وإذا وقع بعدها اسم ففيها وجهان:
١-يكون الاسم بعدها مخفوضاً، وهي حرف جرّ[٢].
٢-يكون الاسم بعدها تابعاً لإعراب ما قبلها، وهي حرف عطف[٣].

وقد شغل ذلك ما يقارب ست صفحات[٤]، فصّل فيها هذه الأوجه. وتكلم سيبويه عن (حتى) بالتفصيل، وذكر الأوجه الإعرابية لها[٥].

من باب الجوازم:

ذكر الفراء في الفعل الذي يقع جواباً للأمر وجهين، يقول: "وإذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة (الذي)، كقول القائل: أعربي دابة أركبْها، وإن شئت أركبُها. وكذلك: ﴿أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا﴾ [المائدة:١١٤]، ولو قال: (تكن لنا)[٦] كان صوابا. فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة ليس للأول ولا يصلح فيه إضمار الهاء إنْ كان الفعل واقعاً على الرجل فليس إلا الجزم؛ كقولك: هبْ لي ثوباً أتجمّلْ مع الناس، لا

(١) ويرى البصريون أنها حرف جر، والناصب للفعل (أنْ) المضمرة وجوباً بعدها. انظر: الكتاب ١٧/٣، الإنصاف ١٢١/٢.
(٢) واختلف الكسائي والفراء؛ فالكسائي يرى أنها تخفض بإضمار (إلى) والفراء يرى أنها تخفض مباشرة بتضمين معنى (إلى) (انظر: الإنصاف ١٢١/٢).
(٣) نُقل أن أهل الكوفة ينكرون العطف ألبتة، ورأي الفراء يخالف ذلك. (انظر: معاني القرآن ١٣٧/١، الجنى الداني ٥٤٦، المغني ١٤٧).
(٤) انظر: معاني القرآن ١٣٢/١ – ١٣٨.
(٥) انظر: الكتاب ٩٦/١ – ٩٧ ، ١٧/٣ – ٢٧.
(٦) وهذه قراءة شاذة قرأ بها ابن مسعود والأعمش. وقراءة الجمهور (تكون لنا)، انظر: (مختصر الشواذ ٣٦، المحرر الوجيز ١٠٧/٥).

يكون (أتجمل) إلا جزماً؛ لأن الهاء لا تصلح في أتجمل. وتقول: أعرني دابة أركبُ يا هذا؛ لأنك تقول أركبُها فتضمر الهاء فيصلح ذلك."[1]

ذكر الفراء أن الفعل إذا وقع جواباً للأمر وبعد هذا الأمر نكرة جاز فيه وجهان:
الأول: الجزم على الشرط والجزاء.
الثاني: الرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة (الذي)، واشترط لجواز الرفع أن يصلح في الفعل إضمار (هاء) تعود على ما قبله.

أما سيبويه فقد ذكر الوجهين دون شروط؛ فالوجهان جائزان في كل الأحوال، يقول: "هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرضٍ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك ... فتجزم على ما وصفنا لك، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلَّقاً بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيك ..."[2]

فسيبويه أجاز الوجهين دون أن يشترط شروطاً. وتابعه الجمهور[3] في جواز الوجهين، وعدم ترجيح أحدهما على الآخر، وعدم الاشتراط للجزم أو الرفع، ويُترك ذلك للمعنى؛ لأن الأمر لا جواب له في الحقيقة ودلالة المعنى على الشرط هي التي أجازت الجزم. وكونه صالحاً للحال أو صالحاً للاستئناف هو الذي أجاز أن يأتي الفعل مرفوعاً.

من باب الحروف غير العاطفة (كم الخبرية):

(١) معاني القرآن ١٦٢/٢، وانظر: ١٥٧/١-١٦٢.
(٢) الكتاب ٩٣/٣ – ٩٦، وانظر من ٩٦ – ١٠٠.
(٣) انظر: مجاز القرآن ١/٢، معاني القرآن للأخفش ٨١/١ – ٨٢، المقتضب ٨٢/٢، معاني القرآن للزجاج ٦٠/٣، شرح القصائد السبع ١٨، اللباب ٦٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٨/٢، شرح الكافية للرضي ١١٦/٤ – ١١٨، شرح ألفية ابن معطي ٣٣٤/١، المساعد ٩٦/٣، شرح الأشموني ٢٢٠/٣.

ذكر الفراء أن في الاسم النكرة الواقع بعد (كم) الخبرية ثلاثة أوجه[1]، ثم قال: "وأنشدوا قول الشاعر:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري[2]

رفعاً ونصباً وخفضاً، فمن نصب قال: كان أصل (كم) الاستفهام وما بعدها من النكرة مفسِّر كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام؛ فنصبنا ما بعد (كم) من النكرات؛ كما تقول: عندي كذا وكذا درهما. ومن خفض قال: طالت صحبة (من) للنكرة في (كم)، فلما حذفنا أعملنا إرادتها، فخفضنا؛ كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخيرٍ. وأما من رفع فاعمل الفعل الآخر، ونوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أتاني رجل كريم ... وإنما جعلت الفعل مقدماً في النية لأن النكرات لا تسبق أفاعيلها، ألا ترى أنك تقول: ما عندي شيء، ولا تقول: ما شيء عندي."[3]

ذكر أن الاسم النكرة بعد (كم) فيه ثلاثة أوجه[4]:

الأول: النصب على أن أصل (كم) الاستفهام[5]، فيكون ما بعدها نكرةً مفسراً كتفسير العدد؛ فشبهت الخبرية بها، ونُصب ما بعد (كم) من النكرات على ذلك.

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٦٨/١.

(٢) للفرزدق في ديوانه (٣٦١/١)، والرواية في الديوان: (كم خالة لك يا جرير وعمة)، ومنسوب إليه في: العين ٢٤٧/١، ٤٧/٢، الكتاب ٢/ ١٦٢، ١٦٦، ٧٢/٢، الأصول ٣١٨/١، توجيه اللمع ٤٠١، شرح المفصل ١٣٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، التهذيب الوسيط ٣٨١، شرح ألفية ابن معطي ١١٢٤/٢، أوضح المسالك ٢٤٣/٤، المغني ٢٠٨، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٤٨٧/٥ ، ٢٤٩٣، الخزانة ٤٣٩/٦، الدرر اللوامع ٤٥/٤. وغير منسوب في: المقتضب ٥٨/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٧، المحرر في النحو ٨٦٦/٢، الهمع ٢٧٥/٢.

(٣) معاني القرآن ١٦٩/١.

(٤) انظر: الخزانة ٤٣٩/٦.

(٥) ويرى المبرد ومن تابعه أنها استفهامية على سبيل التهكم، انظر: (المقتضب ٥٨/٣ توجيه اللمع ٤٠١، التهذيب الوسيط ٣٨١).

وهذا هو رأي سيبويه؛ يقول: "واعلم أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون ... وبعض العرب يُنشد قول الفرزدق:

كم عمةً لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبَتْ علي عشاري

وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له."[١] وقد أشار سيبويه إلى أن نصب تمييز (كم) الخبرية لغة (بني تميم) لأن الفرزدق تميمي[٢].

الثاني: الخفض[٣]، وذلك على أن حرف الجر (من) محذوف وعمله باقٍ[٤]، ونظّر لذلك بقول العرب: كيف أصبحت؟ والجواب: خيرٍ عافاك الله، فخفض (خير) يريد (بخير).

وهذا رأي الخليل، يقول سيبويه: "وقال بعضهم: كَمْ على كل حالٍ منّونةٌ، ولكن الذين جرُّوا في الخبر أضمروا (مِنْ) كما جاز لهم أن يضمروا (ربّ). وزعم الخليل أن قولهم: لاهٍ أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: للهِ أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كل جار يُضْمَر، لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم .... ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول: ذهب أمْسِ بما فيه"[٥]. وهو مذهب الكوفيين[٦].

أما سيبويه فيرى أن الجر على أن معنى (كم) معنى (ربَّ) فعملت عملها، يقول: "واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا اسقط التنوين ... والمعنى معنى (ربّ)، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب."[٧]

وهذا التفسير عند سيبويه أقوى؛ لأنه لا يُحمل على الاضطرار والشاذ[٨]. وتابعه جماعة

---

(١) الكتاب ١٦١/٢ – ١٦٢، وتابعه: (شرح ألفية ابن معطي ١١٢٤، المحرر في النحو للهرمي ٨٦٧/٢).

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٧، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٤٨٦/٥ – ١٤٩٣، الهمع ٢٧٧/٢.

(٣) انظر: التبيين للعكبري ٤٢٦.

(٤) نسبه إلى الفراء: ناظر الجيش في: (شرح التسهيل ٢٤٨٥/٥).

(٥) الكتاب ١٦٢/٢ – ١٦٣، ونسبه إلى الخليل: (توجيه اللمع ٤٠٢).

(٦) نسبه إلى الكوفيين: شرح المفصل ١٣٤/٤، الهمع ٢٧٧/٢.

(٧) الكتاب ١٦١/٢.

(٨) انظر: السابق ١٦٤/٢.

من النحويين[1].

الثالث: الرفع، وهو عنده على أنه عمل فيه الفعل المتأخر عنه، وهو (قد حلبت) على نية تقديمه فيكون (فاعل).

وهذا رأي سيبويه، يقول: "وإن شاء رفع ... وقد قال بعض العرب: كم عمةٌ لك يا جرير .....

فجعل (كم) مراراً، كأنه قال: كم مرةً قد حلبت عشاري عليّ عماتُك"[2]

وهذا التوجيه لسيبويه والفراء، أما غيرهما من النحويين فيرون أن الرفع على أن يكون مبتدأ وخبره الفعل (قد حلبت)[3]، وقيل مبتدأ والخبر (فدعاء)[4].

وقيل: يجوز أن يكون الخبر الجار والمجرور (لك)، و (كم) الخبرية عندهم بمعنى المصدر والتقدير: (كم حلبةٍ)، أو بمعنى الظرف والتقدير (كم يوماً) أو (كم مرةً).[5]

من باب العطف:

ذكر الفراء في الفعل المعطوف على الجزاء المجاب بالفاء ثلاثة أوجه، يقول: "فإذا جئت إلى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه؛ إن شئت رفعت العطف؛ مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك، وتُؤْجَرُ وتحمدُ. وهو وجه الكلام. وإن شئت جزمت، وتجعله كالمردود على موضع الفاء. والرفع على ما بعد الفاء. وقد قرأت القراء:

---

(١) منهم: المبرد في: (المقتضب ٥٨/٣)، الوراق في: (علل النحو ٤٠٣)، الصنعاني في: (التهذيب الوسيط ٣٨٠ – ٣٨١) ، ابن معطي وابن جمعة في: (شرح ألفية ابن معطي ١١١٧ – ١١٢٤). وقيل: الجر بالإضافة إلى (كم) انظر: اللباب ٣١٦/١، توجيه اللمع ٤٠٢، شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٦، المحرر في النحو ٨٦٤/٢، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٤٨٥/٥.

(٢) الكتاب ١٦٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٥٨/٣، توجيه اللمع ٤٠١، التهذيب الوسيط ٣٨١، شرح الألفية لابن الناظم ٥٢٧، شرح ألفية ابن معطي ١١٢٤، شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٤٩٣/٥.

(٤) انظر: المحرر في النحو ٨٦٧/٢.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١١٢٤.

﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٨٦] رفع وجزم[١]. وكذلك: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] جزم ورفع[٢]. ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت .... وأكثر ما يكون النصب في العُطوف إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء؛ فإذا كانت الفاء فهو الرفع والجزم."[٣]

ذكر الفراء ثلاثة أوجه:

الأول: الرفع، وهو اختيار الفراء ويظهر أنه على الاستئناف[٤]، حيث يقول: والرفع على ما بعد الفاء".

وهذا رأي سيبويه؛ يقول: "وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا آتيك وأحسن إليك ... والرفع هنا وجه الكلام وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجرى في غير الجزاء."[٥]

الثاني: الجزم وهو جائز عنده؛ محمول على موضع الفاء، ويبدو أنه اختيار الكسائي لأنه قرأ بالجزم في الآيات السابقة.

وقد أجازه سيبويه يقول: "وقد بَلَغَنا أن بعض القراء قرأ: ﴿من يضلل الله فلا هادي له

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (ونذرُهم) بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم (ويذرُهم) بالياء والرفع. وقرأ حمزة والكسائي (ويذرْهم) بالياء والجزم. انظر: (السبعة ٢٩٨، معاني القراءات للأزهري ١٩٤، الحجة للفارسي ١٠٩/٤، حجة القراءات ٣٠٣، الكشف ٤٨٥/١، الإتحاف ٢٩٣).

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (ونكّفرُ) بالنون والرفع، وقرأ نافع وحمزة والكسائي (ونكّفرْ) بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص (ويكفّرُ) بالياء والرفع. انظر: (السبعة ١٩١، معاني القراءات للأزهري ٨٩، الحجة للفارسي ٤٠٠/٢، حجة القراءات ١٤٧، الكشف ٣١٧/١، الإتحاف ٢١٢).

(٣) معاني القرآن ٨٦/١ – ٨٧.

(٤) انظر: المقتضب ٢٢/٢، ٦٦، معاني القراءات للأزهري ٨٩، ١٩٤، كشف المشكلات للباقولي ٣٠٥/١. وقيل الرفع على جعله خبراً لمبتدأ محذوف. انظر: الحجة للفارسي ٤٠٠/٢، ١٠٩/٤، كشف المشكلات للباقولي ٤٨٦/١.

(٥) الكتاب ٩٠/٣.

ويذرْهم في طغيانهم يعمهون﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل..."[١]

الثالث: النصب، وقد أجازه الفراء في المعطوف على ما أجيب بالفاء حملاً على المعطوف على جواب الشرط المجزوم، وهذا الوجه قليل عنده والأكثر أن يكون النصب في العطوف إذا لم يكن في الجواب فاء.[٢]

أما سيبويه فلم يذكر وجه النصب في المعطوف على ما أجيب بالفاء، وذكر النصب في المعطوف على فعل جواب الشرط المجزوم وجعله وجها ضعيفاً[٣]، يقول: "واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف ... فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلا؛ لأنه ليس بواجب أن يفعل." [٤]

ولم يفرق بعض المتأخرين بين ما كان معطوفاً على ما جوابه بالفاء أو بغير الفاء.[٥]

ومما مضى يظهر لي:

- الاتفاق بين سيبويه والفراء في العناية بالأوجه الإعرابية المختلفة في الموضع الواحد، وليس معنى ذلك أنهما اتفقا في التوجيه، وإنما المراد أنهما اتفقا في النزوع إلى تقليب المسالة على أوجه نحوية متعددة، فقد لاحظت أن كليهما لا يكتفي بوجه واحد وإنما يسترسل في الأوجه الأخرى المختلفة في المسألة.
- اختلاف الأوجه الإعرابية المحتملة عند الفراء عن الأوجه التي أجازها البصريون وذلك للاختلاف المذهبي بينهما في السماع والقياس. فما يجيزه الفراء يمنعه سيبويه وغيره من جمهور البصريين والعكس.
- تفوّق الفراء في الاهتمام بالمسموع فأجاز أوجهاً لم يجزها سيبويه، أو أنه أجاز ما ضعفه

---

(١) الكتاب ٣/٩٠.

(٢) ويظهر أن النصب عنده على ما يسمى بالصرف عند الكوفيين انظر: (معاني القرآن ٣/٢٤)، وانظر: (الكشف ٢/٢٥٢، الدر المصون ٩/٥٨٨).

(٣) وتابعه بعض النحويين، انظر: المقتضب ٢/٢٢، كشف المشكلات للباقولي ١/٣١٣.

(٤) الكتاب ٣/٩٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣/٢٦٦، شرح التصريح ٢/٤٠٨.

سيبويه، وهذا هو أساس الخلاف بين المنهجين البصري والكوفي، إذ قبل الفراء وأستاذه الكسائي ما لم يقبله سيبويه وأستاذه الخليل.

- في بعض المسائل ذكر سيبويه الأوجه الإعرابية دون ترجيح ودون اشتراط وبالمقابل رجح الفراء في هذه المسائل، واشترط شروطاً لجواز بعض الأوجه.

وفي بعض المسائل تابع الفراء الخليل في توجيه بعض الأوجه الإعرابية بينما خالف سيبويه أستاذه الخليل.

- طبيعة كتاب الفراء كتفسير لمشكل آي القرآن من أسباب كثرة الأوجه الإعرابية، فالفرق بين الفراء وسيبويه بسبب اختلاف كتابيهما. فالفراء يعرض إعراب الآية بالأوجه المختلفة. (١)

وأخيراً ... فقد ظهر لي من دراسة الفلسفة بأوجهها المختلفة عند الفراء أنه كان متميزاً في تقعيده وفي طريقته وأساليبه في التمثيل والتعليل وعرض الأوجه الإعرابية. فلم يكن متأثراً بمذهب ولكن كان يختط لنفسه طريقاً جديداً.

(١) من ذلك، انظر معاني القرآن: ١/١٠٠، ١٤١، ١٥٤، ١٥٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢/١٥، ٥١، ٥٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٤٦، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٠٠، ٣/٢٤، ٢٩، ٤٢، ٢٧٣.

الخاتمـة

وبعد ... فعود على بدء، فقد كان موضوع هذا البحث النزعة البصرية عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)، واتضح فيه أن الفراء يتمتع بعقلية مميزة وشخصية علمية مستقلة، فبالرغم من أنه ينزع إلى منهج البصريين، وأنه درس على أساتذة البصرة، إلا أنه كان يختط لنفسه منهجاً جديداً، ويؤسس مذهباً خاصاً به، والدليل على ذلك:

- في السماع، كانت عنده النزعة البصرية في رد بعض القراءات القرآنية، ورد بعض كلام العرب وأشعارهم. لكنّه في المقابل كان شديد الاحترام للمسموع؛ فظهر تأثير القراءات القرآنية على القواعد النحوية التي ذكرها في كتابه، كما نجد كتابه زاخراً بقراءات كثيرة، تفرّد بذكر بعضها[1]، كما ظهر اعتداده بالمسموع عن العرب.
- وفي القياس، كانت عنده النزعة البصرية في بعض المسائل فاشترط الكثرة للقياس، وعدم القياس على القليل، واشترط فصاحة المسموع للقياس عليه، ولم يجز القياس مع عدم السماع. لكنّه في المقابل، قاس على القليل بل قَبِل الشاهد الواحد المسموع عن العرب وقاس عليه، وكان له شأن أي شأن في القياس، وظهر من خلال البحث أنه يبحث عمّا يراه الأصلح فيقيس عليه.
- وفي التأويل، كانت عنده النزعة البصرية في الميل إلى التأويل في بعض المسائل فيلجأ إلى تقدير محذوف في كثير من المسائل، أو جعل الشاهد الشعري من قبيل الضرورة الشعرية، وغير ذلك من أساليب التأويل. لكنّه في المقابل يحمل النص على ظاهره في كثير من المسائل شأنه في ذلك شأن الكوفيين.
- ظهرت النزعة البصرية في اتفاقه مع البصريين في بعض المسائل ومخالفة شيخه الكسائي مخالفة صريحة أو غير صريحة. لكنّه في المقابل كان يحترم آراء شيخه ويعتد بها.
- وفي التأثر بمنهج الفلاسفة والمتكلمين كانت عنده النزعة البصرية فاهتم بالتقعيد، والتمثيل، والتعليل، وبالأوجه الإعرابية، لكنّه في المقابل كان في بعض المواضع لا يهتم

---

(١) مثل: قراءة (يؤوسا) [الاسراء:٨٣]، انظر: معاني القرآن ١٣٠/٢، وقراءة: (وما أمرنا إلا واحدةً) [القمر:٥٠]، انظر: معاني القرآن ١١١/٣.

بذكر القاعدة، ويذكر أمثلة قليلة، كما يترك الظاهرة النحوية من غير تعليل، وقد لا يذكر الأوجه المحتملة للإعراب.

كل هذا يجعلنا نقول إن النزعة البصرية موجودة عند الفراء، كما أن النزعة الكوفية موجودة عنده، وقد جمع بين المنهجين ثم رسم لنفسه منهجاً جديداً في الدرس النحوي، فكان بذلك متميزاً متفرداً.

وقد ظهر لي من خلال دراسة النزعة البصرية عند الفراء ما يأتي:

- أنه لا يمكن وضع خط فاصل بين الكوفيين والبصريين فقد التقى كلا الفريقين في مسائل كثيرة وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك. ولا يعني وجود المدارس النحوية المتميزة عن بعضها أن يكون بين كل مدرسة وأخرى حدود وفواصل بل كان بينهم اشتراك في بعض الخصائص لا يتنافى مع التميز فقد لاحظت أن بينهم تشابهاً في المنهج يظهر من استشهادهم بالقرآن الكريم وقراءاته، واستشهادهم بالحديث النبوي وإن كان قليلاً، كما يظهر من استشهادهم بالشعر وكلام العرب.
كما لاحظت اعتماد الفريقين على أصلين وهما السماع والقياس وإن اختلفت طريقة كل فريق منهم.
- أن منهج النحويين الأوائل هو وضع أسس علم النحو بما يراه الواحد منهم، ولم يكونوا ينزعون لوضع مدرسة نحوية.
- أن النحويين المتقدمين من البصريين والكوفيين توصلوا إلى أصولهم النحوية والصرفية عن طريق الاستقراء والسماع فهم شركاء في المنهج الوصفي.
- أنهم كانوا يكوّنون مدرسة تعليلية واحدة ذلك أن كل ما استخدمه الفراء في التعليل قد سبقه إليه سيبويه وشيوخه من البصريين، والاختلاف بين البصريين والكوفيين في طريقة التعليل وأنواعه.
- كان الفراء ينهج المنهج العلمي السليم؛ لأنه كان ينتفع ويأخذ ما يناسب شخصيته المستقلة.
- كان الفراء يخالف البصريين والكوفيين في بعض المسائل لذلك نجده تفرد ببعض الآراء

النحوية، كما تفرد ببعض المصطلحات.

- كون الفراء ينزع إلى منهج البصريين فهذا لا يمنع أن ننسبه إلى الكوفيين، بل إن المدرسة الكوفية في النحو تشكلت بآرائه النحوية وشخصيته الفريدة المتميزة.

وقد أظهر البحث ما يأتي:

- تساهل أصحاب كتب النحو في نسبة الآراء إلى أصحابها فقد نسب إلى الفراء آراء في كتابه ما يخالفها[1].
- أن اعتماد بعض الباحثين في استخراج آراء الفراء على الكتب الأخرى التي ذكرت آراءه؛ هو السبب في الخلط في نسبة الآراء إليه.
- أظهر البحث أن للفراء في بعض المسائل رأيين، فنجده في موضع يوافق البصريين، وفي موضع آخر يوافق الكوفيين[2].

وقد كان لطبيعة الكتاب، وأنه في شرح مشكل القرآن أثر في طريقة الفراء وذلك فيما يأتي:

- أنه يذكر المصطلح عند حديثه عن القاعدة في موضع ويهمل المصطلح في موضع آخر، ويكتفي بوصف القاعدة دون تحديد مصطلح للباب الذي تنتمي إليه هذه القاعدة الموصوفة.
- تفرق المباحث.
- إيجاز المسألة في بعض المواضع، وتفصيلها في مواضع أخرى بحسب ما تحتاجه الآيات.
- تكرار القاعدات في أكثر من موضع وبأساليب مختلفة.
- اهتمامه بالتعليل للظواهر اللغوية، وشرح القراءات القرآنية.
- كثرة الأوجه الإعرابية؛ فيعرض إعراب الآية بالأوجه المختلفة.

---

(١) انظر: ص٤٦ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص٢١١ من هذا البحث.

وقد ظهر لي من خلال هذا البحث الاقتراحات التالية:

١. أن كتاب (معاني القرآن) يحتاج إلى مزيد من الخدمة، ففيه نبع للباحثين والدارسين لإبرازه وإبراز النحو الكوفي فيه، وإبراز شخصية الفراء. ومن المقترحات لخدمة هذا الكتاب:

أ- جمع آراء الفراء النحوية من كتاب (معاني القرآن) ثم ترتيبها حسب أبواب النحو ثم شرحها ليتيسر للقارئ فهم المعنى المراد.

ب- دراسة الشواهد الشعرية في كتاب معاني القرآن دراسة نحوية وافية.

ج- دراسة المصطلح النحوي عند الفراء من خلال (معاني القرآن) دراسة وافية تشمل جميع المصطلحات في الكتاب وتُورد جميع الأمثلة الواردةُ في الكتاب ثم توازن بينه وبين المصطلح البصري.

د- دراسة أثر الفراء في بعض العلماء الذين جاؤوا بعده وتأثروا به، كالمبرّد، والطبري والزمخشري، فقد ظهر لي أن للفراء تأثيراً على آرائهم النحوية.

٢. دراسة أصول النحو عند النحويين والموازنة بينهم.

٣. المكتبة النحوية مفتقرة إلى الدراسات التي تصف وتحلل أساليب النحويين في التأويل والتقعيد والتمثيل والتعليل، وتبين أسباب الاختلاف بينهم وفائدته لدارس النحو العربي.

وختاماً ... استغفر الله، وأحمده، وما توفيقي إلا به عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

١- كشاف الآيات القرآنية وقراءاتها.

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿الحمدِ لله﴾	١	٣١٢
البقرة	﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾	١٤	٢٨
	﴿صُمُّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	١٨	١٩٦
	﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾	٢٠	١٥٩
	﴿ولو شاء الله لأذهب بسمعهم﴾	٢٠	١٥٩ (حاشية)
	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾	٢٨	٢٧١
	﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	٤١	٢٩٨
	﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾	٥٤	٢١، ٢٣، ٢٥٩
	﴿بارئكم﴾	٥٤	٢١
	﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾	٨٦	٢٩٨
	﴿وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾	٩٣	١٥١
	﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾	١٠٢	٧٨
	﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	١١٧	٣٨، ٩٤
	﴿فيكونَ﴾	١١٧	٩٧
	﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ﴾	١٢٦	٢٨٣
	﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾	١٣٥	٢١٠
	﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ﴾	١٤٨	٢٨٣
	﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌ﴾	١٥٤	١٤٧
	﴿يَأْكُلُونَ﴾	١٧٤	٥٤
	﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾	١٧٥	٢٩٨

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾	١٧٨	٢٠٠، ٢١٣
	﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	١٨٤	٢٤
	﴿فديةُ طعامِ مسكين﴾	١٨٤	٢٤
	﴿فديةُ طعامِ مساكين﴾	١٨٤	٢٤ (حاشية)
	﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾	١٩٦	١٤٨
	﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾	١٩٦	٢١٣ (حاشية)
	﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾	١٩٧	٢٩٨
	﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ﴾	١٩٧	٢٩٨
	﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٢١١	٦٠
	﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	٣٢٤
	﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسول﴾	٢١٤	٣٢٤
	﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾	٢١٧	٤٩
	﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾	٢٢٩	٨٣
	﴿إلا أن تخافوا﴾	٢٢٩	٨٣
	﴿إلا أن يُخافا﴾	٢٢٩	٨٣، ٩٥، ٩٨
	﴿إلا أن يظنا ألا يقيما حدود الله﴾	٢٢٩	٨٣
	﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾	٢٢٩	٢٠٠، ٢١٣ (حاشية)
	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾	٢٣٠	٢٣٣
	﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾	٢٥٥	٦٢

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	﴿يؤوده﴾	٢٥٥	٦٢، ١٠١
	﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ﴾	٢٧١	٣٣٠
	﴿فهو خير لكم ونكفّرْ﴾	٢٧١	٣٣٠
	﴿فهو خير لكم ويكفّرُ﴾	٢٧١	٣٣٠
	﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾	٢٨٥	٢٦١
آل عمران	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾	١٣	١٩٧
	﴿يَأْمُرُونَ﴾	٢١	٥٤
	﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾	٢٦	٢٠٥
	﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾	٧٥	٦٣، ٩٥
	﴿يؤدّهْ﴾	٧٥	٦٣، ١٠١
	﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	٩١	٢٧٣، ٢٧٤، ٣٢٣
	﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾	١٤٤	٢٨٣
	﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾	١٤٧	١٤٩
	﴿وما كان قولُهم إلا أن قالوا﴾	١٤٧	١٤٩ (حاشية)
	﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا﴾	١٧٦	٢٧٩
النساء	﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	١	٤٦، ٩٤
	﴿والأرحامِ﴾	١	٤٦، ٩٤، ٩٧
	﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	٣	٣١٥
	﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾	٤	٢٧٤

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
النساء	﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	٦	٢٦٠
	﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾	٢٤	٢٤٤
	﴿وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا﴾	٣١	١٧٨
	﴿مَدْخلا﴾	٣١	١٧٨
	﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾	٣٢	٦٠ (حاشية)
	﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾	٣٤	٦٥، ٩٦
	﴿بما حفظ اللَّهَ﴾	٣٤	٦٥، ١٠٢
	﴿فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ﴾	٥٣	٢٧٨
	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾	٦٦	٢٦٦
	﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾	٦٩	٣٠٩
	﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾	٧٩	٢٩٦
	﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ﴾	٨٨	٣١١
	﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾	٩٠	٢٧٠
	﴿حصرةً صدورهم﴾	٩٠	٢٧١
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٩٧	٢٩٢
	﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾	١١٥	٩٥
	﴿نُوَلِّهْ ما تولى ونُصلِهْ جهنم﴾	١١٥	٦٣، ٦٤، ١٠١
	﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ﴾	١٥٧	٢٥٥
	﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾	١٧١	٢٣٤
المائدة	﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ﴾	٥٠	١٩
	﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾	٥٠	١٨ — ١٩
	﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾	٦٠	٢٢٢ (حاشية)

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
المائدة	﴿وعَبُد الطاغوت﴾	٦٠	٢٢٢
	﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾	٧١	٢٧٥
	﴿وحسبوا ألا تكونُ فتنة﴾	٧١	٢٧٥ (حاشية)
	﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾	٧٣	٢٣٨
	﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦ﴾	٩٥	٢٠٠، ٢٧٤
	﴿أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا﴾	١١٤	٣٢٥
	﴿تكن لنا﴾	١١٤	٣٢٥ (حاشية)
	﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾	١١٦	٢٦٢، ٣٢٢
الأنعام	﴿وَلَٰكِن ذِكۡرَىٰ﴾	٦٩	١٩٨
	﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّ﴾	٧٣	٣٨
	﴿وَٱلۡيَسَعَ﴾	٨٦	٢٢١
	﴿اللَّيْسَعَ﴾	٨٦	٢٢١
	﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ فَمُسۡتَقَرّٞ وَمُسۡتَوۡدَعٞ﴾	٩٨	٢٠٤
	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	١٣٧	٤٠، ٩٥
	﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾	١٣٧	٤٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١٢٦
	﴿شركايهم﴾	١٣٧	٤٠

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الأنعام	﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾	١٤٥	٣٣، ٩٣
	﴿إلا أن تكون ميتةً﴾	١٤٥	٣٣ (حاشية)
	﴿إلا أن تكون ميتةٌ﴾	١٤٥	٣٣ (حاشية)
	﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾	١٥٢	٢٩٢
الأعراف	﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾	٤	٢٢٨
	﴿فَمَا كَانَ دَعۡوَىٰهُمۡ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾	٥	١٤٩
	﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾	١٠	٨٨، ٩٥
	﴿معائش﴾	١٠	٨٨ (حاشية)، ٩٨
	﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِ﴾	٤٠	١٨٣
	﴿المِخْيط﴾	٤٠	١٨٣
	﴿فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقًّاۖ قَالُواْ نَعَمۡ﴾	٤٤	٢٨٦
	﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾	٥٦	٢٩٢ (حاشية)
	﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾	١١١	٦٣ (حاشية)، ٩٥
	﴿أرجهْ وأخاه﴾	١١١	٦٣، ٦٤، ١٠١
	﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾	١٥٥	٢٩٥
	﴿بِعَذَابِۭ بَئِيسِۭ﴾	١٦٥	٦٢
	﴿بَيْس﴾	١٦٥	٦٢
	﴿بَيِيْس﴾	١٦٥	٦٢، ٩٧، ١٠١
	﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾	١٨٦	٣٣٠
	﴿ويذرْهم﴾	١٨٦	٣٣٠
	﴿ونذرُهم﴾	١٨٦	٣٣٠
بقية	﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡحَرۡبِ فَشَرِّدۡ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾	٥٧	٣٢

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿مِنْ خَلْفِهم﴾	٥٧	٣٢، ٩٩
الأنفال	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾	٥٩	٦٧، ٨٦، ٩٦، ١٠٠
	﴿ولا تحسبنّ الذين كفروا سبقوا إنهم لا يُعجزون﴾	٥٩	٦٧
	﴿ ولا يحسبنّ الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون ﴾	٥٩	٦٧
	﴿ ولا يحسبنّ الذين كفروا أنهم لا يعجزون ﴾	٥٩	٦٧
التوبة	﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾	١	١٩٥
	﴿ٱشْتَرَوْاْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	٩	٢٩٨
	﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾	٢٥	٢٢٣
	﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾	٤٠	٧٧، ٩٦
	﴿وكلمةَ الله هي العليا﴾	٤٠	٧٧، ٩٨، ٢٢٦
	﴿يَأْتُون﴾	٥٤	٥٤
	﴿حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ﴾	٩٢	٢٧٥
يونس	﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾	١٦	٨٩، ٩٥
	﴿ولا أدرأتكم﴾	١٦	٨٩، ٩٥، ١٠٢
	﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾	٥٧	١١٣
	﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾	٥٨	١١٢
	﴿فبذلك فلتفرحوا﴾	٥٨	٩٣، ١١٢
	﴿فبذلك فافرحوا﴾	٥٨	١١٢
	﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾	٦٩	١٩٧

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿مَتَٰعٌ فِي ٱلدُّنۡيَا﴾	٧٠	١٩٧
يونس	﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	٧١	٧٦، ٩٦
	﴿وشركاؤكم﴾	٧١	٧٦، ٩٩
	﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾	٩٤	٦٠، ٩٣
	﴿فاسأل الذين يقرؤون الكتاب﴾	٩٤	٦٠ (حاشية)، ٩٨
هود	﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	١٧	٢٠١
	﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾	٤٨	٢٠٢
	﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم﴾	٥٧	٢٩٢
	﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾	٦٩	٢٠٣
	﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ﴾	٨٣	٢٩٠، ٢٩٢ (حاشية)
	﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾	١٠١	٢٥٩
	﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ﴾	١٠٥	٣٠٦
	﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	١١١	١٢١ (حاشية)، ١٧١
	﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم أعمالهم﴾	١١١	١٦ (حاشية)، ١٢١
	﴿وإنّ كلاً لما ليوفينهم أعمالهم﴾	١١١	١٦
	﴿وإنْ كلٌ لما ليوفينهم أعمالهم﴾	١١١	١٦ (حاشية)
	﴿وإنْ كلٌ إلا ليوفينهم أعمالهم﴾	١١١	١٦ (حاشية)

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
يوسف	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾	٤	٣١٠، ٣١٦
يوسف	﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾	١٨	١٥٣
	﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾	١٩	٣٠٨
	﴿يا بُشريّ﴾	١٩	٣٠٨
	﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾	٢٠	٢٩٨
	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	١٥٧
	﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾	٤٧	١٧٦
	﴿دَأْبا﴾	٤٧	١٧٦
	﴿تَٱللَّهِ﴾	٧٣	١٥٩
	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	٨٢	٦٠، ٩٣، ١٥١
	﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾	٨٢	٩٨
	﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾	٨٥	٢١٦
إبراهيم	﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ﴾	٢٢	٧٢، ٢٧٩
	﴿بمصرخيّ﴾	٢٢	٧٢، ٩٤، ١٠٢، ٣١٨
	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	٤٧	٤٢
	﴿مُخلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ﴾	٤٧	٤١، ١٠٣
الحجر	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾	٢٠	٤٧
	﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾	٢٢	٢٤٨
النحل	﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٤٠	٣٨، ٩٣

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿إنما قولنا لشئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكونَ﴾	٤٠	٣٨
	﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالاً﴾	٤٣	٢٣٥، ٢٣٧ (حاشية)
النحل	﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾	٤٤	٢٣٥
	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾	١١٦-١١٧	١٩٧ (حاشية)
الإسراء	﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾	١١	٨٠، ٨٦
	﴿كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾	١٤	٢٦٠
	﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾	١٧	٢٦٠
	﴿ٱلنَّاقَةَ مُبۡصِرَةً﴾	٥٩	١٨١
	﴿مَبْصَرة﴾	٥٩	١٨١
	﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾	٨٠	١٧٩
	﴿أدخلني مَدْخل صدقٍ وأخرجني مَخْرج صدق﴾	٨٠	١٧٩ (حاشية)
	﴿كَانَ يَئُوسًا﴾	٨٣	٦٢
	﴿يؤُوسا﴾	٨٣	٦٢، ٩٧، ١٠١
	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	١١٠	٢٨٤
الكهف	﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾	١٢	٢٥٧
	﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾	٢٢	١٤٧
	﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾	٢٨	٣٥، ٩٣
	﴿بالغدوة والعشي﴾	٢٨	٣٥، ٩٨
	﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾	٢٩	٢٠٥
	﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾	٣٩	٢٠٥

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿مَجْمَعَ البحرين﴾	٦٠	١٧٧
	﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾	٦٢	١٦٠
	﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	١٦٠
مريم	﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾	١٠	٢٧٥
	﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾	٢٣	١٦٠
	﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾	٢٦	٢٧٤
طه	﴿إنّ هذان لساحران﴾	٦٣	١٩، ٢٠، ٩٣
	﴿إنّ هذين لساحران﴾	٦٣	٢٠، ٣٤، ٩٤، ٩٨
	﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾	٧٧	٦١
	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾	٨٩	٢٧٥، ٢٧٦
	﴿أفلا يرون ألاّ يرجعَ إليهم قولا﴾	٨٩	٢٧٥ (حاشية)
الأنبياء	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	٢٣٧
	﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	٩٥	٦٧
الحج	﴿وَرَبَتْ﴾	٥	٩٠
	﴿اهتزت وربأت﴾	٥	٩١
	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾	١٥	٢٨٢ (حاشية)
	﴿ثم لِيقطع﴾	١٥	٣١٢
	﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾	٢٩	٢٨٢ (حاشية)، ٣١٢
	﴿ثم لِيقضوا﴾	٢٩	٣١٢
	﴿مَنسَكًا﴾	٦٧	٣٠٧

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿مَنْسِكا﴾	٦٧	٣٠٧
المؤمنون	﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾	٢٠	١٦٠ (حاشية)
	﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تُنْبِتُ بالدهن﴾	٢٠	١٦٠-١٦٢
المؤمنون	﴿رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلاً مُّبَارَكًا﴾	٢٩	١٧٩
	﴿رب أنزلني مَنْزلا مباركا﴾	٢٩	١٧٩
	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾	٣٥	٢٥٦
	﴿أيعدكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاماً أنكم مخرجون﴾	٣٥	٢٥٦
	﴿رُسُلَنَا تَتْرَا﴾	٤٤	١٥٩
	﴿وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾	٥٢	٢٣٤ (حاشية)
	﴿وأنّ هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾	٥٢	٢٣٤
	﴿وأنْ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾	٥٢	٢٣٤ (حاشية)
	﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾	٨٦-٨٧	١٩٩
	﴿قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله﴾	٨٦-٨٧	١٩٩ (حاشية)
النور	﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا﴾	١	١٩٥
	﴿دُرِّى﴾	٣٥	٥١
	﴿دُرِّيء﴾	٣٥	٥١، ٩٤، ١٠٠
	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾	٤٣	١٦٠ (حاشية)
	﴿يكاد سنا برقه يُذهِبُ بالأبصار﴾	٤٣	١٦٠

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٥٧	٦٨
	﴿لا تحْسبنّ الذين كفروا﴾	٥٧	٦٨، ٩٦، ١٠٢
الفرقان	﴿أنْ نُتّخَذ﴾	١٨	١٨٥ (حاشية)
الشعراء	﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾	٢١٠	٢٧، ٣١٨
	﴿وما تنزلت به الشياطون﴾	٢١٠	٢٧، ١٠١، ٣١٨
النمل	﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾	٢٥	٢٠٦
	﴿ألاَ يسجدوا﴾	٢٥	٢٠٦
	﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَنِىَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾	٣٦	٨٦، ٩٤
	﴿أتمدونِ﴾	٣٦	٨٦ (حاشية)
	﴿أتمدونِّ﴾	٣٦	٨٦ (حاشية)
	﴿فما آتانيَ﴾	٣٦	٨٦، ٩٩، ١٠٠
القصص	﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾	٩	١٤٨
الروم	﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾	٤	٢٠٧
لقمان	﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾	٣١	١٥٥
	﴿بِنِعِمات الله﴾	٣١	١٥٥
	﴿بِنِعْمات الله﴾	٣١	١٥٥ (حاشية)
	﴿بِنَعِمات الله﴾	٣١	١٥٥ (حاشية)
	﴿بِنَعَمات الله﴾	٣١	١٥٥ (حاشية)

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الأحزاب	﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾	٤٠	٢٠٩
	﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسولُ الله﴾	٤٠	٢٠٩ (حاشية)
	﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾	٦٣	٢٩٠، ٢٩٢ (حاشية)
سبأ	﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾	١٠	٢٩٩
يس	﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾	١٣	٦١
	﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ﴾	٢٢	٨٦
	﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٣٢	١٧٢
	﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾	٣٥	٢٠٤
	﴿ليأكلوا من ثمره وما عملتْ أيديهم﴾	٣٥	٢٠٤
	﴿كُن فَيَكُونُ﴾	٨٢	٩٣
الصافات	﴿مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا﴾	٨-٩	٨١، ٩٦
	﴿دَحُورا﴾	٩	٨١، ٩٨
	﴿مُّطَّلِعُون﴾	٥٤	٢٩ (حاشية)، ٩٥
	﴿قال هل أنتم مُطْلِعُونِ فأُطْلِع﴾	٥٤	٢٩، ٩٥، ١٠٠
	﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	١٤٧	٢٩٧
ص	﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٢٤١ (حاشية)
	﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾	١٤	١٧٢
الزمر	﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا	٣	٢١١

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾		
	﴿قالوا ما نعبدهم﴾	٣	٢١١
	﴿ما نعبدكم إلا لتقربونا﴾	٣	٢١١ (حاشية)
	﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	٢٤	٢٠٢
فصلت	﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾	٤٠	٢٠٥
الزخرف	﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾	٣٥	١٧٢
الدخان	﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾	١٨	٢١٤
	﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ﴾	٢٢	٢١٠
	﴿فدعا ربه إنّ هؤلاء قوم﴾	٢٢	٢١٠ (حاشية)
الجاثية	﴿ليُجزي قوماً﴾	١٤	٢٦ (حاشية)
	﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾	٢٥	١٥٠
	﴿ما كان حجتُهم إلا أن قالوا﴾	٢٥	١٥٠ (حاشية)
الأحقاف	﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭ بَلَٰغٞ﴾	٣٥	١٩٧
محمد	﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾	٤	٢١٣
	﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾	١٤	٢٠١
	﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾	٢٢	١٦٧
	﴿فهل عَسِيتم﴾	٢٢	١٦٧
الحجرات	﴿مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾	٤	١٤٦
	﴿من وراء الحُجَرات﴾	٤	١٤٦ (حاشية)

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿لَا يَلِتۡكُم﴾	١٤	٥٤، ٩٤
	﴿لا يألتكم﴾	١٤	٥٤، ٩٤، ٩٩، ١٠٠
ق	﴿ٱلۡمُنَادِ﴾	٤١	٨٦
	﴿المنادي﴾	٤١	٨٦
	﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾	٤٥	١٦٥
الطور	﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾	٢١	٥٥
القمر	﴿إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٖ﴾	٦	٥٣
	﴿إلى شيء نُكُر﴾	٦	٥٣ (حاشية)، ٥٤
	﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾	٤٥	٥٣
	﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾	٥٠	٩٧
	﴿وما أمرنا إلا وحدةً﴾	٥٠	٧١، ٩٧
الرحمن	﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفۡرَفٍ﴾	٧٦	٥٦
	﴿متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان﴾	٧٦	٥٦، ٩٤، ١٠١
الواقعة	﴿عُرُبًا﴾	٣٧	٢٨٩
	﴿عُرْبا﴾	٣٧	٢٨٩
المجادلة	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾	٢	١٥٧
الحشر	﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ﴾	١٧	١٥٠
المنافقون	﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾	١٠	٧٩
	﴿فأصدق وأكون﴾	١٠	٧٩، ٩٩
الطلاق	﴿فَحَاسَبۡنَٰهَا حِسَابٗا شَدِيدٗا وَعَذَّبۡنَٰهَا عَذَابٗا	٨	٥٣

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	نُّكُرًا﴾		
الملك	﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾	٨-٩	٢٨٦
القلم	﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾	٦	١٥٤
	﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم﴾	٤٠	٦٠ (حاشية)
المعارج	﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾	١٠	٨٥، ٩٦
	﴿ولا يُسأل حميم حميماً﴾	١٠	٨٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠
	﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾	٣٦	٣١١
الجن	﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ﴾	١٨	٢٣٤
الإنسان	﴿سَلَـٰسِلا﴾	٤	٢١٨
	﴿قَوَارِيرَا﴾	١٥	٢١٨
المرسلات	﴿كَٱلْقَصْرِ﴾	٣٢	٥٣
	﴿كالقَصَر﴾	٣٢	٥٣، ٩٦، ٩٩، ١٠١
النازعات	﴿دَحَىٰهَا﴾	٣٠	٥٨
الإنفطار	﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾	٨	٢٠٥
الطارق	﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١٧١
	﴿إِنْ كلَّ نفس لما عليها حافظ﴾	٤	١٢١
الشمس	﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾	١	٥٨
	﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾	٢	٥٨
	﴿طَحَىٰهَا﴾	٦	٥٨

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
	﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾	١٣	٢٦١
الضحى	﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١	٥٨
العلق	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾	٦-٧	١٢٤
	﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾	١٨	٨٠
الزلزلة	﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾	١-٢	٧٩
	﴿خَيْرًا يَرَهُۥ﴾	٧	٩٥
	﴿خيراً يرهْ﴾	٧	٦٣، ١٠١
الزلزلة	﴿شَرًّا يَرَهُۥ﴾	٨	٩٥
	﴿شراً يرهْ﴾	٨	٦٣، ١٠١
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	١-٢	١٧
	﴿قل هو الله أحدُ (١) الله الصمد﴾	١-٢	١٧-١٨

٢- كشاف الأحاديث والأثر

الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
١- أمرت بالسواك حتى خفت ...	١١١
٢- تائبون آيبون، لربنا حامدون.	١١١
٣- لتأخذوا مصافّكم.	١١٢
٤- من أعان على قتل مؤمنٍ بشطر كلمة ...	١١١
٥- الولد مَبْخَلة مجبنة.	١٨١

٣- كشاف الأشعار والأرجاز

م	أول البيت	القافية	رقم الصفحة
١	إذا أردنا	وراءُ	٢٠٧
٢	وليس	المتَعَيِّبَا	٢٣٦
٣	إياك	جالبُ	١٨٨
٤	ذكم	ولا أبُ	٣٠٠
٥	فقلنا	الجواجبُ	٢٠٣
٦	أَمَرْتُك	ذا نشبِ	٢٩٥
٧	هتكت	عتابِ	٢١٩
٨	ألا رجلاً	تَبِيتُ	١٨٩
٩	خبيرٌ	مرتِ	١٩١
١٠	فكنت	فشلتِ	١٩٧
١١	فهنّ	حدائداتِها	٢٢٣
١٢	كلّف	حجتِهْ	٢٢٧
١٣	تروّح	هُوجُ	٤٣، ٢٢٦
١٤	مؤخِّر	خروجُ	٤٣، ٢٢٦
١٥	ورأيت	رمحا	٢٩٩
١٦	بدت	أملحُ	٢٩٨
١٧	خذا	يصلحُ	١٢٤
١٨	لقد كان	أبرحُ	١٢٤
١٩	لقد كان	متزحزحُ	٢٢٥
٢٠	هي الغول	مكدحُ	٢٢٥
٢١	وما أدري	شراحِ	٣٠، ١٢٣، ٢٢٠
٢٢	أمّا الملوك	طبّاخِ	١٦٢
٢٣	فيصلح	غدا	٦٤-٦٥
٢٤	أبُني	عَبُدُ	٢٢٢
٢٥	أبُني	عَضُدُ	٢٣٨

م	أول البيت	القافية	رقم الصفحة
٢٦	حتى	محصودُ	١٩٩
٢٧	عشية	بعيدُ	٢٩٠
٢٨	يلومونني	لكميدُ	١٧٢
٢٩	تريك	عبادِ	١١٦
٣٠	وأعددت	المرودِ	١٧٩
٣١	إنّ	صبرا	١٥٣
٣٢	فلا	وتأزّرا	٢٩٩
٣٣	ونحن	خمرا	٢١٩
٣٤	ويخبرني	مخبرا	٢٦٠
٣٥	فأعلمُ	لا يسيرُ	١٩٩
٣٦	فقال	وزيرُ	١٩٩
٣٧	مامن	نسورُها	٢٣٨
٣٨	نغالي	القدورُ	٨٢
٣٩	وعينان	الخمرُ	١١٧
٤٠	يا زبرقان	والفخرُ	٢٦٣
٤١	ألا يااسلمي	الدهرِ	٢٠٦
٤٢	على عمائمها	مخها ريرِ	١١٧ (حاشية)
٤٣	كم عمةٍ	عشاري	٣٢٧، ٣٢٩
٤٤	مستقبلين	منثورِ	١١٧ (حاشية)
٤٥	نُبئتهم	بالنارِ	٢٣٦
٤٦	يا سارق	الدارِ	٤٣
٤٧	آليت	السوسُ	٢٩٦
٤٨	هل الله	الكوانسُ	٢٩، ١٢٣، ٢٢٠
٤٩	أبيض	أباضِ	١٦٣ (حاشية)
٥٠	وممن ولدوا	العرضِ	١٨٧

م	أول البيت	القافية	رقم الصفحة
٥١	بمصبح	يمسِي	١٧٩
٥٢	إنما	ينتفعْ	١٣٩
٥٣	أما ترى	لامعا	١٤٢
٥٤	رأت	نقوعا	٢٩٩
٥٥	فما وُجد	ومصرعا	٢١٨
٥٦	فمهما	تمنعا	٢٢٤
٥٧	ترى	أجمعُ	٤٢
٥٨	تركوا	مصرعُ	٣٠٨
٥٩	على حين	وازعُ	٢٨٠
٦٠	فبتّ	ناقعُ	١١٨
٦١	متى	تقارعُ	٧٧، ٢٢٥
٦٢	منّا	الزعازعُ	٢٩٦
٦٣	أردت	بلقعِ	١٧٣
٦٤	نعلّق	نفانفُ	٤٧، ٢٢٦
٦٥	وعضّ	مجلَّفُ	١٢٦
٦٦	حسبت	بالعناقِ	١٥١
٦٧	هلاّ	المحرقِ	٤٨، ٢٢٦
٦٨	رُبَّ	الكسلْ	٤٢
٦٩	قدّموا	الأسلْ	٢١٩
٧٠	حتى	معقولا	١٥٤
٧١	إذا	أفعلُ	١٩٩
٧٢	أستغفر	والعملُ	٢٩٥
٧٣	إن تأتِ	علُ	٢٠٧
٧٤	لعمرك	أولُ	٢٠٧
٧٥	وجدنا	كاهلهُ	٢٢١
٧٦	وكرار	حليلُها	٤٢، ٢٢٦
٧٧	فَرِشْنى	بعسيلِ	٤٣

م	أول البيت	القافية	رقم الصفحة
٧٨	كفاك	الدما	٣٠٧
٧٩	هم القائلون	مُعظما	٣٠، ١٢٣، ٢٢٠
٨٠	سلامُ	السلامُ	١٣٤
٨١	فلا لغوٌ	مقيمُ	٣٠٠
٨٢	فلم يدر	وشامُها	٢٣٦
٨٣	نُبِئت	صميمُها	٢٩٦
٨٤	لو قلت	وميسمِ	١٢٥
٨٥	ليوم	مكرمِ	١٥٢
٨٦	نبئتُ	المنعمِ	١٨١
٨٧	ونطعنهم	العمائمِ	١٤١
٨٨	الحمد	ومسّانا	١٧٩
٨٩	فكفى	إيانا	٢٢٨
٩٠	فما	وأحمرينا	١٤٠ (حاشية)
٩١	يا أيها	يحمدونكا	٢٤٤
٩٢	بشين	معونِ	١٥٢
٩٣	فزججتها	مزادَهْ	٤١، ١٢٥
٩٤	فلو كان	مواليا	١١٧ (حاشية)
٩٥	فإن	صديّا	٣٠٨
٩٦	يطوّف	قفيّا	٣٠٨
٩٧	قال	يا تافيِّ	٧٣
٩٨	قالت	بالمرضيِّ	٧٣

٤- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- اختيارات الفراء النحوية في كتابه (معاني القرآن)، إعداد: هند السليمان (رسالة ماجستير)، كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤٢٩هـ.
- التصريف الكوفي في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، إعداد: عائدة سعيد (رسالة ماجستير) كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤١٨هـ.
- شواذ القراءة للكرماني، نسخة مصورة عن النسخة المحفوظة بدار الكتب القومية المصرية – تحت رقم (٢٠٠٧٣ب).
- المسائل النحوية والتصريفية في كتاب الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، دراسة وتحليل، إعداد: نعيمة الغسلان (رسالة ماجستير) كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤٢٤-١٤٢٥هـ.

ثانياً: الكتب:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي تحقيق: د. طارق الجنابي، ط-مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، ط-مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنّاء، تحقيق: أنس مهرة، ط-دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د، عبد العال سالم مكرم، ط-المطبعة المصرية، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
- أخبار النحويّين البصريّين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد خفاجي، ط-دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد طعمة الحلبي، ط-دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب محمد، ط-مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط-دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط- المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون تاريخ.
- أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، دراسة نحوية، د. يونس الجنابي، توزيع دار أويا للطباعة والنشر، طرابلس، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف: عبد الباقي اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال مكّرم، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط- دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط- مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- الأضداد، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط- مطبعة المدني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، ط- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، ط- مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- الأعلام، للزركلي، ط- دار العلم، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولُمَع الأدلة في أصول النحو، رسالتان لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط- دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: د. أحمد الحمصي، د. محمد قاسم، الناشر: جروس برس، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله البطليوسي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط- دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والفقة، لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم البنا، ط- مطبعة السعادة، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسنيّ العلوي، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، تحقيق: إبراهيم عوض، ط- دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الأنساب، لأبي سعيد السمعاني، الناشر: محمد أمين دمج، بيروت، بدون تاريخ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: حسن حمد، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، ط- المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشرون: دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- إيجاز التعريف في علم الصرف، لابن مالك، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، ط- مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، ط- دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، ط- إحياء التراث الإسلامي بالعراق، بدون تاريخ.
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط- دار النفائس، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محي الدين رمضان، ط- مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ.
- البداية والنهاية، لابن كثير، ط- دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، ط- مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون تاريخ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، ط- دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، ط- دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- البصريات = المسائل البصريات؛ للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، ط- مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، حققه: محمد المصري، ط- مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. جودة محمد، ط- مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، ط- دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر البغدادي، ط- دار الفكر، بدون تاريخ.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط- مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، لأبي الحسن الخياط، تحقيق: د. رحاب شقيقي، ط- مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيميري، تحقيق: د. فتحي عليّ الدين، جامعة أم القرى، مراكز البحث العلمي وإحياء التراث، ط- دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط- مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- تذكرة النحاة، لأبي حيّان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط- دار القلم، دمشق، ودار كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى من عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م إلى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، لصدر الأفاضل، إعداد: عادل محسن العميري، ط- جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التعريفات، لعلي بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط- دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٩٨٣م.
- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، (دراسة أبستومولوجية) د. جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، د. خالد الكندي، ط- دار المسيرة، عمّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل، (دراسة تحليلية نقدية)، د. السعيد شنوقه، ط- دار السلام الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، تقديم: محمد الأرنؤوط، ط- دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، للإمام الطبري، ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط- دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن)، للقرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط- دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق د. فوزي مسعود، ط- الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ط- دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تقديم: أ. فاطمة أصلان، تعليق: عمر سلامي وعبد الكريم حامد، إشراف: محمد مرعب، ط- دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- التهذيب الوسيط في النحو، للصنعاني، تحقيق: د. فخر قداره، ط- دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فايز دياب، ط- دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- جامع البيان في القراءات السبع، للداني، تحقيق: أ. عبد الرحيم الطرهوني، د. يحيى مراد، ط- دار الحديث، القاهرة، ١٤٧٢هـ - ٢٠٠٦م.
- الجمل في النحو، للفراهيدي، تحقيق: د: فخر الدين قباوة، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد فاضل، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي المصطفى، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي، لشهاب الدين الخفاجي، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: عبد الرازق المهدي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للشيخ: محمد الصبان، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- حجة القراءات، لأبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر قهوجي، بشير حويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، أحمد الدقاق، ط- دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الحذف في المثل العربي، د. عبد الفتاح الحموز، دار عمّار للنشر، ط- جمعية عمّال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال مكرم، ط- موسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط- دار الكتب المصرية، بدون تاريخ.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد حلواني، ط- دار القلم العربي، حلب، بدون تاريخ.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، بدون تاريخ.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، ط- دار قتيبة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة، ط- دار الحديث، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، د. محمد آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الدرر اللوامع على شرح همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، تحقيق: د. عبد العال مكرم، ط- عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط- دار القلم،

دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب، تحقيق: د. أحمد القيسي، د. حاتم الضامن، د.حسين تورال، ط- مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، ط- مطبعة المدني، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان الأحوص (شعر الأحوص الأنصاري)، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ديوان الأخطل (غواث بن غوث)، شرحه: راجي الأسمر، ط- دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- ديوان الأعشى، ط- دار صادر، بيروت، طبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان الأغلب العجلي: (الأغلب بن عمرو) ضمن شعراء أمويّون، تحقيق: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: د. أنور أبو سويلم، د. محمد الشوابكه، ط- مركز زايد للتراث، العين، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ديوان أمية بن الصلت، جمعه: بشيريمّوت، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٣٤م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، ط- دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، ط- دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.
- ديوان جميل بثينة، ط- صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي، (شعر خفاف بن ندبة) جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، ط- مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان شعر ذي الرمه، تحقيق: زهير فتح الله، ط- دار صادر، بيروت، الطبعة ١٩٩٥م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط- مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ.
- ديوان طرفة بن العبد، ط- دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان العباس بن مرادس، جمع وتحقيق: يحيى الجبّوري، نشر مديرية الثقافة العامة وزارة الثقافة والإعلام في العراق، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، (شعر عمرو بن معد يكرب)، جمع: مطاع الطرابيشي، ط- مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

- ديوان عنترة بن شدّاد، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق ط- دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- ديوان كثير عزّة، تحقيق: إحسان عباس، ط- دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن معروف، ضمن (شعراء مقلّون)، تحقيق: حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عبّاس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- ديوان المتلمس الضَّبعي (جرير بن المسيح)، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: حسن الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان مسكين الدرامي (ربيعة بن عامر)، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- ديوان معن بن أوس، تحقيق: شوارتز، ليبزج، ١٩٠٣م.
- ديوان ابن ميادة، (شعر ابن ميّادة الرماح بن أبرد)، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، إشراف: قدري الحكيم، ط- مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان النميري (أبي حيّة النميري، الهيثم بن الربيع) تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ديوان الهذليين، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أ. د. أحمد الخراط، ط- دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، للآلوسي، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطيّة، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ط- المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، اعتنى به: عز الدين النجار، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط- دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط- دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط- دار الحديد بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، ط- دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- سيبويه والضرورة الشعريه، د. إبراهيم حسن إبراهيم، ط- مطبعة حسان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، د. أحمد الأنصاري، توزيع: دار المعارف، مصر، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشر، ١٩٩٦م.
- شذا العرف في فن الصرف، تأليف: أحمد الحملاوي، ط- دار الأقصى، القاهرة، بدون تاريخ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي، تحقيق: مصطفى عطا، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد سلطاني، ط- مطبعة الحجاز، دمشق، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، ط- دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي الشوملي، ط- مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- شرح الأنموذج في النحو، للأردبيلي، تحقيق: حسن فرهود، ط- دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد المختوني، ط- هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بـ(ناظر الجيش)، دراسة وتحقيق: جماعة من العلماء، ط- دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: محمد عيون السود، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، ط- مكتبة الرشد، الرياض،الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف عمر، ط- جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، مع شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: د. إميل يعقوب، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- شرح شواهد الشافية = شرح شافية ابن الحاجب، للرضي.
- شرح شواهد شذور الذهب في معرفة كلام العرب وإعرابها، للشيخ: محمد الشافعي، تحقيق: محمد سليم، ط- دار الطلائع، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، ط- مطابع المختار الإسلامي مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط- دار المعارف، الطبعة الخامسة.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط- دار الفكر العربي، بدون تاريخ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق، أحمد القادري، ط- دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح الكتاب للسيرافي، من الجزء الأول إلى السادس، تحقيق: جماعة من العلماء، مركز تحقيق التراث — ط- دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، وغيرها، حتى عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح (كلا وبلى ونعم)، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله، لمكي القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحان، ط- دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، للتفتازاني، تحقيق: د. عبد العال مكرم، ط- المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثامنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المعلقات السبع، للزوزني، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، ط- عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شعر الأخطل، غياث بن غوث، صنعة السكري، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط- دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: د. مفيد قميحة، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف البركاتي، ط- المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الصاحبيّ، لابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، ط- دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: د. إميل يعقوب، محمد طريفي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- صحيح البخاري، لأبي عبد الله البخاري، ط- دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم النيسابوري، ط- دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ضحى الإسلام، د. أحمد أمين، ط- مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة ١٣٤٣هـ-

١٩٣٥م.
- طبقات المفسرين، للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، ط- مطبعة أميرة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ط- الدار الجامعية، ١٩٩٩م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي الدجني، ط- وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
- علل النحو، للوراق، تحقيق: د. محمود الدويش، ط- مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، د. نبيل آل إسماعيل، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، حفظ: مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ط- دار مكتبة الهلال، بدون تاريخ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، للجزري، عني بنشره ج. براجستراسر عام ١٣٥١هـ، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، ط- دار القبلة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الغريب المصنف،لأبي عبيد القاسم الهروي، تم التحقيق والإعداد بمركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار الباز، مكتبة المكرمة والرياض،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.
- فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، ط- دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الفهرست، لابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط- دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، الناشر: دار المجمع العلمي بجدة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط- المطبعة العصرية،

الكويت، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.
- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، للعربي بن السنوسي القيرواني، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين، مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، د. إبراهيم بن صالح الحندود، من إصدارات نادي القصيم الأدبي، بريدة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ٢٠٠١م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد الدالي، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، وعلي معوّض، د. فتحي حجازي، ط- مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق: د. محي الدين رمضان، ط- مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المُعْضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، للباقولي الملقب بـ(جامع العلوم النحويّ)، تحقيق: عبد القادر السعدي، ط- دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية الهلالي، ط- دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز، ط- الشركة الجديدة للطباعة، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- لباب الإعراب، للأسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب، ط- دار الرفاعي، الرياض، الطبعة

الأولى ١٤٠٥هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، ط- دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين عبد الوهاب، محمد العبيدي، ط- دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.
- لُمَعَ الأدلة لأبي البركات الأنباري = مع الإغراب في جدول الإعراب.
- اللُّمع في العربية، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، ط- دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين جندي، ط- الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط- مكة المكرمه، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ، ١٩٨٠م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد سزكين، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط- دار المعارف، الطبعة الأولى.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: د. عبد السلام هارون، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحوي على متن الشافية وشرح الجاربردي، وحاشية ابن جماعة على الشرح، وشرح السيد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار، ومناهج الكافية على شرح الشافية للأنصاري، ط- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، ط- المكتب التعليمي السعودي بالمغرب مطبعة المعارف، الرباط، طُبع على نفقة خادم الحرمين الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي، تحقيق: د. منصور عبد السميع، ط- دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تفسير ابن عطية، تحقيق: عبد الله الأنصاري، والسيد عبد

العال السيد، ط- دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مختصر الشواذ، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ط- مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط- دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- المدارس النحوية، د. أحمد محمود الأطاولي، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط- دار المعارف، الطبعة السابعة.
- المدخل إلى الفلسفة، تأليف: (أزفلدكولپه) ترجمة: أبو العلاء عفيفي، طبعة: ١٩٥٥م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. مصطفى السنجرجي، ط- الفيصلية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط- دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المذكر والمؤنث، للسجستاني، تحقيق: د. عزة حسن، ط- دار الشرق العربي، بيروت، حلب، بدون تاريخ.
- المذكر والمؤنث، للفراء، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، لليافعي المكي، ط- دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط- دار الفكر العربي.
- مراحل تطور الدرس النحوي، د. عبد الله الخثران، ط- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد جار المولى، وعلي البجاوي، ومحمد

إبراهيم، ط- دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط- دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد بركات، ط- دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم الضامن، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المصاحف، للسجستاني، تحقيق: د. محبّ الدين واعظ، ط- دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله الخثران، ط- هجر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، د. عوض القوزي، ط- شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين البغوي، تحقيق: محمد النمر، عثمان خميريه، سليمان الحرش، الناشر: دار طيبة، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- معاني الفلسفة، د. أحمد الأهواني، ط- الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٤٧م.
- معاني القراءات، للأزهري، تحقيق: أحمد المزيدي، تقديم: د. فتحي حجازي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، لطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. هدى قراعة، ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- معاني القرآن، للفراء، ط- عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل شلبي، ط - عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ط- دار الفكر للطباعة والنشر، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط- دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، تحقيق: محمد الشافعي، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المعمرون من العرب، للسجستاني، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الطلائع للنشر والتوزيع، بدون

تاريخ.
- المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، ط- دار الشرق العربي، بيروت، حلب، بدون تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط- المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ.
- المفضليات، للمفضل الضبيّ، تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط- دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة.
- المفصّل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى، للعيني)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م — ١٤٢٦هـ.
- المقتضب،للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط- عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، ط- مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الممتع الكبير في التصريف،لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د. حسن هنداوي، ط- دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- من تاريخ النحو، تاريخ ونصوص، د. سعيد الأفغاني، ط- دار الفكر، بدون تاريخ.
- المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق: د. محمد العمري، ط- جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- المنصف، شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، مكتبة دار التربية، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- منهج الكوفيين في الصرف، د. مؤمن غنام، ط- مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، للمرزباني، تحقيق: علي البجاوي، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، القاهرة.
- الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي، شرحه: محمد بهجة البيطار، ط- المجمع العلمي العربي، دمشق.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: د. محمد البني، ط- دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الظاهري، ط- دار الكتب المصرية، سنة ١٩٣٠م.
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، ط- دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٧٧م.
- النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، ط- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- نحو القراء الكوفيين، خديجة مفتي، الناشر: مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط- دار المعارف، الطبعة الثامنة.
- النحويون والقرآن، د. خليل الحسون، ط- مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط- دار نهضة مصر،القاهرة، بدون تاريخ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ: محمد الطنطاوي، ط- دار المنار، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي الصبّاع، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيّان، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، ضبطه: د. يحيى مراد، ط- دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي، طاهر الزاوي، الناشر: أنصار السنة المحمدية، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه، منهجه، د. تركي العتيبي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، ط- دار الفكر، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- يونس بن حبيب، د. حسين نصار، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

ثالثاً: أبحاث منشورة:

- مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٤٢)، دراسة نحوية، (موقف الفراء مما قصره سيبويه على الشعر) د. البندري العجلان.

٥- فهرس الموضوعات التفصيلي.

- مقدمة. ---------- ١-٣
- التمهيد ---------- ٤-١٤

١- الفراء.

- اسمه ولقبه. ---------- ٤
- نشأته وسيرته ووفاته. ---------- ٥
- مذهبه. ---------- ٦
- صفاته وثناء العلماء عليه. ---------- ٦
- شيوخه ومن أخذ عنهم. ---------- ٨
- تلاميذه. ---------- ٩
- آثاره. ---------- ١٠

٢- كتاب معاني القرآن.

- سبب تأليفه. ---------- ١٣
- وقت تأليفه. ---------- ١٣
- أهميته. ---------- ١٣

- **الفصل الأول**: مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في السماع ---------- ١٥-١٢٨
- تعريف السماع وأنواعه. ---------- ١٥
  - أولاً: القرآن الكريم وقراءاته. ---------- ١٥
- رد البصريين للقراءات القرآنية. ---------- ١٦
- موقف الكوفيين من القراءات القرآنية. ---------- ٢٤
- موقف الفراء من القراءات القرآنية. ---------- ٢٥
- النزعة البصرية في رد القراءات عند الفراء ---------- ٢٦

* **أولاً**: الرد الصريح: ---------- ٢٧
- قراءة: ﴿وما تنزلت به الشياطون﴾ [الشعراء: ٢١٠]. ---------- ٢٧
- قراءة: ﴿هل أنتم مُطْلِعُون﴾ [الصافات: ٥٤]. ---------- ٢٩
- قراءة: ﴿فشرد بهم مِنْ خَلْفِهم﴾ [الأنفال: ٥٧]. ---------- ٣٢
- قراءة: ﴿إلاّ أن تكون ميتةٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. ---------- ٣٣
- قراءة: ﴿إنّ هذين لساحران﴾ [طه: ٦٣]. ---------- ٣٤

- قراءة: ﴿بالغدوة والعشي﴾ [الكهف: ٢٨]. ---------- ٣٥
- قراءة: ﴿كن فيكونَ﴾ [البقرة: ١١٧]. ---------- ٣٨
- قراءة: ﴿وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم
شركائِهم﴾ [الأنعام: ١٣٧]. ---------- ٤٠
- قراءة: ﴿والأرحامِ﴾ [النساء: ١]. ---------- ٤٦
- قراءة: ﴿دُرِيء﴾ [النور: ٣٥]. ---------- ٥١
- قراءة: ﴿كالقَصَر﴾ [المرسلات: ٣٢]. ---------- ٥٣
- قراءة: (لا يألتكم) [الحجرات: ١٤]. ---------- ٥٤
- قراءة: ﴿عباقري﴾ [الرحمن: ٧٦]. ---------- ٥٦
- قراءة الإمالة عند حمزة. ---------- ٥٨
- قراءة همز الأمر إذا سبق بفاء أو واو. ---------- ٦٠
- قراءة: ﴿يؤُوسا﴾ [الإسراء: ٨٣] و﴿ويؤُوده﴾ [البقرة:٢٥٥]. ----- ٦٢
* **ثانياً**: التردد بين تضعيف القراءة وردها، أو التماس وجه نحوي مقبول لها------ ٦٣
- قراءة جزم الهاء في مثل: ﴿يؤدهْ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ---------- ٦٣
- قراءة: ﴿بما حفظ اللهُ﴾ [النساء: ٣٤]. ---------- ٦٥
- قراءة: ﴿لا يحسبن﴾ [الأنفال: ٥٩]، [النور: ٥٧]. ---------- ٦٧
- قراءة: ﴿إلا واحدةً﴾ [القمر: ٥٠]. ---------- ٧١
- قراءة: ﴿بمصرخيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]. ---------- ٧٢
- قراءة: ﴿وشركاؤهم﴾ [يونس: ٧١]. ---------- ٧٦
- قراءة: ﴿وكلمةَ الله هي العليا﴾ [التوبة: ٤٠]. ---------- ٧٧
- قراءة: ﴿فأصدق وأكون﴾ [المنافقون: ١٠]. ---------- ٧٩
- قراءة: ﴿دَحورا﴾ [الصافات: ٩]. ---------- ٨١
- قراءة: ﴿إلا أن يُخافا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ---------- ٨٣
- قراءة: ﴿ولا يُسأل حميمٌ حميما﴾ [المعارج: ١٠]. ---------- ٨٥
- قراءة: ﴿فما آتانيَ الله﴾ [النمل: ٣٦]. ---------- ٨٦
- قراءة: ﴿ولا أدرأتكم﴾ [يونس: ١٦]. ---------- ٨٩
- تلخيص موقف الفراء من القراءات. ---------- ٩٣
- أسباب رد القراءات عند الفراء. ---------- ٩٧
- أساليب الفراء في رد القراءات. ---------- ١٠٣

- ثانياً: الحديث النبوي الشريف: ---------- ١٠٧
  - موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي. ---------- ١٠٧
  - استشهاد البصريين بالحديث النبوي. ---------- ١١٠
  - استشهاد الكوفيين بالحديث النبوي. ---------- ١١٠
  - موقف الفراء من الحديث النبوي. ---------- ١١٠
  - استشهاده بالحديث. ---------- ١١١
- ثالثاً: كلام العرب (النثر والنظم) ---------- ١١٥
  - منهج البصريين في قبول كلام العرب ورفضه. ---------- ١١٥
  - موقف الكوفيين من كلام العرب. ---------- ١١٩
  - موقف الفراء من كلام العرب: ---------- ١٢٠
    - أولاً: رد اللغات. ---------- ١٢١
    - ثانياً: ردّه للشعر. ---------- ١٢٣
  - أسباب رد كلام العرب عند الفراء. ---------- ١٢٧
  - أساليب رد كلام العرب عند الفراء. ---------- ١٢٧

- **الفصل الثاني**: مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في القياس ---------- ١٢٩-١٨٦
  - تعريف القياس. ---------- ١٢٩
  - أركان القياس. ---------- ١٣٠
  - منهج البصريين في القياس. ---------- ١٣٢
  - منهج الكوفيين في القياس. ---------- ١٣٨
    - من أمثلة احتجاجهم بالقليل. ---------- ١٤٠
    - من أمثلة القياس النظري عند انعدام الشاهد. ---------- ١٤٣
  - منهج الفراء في القياس. ---------- ١٤٥
  - مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في القياس: ---------- ١٤٦
  - **أولاً**: اشتراط كثرة المسموع للقياس عليه: ---------- ١٤٦
    - القياس في جمع (فعلة) بالألف والتاء. ---------- ١٤٦
    - قياس حذف المبتدأ بعد القول. ---------- ١٤٧
    - قياس حذف المبتدأ في جملة الجزاء المصدرة بالفاء. ---------- ١٤٨

- القياس في الاسم المعرفة الذي يلي (كان).
إذا جاء بعده مصدر مؤول من (أن) والفعل.----------١٤٩
- قياس حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.--------١٥١
- القياس أن يكون مكرم ومعون جمعاً لا مصدراً.---------١٥٢
- مجيء المصدر على وزن مفعول. ----------١٥٣

- **ثانياً**: عدم القياس على القليل: ----------١٥٥
- جمع (فِعْلة) على (فِعِلات) قليل. ----------١٥٥
- (ما) لا تعمل عمل (ليس). ----------١٥٧
- (تاء القسم) لا تدخل على غير لفظ الجلالة.----------١٥٨
- عدم الجمع بين همزة التعدية وحرف الجر الباء. ---------١٥٩
- لا يصاغ التعجب وأفعل التفضيل من الألوان. ---------١٦٢
- لا يصاغ أفعل التفضيل من الفعل الزائد عن ثلاثة أحرف. ---١٦٤
- صياغة (بناء المبالغة) من الزائد عن الثلاثي لا يقاس.------١٦٥
- لا يصاغ المصدر الميمي واسما الزمان والمكان من
الأفعال المعتلة بالياء والواو على (مَفْعِل) بكسر العين------١٦٦

- **ثالثاً**: اشتراط فصاحة المسموع للقياس عليه. ----------١٦٧
- رفض القياس على لغة من أعرب (كِلا) إعراب
المثنى عند إضافتها إلى اسم ظاهر ----------١٦٧
- رفض القياس على لغة من كسر (سين) عسى. ---------١٦٧
- رفض القياس على بعض اللغات في صياغة اسم الفاعل ----١٦٩

- **رابعاً**: لا يجيز القياس مع عدم السماع: ----------١٧٠
- لكنْ المخففة لا تعمل لأنه لم يسمع. ----------١٧٠
- لا تكون (لما) بمعنى (إلاّ) لأنه لم يسمع. ----------١٧١
- مظاهر النزعة الكوفية عند الفراء في القياس: ----------١٧٢
- أجاز دخول اللام في خبر (لكنّ).----------١٧٢
- أجاز إظهار (أنْ) بعد (كي). ----------١٧٣

- إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه. ---------- ١٧٤
- في أبنية الأسماء.---------- ١٧٦
- صياغة اسم المكان من (يَفْعَل) على (مَفْعِل) ------- ١٧٧
- صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان
في غير الثلاثي على وزن (مَفْعَل). ---------- ١٧٨
- صيغة (مَفْعَلة) الدالة على السبب قياسية.--------- ١٨١
- صيغة (فِعَال) قياسية في اسم الآلة. ---------- ١٨٣
- الخلاصة.

- **الفصل الثالث:** مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التأويل ---------- ١٨٦-٢٣٠
- تعريف التأويل.---------- ١٨٦
- التأويل عند البصريين. ---------- ١٨٨
- التأويل عند الكوفيين. ---------- ١٩٠
- موقف الفراء من التأويل ---------- ١٩٢
- النزعة البصرية عند الفراء في التأويل: ---------- ١٩٣
  - الحذف والتقدير:---------- ١٩٣

أولاً: حذف الاسم: ---------- ١٩٤
أ- المرفوعات: حذف المبتدأ. ---------- ١٩٤
١- حذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه. ---------- ١٩٥
٢- حذف المبتدأ في القطع والاستئناف. ---------- ١٩٦
أ- أن يأتي كلام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عمّا قبلها. ---- ١٩٦
ب- أن يأتي الكلام مستأنفاً للتقسيم والتفصيل.---------- ١٩٧
ج- الاستئناف بعد (لكن). ---------- ١٩٨
٣- حذف المبتدأ في جواب الاستفهام. ---------- ١٩٩
٤- حذف المبتدأ إذا كان خبره مصدراً وهو بدل من اللفظ بفعله---- ٢٠٠
- حذف الخبر: ---------- ٢٠١
١- حذف الخبر إذا كان بعد همزة الاستفهام.---------- ٢٠١
٢- حذف الخبر إذا كان ما بعد المبتدأ جملة لا تصلح
أن تكون خبراً له. ---------- ٢٠٢

٣- حذف الخبر بعد القول. ---------- ٢٠٣
٤- حذف الخبر فيما ظاهره التقسيم والتفصيل. ---------- ٢٠٤
ب- المنصوبات: ---------- ٢٠٤
١- حذف العائد المنصوب ---------- ٢٠٤
٢- حذف مفعول شاء.---------- ٢٠٥
٣- حذف المنادى. ---------- ٢٠٦
ج- المجرورات: ---------- ٢٠٧
حذف المضاف إليه إذا كان المضاف أحد الغايات ---------- ٢٠٧
ثانياً: حذف الفعل: ---------- ٢٠٨
١- حذف كان:
أ- حذفها مع اسمها بعد (لكن) المنصوب ما بعدها-------- ٢٠٩
ب- حذفها مع اسمها بعد (بل) المنصوب ما بعدها -------- ٢١٠
٢- حذف فعل القول:
أ- حذف فعل القول وتقديره قبل (إنّ) المكسورة. -------- ٢١٠
ب- حذف القول في الانتقال من الغيبة إلى الخطاب. ------- ٢١١
٣- حذف جواب الشرط. ---------- ٢١٢
٤- حذف الفعل في جملة الجزاء المصدرة بالفاء.---------- ٢١٣
٥- حذف الفعل الناصب للمصدر.---------- ٢١٣
٦- حذف الفعل الناصب للاسم المتقدم على اسم فعل. ------- ٢١٤
ثالثاً: حذف الحرف:---------- ٢١٤
١- حذف حرف النداء. ---------- ٢١٤
٢- حذف حرف القسم. ---------- ٢١٥
٣- حذف (قد). ---------- ٢١٥
٤- حذف (لا) النافية.---------- ٢١٦
- الضرورة الشعرية: ---------- ٢١٧
أولاً: الزيادة:
أ- صرف ما لا ينصرف. ---------- ٢١٨
ب- تنوين المبني من الأسماء. ---------- ٢١٩
ج- زيادة نون الوقاية في غير موضعها.---------- ٢٢٠

د- دخول (أل) التعريف في غير موضعها. ---------- ٢٢١
هـ- تحريك الحرف الساكن. ---------- ٢٢٢
و- جمع الجمع.---------- ٢٢٣
ز- زيادة نون التوكيد في الشعر في غير الموضع
الذي ينبغي أن تزاد فيه. ---------- ٢٢٤
ثانياً: البدل:
أ- وضع الظاهر موضع الضمير. ---------- ٢٢٥
ب- وضع الضمير موضع الظاهر. ---------- ٢٢٥
ثالثاً: التقديم والتأخير: تأخير المضاف إليه عن موضعه ---------- ٢٢٥
رابعاً: تغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر:
أ- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور. ---------- ٢٢٦
ب- إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه.---------- ٢٢٦
- تلخيص موقف الفراء من التأويل. ---------- ٢٢٧

- **الفصل الرابع**: مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في موافقة
شيوخ المدرسة البصرية ومخالفة الكسائي ---------- ٢٣١-٢٤٦
  - المسائل التي صرح فيها باسم أستاذه:---------- ٢٣٣
  - من باب المفعول به: النصب على نزع الخافض.---------- ٢٣٣
  - من باب الاستثناء:
  أ- مسألة ما بعد (إلا) لا يكون معمولاً لما قبلها.---------- ٢٣٥
  ب- مسألة المستثنى لا يتبع المستثنى منه المجرور بمن الزائدة. ---------- ٢٣٥
  - من باب النعت: مسألة الاسم الظاهر لا يكون نعتاً للمضمر. ---------- ٢٣٨
  - من باب الوقف: الوقف على (لات) ---------- ٢٤٠
  - المسائل التي لم يصرح فيها باسم أستاذه:---------- ٢٤١
  - من باب الإضافة: مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.---------- ٢٤٣
  - من باب العطف: مسألة عطف الاسم الظاهر على المضمر
  دون إعادة حرف الجر. ---------- ٢٤٣
  - من باب أسماء الأفعال: مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه. ---------- ٢٤٤
  - خلاصة الفصل.---------- ٢٤٥

- **الفصل الخامس:** مظاهر النزعة البصرية عند الفراء في التأثر

بمنهج المتكلمين والفلاسفة ---------- ٢٤٧-٣٣٣

- تعريف الفلسفة. ---------- ٢٤٧

- منهج البصريين. ---------- ٢٤٧

- تأثر الفراء بمنهج المتكلمين والفلاسفة. ---------- ٢٥٠

أولاً: التقعيد: ---------- ٢٥٢

- باب ما لا ينصرف:

١- قاعدة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف. ---------- ٢٥٣

٢- قاعدة منع الصرف للتأنيث والعلمية. ---------- ٢٥٣

- باب المبتدأ والخبر: قاعدة حذف المبتدأ:

أ- حذف المبتدأ لوجود قرينة. ---------- ٢٥٤

ب- حذف المبتدأ بعد القول. ---------- ٢٥٤

- باب إنّ وأخواتها: قاعدة وجوب كسر همزة (إنّ)---------- ٢٥٥

- باب ظنّ وأخواتها:

١- قاعدة تكرار (أنّ) إذا وقعت سادة مسد مفعولي ظنّ.-------- ٢٥٥

٢- قاعدة التعليق في باب ظنّ وأخواتها. ---------- ٢٥٧

٣- قاعدة جواز إعمال المتصرف من الأفعال

القلبية في ضميرين متصلين لمسمى واحد ---------- ٢٥٩

- باب الفاعل: قاعدة دخول حرف الجر الزائد

الباء على فاعل (كفى). ---------- ٢٦٠

- باب التحذير والإغراء: قاعدة النصب على التحذير. ---------- ٢٦١

- باب النداء: قاعدة نداء العلم الموصوف:

أ- نداء العلم الموصوف بـ(ابن) المتصل المضاف إلى علم. ------- ٢٦٢

ب- نداء العلم إذا كان موصوفاً بمضاف غير

(ابن)، أو موصوفاً بـ(ابن) مضاف إلى غير علم. ---------- ٢٦٣

- باب الاستثناء:

١- قاعدة المستثنى خارج من معنى المستثنى منه.---------- ٢٦٣

٢- قاعدة أصل (إلاّ). ---------- ٢٦٤

٣- قاعدة العامل في المستثنى. ---------- ٢٦٥

٤- قواعد أساليب الاستثناء وأحكام كل أسلوب. ---------- ٢٦٦
أ- قاعدة الاستثناء التام الموجب. ---------- ٢٦٧
ب- قاعدة الاستثناء التام المتصل غير الموجب. ---------- ٢٦٨
ج- قاعدة الاستثناء التام المنقطع غير الموجب. ---------- ٢٦٨
د- قاعدة الاستثناء المفرّغ. ---------- ٢٦٩
هـ- قاعدة تقديم (إلاّ) مع المستثنى على المستثنى منه. ------- ٢٧٠
- باب الحال: قاعدة لا تكون الحال جملة فعلها ماضٍ
إلاّ إذا سبق بقد ظاهرة أو مضمرة. ---------- ٢٧٠
- باب التمييز:
أ- مصطلح التفسير والمفسر. ---------- ٢٧٣
ب- حكم التمييز. ---------- ٢٧٣
ج- ذكر شرط التمييز. ---------- ٢٧٣
د- أقسام التمييز. ---------- ٢٧٤
- باب نواصب المضارع:
١- قاعدة (أن) إذا جاء بعدها (لا) النافية. ---------- ٢٧٥
٢- قاعدة إذن. ---------- ٢٧٧
- باب القسم: قاعدة رافع اليمين. ---------- ٢٧٩
- باب الإضافة:
١- قاعدة الإضافة إلى ياء المتكلم.---------- ٢٧٩
٢- قاعدة الزمن المبهم المضاف إلى جملة. ---------- ٢٨٠
- باب الجوازم:
١- قاعدة لام الطلب. ---------- ٢٨٢
٢- قاعدة أن أدوات الشرط تقتضي جملتين. ---------- ٢٨٣
٣- قاعدة رفع جواب الشرط إذا دخلت عليه الفاء. ---------- ٢٨٣
٤- قاعدة دخول الاستفهام على الجزاء.---------- ٢٨٣
٥- قاعدة حذف جواب الشرط. ---------- ٢٨٤
٦- قاعدة زيادة (ما) في أدوات الشرط. ---------- ٢٨٤
٧- قاعدة أصل (لولا).---------- ٢٨٦

- باب الحروف غير العاطفة:
١- قاعدة معنى بلى، ونعم. ---------- ٢٨٦
٢- قاعدة أصل (بلى). ---------- ٢٨٧
- باب العدد: قاعدة بناء الأعداد المركبة. ---------- ٢٨٨
- باب جمع التكسير:
١- قاعدة جمع ما كان مثل (أمنية). ---------- ٢٨٨
٢- يجوز تثقيل وتخفيف عين (فُعُل) جمعاً. ---------- ٢٨٩
- باب التأنيث: قاعدة تأنيث وتذكير قريب وبعيد. ---------- ٢٩٠
- باب التخفيف بالحذف: قاعدة حذف إحدى
التاءين في المضارع على صيغة (تتفاعل) و(تتفعل). ---------- ٢٩٢
- خلاصة: طريقة الفراء في التقعيد. ---------- ٢٩٣
ثانياً: التمثيل: ---------- ٢٩٥
- التمثيل عند سيبويه. ---------- ٢٩٥
- التمثيل عند الفراء ---------- ٢٩٧
- خلاصة: موقف الفراء من التمثيل. ---------- ٣٠١
ثالثاً: التعليل: ---------- ٣٠٣
- التعليل عند الفراء: ---------- ٣٠٥
١- التعليل بالسماع. ---------- ٣٠٥
٢- التعليل بالتأويل. ---------- ٣٠٩
٣- التعليل بالقياس التمثيلي. ---------- ٣١٠
٤- التعليل بالعامل. ---------- ٣١١
٥- التعليل بالاستخفاف لكثرة الاستعمال. ---------- ٣١٢
٦- التعليل بمراعاة المعنى. ---------- ٣١٣
٧- التعليل بالفرق. ---------- ٣١٤
٨- التعليل بالعدول عن الجهة الأصلية. ---------- ٣١٥
٩- التعليل بالحمل على النقيض. ---------- ٣١٧
١٠- التعليل بعدم النظير. ---------- ٣١٧
١١- التعليل بالخطأ البشري والوهم. ---------- ٣١٨
- أنواع العلل عند الفراء. ---------- ٣١٩

- طريقه الفراء وأسلوبه في التعليل. ---------- ٣١٩
رابعاً: عرض الأوجه المختلفة للمسألة. ---------- ٣٢٢
- من باب المنادى. ---------- ٣٢٢
- من باب التمييز. ---------- ٣٢٣
- حتى. ---------- ٣٢٤
- من باب الجوازم. ---------- ٣٢٥
- من باب الحروف غير العاطفة (كم الخبرية). ---------- ٣٢٧
- من باب العطف. ---------- ٣٢٩
- خلاصة ---------- ٣٣١
- الخاتمة ---------- ٣٣٣-٣٣٦
- الكشافات والفهارس:
١- كشاف الآيات القرآنية وقراءاتها. ---------- ٣٣٧-٣٥٤
٢- كشاف الحديث والأثر. ---------- ٣٥٥
٣- كشاف الأشعار والأرجاز. ---------- ٣٥٦-٣٥٧
٤- فهرس المصادر والمراجع. ---------- ٣٥٨-٣٧٧
٥- فهرس الموضوعات التفصيلي. ---------- ٣٧٨-٣٨٨